دار الكتاب الحديث

أ.د. سعدون بوكبوس

الاقتصاد الجزائري

محاولتان من أجل التنمية

(1962-1989 ، 1990-2005)

مقدمة

بعد 26 سنة من تاريخ أزمة 1986 التي دفعت بالاقتصاد الجزائري نحو فترة ركود وانكماش كان لها تأثير سلبي قوي على المجتمع الجزائري ومسار تنميته بصفة عامة. نحن الآن أمام أزمة مالية واقتصادية عالمية بدأت تحديداً في سنة 2008، تضع تنمية الاقتصاد الجزائري أمام مجموعة تحديات.

أولاً : تحدي خاص بتسيير إيرادات قطاع المحروقات ومشتقاته بعقلانية في الأمدين المتوسط والبعيد ، بهدف التقليل من آثار تقلبات سعر البترول في الأسواق العالمية على النمو.

ثانيا : تحدي خاص بنقل الاقتصاد الجزائري من بنيته الأحادية المعتمدة على صادرات المحروقات إلى تنويع هذه البنية بما يضمن تنويع بنية التجارة الخارجية . فالجزائر بموقعها الجغرافي لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق نمو سريع ودائم خارج قطاع المحروقات.

ثالثا : تحسين القدرة التنظيمية لضمان تقديم خدمات عامة جيدة النوعية في مختلف القطاعات، التعليم والصحة والقضاء والإدارة وغيرها من القطاعات التي تحقق بحسن إدارتها رفاهية الإنسان الجزائري.

رابعا : ضرورة اقتناع السلطات العمومية بما توصلت إليه النظرية الاقتصادية ، والتجارب الملموسة ، بأن الدولة لا تستطيع أن تفعل أحسن من السوق فيما يتعلق باستخدام الموارد بكفاية وفعالية . نحن الآن في اقتصاد مفتوح ، وبالتالي نحن مرغمون على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية التي أصبح من الصعب الولوج إليها؛ وعليه فإن الموازنة بين آلية السوق وتدخل الدولة ينبغي أن تتوقف عند المعاينة التالية : فتح المجال لآليات السوق ما أمكن ذلك، وبالمقابل ينبغي أن تتدخل الدولة متى كان تدخلها ضروريا.

تشكل هذه الفقرات استكمالاً لموضوعات الكتاب المدروسة ضمن بعدها الزمني المطلق، هنا تكمن حيوية الكتابة عن الموضوع ، وتحمل هذا الكتاب من ضمن تلك الكتب التي تؤرخ لوقائع الاقتصاد الجزائري، وتفيد الطلبة والباحثين في اقتباس معلومات جوهرية عن الفترة الزمنية المحددة ضمن هذا الكتاب.

أ.د. بزكيوس سعدون

بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتصاد الجزائري :محاولتان من أجل التنمية: (1962-1989)، (1990 – آفاق سنة 2005)، هو العنوان الذي انتهينا إلى وضعه وتأكيده لهذه الأطروحة. إن تقدير عنوان البحث في واقع الأمر هو: دراسة الاقتصاد الجزائري في محاولتين من أجل التنمية، في الفترتين المذكورتين. إن قولنا:" محاولة أولى للتنمية"؛ نقصد به مباشرة، أن مضمون التغيير الذي تنطوي عليه كلمة تنمية هو محل معاينة وتقييم، وأن المجال الزمني لهذه العملية في كل أبعادها قد حدد باستخدام تعبير أولى؛ بمعنى أن هناك نقطة بداية لهذه المحاولة، ولها أيضًا نقطة وصول، أو نهاية.

لقد حددنا المجال الزمني الذي جرت فيه هذه المحاولة، وفقًا لمبادئ وأسس تحكم عملية التنمية برمتها. تتلخص هذه المبادئ والأسس في"الأيديولوجيا" التي تعكس طبيعة التصور، لمجتمع المرتقب والمرغوب بنائه. نسجل في بحثنا هذا بأن: معالم هذا المجتمع قد بدأت تتوضح، منذ صدور بيان1 نوفمبر 1954؛ خصوصًا في الجانبين، السياسي والاجتماعي؛ أن تم تحديد الإطار "الديمقراطي الاجتماعي" للدولة الجزائرية، الذي يرتكز على فئات اجتماعية، شكلت ماضيًا؛ وتشكل حاضرًا ومستقبلا، الأغلبية في تركيبة وبنية الشعب الجزائري. وبالتالي فإن الرؤية الأيديولوجية للجزائر المستقلة، ما كان باستطاعتها تجاوز واقع المجتمع الجزائري، بفئاته وشرائحه الاجتماعية المختلفة. كما أنها لم تغفل الظروف الدولية المحيطة، التي كانت سائدة في هذا العالم؛ وبالتالي البحث عن أفضل سبيل للعودة إليه مجددًا، ولكن بنظرة استقلالية؛ يكمن مسعاها الأول والأخير في تحقيق الطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، لمجمل الفئات والشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري.

إن تلبية الطموحات المعبر عنها في إطار التنمية الشاملة، لن تتحقق إلا من خلال تفعيل العامل الاقتصادي، بالقدر الذي تنعكس من خلاله آثاره الإيجابية على الجوانب المختلفة لحياة الإنسان الجزائري. والعامل الاقتصادي ليس إلا أداة محركة لعملية التغيير المرتقب إحداثها بصفة جذرية وشاملة في المجتمع الجزائري. إن عملية التغيير هاته، بجوهر مضمون التغيير، تحمل أوسع معنى لمفهوم التنمية.

كيف يمكن أن تتحقق عملية تنمية الاقتصاد الجزائري، أو بالأحرى تنمية المجتمع الجزائري، في ظل المعاينة المعرفية لهذا الاقتصاد غداة الاستقلال سنة 1962؟

لم تكلف الإجابة عن هذا السؤال، حكومة الجزائر المستقلة، كثير عناء من أجل تحديد الرد الملائم. فالإنسان تحديدًا، وبصفة مجردة هو مركز عملية التنمية؛ وبالتالي فتغيير الظروف نحو الأحسن، عملية لا يمكن إنجازها إلا بواسطة هذا الإنسان، ولن تكون ثمار التحسن إلا من أجله. واعتبارًا للدور الذي لعبه الإنسان الجزائري في حركية التغيير (1954-1962)، فيمكن الاعتماد عليه في مواصلة تفعيل وتعميق هذه الحركية في الميادين: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية.

إن معاينة الوضع العام في الجزائر في التاريخ المذكور – واشتقاق الوضع الخاص للاقتصاد الجزائري من هذه المعاينة – تؤكد لنا حقيقة معروفة، لن نفصل في التذكير بها، وهي:

"إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد متخلف"

بمعنى، أن هذا الاقتصاد، مصاب بمجموعة اختلالات هيكلية، تظهر بمظاهر عديدة: اختلال الموارد المادية والموارد البشرية؛ أي ضعف في التراكم الرأسمالي من جهة وزيادة عدد السكان بنسبة عالية من جهة ثانية. اختلال في هيكل الإنتاج؛ أي سيادة النشاط الزراعي التقليدي الذي تميزه إنتاجية عمل زراعية ضعيفة، مع تراجع أو ضعف النشاط الصناعي والخدماتي. أيضًا اختلال في هيكل التجارة الخارجية؛ أي أن الاقتصاد الوطني، يتميز بطاقة تصديرية محدودة من حيث عدد مواد التصدير ونوعية هذه المواد. اختلال هيكل التشغيل؛ أي تمركز الأيدي العاملة بنسبة عالية في القطاع الزراعي، أين تسود ظاهرة البطالة المقنعة، بانعدام الإنتاجيات الحدية وحدات العمل، التي تستخدم وسائل إنتاج بدائية أو تقليدية.

تعكس هذه المظاهر، الخصائص المادية أو الاقتصادية لدرجة التخلف التي كان عليها الاقتصاد الجزائري. أما الخصائص غير المادية، فتظهر هي الأخرى في أشكال عديدة منها: تخلف وعدم انسجام العلاقات الاجتماعية مع النظام السياسي الذي كان سائدًا؛ وعدم انسجام هذا الأخير مع القيم السائدة، وسلوك الأفراد والجماعات، وعاداتهم وتقاليدهم، وغير ذلك؛ أي تخلف البنيان الاجتماعي ككيان يعبر عن بناء فوقي للمجتمع الجزائري، وبالتالي حدوث اختلال هيكلي بين جوانب المجتمع المادية وغير المادية.

سوف نكرر طرح السؤال آنف الذكر بقولنا :ما أسلوب العمل الممكن اتباعه من أجل تجاوز هذه الاختلالات الهيكلية بجميع مظاهرها؟ ما النظريات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها؟ أو بالأحرى تبنيها كأيديولوجيا موجهة لعملية التنمية مستقبلاً هل هي نظريات الاقتصاد الليبرالي؟

التي من المؤكد أن اتباعها سوف يعمق اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي؟ أم هناك نظريات تدفع إلى اختيار توجهات تنموية مغايرة، كنظريات البناء الاقتصادي الاشتراكي؟

طبعًا فإن بناء اقتصاد ليبرالي، ومن ثم بناء مجتمع ليبرالي، معناه وبكل وضوح، أن طموحات الإنسان الجزائري في جميع جوانبها، سوف لن تتحقق؛ وبالتالي الوقوع في تناقض عند المفاضلة، بين إيجابية الدور الذي لعبه هذا الإنسان في تفعيل حركية التغيير التاريخية، وثمار التغيير المرتقب. فبناء اقتصاد ليبرالي، لن يؤدي سوى إلى تعميق درجة استغلال الإنسان الجزائري، ومنه تعميق درجة تخلفه.

هذه هي قناعة السلطات الجزائرية آنذاك - حسب رأينا -، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الأحوال تبني هذا الاختيار، ولقد ورد هذا الموقف بكل وضوح في وثيقة برنامج طرابلس، حيث تم التعبير عنه بـ :"العمل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية".

بقي البديل الثاني والذي كان اختياره، يرتكز على عوامل أقل ما يقال عنها في ذلك التاريخ أنها عوامل موضوعية. فاعتماد نظريات بناء الاقتصاد الاشتراكي؛ تنسجم إلى حد بعيد مع أهداف عملية التنمية المتوخاة، والمنتظر القيام بها، للخروج بالمجتمع الجزائري، عمومًا من تخلفه، وتخلف اقتصاده على وجه الخصوص. فطموحات الفئات الاجتماعية المقصودة بالآثار الإيجابية لعملية التنمية، يمكن تحقيقها باعتماد نظريات بناء الاقتصاد الاشتراكي. وهذه كانت تشكل مسألة جوهرية بالنسبة للسلطات الجزائرية آنذاك. كما أن التفاؤل ببناء اقتصاد مستقل خال من التبعية، كان تفاؤل مقبول، بإتباع هذا البديل؛ باعتبار أن قطبًا لهذا الاتجاه قد وجد، وتمحورت حوله جميع الاقتصادات ذات الاتجاه الاشتراكي؛ وبالتالي فالطريق لم تكن خالية، حتى يقع التردد بشأن اختيار هذا البديل.

من الناحية التاريخية وتمهيدًا لشرح وتوضيح ما ورد في البحث من خلال هذا التقديم؛ نقول: إن نهاية الحرب العالمية الثانية قد عرفت تطورات عديدة حدثت في مستوى العلاقات الدولية. فموازين القوة قد تغيرت بين عناصر القوى الدولية المهيمنة. كما تحررت بلدان كثيرة من الاستعمار بمختلف أشكاله السياسية؛ بدءًا بالهند وأندونيسيا وحدوث ثورة الصين، وتسارع وتيرة حركات التحرر في المغرب العربي وحركات التحرر في بعض بلدان أمريكا اللاتينية.

وبالتالي فإن هذه التفاعلات، كانت قد مهدت لبروز فكر اقتصادي في مجال التنمية يختص

[illegible] الجديدة بنظر الاستعمار

ومن خلال هذا الفكر محاولة إيجاد عناصر مفسرة لظاهرة تخلف اقتصادات بلدان هذا العالم الذي اصطلح على تسميته، بالعالم الثالث.

إن الجزائر باستقلالها السياسي عن فرنسا، لن تشكل سوى عنصرًا آخرًا يضاف إلى بقية البلدان المذكورة؛ وخصائص تخلف اقتصادها في الجوهر، لا تختلف كثيرًا عن خصائص تخلف البلدان التي ذكرناها.

إذًا فالظروف الدولية هي أيضًا ظروف كانت مواتية لدعم هذا الاختيار.

وبالتالي نستطيع أن نقول :ان تضافر عوامل الوضع الداخلي والخارجي المتطابقة مبدئيًا مع الاختيار المذكور، أو البديل الثاني هي التي قادت السلطات السياسية الجزائرية إلى اعتماده.

لكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا، التذكير ضمن هذا التقدم، بأن البلدان الرأسمالية الاستعمارية، والمنظومة الرأسمالية عمومًا في شكلها الذي كان سائدًا، منذ بداية هذا القرن (أي القرن العشرين) وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى نهاية الستينات. كان فكرها الاقتصادي يبحث عن منهجية علمية، يواجه بها الوضع العالمي المتغير باستمرار.

لقد كتب الدكتور فيصل ياشير في هذا السياق قائلاً: "لقد أرغم استيقاض الشعوب الخاضعة، الطبقات المسيطرة في الغرب، على إعادة ترميم المخطط الاستعماري المتعلق بتنظيم العالم.

ففي أوروبا قد أحدث توسع المعسكر الاشتراكي تقهقرًا في حدود المنظومة الرأسمالية، كما تفاقمت الاحتجاجات داخل أوروبا الغربية ذاتها (حرب أهلية في اليونان، بروز أحزاب شيوعية قوية في كل من فرنسا وإيطاليا). وحصول البلدان الإفريقية لاحقًا على استقلالها السياسي، تحديدًا في الستينات، من جهة أخرى، الثورة الكوبية، وتطور الكفاح المسلح في أمريكا اللاتينية وفي الهند الصينية، كل هذه العوامل أوجدت وبشكل بارز، وفي نظر الطبقات الغربية المسيطرة، منطق ضرورة التكفل بمشاكل التخلف. لم تعد شعوب العالم الثالث ترفض النظام الاستعماري فحسب، ولكن أصبحت ترفض معه المنظومة الإمبريالية ككل، في الشكل الذي تظهر به هذه المنظومة خارج حدودها التقليدية أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية). (1)

---

(1) Fayçal Yachir. – ou en est la « théorie du développement ». In : revue Afrique et développement. Codersia – vol x, n 03 – 1985.

يؤكد لنا مضمون هذه الفترة -الذي ينطوي على رفض الهيمنة الاستعمارية – حتمية
التوجه الذي تبنته الجزائر، لتنمية اقتصادها، خلال المحاولة التنموية الأولى، التي حددنا لها الفترة
الزمنية : 1962- 1989؛ والتي قسمناها إلى مرحلتين اثنتين: 1962- 1979؛ و1980-
1989؛ باعتبار أن الأسس الأيديولوجية الموجهة لعملية التنمية، قد تضمنتها تحديدًا كل المواثيق
التي صدرت خلال هذه الفترة، بدءًا بما ورد من توجيهات في برنامج طرابلس سنة 1962؛
ومرورًا بمضمون ميثاق الجزائر في سنة 1964. بعدها الميثاق الوطني بصيغته 1976 و 1986؛
وانتهاءً عند دستور 23 فيفرى 1989 ؛ الذي تخلت من خلاله الدولة الجزائرية ولأول مرة عن
مبدأ أساسي في المواثيق السابقة؛ وهو ضرورة بناء المجتمع الاشتراكي. حيث لم تتضمن المادة
الأولى من الدستور، ذلك الحكم من المادة الأولى في دستور 1976: الدولة الجزائرية دولة
اشتراكية.

"إذ يمكن تلخيص محاولة التنمية الأولى :بإشكالية تجاوز التخلف من خلال البحث عن
نموذج تنمية استقلالى، مع استحالة أن يكون هذا النموذج ليبراليًا". وهذا يعكس اختيارًا كان
ممكنًا على الأقل من الناحية النظرية.

لقد تم العمل على تجسيد هذا الاختيار وفق نموذجه - على الأقل من الناحية
الأيديولوجية - طيلة سبع وعشرين سنة من سنة 1962-1989؛ فأولى العناصر المذهبية لسياسة
التنمية في الجزائر، نستخلصها من برنامج طرابلس 1962؛ ضمن هذا البرنامج وضعت معالم الثورة
الزراعية بمظاهرها الثلاثة المترابطة فيما بينها: الإصلاح الزراعي، وتحديث الزراعة الجزائرية، مع
المحافظة على الأراضي الزراعية.

كما تضمن أيضًا، الحديث عن التصنيع الذي اعتبره أساس الانطلاق في إحداث تنمية
حقيقية في الاقتصاد الجزائري. كما ورد فيه الحديث عن إجراء التأميم بمفهومه الواسع: حيث
وجهت إجراءاته إلى قطاعات عديدة، وضبط لها منهجًا محددًا؛ في البداية تأميم الائتمان أو ما
يمكن أن نطلق عليه اسم مؤسسات القرض والمؤسسات المالية عمومًا.

ثم يأتي بعد ذلك تأميم قطاع التجارة الخارجية. فالثروات المنجمية والطاقوية كخطوة
لاحقة وهكذا.

خلاصة القول بالنسبة لما ورد في البرنامج: نستطيع التأكيد على أن عناصر السياسة
الاقتصادية التي ذكرناها، كانت هي الأرضية التي بنيت عليها المحاولة الأولى لتنمية الاقتصاد

الجزائري. من هنا نستشف الدور المركزي الذي ينبغي للدولة الجزائرية أن تلعبه في الوسط الريفي عن طريق الثورة الزراعية من جهة، وإقامة قاعدة صناعية من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة ثانية.

دائما في إطار تجسيد المحاولة التنموية الأولى، نسجل توضيحًا أكبر ورد في ميثاق الجزائر، بشأن مبادئ السياسة الاقتصادية وأدوات تجسيد هاته المبادئ. فبالنسبة للمبادئ لم نسجل اختلافًا لا جوهريًا ولا ظاهريًا، عما ورد في برنامج طرابلس. مع التأكيد هذه المرة على تدعيم القطاع العمومي وتثمين الموارد البشرية والاعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات، أي العمل على تجسيد روح النظرة الاستقلالية، بالاعتماد على النفس، لصيانة والحفاظ على الاقتصاد الجزائري من الأطماع الخارجية. كما حددت أهداف التصنيع، بكيفية أكثر وضوحًا في ميثاق الجزائر، لخصت على النحو التالي: استحداث مناصب شغل جديدة، مع تغطية الاستهلاك الداخلي بمضمون سياسة إحلال الواردات وترقية الصادرات على المدين المتوسط والبعيد. وكهدف ثالث وأساسي، العمل على إقامة صناعة ثقيلة في إطار سياسة التصنيع المحددة.

طبعًا تجسيد هذه الأهداف لن يكون خارج اتباع أسلوب التخطيط المركزي، بحيث اعتبر هذا الأخير وسيلة إلزامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فعملية التخطيط تهدف أول ما تهدف إلى تنظيم الاقتصاد، وتخصيص الموارد، بالكيفية الضرورية لبلوغ الأهداف المحددة ضمن الخطط المتعاقبة. كما تنطوي عملية التخطيط أيضًا من الناحية السياسية، ووفقًا لهذا الاتجاه، على ترتيب الأولويات الوطنية من أجل اجتناب تعميق تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج.

في واقع الأمر قد نكتفي بما ورد في هاتين الوثيقتين للاستدلال على مبادئ المحاولة التنموية الأولى؛ غير أنه، وحتى تكتمل مناقشة إشكالية البحث من خلال هذا التقديم؛ سوف نتعرض منهجيًا وبنوع من التركيز، لجوهر ما أكمله الميثاق الوطني بصيغته؛ في هذا الجانب. فالتنمية الاقتصادية بالنسبة للميثاق الوطني كانت واقعًا ملموسًا وحركية متواصلة، من خلال الإنجازات التي تم تحقيقها لغاية ذلك التاريخ بواسطة مخططات التنمية المتعاقبة بدءًا من الخطة الثلاثية 1967- 1969؛ وصولاً إلى نهاية المخطط الرباعي الثاني 1974-1977. مرورًا بالمخطط الرباعي الأول 1970- 1973.

أما الصيغة الثانية للميثاق الوطني 1986؛ فإنها لم تحمل مضمونًا مختلفًا من حيث المبادئ الأيديولوجية الموجهة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لكن يمكننا أن نستخلص ...

وضوح الاختلاف فيما يتعلق بعناصر السياسة الاقتصادية؛ فالتخطيط المركزي، وجد نفسه ومن خلال إفرازات الممارسات الاقتصادية السابقة، أمام حتمية ترك مكانه للتخطيط اللامركزي، الذي كان ينتظر منه تحقيق الفعالية المطلوبة والمرغوبة لأداة الإنتاج الوطنية، والتي عجزت عن تحقيقها مركزية التخطيط.

نخلص في نهاية تقديمنا للمحاولة التنموية الأولى إلى اعتبار سنة 1989 هي سنة التحول، بالنسبة للاقتصاد الجزائري والمجتمع ككل على المستوى الإيديولوجي.

بالتالي نستطيع تقسيم فترة المحاولة التنموية الأولى إلى مرحلتين اثنتين -بتجردنا من استخدام العوامل السياسية في التقسيم -اعتمادًا فقط على مبادئ التنظيم الاقتصادي؛ وعليه فالمرحلة الأولى تبدأ من سنة 1962 وتنتهي في سنة 1979؛ ونعتبرها إجمالاً مرحلة التخطيط المركزي. أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1980؛ وتنتهي في سنة 1989.

إن فترة المحاولة التنموية الأولى 1962-1989؛ بتنظيمها الاقتصادي المركزي واللامركزي، كانت قد بنيت على أسس نظرية معروفة، قد لخصناها في جانب" الأصل النظرى، والاستنتاج، وتطبيقاتها في شكل إجراءات سياسية اقتصادية: "أما الأصل النظرى، فمصدره في رأينا نظرية التراكم في المنظومة الرأسمالية، عند **كارل ماركس** من خلال شرحه لنموذج تجديد الإنتاج الموسع. أما الاستنتاج، فنعني به ما استخلصه **فلدمان** من هذه النظرية، عند وضعه لنموذج التصنيع في الاتحاد السوفياتي، وحتمية قيادة قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، لقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

وإسقاطًا على هذا التحليل، قدمنا حوصلة فكر" **فرانسوا بيرو** "في أقطاب النمو، والتي نعتبرها جميعًا، مقدمة نظرية لأفكار" **جيرارد ديستان دى برنس** "في الصناعات المصنعة؛ وهذه الأخيرة قد شكلت أرضية لإجراءات السياسة الاقتصادية الجزائرية، التي تم العمل على تجسيدها، من خلال مخططات التنمية المتعاقبة، خلال المرحلتين المحددتين لهذه المحاولة.

إذًا هذا عرض مركز للعناصر التي أوردناها في بحثنا، بجزئيه الأول والثاني، واللذين يشملان فترة المحاولة الأولى بمرحلتيها؛ حيث استخلصناه -وهذا مهم جدًا- من إشكالية محاولة تجاوز التخلف وتحقيق التنمية المرغوبة وفقًا للنظرة الاستقلالية. هل صار هذا الاختيار ممكنًا؟، وهل يمكن تجسيد هذه النظرة ضمن المحاولة التنموية الثانية؟

هذه إشكالية ثانية حاولنا مناقشة فرضياتها في الجزء الثالث من هذا البحث.

يحمل هذا الجزء العنوان: محاولة التنمية الثانية أو البحث عن التنمية المفقودة، 1990- آفاق سنة 2005.

لم نر في دراستنا لهذا الجزء منهجيًا، إمكانية تجاوز مناقشة المحورين التاليين:

-يشمل المحور الأول دراسة واقع الاقتصاد الجزائري 1990-1998: وهذا قد تم بحثه من خلال دراسة المرحلة الانتقالية والأفكار" الرسمية "الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية، والواقع العملي أو الممارسات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية.

-يشمل المحور الثاني، موضوع الاقتصاد الجزائري ومنهجه - حسب رأينا- والمتمثل في الاستدانة الخارجية للجزائر، والانعكاسات الاجتماعية في الفترة ما بين (1990-1998) فالموضوع، في تقديرنا وخلال هذه الفترة لم يخرج عن بحث ثقافة التوازنات المالية الكبرى، وهذا لن يخرج أبدًا عن محاولة تجاوز قيد الاستدانة.

أما المنهج فيمكن نعته بسياسة التعديل الهيكلي، أو كما تسمى أحيانًا، سياسة الإصلاح الهيكلي، والتي تطبق سواء ظاهريًا أو ضمنيًا بتزكية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. هذا يجعلنا نتأكد ونؤكد بأن الفكر الاقتصادي في المنظومة الرأسمالية، قد أفلح في تجسيد نظرته الإدماجية للاقتصادات الوطنية في مسار الاقتصاد العالمي، ليس بمضمون بناء نظرية" تنمية توافقية"، أي محاولة مساعدة بلدان العالم الثالث -حيث ذكرنا عينة منها في هذا التقدم- لتجاوز اختلالاتها الهيكلية، ولكن بمضمون تعميق مفهوم تقسيم العمل الدولي، الذي ضمن تاريخيًا مصالح هذا الفكر وما زال مستمرًا في ضمان هذه المصالح، مع تأكيده للاختلال القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويضمن عالمية الاقتصاد الرأسمالي من خلال آخر مصطلح لهذا الاقتصاد، والمنتشر بفعل التطور المذهل الذي حدث ويحدث في عالمي التكنولوجيا والاتصال والمتمثل في "العولمة."

والله الموفق

الجزء الأول

المبادئ الإيديولوجية للمحاولة التنموية الأولى

تمهيد:

يرتكز بحثنا على دراسة وتقييم المسألة التنموية في الجزائر منذ تاريخ الاستقلال الوطني سننتهج في ذلك سبيل تفحص ودراسة وتمحيص المواثيق التاريخية المتضمنة للمبادئ الأيديولوجية، التي شكلت قاعدة العمل التنموي في الجزائر. سوف نحدد أولاً النظرتين المتباينتين لمسألة التنمية، والتمييز بينهما من حيث المنطلق والوسيلة والهدف؛ قبل تاريخ إعلان الاستقلال الوطني، وثانيًا النظرة الوطنية المستقلة لمسألة التنمية بعد الاستقلال.

لقد حددنا -قبل الاستقلال- نظرتين متمايزتين تمايز المصالح السياسية والاقتصادية للطرفين اللذين صدرت عنهما هاتان النظرتان:

1-النظرة الأولى هي: النظرة الاستعمارية، الملخصة بعمق وتركيز ولباقة في خطة قسنطينة [1] الصادرة بقرار عن السلطات الفرنسية الاستعمارية -بتاريخ 12 فبراير 1959 - والمتضمنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

2-النظرة الثانية هي : النظرة الاستقلالية الوطنية ، نستخلصها بادئ ذي بدء من بيان أول نوفمبر 1954. ثم تأتي بعده توصيات مؤتمر الصومال -بتاريخ 20 أوت 1956 -فبرنامج طرابلس -في جوان 1962.

بعد دراسة النظرتين المتناقضتين شكلاً ومضمونًا، قبل تاريخ استقلال الجزائر المعلن يوم الخامس من شهر يوليو من سنة 1962. ننتقل إلى دراسة المبادئ الأيديولوجية التي كانت ركيزة لعملية التنمية بعد الاستقلال؛ من خلال الرجوع إلى مواثيق الدولة الجزائرية المستقلة؛ انطلاقًا من ميثاق الجزائر أفريل 1964.

تنتهي دراستنا للجزء الأول، المتضمن للمبادئ الأيديولوجية عند دستور فبراير 1989. حيث أننا نرى في هذا التاريخ نقطة الانعطاف التاريخية المحولة لاتجاه تصور مسار التنمية -من الناحية الأيديولوجية- فمضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتقب أن لا يكون بالضرورة اشتراكيًا -بعد هذا التاريخ - كما كان ذلك مؤكدًا في زمن المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1989؛ أين كان الميثاق الوطني " يشكل المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة؛

---

[1] راجع: Plan de Constantine (1959 – 1963) rapport général presses de l'Imprimerie officielle alger 1960

ويشكل أيضًا المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب (الواحد) والدولة على جميع المستويات؛ وهو كذلك المرجع الأساسي لأي تأويل لأحكام الدستور"[1]

لقد كانت وسيلة تنظيم المجتمع الجزائري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لا تخرج عن الاختيار الاشتراكي الوحيد، الذي هو اختيار الشعب (حسب الميثاق والدستور) الذي لا يمكن التراجع عنه والذي تعتبره الوثيقتان المذكورتان السبيل الأوحد، الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني.[2]

إذًا فالجزء الأول سيشمل فصلين اثنين، حيث يعكس الفصل الأول، الاقتراب الاستعماري ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال بحث الإطار السياسي والتاريخي للجزائر قبل الاستقلال، وكذلك الإطار الاقتصادي الذي يحدد تصور اندماج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي كما تحدده النظرة الاستعمارية. أما الفصل الثاني فسيشمل بحث الاتجاه الوطني ومسألة التنمية الشاملة، حيث قسمنا هذا الفصل منهجيًا إلى مرحلتين، تغطي الأولى الفترة الزمنية 1954-1962؛ بينما تمتد الثانية من تاريخ الاستقلال الوطني إلى سنة 1989. تعتبر الفصل الأول فصلاً تمهيديًا من حيث المفاهيم التي احتوى عليها والتي تحمل مضمونًا يختلف تمامًا عن المضمون الذي احتوته المفاهيم الورادة في الفصل الثاني. إن عرض تلك المفاهيم سيفسر لنا إشكالية البحث ككل من خلال تصورنا لمحاولتين تنمويتين تم وضعهما للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتجاوزه لمستوى التخلف الذي وجد عليه غداة الاستقلال.

---

(1) الميثاق الوطني. 1986. منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة. الجزائر، 1988. ص. 107.

(2) الميثاق الوطني 1976 و1986 وكذلك دستور. المادة الأولى ومضمون كل المواثيق السابقة لهذا التاريخ.

الفصل الأول

الاقتراب الاستعماري

ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري

مدخل:

المبحث الأول :ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتنمية الاقتصاد الجزائري.

توطئة:

أولا :الإطار السياسي والتاريخي للجزائر قبل الاستقلال.

ثانيا :الإطار الاقتصادي ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري المندمج.

1-النهوض بالريف الجزائري.

2-عصرنة الجزائر.

3-التكوين.

4-التصنيع.

5-المدن الجديدة.

خلاصة المبحث الأول.

المبحث الثاني :الدعم الفرنسي المشروط لتنمية اقتصاد الجزائر.

توطئة:

أولاً:الاتحاد مع فرنسا.

ثانيًا :المبادلات السلمية دون حماية جمركية.

ثالثًا :حركة رؤوس الأموال المدعومة من قبل فرنسا.

رابعًا :حرية حركة الأشخاص.

خلاصة المبحث الثاني.

خلاصة الفصل الأول.

مدخل

لقد تهيكل العالم في القرن التاسع عشر بشكل أوجد بلدان مسيطرة، وأخرى مسيطر عليها؛ على ضوء هذا، قسم العالم بين جميع بلدان القوى المسيطرة، واستحدث من هذا التقسيم تخصص حسب طبيعة موقع كل بلد، ليس من الناحية الجغرافية ولكن من حيث الخضوع أو السيطرة. إن الجزائر كبلد من هذا العالم وجدت نفسها ضمن أحد الموقعين وهو الخضوع إلى السيطرة الاستعمارية الفرنسية التي شكلت قوة استعمارية كبيرة في القرن التاسع عشر. إن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1930 إلى سنة 1962 والتي قضتها فرنسا كاستعمار في الجزائر أوجدت تفاعلات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ فالتفاعلات السياسية قد أوجدت إحساسًا لدى الإنسان الفرنسي على اختلاف مشاربه السياسية، بانعدام تصور انفصال الجزائر كإقليم جغرافي عن فرنسا؛ تصور مثل هذا، حث فرنسا كاستعمار على البحث عن أنجع الوسائل للحفاظ على هذا الإقليم (القارة)؛ بطبيعة الحال أولى تلك الوسائل تجسدت في الأداة العسكرية وقوتها، لكن -كما نعلم- أن الاعتماد على هذه الوسيلة وحدها أمر مكلف جدًا من الناحية الاقتصادية عمومًا والمالية وحتى من الناحية الاجتماعية، من خلال رعب التجنيد في القوات المسلحة وانعكاساته على الأسر الفرنسية.

من أجل التقليل من حدة التكلفة العسكرية ومن ثم التكلفة السياسية حاولت فرنسا من خلال سلطاتها الاستعمارية، أن تؤثر في تلك التفاعلات السياسية باستخدام العامل الاقتصادي؛ فكانت خطة قسنطينة ذات المضمون المدقق من الناحية الاقتصادية، حيث وردت في وثيقة بعناصر مدققة، تعكس حتمية الدعم الاقتصادي الفرنسي المشروط لتنمية الإقتصاد الجزائري؛ من أولى شروط الدعم، ضرورة الاتحاد مع فرنسا لتسهيل المبادلات التجارية وتجاوز قيد الحماية التجارية للسلع موضوع التبادل؛ إضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص في الاتجاهين. كان يعتقد أن تؤدي هذه المبادئ إلى ضغط التكلفتين السياسية والعسكرية؛ لكن الأمور لم تسر على ذلك النحو وآلت تاريخيًا إلى ما نعلمه جميعًا[1] سنتناول بالبحث والدراسة موضوعات هذا الفصل ضمن مبحثين:

1- ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتنمية الاقتصاد الجزائري.

2- الدعم الفرنسي المشروط لتنمية اقتصاد الجزائر.

---

(1) حققت الجزائر استقلالها السياسي بإعلانه رسميًا يوم 5 يوليو 1962. وبذلك وضع حد للتصور الفرنسي الاستعماري بمثابة تبعية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول

ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتنمية الاقتصاد الجزائري

توطئة:

لن يكون هدفنا هو التعمق في بحث التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد الاستعماري إلا بحث تاريخ الكفاح المسلح للشعب الجزائري خلال هذا العهد؛ وليس أكثر من ذلك رصد نضال هذا الشعب عبر حركته السياسية الطويلة؛ لأن كل ذلك لا يدخل منهجيًا في جوهر الموضوع الذي نريد التعمق في دراسته وتمحيصه.

لكن واقع تنمية الاقتصاد الجزائري والنظرة الأكاديمية للموضوع تفرضان علينا حتمية الاستخلاص من أجل التزود بأدوات التحليل اللازمة إلى الإستشراف[1]؛ وعليه فإن العرض التاريخي للوقائع (السياسية المتعلقة بالجزائر والمحيط الدولي عمومًا وكذلك العرض التاريخي للوقائع الاقتصادية المتعلقة أيضًا بالجزائر والمحيط الدولي؛ والمرافقة أو المتزامنة مع بعضها البعض، لا تخرج كليا عن تحديد الإطار النظرى الذي ينبغي أن تتم فيه هذه الدراسة من أجل الوصول إلى تحديد إجابات واضحة لكل الفرضيات التي تضمنتها إشكالية البحث.

أولا :الإطار السياسي والتاريخى للجزائر قبل الاستقلال.

لقد بدأ الاستعمار الفرنسي للجزائر في الخامس من يوليو سنة 1830. بعد تربص دام بضع سنين قبل هذا التاريخ. لقد تزامن هذا الاستعمار مع واقعة تاريخيــــة عالمية هامة تمثلت في تطور المنــــظومة الرأسمالية إلى شكل "رأسمالية التــــكتلات ذات الاتجاه الاحتكاري" Le capitalisme de groupe à tendance monopolistique[2]، ولقد عرف حجم العلاقات الاقتصادية الدولية توسعًا كبيرًا؛ من خلال تنقل المنتوجات والأفكار عبر القارات، وكان ذلك على وجه التحديد من قارة أوروبا إلى قارات آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية إضافة إلى مناطق أخرى من العالم، كاستراليا، كندا، نيوزيلندا وغيرها. إضافة إلى ذلك حقق الإنتاج العالمي (في أوروبا على وجه التحديد) نموًا كبيرًا، متزامنًا مع ظهور القوى الاستعمارية المهيمنة (بريطانيا وفرنسا تحديدًا أيضًا). كما عرف هذا الشكل ظهور المؤسسات الصناعية

[1] أي مشروع الأبحاث المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري، والتي تسمح باستخلاص عناصر التقدير المستقبلي.

[2] راجع: Henri Guitton et Daniel Vitry, Economie Politique, ed. Dalloz, Paris. P.61 - 62.

[illegible]

لم يكن بمقدور أوروبا أن تعيش بين هذه [illegible]

دون اللجوء إلى استخدام عوامل غير [illegible]

توظيفها لتحسين الدخل من خلال التوسع [illegible]

العالم! ومن العوامل التي شكل استخدامها [illegible]

القوة العسكرية في سبيل إخضاع بقية شعوب [illegible]

منها والظاهر. في هذا السياق العام كان [illegible]

الخواص والمغامرين مجالات وفرص الاستثمار الواسعة [illegible]

ورفع معدلات الأرباح المنتظر تحقيقها من وراء ذلك [illegible]

الأوروبية وتوسيعها من خلال الاستثمار في مناطق الاستيطان الجديدة[2].

لقد تدفقت رؤوس الأموال بإتجاه هذه المناطق [illegible]

الزمن، فكان الاستعمار.

إن الجزائر كبلد يقع في شمال إفريقيا لم يخرج [illegible]

يسلم من هذا المنطق - حسب رأيه - باعتبار أن عوامل [illegible] السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، المؤدية إلى الخضوع، كانت متوفرة في ساحة الاحتلال الفرنسي[3].

---

[1] راجع: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر [illegible]

[2] عبر القارات المختلفة: إفريقيا، آسيا، استراليا، أمريكا اللاتينية [illegible]

أيضا عائد (1998).

[3] التحكم العثماني في أسرة مراحل [illegible]

لقد وجدت الإشكالية المعروضة أعلاه بجميع عناصرها صدى كبيرًا في الجزائر؛ لموقع هذه الأخيرة وأهميتها الجيوستراتيجية[1].

لقد تدفقت رؤوس الأموال الفرنسية باتجاه الجزائر وتبعها انسياب رؤوس الأموال الأوربية بعد ذلك؛ كلها من أجل الاستثمار في قطاع إنتاج المواد الأولية للتصدير، سواء كانت هذه المواد غذائية أو مواد موجهة لتشغيل الصناعات الفرنسية. لقد نتج عن ذلك حدوث توسع كبير في قطاع التصدير الجزائري، وأخذ أسلوب الإنتاج الطابع الرأسمالي في شكل مزارع كبيرة، وصناعات رأسمالية استراتيجية، مست المناجم من مختلف المعادن التي تم اكتشافها. لقد ساعد الظرف الدولي الذي كان سائدًا آنذاك على توسع ونمو قطاع التصدير بالجزائر لما تميزت به من طلب متزايد للمواد الأولية.

لقد أحدث الوضع الجديد بالنسبة للجزائر – آنذاك–، تحولاً جذريًا أوجد هيكل تنظيم جديد؛ متناسق سياسيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، قانونيًا، وثقافيًا. لقد كان مطلوبًا من الجانب السياسي تغطية واحتواء كل ردود الأفعال التي قد تنشأ عن العلاقة الجديدة بين فرنسا والجزائر والتي تمثل علاقة استعمار وسيطرة، لا جدال فيها، باستخدام كل الوسائل الممكنة أولاها القوة العسكرية التي كانت تعتبر جوهر التفوق.

أما الجانب الاقتصادي، فتنظيمه لم يكن ممكنًا أبدًا، بعيدًا عن الغطاء السياسي وأداته الفعالة، القوة العسكرية. فهيكلته كانت هيكلة مشتقة من مضمون الإشكالية العامة للاقتصاد العالمي؛ أي أن تنظيم الاقتصاد الجزائري لم يكن سوى نتاجًا لما ذكر أعلاه؛ وما ذكرناه ليس إلا انعكاسًا لتقسيم دولي للعمل ضبط في السياق العام لتطور المنظومة الرأسمالية.

لقد تمت هيكلة الجزائر واقتصادها وفقًا للتخصص الذي أقره هذا التقسيم. فكان الاقتصاد مقسمًا إلى اقتصادين متباينين شكلاً ومضمونًا؛ أحدهما ذو وجه عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تمامًا في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف؛ لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول؛ فأصيب المجموع – أي الاقتصاد الجزائري– ككل بتشوه ظهر بمظاهر عديدة منها:

---

(1) أهمية موقعها الجغرافي وأبعاده الثلاثة (الأفريقي، العربي، الإسلامي).

...الموارد المادية والموارد البشرية بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة، وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية[1].

– أما المظهر الثاني فيعكسه اختلال الهيكل الإنتاجي بفعل ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، قياسًا بنصيب الزراعة في تكوينه، وتعكس نسبة تركز استخدام اليد العاملة في القطاع الزراعي؛ غير المندمج في اقتصاد المبادلة؛ اختلال هيكل التشغيل الذي يشكل المظهر الثالث من مظاهر التشوه. كما تعكس أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من المواد أو المنتوجات؛ بفعل واقع السيطرة والاندماج مظهرًا آخرًا من مظاهر التشوه.

هذا هو واقع الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال وهذه هي الخصائص المادية التي كانت تميزه.

لقد انعكس الوضع الاقتصادي الموصوف على البنية الاجتماعية للشعب الجزائري. لقد انحصر نشاط غالبيته ضمن قطاع اقتصادي يتميز بالركود والتخلف، كانت نتيجته، مردودًا ضعيفًا.

إذا ما اعتبرنا خاصية النمو الديمغرافي، التي تميز المجتمع الجزائري والتي تظهر في شكل زيادة سكانية مرتفعة؛ فإنه لم يكن بمقدور هذا القطاع تحقيق فائض قد يكون دافعًا أو محركًا للنمو بداخله فازداد وضع الشعب الجزائري تأزمًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ عندها تحددت الصورة الخاصة بالجزائر إقليماً وشعبًا، ولم يبق للسلطات الاستعمارية سوى تحديد التصور العام لضبط العلاقة بينها وبين الجزائر فيما يخص تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية، للمجتمع الجزائري ضمن إطار اندماجي خاص بفرنسا ووفقًا لرؤية تندرج ضمن البعد الدولي للعلاقات الاقتصادية في القرن التاسع عشر[2].

لقد كان من بين العناصر الفعالة لتحقيق هذا الاندماج فئة المستوطنين الأوربين[3]، الذين كانوا يسيطرون على قطاع الاقتصاد العصري الجزائري، بمضمون إبقاء هذا القطاع جزائري فقط من حيث الموطن الجغرافي للنشاط؛ أما عائد النشاط وما يتحقق من فائض، فإنه كان يحول مباشرة إلى فرنسا، ولا يعاد استثمار أي جزء منه محليًا في الجزائر إلا في الحدود التي كان يسمح

---

(1) عمرو محي الدين: مرجع سبق ذكره، ص 55، 81، 88، 100.

(2) راجع عمرو محي الدين: التخلف والتنمية. مرجع سبق ذكره، ص 178.

(3) عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (مترجم)، الجزائر، 1979. ص 88-98.

ضمنها هذا الاستعمار بتوسيع حجم النشاط في القطاع العصري ضمانًا لاستمرار تحقيق النمو المرغوب للاقتصاد الفرنسي.

لقد تجلى ذلك بكل وضوح في إنجاز بعض المشروعات المرتبطة بالبناء التحتي للاقتصاد الجزائري مثل خطوط سكك الحديد [1]، والموانئ البحرية وموانئ الطيران، شق الطرق، بناء الجسور وغيرها من المشاريع المرتبطة بتنمية القطاع العصري.

نخلص في النهاية إلى أن التقسيم الاقتصادي هذا، قد أنجر عنه تقسيم اجتماعي عمودي حيث نستنتج بوضوح أن الجزائر تتكون من فئتين هما الشعب الجزائري، الذي يتكون من سكان الجزائر الأصليين، والفئة الثانية تشمل السكان الأوربيين المستوطنين الذين كانوا يستغلون الاقتصاد الجزائري في إطار وضعه الاستعماري وتقسيم آخر أفقي حيث تتحدد علاقات الإنتاج بأشكالها المختلفة[2].

إن ظاهر هذان التقسيمان – العمودي والأفقي– على حد سواء الذي كان يحدد بدوره ظاهر وشكل العلاقات الثقافية وهو أيضًا الذي بلور شكل العلاقات بين الشعب الجزائري والمستوطنين الأوربيين من جهة، وبينه وبين السلطات الفرنسية الاستعمارية من جهة ثانية، وهو الذي كان يحدد تبعًا لذلك الإطار السياسي والقانوني للجزائر المستعمرة.

إن وضعا كهذا، محددًا لشكل العلاقة بين فرنسا والجزائر، حيث إن العلاقة هي في صالح الطرف الأول – فرنسا– في جميع مجالات التعامل، السياسية والاقتصادية – على وجه الخصوص- والثقافية وغيرها.

إن مصلحة كهذه، لم يعد بإمكان فرنسا الحفاظ عليها في شكلها القديم الذي كان سائدًا قبل دخولها التراب الجزائري، وطيلة سنوات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

إن الظروف الدولية قد عرفت هي الأخرى تغييرات جذرية. فسياسيًا قد حدث تراجع في الهيمنة الاستعمارية للأمم التي كانت تحمل لواء الاستعمار حتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية

---

[1] الجزائر – وهران وسكيكدة (فيليبفيل)، قسنطينة في سنة 1871؛ قسنطينة – الجزائر في سنة 1886؛ ثم ربط الخط عبر وهران بمدينة تلمسان في 1890.

[2] علاقات الإنتاج داخل قطاع النشاط الجزائري؛ وعلاقات إنتاج داخل قطاع النشاط الأوروبي.

الأولى سنة 1914، كما برزت قوى جديدة تتوفر على عناصر الهيمنة، لتلعب لاحقًا دورًا حاسمًا في الصراعات الدولية والأحداث العالمية[1]. أما على الصعيد الاقتصادي فيمكن تسجيل تأزم المنظومة الرأسمالية عمومًا. ومن مظاهر هذا التأزم في الفترة ما بين 1914-1929 زيادة الإنتاج العالمي بنسب عالية، في عالم لم يكن مكيفًا مع الاستهلاك الواسع آنذاك[2]. كما أدت بوادر الأزمة العميقة هذه إلى التشكيك حتى في الرأسمالية كمنظومة اقتصادية سائدة في عدة بلدان؛ ومن نتائج التشكيك تلك قيام" الاشتراكية "فيما عرف بدول الاتحاد السوفياتي كنتيجة للصراعات الطبقية التي توجت بثورة أكتوبر 1917. إضافة إلى ذلك كله كان قد تنامى تدخل حكومات الدول الرأسمالية في مجالات تنظيم الاقتصاد في فترة الحرب، والسنوات التي أعقبتها، حيث ظهر ما سمي بالأنظمة الليبرالية المحروسة أو المراقبة[3].

أما مظاهر التأزم التي انتابت المنظومة الرأسمالية في الفترة ما بين 1929-1939، فهي أزمة فيض الإنتاج العالمي سنة 1929 . والتي كانت أساسًا أزمة أمريكية[4]، حيث أحدثت انهيارًا عميقًا وعنيفًا في الاقتصاد العالمي دام أثره حتى سنة 1932 .

لقد تحولت انهيارات الاقتصاد الأمريكي إلى العالم بأسره من خلال المبادلات الدولية ووزن الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة.

في هذا السياق العام للأزمة عرفت البلدان الرأسمالية ميلاً إلى الحماية بصفة عامة، كما سجل انهيار نظام النقد الدولي سنة1931 . حيث تم التخلي عن قاعدة الصرف الذهبي[5]، وأخذ مضمون التسويات الجديدة صبغة بنيوية، مست بالدرجة الأولى المؤسسات النقدية ومبادلات المدفوعات الدولية. لقد أدى هذا الوضع المتأزم للرأسمالية بصفة عامة إلى البحث عن حلول خارج الشكل التقليدي للرأسمالية، وتجلى ذلك في الإجراءات الجديدة التي تبنتها معظم الدول الرأسمالية، كبريطانيا وأمريكا.

---

(1) الولايات المتحدة المريكية واليابان على وجه الخصوص.

(2) راجع : Guy Chambon. Grands problèmes économiques contemporains. Ed Dalloz ; Paris 1977. p.3.

(3) نفس المرجع رقم 2. نفس الصفحة Guy Chambon. OP . Cit.p.3

(4) ... النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة ... GUY Chambon. OP Cit ...

من بين هذه الإجراءات تلك التي اتخذتها الحكومة الفرنسية والتي عرفت باتفاقيات ماتينيون سنة 1936. والتي ترتب عنها زيادة جوهرية في الأجور تراوحت نسبتها بين 7 و15 %، كما عرفت أيضًا فيما يتعلق بنظام العمل، أسبوع عمل من 40 ساعة وأسبوعين في شكل عطلة مدفوعة الأجور، الأمر الذي أدى إلى القول بأن فرنسا قد تحقق بها – في تلك الفترة– فوائد اجتماعية معتبرة.

لقد تمت هذه الإجراءات على مستوى المتروبول، تحت ضغط الظروف الاقتصادية الدولية وما أصاب العالم الغربي من انهيار –على وجه الخصوص– من جراء الأزمة الكبرى في سنة 1929 ، ولاحقًا، أي في سنة 1939 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية التي غيرت مسار العالم.

في سنة 1945. وهو تاريخ انتهاء الحرب؛ برز جليًا لكل شعوب العالم أن مصير الهيمنة والاستعمار هو نفس مصير الدول المنهزمة في هذه الحرب، والشعب الجزائري كان مدركًا تمام الإدراك أن زوال الهيمنة الاستعمارية لن يتم إلا بنفس الأسلوب الذي تمت به هذه السيطرة. وبالرغم من المرونة الكبيرة، التي تميزت بها الحكومات الفرنسية فيما يخص التكيف مع الأوضاع الدولية، فإن الأمر لم يكن كذلك فيما يخص التعامل مع قضية الشعب الجزائري ومحاولاته السياسية الرامية إلى تغيير وضعه السياسي خصوصًا في الفترة الممتدة من بداية الثلاثينيات حتى اندلاع ثورة التحرير الكبرى؛ ثورة أول نوفمبر، حيث أرغمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على اتباع كل الأساليب الممكنة من أجل تكسيرها، بما في ذلك وضع خطة قسنطينة سنة 1959 حيث كانت على درجة كبيرة من الدقة فيما يخص تشخيص مشاكل الجزائر الاقتصادية وكيفية العمل على تجاوزها والنهوض بالاقتصاد الجزائري بكيفية شاملة وفي إطار إتحادي مع فرنسا.

ثانيًا :الإطار الاقتصادي ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري المندمج:

يمكننا الرجوع في تحليلنا للاتجاه الاستعماري ونظرته للمسألة التنموية في الجزائر -كخلاصة – إلى وثيقة نعتبرها هامة جدًا على مستوى الدراسات الاقتصادية. تتمثل هذه الوثيقة في التقرير العام الصادر عن المندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر، بإشراف مديرية التخطيط والدراسات الاقتصادية، والمتضمن لخطة قسنطينة 1959-1963.

لقد أصدر المندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر قرارًا بتاريخ 12 فبراير 1959 يتعلق بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر [1]. لقد ورد في المادة الأولى من هذا القرار مايلي:

"يتم إعداد خطة تنمية اقتصادية واجتماعية للجزائر في الفترة ما بين (1959-1963)".

وضعت هذه الخطة بمساهمة لجان متخصصة تتكون من شخصيات فرنسية وأخرى جزائرية، تمثل الإدارات العمومية، النشاطات الخاصة والنقابات، إضافة إلى الخبراء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي". كما ورد في المادة الثانية من نفس القرار :"شرح الكيفية التي يتشكل وفقًا لها المجلس الأعلى للتخطيط، الذي ستعرض عليه خلاصة أشغال اللجان المتضمنة للمقترحات الخاصة بالخطة عند الانتهاء من صياغتها، بغرض إبداء رأيه حول مختلف بنودها، يرأسه شرفيًا المحافظ العام للتخطيط والعصرنة والتجهيز، ويرأسه فعليًا الكاتب العام المساعد للشئون الاقتصادية لدى المندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر.[2]

تتمتع بعضوية المجلس مجموعتان من الشخصيات، واحدة فرنسية والأخرى جزائرية. تضم المجموعة الأولى سبعة ممثلين للوزراء المعنيين أو كبريات المؤسسات العمومية، إضافة إلى ثمانية ممثلين للناشطات المهنية والنقابات أو شخصيات تهتم بتنمية الجزائر. أما المجموعة الثانية فإنها تضم أربعة ممثلين للهيئات المالية التي ستشارك في تمويل الاستثمارات، وسبعة ممثلين عن القطاع الفلاحي، سبعة ممثلين للنشاطات الصناعية والتجارية، إضافة إلى ثمانية ممثلين للتنظيمات النقابية والنشاطات الاجتماعية والثقافية.

أما المادة الثالثة فقد تضمنت تشكيل خمس لجان مركزية للتخطيط:

1 - اللجنة العامة للتهيئة العمرانية.

2 - لجنة الفلاحة والتنمية الريفية.

3 - لجنة التنمية الصناعية.

4 - لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية.

5 - لجنة الحوصلة.

---

(1) راجع: Plan de constantine. Rapport général. OP. Cit ; p.7

(2) صالح بوعكوير، كاتب عام مساعد للشئون الاقتصادية. ماسي بيار (Masse pierre)، زليني شرقي، محافظ عام لخطط التجهيز والإنتاجية.

كان ينظر للمسألة التنموية في الجزائر من خلال هذه الخطة، نظرة اندماج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي. واعتبارًا لهذه النظرة فإن تنمية الجزائر، اقتصاديًا واجتماعيًا، ستحظى بالدعم الفرنسي المطلق وفي مختلف أوجهه وأشكاله.

إذًا نفهم من هذا المدخل أنه لا مجال للبحث عن سبل أخرى لتنمية الاقتصاد الجزائري، خارج الإطار السياسي التاريخي الذي تبلور ابتداء من سنة 1830.

والمحاور المكونة لنموذج التنمية المستقبلية، هي تلك التي وزعت وفقًا لها اللجان المعدة للخطة، حيث نلاحظ ترابطًا قطاعيًا يبدأ من التهيئة العمرانية، وهو ما يعكس محاولة تنمية قطاعات فرعية مثل البناء، القاعدة الهيكلية، مرورًا بالقطاع الفلاحي وما يرتبط به من تنمية ريفية، إضافة إلى القطاع الصناعي وفعاليته في ميدان التنمية الشاملة، وصولاً في الأخير إلى الآثار الإيجابية لحركية النموذج والتي ستنعكس إيجابيًا فيما بعد (حسب هذا التصور) على الجوانب المختلفة لحياة أفراد المجتمع الجزائري خصوصًا الثقافية والاجتماعية.

إن استعمالنا – منهجيًا – لمصطلح نموذج يعود إلى الترابط القطاعي الذي يحمله "التصور "المحدد للعملية التنموية الشاملة وكذلك إلى البعد الزمني الذي منحته الهيئات الاستعمارية لهذا التصور، حيث يجسد نظريًا –وضعيًا لتحقيق جملة من الأهداف – التوجهات التنموية الجزائرية بعيدة المدى، وأهداف خطة قسنطينة الإستراتيجية الأولى. إن استعمال لفظ أول المتضمن في الوثيقة يعني ببساطة أنه إذا بقيت جميع المعطيات الأخرى – السياسية على وجه الخصوص- على حالها، فإن نموذج التنمية المقترح سيتم العمل على تجسيده وفقًا لبرنامج محدد يشمل خطط متتالية بدءًا من الخطة الخماسية الأولى (1959–1963).

ستكون محطة الوصول الأولى، وضعية الاقتصاد الجزائري في سنة 1964 وهي سنة التقييم الشامل لمنجزات الخطة.

لقد انطلق بناء النموذج من معطيات أساسية، كانت تميز الجزائر كوطن وكاقتصاد، وهي معطيات شبيهة بتلك المعطيات التي تميز البلدان السائرة في طريق التطور:"حيث يوجد بها خليط من مجموعات بشرية يميزها النمو الديمغرافي السريع، وأرض فقيرة سطحًا وباطنًا! يغشاها

... زراعي، إضافة إلى تشوه اقتصادها بوجود قطاعين أحدهما عصري متطور والثاني تقليدي متخلف لا يرتبطان إلا نادرًا" (1).

إن تأكيد حقيقة الاقتصاد الجزائري المشوه هيكليًا، بتجزئته إلى اقتصادين متناقضين –كما سبق وأن ذكرنا– لا تعكس أبدًا إفتقار الجزائر للموارد الطبيعية سطحًا وباطنًا، بل بالعكس فالجزائر بلد غني بثرواته الطبيعية بترول، غاز، ومناجم من مختلف الأصناف، وكذلك أراضي شاسعة تصلح لجميع أنواع الزراعات). كما أن خاصية الزيادة السكانية بنسبة عالية هي خاصية مؤكده إلى جانب ذلك فالجزائر تتميز بمناخين اثنين واحد متوسطي والثاني صحراوي، وهذا التميز المناخي يمكن اعتباره عاملاً دافعًا لتطوير الزراعة الجزائرية بمختلف أصنافها، وليس عائقًا كما ورد في هذا المدخل. لذلك نعود إلى القول بأن الرأسمالية الفرنسية لم تشكل استثناءًا، فيما يخص جوهر المنظومة الرأسمالية عمومًا والمتمثل في السيطرة والاستغلال.

إن احتدام الصراع في الجزائر بين السكان الأصليين والاستعمار الفرنسي، الذي قدم لهذه البلاد في ظروف تاريخية معينة، والذي رافقه تدفق وانسياب رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية، بغرض الاستثمار في قطاعات اقتصادية أعدت خصيصًا للتصدير[2] لم يعد بإمكانه إحكام سيطرته المطلقة، بالشكل والكيفية التي سادت طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث عرفت الجزائر حركات سياسية واجتماعية على نطاق واسع أفقدت السلطات الاستعمارية السيطرة على زمام الأمور في مختلف مستويات تنظيم حياة المجتمع الجزائري. لقد فرضت حتمية التغيير التاريخي التي تحكم حركية تطور المجتمعات، على السلطات الفرنسية الاستعمارية ضرورة تغيير شكل السيطرة السياسية والتنظيم الاقتصادي للحفاظ على جوهر هذه السيطرة. فكان منها أن خططت للتجاوب مع هذه الحتمية التاريخية. في هذه البلاد، وهو النفوذ الذي يضمن استمرار اندماج وتبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي. فجاءت الإقتراحات في الوثيقة –التقرير– المذكورة آنفًا، بتفاصيل دقيقة، دقة المرحلة التاريخية السائدة، والوضع السياسي والاقتصادي الذي كانت تعيشه فرنسا– كمتروبول– في سنوات نهاية عقد الخمسينيات وسنوات بداية عقد الستينيات[3].

لقد تضمنت الوثيقة المحاور الكبرى للخطة، في شكل أهداف تنجز على امتداد خمس سنوات. كما تضمنت أيضًا توجيهات بعيدة المدى، الغرض منها (حسب التقرير)، يكمن في

---

(1) تشخيص المخطط، أي التقييم الذي قدمه الخبراء الذين أشرفوا على إعداد التقرير العام.

(2) الإشكالية العامة لتكون ظاهرة التخلف في البلدان المستعمرة.

(3) سنوات حرب التحرير وتأزم الوضع العسكري الفرنسي في الجزائر وتأثيره على الوضع السياسي في فرنسا.

الوصول إلى تنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال العمل على إزالة خاصية الازدواجية القطاعية التي تميزه.

إن أول توجيه تضمنته الوثيقة تمثل في ضرورة النهوض بالريف، حيث ورد في الخطة عبارة "ينبغي أن تأخذ الجزائر بجميع شرائحها، نصيبها من كل ما كان بإمكان الحضارة الحديثة أن تحققه لبني البشر من ازدهار وكرامة" هذه المعاينة القاسية عمومًا في حياة مختلف شرائح المجتمع، حيث غدا يبحث لهم عن الازدهار والكرامة مثل بقية بني البشر! وحسب التقرير فإن هذه العبارات الجوهرية التي تجسد روح خطة قسنطينة تبرز بكل وضوح الخاصيتين اللتين تميزان خطة تنمية الجزائر :"إن خطة قسنطينة لا تشكل برنامج تجهيز موجه إلى خلق أدوات عمل، أو الترويج لنوع من التقدم قد يظهر إحصائيًا، إنما هي عبارة عن برنامج عمل أوسع، يسعى إلى تحقيق شروط أفضل لمعيشة الإنسان الجزائري على وجه العموم والإنسان المحروم على وجه الخصوص. "يضيف التقرير دائمًا سعيًا لشرح وتوضيح أهداف الخطة - لمن يستمع طبعًا؟ ليس الغرض من خطة قسنطينة هو محاولة فرض نوع من التقدم التقني والبشري من الخارج، إنما تسعى الخطة إلى تحقيق هذا التقدم من الداخل، بواسطة المجموعات البشرية التي ترى نفسها معنية بهذا التقدم، وبفضل مجهوداتها هي قبل كل شيء ". هنا أيضًا يمكن أن نستنتج أن السلطات الاستعمارية، وبواسطة كفاءة الخبراء الذين أعدوا التقرير، تريد الوصول إلى إقناع الشعب الجزائري بضرورة تبني الأفكار الواردة في الخطة مادام أن المجال مفتوح أمامه للمشاركة في تحقيق أهداف الخطة بنفسه.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نفهم أيضًا من عبارة "المجموعات البشرية التي ترى نفسها معنية بهذا التقدم " أن الإقصاء الاقتصادي الذي كان سائدًا قبل هذا التاريخ لأغلبية الجزائريين يمكن أن يزول في خضم تحقيق أهداف الخطة، إضافة إلى ذلك تقديم نوع من الإقناع لفئة المستوطنين الذين يتخوفون من مصيرهم المجهول. تتوجه الخطة إلى تنمية الجزائر العميقة، أي إلى تنمية الريف الجزائري الذي كان متخلفًا اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

1- النهوض بالريف: تهدف الخطة - حسب التقرير دائمًا - إلى : "الاعتناء بعدد أكبر من سكان الأرياف، وتصب عنايتها على وجه الخصوص على أولئك السكان الأكثر حرمانًا". لكنها ترى في الاعتناء بتنمية عالم الريف حدوث انعكاسات ونتائج ينبغي توقعها. من بين هذه الانعكاسات والنتائج " زيادة عدد السكان بالريف كنتيجة مباشرة لتحسين مستوى معيشة أفراده من جراء ارتفاع مداخيلهم وتطوير بيئتهم الصحية والثقافية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى النشاط

على آفاق العمل الزراعي ونتائجه، لذلك ينبغي أن يمتلك إنسان الريف – حسب التقرير – بعض المؤهلات التي تجعل منه يستفيد من النهضة المرتقبة لعالمه" (1). من هذه المؤهلات ضرورة اكتسابه لعقلية تقدم، – أي تمتع الإنسان الريفي بنوع من التفتح بمعنى أن يتهيأ هذا الإنسان لقبول التقدم والازدهار في جميع مظاهره. وقد يستخدم في ذلك وسائل متناقضة مع بيئته المتخلفة والمحافظة، والتي تنطوي على عادات وتقاليد يصعب تجاوزها على المدى القصير. كما ينبغي لهذا الإنسان أيضًا أن يكون مستعدًا للإنتاج وفقًا لما تمليه شروط النهوض التي تضمنتها الخطة. في هذا الشأن لا يغفل التقرير أيضًا دور المجتمع حيث يذكر أن: "المجتمع أيضًا ينبغي أن يعمل على ضمان استفادة كل إنسان قادر على العمل من منصب شغل؛ أي إمكانية حصول هذا الإنسان على دخل يضمن له مستوى معيشة مقبول" ينبغي أن يكون التحرك في هذا المجال "متعدد الأوجه"، تصورًا وإعدادًا وفي مستوى الإنجاز، وهذا يتطلب إنشاء مؤسسات عديدة واعتماد أساليب وثيقة الارتباط بأصل الواقع الجزائري، ولا يتم اللجوء – بأية حال من الأحوال – إلى مصدر تفكير منفصل عن هذا الواقع".

من أجل إنجاز البرامج المضمنة في الخطة ينبغي إذًا العمل في مختلف الاتجاهات، بدءًا بالتصور والإعداد والذي ينبغي أن يحمل الطابع المحلي ارتكازًا على تشخيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وأن تنشأ مؤسسات اقتصادية مرتبطة بهذا الواقع، بإمكانها إحداث الديناميكية أو الحركية المرغوبة، من أجل الوصول بالاقتصاد الجزائري إلى مستوى الإنسجام المطلوب واللازم لدفع عجلة التنمية.

نلاحظ أيضًا عند قراءتنا للوثيقة، وفي كل فقرة من فقراتها، صدى الإخفاق الناجم عن العلاقة المجسدة، لخلاصة الإشكالية العامة. تؤكد المعاينة الواردة في الوثيقة أن: "الزراعة المتخلفة هي في كثير من الأحيان تلك الزراعة التي يمارسها فلاح متخلف، لذلك ينبغي العمل على خلق بيئة ملائمة تساعد على تكوين هذا الفلاح زراعيًا وتساهم في تطوير نشاطه، بغرض تحقيق النمو

(1) نظرية ليبنشتين في تفسير ظاهرة التخلف، والتي بناها على فرضيتين:

أ – أن نمو السكان تابع لمتوسط دخل الفرد.

ب – أن معدل الاستثمار الصافي تابع هو الآخر لمتوسط دخل الفرد.

المرغوب في القطاع الزراعي. هنا يكمن عنصر القوة الأول الذي تضمنته الوثيقة - الخطة"[1].

إن المقولة الواردة أعلاه صحيحة مائة بالمئة. فالتخلف لا ينجب إلا التخلف، ولكن التشخيص الموضوعي للظاهرة، بغرض ذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك ومنها يتم الانتقال إلى وضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذا التخلف والتركيز على عامل النمو الديمغرافي لوحده غير كاف لتفسير ظاهرة التخلف بالريف الجزائري، فالزيادة السكانية بنسبة عالية هي أيضًا نتيجة للتخلف الذي تعد أسبابه كثيرة يطول شرحها وليس مجالها هنا. وعليه فخلق بيئة ملائمة لتكوين إنسان الريف، تعد ضرورة حتمية، ولكن لا ينبغي لهذا التكوين أن يجهل أو يتجاهل الطابع الريفي لهذا الإنسان، الذي يمكنه من إبراز قدراته الإنتاجية ضمن جهاز تكوين خاص به؛ ينخرط فيه كعامل زراعي أو كفلاح، ويعمل على إقامة تعاون فيما بين عناصر البيئة الزراعية المختلفة؛ من خلال النشاط المثمر المفضي إلى زيادة حجم الناتج الزراعي، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الفائض المطلوب تبادله مع قطاعات الاقتصاد المتطورة، والذي تنعكس آثاره الإيجابية على مستوى معيشة هذا الإنسان الريفي بصفة عامة، فتؤدي إلى ازدهاره وتقدمه. لا يمكن تحقيق هذا الهدف، - حسب التقرير - إذا اقتصر دور هذا الفلاح على حضور سلبي، لعمليات تجهيزية بعيدة عن قراراته ومجهوداته الشخصية، حتى وإن لبت هذه العمليات رغباته.[2]

تؤكد الوثيقة على أن الأهم، هو استعداد الفلاح ذاته للمساهمة الجماعية في اتخاذ القرار، واستعداده بالتالي لتنفيذ هذا القرار، من خلال تجسيد المشروع الناجم عنه واستعمال نتائج المشروع بعد تجسيده إستعمالاً أفضلاً ما أمكنه ذلك، والحفاظ عليه وصيانته، والعمل على تطويره والإقتداء به من أجل التقدم؛ والمبادرة في إنشاء مشاريع أخرى، تؤدي إلى نمو القطاع الزراعي وتوسعه. بطبيعة الحال عملية التكوين في الزراعة وفي غيرها لا تتم إلا من خلال توفر وسائل ضرورية لهذا التكوين؛ نذكر منها على وجه الخصوص الأراضي الزراعية والمياه؛ وهما العنصران اللذان تعتبرهما الخطة نقطة القوة الثانية.

هناك تأكيد آخر للمعاينة السلبية المستخلصة من هذا التقرير، كون الإنسان الجزائري في الريف، أين يقطن، لم يكن يتمتع بالقدر الكافي من هذين العنصرين، في أحسن الأحوال؛ إن لم

---

(1) راجع: Plan de Canstantine : Rapport général ; OP ,CIT.P :38

(2) نفس المرجع، ص: 39.

يمكن يفتقدهما تماما. من ذلك فإن الوثيقة المدروسة قد اعتبرت عنصري "الأرض والمياه" شرطًا مسبقًا لمزاولة أي نشاط زراعي، بحيث بدونهما لا يمكن أن تتم عمليات الإنتاج الزراعية؛ حتى وإن توفرت للفلاح وسائل زراعية أخرى مثل آلات الحرث والبذر ووسائط النقل وغيرها. ويستطرد التقرير مسجلاً: " إذا اعتبرنا أن نواة العمل الزراعي هي القرية الفلاحية، فإنشاؤها ينبغي أن يكون حول الأرض الزراعية ومصادر المياه"[1]؛ لذلك فالكلام على القرية الفلاحية لا ينبغي أن يخرج عن هذا الإطار، ولا ينبغي أن تكون القرية الفلاحية عبارة عن بنايات حول طرقات ومسالك بعيدة عن مصدر العمل الزراعي.

دائما في إطار البرنامج الزراعي يسجل التقرير ضرورة المحافظة على الأراضي الصالحة أصلاً واستصلاح أراضي جديدة - متآكلة بفعل حرائق الغابات، الرعي و الحرث المفرطين - والبحث عن مصادر المياه وتثمينها بواسطة طرق الإستغلال المختلفة؛ لأنها أعمالاً مترابطة بالنسبة للخطة. يضيف التقرير دائما في إطار مواصلة تشخيص العمل الزراعي في الجزائر، والذي سترتكز عليه عملية التنمية مستقبلاً، أن الخطة المعدة لهذا الغرض تتضمن من الناحية العملية مجموعة أهداف ينبغي العمل على تحقيقها ضمن التوجيهات العامة المحددة، وفقًا للإستعداد المتوخى في القيم التي تميز إنسان الريف.

يحدد التقرير ضمن الخطة موضوع الأشغال التي يرتقب أن تنجز بـــ[2]:

1 - استصلاح 50.000 هكتار من الأراضي الغابية.

2- المحافظة على 300.000 هكتار موجودة، والعمل على استصلاحها.

3- تطهير 100.000 هكتار من أراضي المستنقعات وزراعتها.

4- بناء سدين كبيرين، الأول في ناحية عنابة والثاني ناحية وهران.

5- توسيع مساحة الأراضي المسقية إلى 20.000 هكتار، والعمل على (تجهيز سهل عنابة الذي تبلغ مساحته 20000 هكتار بما يحتاجه من وسائل سقي).

6- إصلاح المساحات المسقية المنتشرة على حوالي 60.000 ألف هكتار.

---

(1) مفهوم القرية الفلاحية أتى ضمن ميثاق الثورة الزراعية فيما بعد، أي سنة 1971. ولكن بمضمون القرية الاشتراكية، التي أخذت تقريبا نفس المعنى من حيث المحيط الذي نشأت فيه، حيث تبرز وتتاز.

(2) مرجع سبق ذكره، ص: 40.

7– إنشاء من 800 إلى 900 نقطة مياه رعوية في مناطق تربية المواشي، خصوصًا مناطق الهضاب العليا.

لا تشكل الأهداف السابق ذكرها – في نظر التقرير – سوى جزءًا من عمل زراعي كبير. فالأمر يتعلق ببناء قاعدة هيكلية فلاحية، من شأنها إحداث تغيير جذري في وجه الريف الجزائري، خصوصًا في المناطق المحرومة، أي من شأنها تحقيق تنمية حقيقية في عالم الريف.

تسلسلاً مع منهجية التشخيص والتحليل للواقع الزراعي الجزائري يضيف التقرير: "أن متطلبات تجديد الريف الجزائري تذهب إلى أبعد من ذلك؛ فمهما تكن أهمية المشروعات القاعدية، واسترجاع أراضي عن طريق عمليات الاستصلاح، وتوفير المياه؛ فإنها لا تكون فقط نتاج هذه الإنجازات المحددة جغرافيًا، والتي تعتبر من وجهة النظر التقنية نقطة انطلاق لحركة أكثر تعقيدًا وأكثر اتساعًا. بالإضافة إلى ما ذكر، تشكل عملية استعادة الأراضي، عن طريق الإستصلاح والتكيف الفلاحي، موضوعًا متكاملاً وجزءًا واحدًا لا يمكن تجزئته؛ حيث يخضع للمشروعات الفلاحية المطلوب إنجازها. كما أن عملية توفير المياه وتوطينها حتى وإن كانت العملية بارزة من خلال بعض المشروعات ذات الأهمية تتطلب أن تكون كل الحياة الزراعية مبنية على عمليات حفظ المياه بكيفيات اقتصادية جيدة، واستعمالها أيضًا بكيفية جيدة، وهو الأمر الذي يؤدي حتمًا إلى تغيير التقنيات الفلاحية المعهودة – التقليدية – وتغيير المزروعات المعهودة (أو التقليدية)"[1].

يخلص التقرير في النهاية بالنسبة لاسترجاع الأراضي عن طريق الاستصلاح وتوفير المياه وتوطينها إلى ضرورة اعتماد هذه الرؤية، باعتبار أن الإنجازات التقنية لا تشكل – في واقع الأمر- سوى تمهيدًا لإعادة توجيه الحياة الفلاحية.

لقد اعتبرت اللجنة التي أعدت التقرير في تقييمها للموارد المائية، أن الجزائر ليست بلدًا غنيا في مجال الموارد المائية، كالبلدان التي تمر عبرها أنهار دائمة السيلان كمصر وغيرها. ولا تتوفر في مجال الأراضي الزراعية على سهول كبيرة مغمورة بالمياه لزراعة بعض المحاصيل كالصين، كما لا تتوفر الجزائر أيضًا على احتياطات كبيرة من الأراضي الزراعية مثل بلدان آسيا الوسطى وبلدان

[1] مرجع سابق ذكره، ص:41.

أمريكا اللاتينية، وكذا بعض بلدان إفريقيا السوداء، لذلك فإن عملية استصلاح الأراضي في الجزائر لا ينبغي النظر إليها بمعزل عن تزايد السكان في الأرياف[1].

إن خصوصيات الأراضي الجزائرية تجعل من عملية التحديد المنظمة في الريف عملاً أكثر ضرورة من أي عمل في قطاعات أخرى باعتباره عم يتميز بالتعقيد وطول الأمد، لكون عملية التحديد المتوخاة في الريف ترتكز على الإنسان وعنصر الزمن في آن واحد. ينبغي أن تعرف عملية التحديد طرق عمل متوازية ومتدرجة. فحركة التحسن اليومية، ينبغي أن ترافق العمل المخطط لأجل، لتعذر تحقيق عملية تجديد واسعة النطاق تمس مجمل التراب الجزائري في آن واحد. فالوسائل التقنية المخصصة لتحقيق هذا التحديد الواسع لعالم الريف، ينبغي أن تستخدم بكيفية متدرجة ومتتالية عبر مختلف المناطق، التي تغطيها برامج الخطة، ويتم ذلك أيضًا وفق منهجية مضبوطة ومحددة.

بالإضافة إلى الأهداف التقنية المذكورة أعلاه فإن مضاعفة مناطق التحديد المتكاملة هي التي ستعطي لخطة قسنطينة ابتداء من سنة 1961 (حسب التقرير) مغزاها الحقيقي، وهي التي سترسم للريف الجزائري عمومًا طريق انبعاثه الحقيقية. طبعًا هنا نسجل ملاحظة بسيطة، وهي كأنّ الأمر يتعلق بمناطق نشاط ميتة أو تكاد تكون كذلك، فالذي يتمعن في هذه الأفكار يستنتج حتماً عناصر إدانة كثيرة ومتعددة للاستعمار الفرنسي في الجزائر؛ عناصر اقتصادية ناهيك عن سواها.

2 – عصرنة الجزائر: لقد تضمن التقرير بشأن هذه النقطة ما يلي: "إن ترقية سكان الريف الجزائري، المستقرين بمناطق تواجدهم أو النازحين عنها – على حد سواء– هي التي ستقود عملية التنمية الضرورية للقطاع العصري للاقتصاد الجزائري، وبالتالي تحديد مكانة هذا القطاع في الخطة"[2].

حسب هذا التصور الجديد المتضمن ترقية سكان الريف الجزائري، يمكن الوصول إلى تلبية حاجات هؤلاء السكان باعتماد جميع الوسائل التقنية التي تم ذكرها أعلاه لأن هذه الوسائل

---

(1) تأكيد نظرية مالتوس حول السكان، وقناعة معدي التقرير، بهذه النظرية، التي تنص على أن عدد السكان يتزايد وفقا لمتوالية هندسية بينما يتزايد حجم الموارد الغذائية وفقا لمتوالية حسابية، تكون نتيجة ذلك "فقر السكان المتزايد". راجع:
«Essai sur le principe de la population» publié en 1798.

(2) مرجع سابق ذكره، ص 42.

سوف تؤدي حتماً إلى رفع إنتاجية عمل العامل الزراعي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى دخله، بالقدر الذي يضمن أيضًا مواجهة الحاجات الاستهلاكية وغيرها في إطار عملية متسلسلة، لنسبة الزيادة السكانية التي قد تنجم عن تحسن مستوى معيشة هؤلاء السكان [1]. في الواقع إن الاعتماد على هذه المؤهلات في الوقت الراهن – يضيف التقرير – وباعتماد حركات محدودة فقط، يمكن تحقيق الأهداف المعلنة. وبالتحديد الأمر يتطلب توفير وسائل العيش لسكان المدن وضواحيها. هؤلاء السكان الذين تزايد عددهم على امتداد 25 سنة من 3 ملايين نسمة إلى 8ملايين نسمة.

هذه المسألة تستدعي النظر إليها من الناحيتين الكمية والنوعية لذلك فإن القطاع المتطور في الاقتصاد الجزائري، مع توسعه توسعًا معتبرًا، ينبغي أن يبقى عصريًا. ومن أجل هذا ينبغي أن يحقق تقدمًا بمعدل يقارب متوسط معدل تقدم البلدان الغربية. فالتوسع والعصرنة هما عنصران متكاملان. فالنمو لا يمكن أن يتحقق إلا في وسط اقتصادي نقي؛ والعصرنة لا يمكن أن تتم إلا في إطار اقتصاد متعدد الأبعاد بما في ذلك الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي يسمح بها التقدم التقني.

عندئذ ترتسم خطوط التحرك من أجل توسع الجزائر العصرية من تلقاء نفسها:

-ينبغي تكوين إنسانا مؤهلا للإنتاج حسب وتائر وتقنيات العالم المعاصر.

-ينبغي إحداث مناصب شغل؛ أي ينبغي إقامة التصنيع بما يحمل هذا المفهوم من معنى.

-ينبغي تجنب عملية النمو غير المنظمة للتجمعات السكانية، من أجل استقبال التدفقات البشرية من الأرياف، أي ينبغي تأسيس مدن جديدة.

3 – يعتبر التكوين (حسب التقرير) نقطة القوة الثالثة في هذا المخطط، وعليه فإن الوثيقة قد تضمنت في هذا المجال ضرورة تكوين الإنسان الجزائري تكوينًا يؤهله لتحمل المسئولية، لأن هذا النوع من التكوين يشكل عامل ترقية لا يمكن تعويضه. بالإضافة إلى ذلك ينبغي العمل

---

[1] لقد احتفظت نظرية السكان عند مالتوس بمظهرها الحديث، من خلال التساؤل حول ما يمكن أن تحدثه تسمية البلدان المتخلفة، من زيادة في عدد السكان بمعدلات مرتفعة نسبيا. فتنظيم ومراقبة عدد السكان، عمليتين غالباً ما تستندان إلى هذه النظرية. لكن بالمقابل فإننا نلاحظ أن هذه النظرية قد تم التشكيك في مدى صحتها فعلاً، إذا ما أخذنا تطور البلدان المتقدمة، حيث إن الازدهار [illegible] يؤثرا في عدد السكان بالمعدلات التي حددتها النظرية، لسبب بسيط هو الارتفاع الهائل الذي تعرفه الانتاجيات بصفة عامة.

سان تكوين أيدي عاملة قاعدية وعمال مؤهلين وإطارات كفأة وبأعداد كبيرة، ورؤساء مؤسسات حسب متطلبات التنمية.

في هذا المجال يذكر التقرير في تقييمه أن الشباب الجزائري قد أظهر استعدادًا للتكوين خصوصًا في المهن التقنية (4). وفي نفس الوقت فإن الحاجة إلى عمال مؤهلين تبدو ملحة في قطاعات الحرف المختلفة والصناعة. كما أن اكتشاف البترول والغاز في الصحراء قد ضاعف من الإمكانيات الصناعية للجزائر. في مجال آخر توفر مصانع التروبول(5) للأيدي العاملة الجزائرية كل النشاطات التي ستخلقها بلد عصري كبير. وفي الأخير فإن السوق الاقتصادية الأوروبية سوف تحسن في السنوات القادمة عدد وتنوع مناصب العمل المتاحة.

- في معرض عرضه للوسيلة التقنية يركز التقرير على التكوين التقني ويدمجه ضمن الثقافة العامة وترقية الإنسان.

- إن تنسيقًا دقيقًا بين المصالح الإدارية سوف يسمح - وبالرغم من الهياكل الاجتماعية والعادات المختلفة - بوضعه حركية متكاملة بين المؤسسات المسؤولة عن التكوين. بالإضافة إلى ذلك فإن حركة متزايدة من التعليم التقني البحت سوف يتم من طرف المؤسسات القائمة أو سوف تقدمه مراكز مشتركة بين المؤسسات.

يذكر التقرير بأن التكوين التقني لا غنى عن برنامجه وأن الترقية الاجتماعية المرتقبة من ورائه لا تتحقق إلا في شكل مناصب شغل حقيقية لمواجهة رغبات عرض الأيدي العاملة الناتجة عن النمو الديمغرافي.

4 - كما يعتبر التقرير التصنيع هو نقطة القوة الرابعة في المخطط. [illegible] [illegible] التصنيع يعني إنشاء في نفس الوقت ورشات صغيرة [illegible] [illegible] المتاحة. وفي الأخير فالمصانع الكبيرة [illegible] التي [illegible] [illegible] الوقت المعاصر. إن المصانع [illegible] [illegible]

عمومًا باستخدام الأيدي العاملة المتوفرة بكثرة مع استثمار رأسمالي محدود [1]. كما يمكن أن تخضع هذه الصناعات بما تتميز به من خصائص تقنية إلى توطين لا مركزي؛ وتلبي طلب السوق الداخلية الذي يتميز بتوسع مستمر. إذا تشكل هذه الصناعات الهدف الأول للتصنيع. الصناعة الثقيلة التي تنتج خصوصًا من أجل التصدير إذا كانت تتطلب استثمارات أكثر أهمية بالنسبة لمناصب الشغل المباشرة المستحدثة، فإنها ذات أهمية بالنسبة للجزائر: فهي تثمن المواد الأولية وتشكل على وجه الخصوص عاملاً مهما - من الناحية التقنية والتجارية والنفسية- لتوطين (إنشاء) وحدات صغيرة. بفضل ما تحدث من نشاطات على مستوى المنبع والمصب، فإنها تشكل محركًا لا يمكن تعويضه بالنسبة لتنمية الصناعة المتوسطة.

يشمل برنامج التنمية الصناعية في الخمس سنوات الأولى للمخطّط مجموعتين من الإنشاءات[2]:

أ-المشاريع الكبرى في ميدان الطاقة:

-تشغيل خط بجاية(oléodue) البترولي في ديسمبر 1959.

-البدء في إنجاز أنبوب الغاز حاسي رمل وهران والجزائر في أفريل 1960 والبدء بتشغيله في منتصف سنة. 1961

-البدء في إنجاز أنبوب غاز عنابة.

-تشغيل المركز الكهربائي المائي جنجن(القبائل)ومركز الطاقة الحرارية الجزائر العاصمة.

في ميدان المركبات الصناعية الكبرى:

- مركب الحديد والصلب عنابة.
- المركب الكميائي ناحية أرزيو.
- مركب تكرير البترول بالجزائر العاصمة.

ب -الصناعات التحويلية:

---

(1) دالة الإنتاج ترتكز على عنصر الإنتاج المتاح، وعنصر الإنتاج المتاح هنا هو الأيدي العاملة.

(2) إذا دققنا النظر في جملة المشروعات المقترحة من طرف مخطط قسنطينة، نجد أن معظم المشروعات، سواء في ميدان الطاقة أو في ميدان المركبات الصناعية الكبرى وحتى الصناعات التحويلية، قد شكلت أفكارًا وتوجهات السياسة الاقتصادية المجسدة الإستراتيجية [illegible] الاقتصادية، خصوصًا بعد 1965. لكن هذه الأفكار والتوجهات الاقتصادية أريد لها أن تكون بمضمون ولمن [illegible] مخطط قسنطينة.

الهدف المحدد من طرف لجان المخطط تبعًا للمنافذ الممكنة، الناجمة هي ذاتها عن النمو الشامل هو مضاعفة الإنتاج بـــ:

- مرة ونصف في الصناعات الفلاحية والغذائية.
- مرتان في مواد البناء، الكيمياء ومختلف الصناعات.
- مرتان ونصف في تحويل المعادن.
- أربع مرات ونصف في صناعة الجلود والجوارب.
- ستة مرات ونصف في قطاع الصناعات النسيجية.

إذا كان الهدف الإجمالي للصناعة التحويلية إلزامي- بدونه لا يمكن استحداث مناصب العمل المتوقعة — فإن الأهداف الفرعية ليست إلا تأشيرية. لكن الأكيد أن هذه الأهداف منسجمة فيما بينها؛ ولكنها ترتكز على آفاق المنافذ الداخلية للجزائر؟.

والحالة هذه فإن الاتحاد مع فرنسا ومع أوربا سيدعو مسؤولي بعض المؤسسات إلى بيع جزء واسع من منتوجاتهم خارج الجزائر، ومن هنا تجاوز الهدف المسطر لفرع نشاطهم.

يعتمد المخطط من أجل تنمية وتطوير الصناعة التحويلية على المبادرة الخاصة قبل كل شيء، الجزائرية والفرنسية معًا وحتى الأجنبية [1]. إن عائق المؤسسات التي تستحدث وتتوسع، هو عائق ناجم عن نقص التأهيل الذي ينتاب الأيدي العاملة وبعض الموردين أو الزبائن، سيعوض بامتيازات تمويلية وجبائية هامة، مؤقتة تتناقص تدريجيًا. هذا اللجوء إلى المبادرة الفردية- موجه من طرف الخطة ومدعم من طرف المالية العامة- هو الوسيلة الوحيدة للترقية السريعة لتصنيع البلاد. لكن إذا بقيت المبادرة الخاصة غير كافية في بعض القطاعات، من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة، فإن مكتبا عموميًا للتصنيع سوف توكل إليه مهمة استحداث وحدات إنتاج اقتصادية، في قطاعات النشاط الأساسية.

في الأخير فإن التنمية الصناعية ينبغي أن تتم وفق نظرة واسعة وبعيدة المدى ضمن تهيئة عمرانية عامة، قد يحقق التمركز الاقتصادي فيها امتيازات تقنية، على الأقل في مستويات معينة، خصوصًا في بلد كالجزائر، أين يكون البناء التحتي (أو القاعدة الهيكلية) والبيئة (المحيط) الضروريان

---

(1) طبعًا روح المخطط هي المبادرة الخاصة، ولو بامتيازات مؤقتة، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تصبح هذه الامتيازات قاعدة، فوجودها لدعم انطلاق المشروعات الخاصة بالصناعة التحويلية فقط، على أمل أن تزول هذه الامتيازات تدريجيا مع نمو نشاط هذه المؤسسات. إذا فالمبادرة الفردية تعتبر اختيارا استراتيجيا ومبدئيا بالنسبة للمخطط، الذي يعتبرها الوسيلة الوحيدة للترقية السريعة لتصنيع البلاد.

للصناعة لا تسمحان باستحداث حياة [illegible] ولكن ينبغي التحكم في التمركز قبل أن يصبح مفرطًا، وعلى وجه الخصوص تجنب أن يؤدي نمو بعض المدن إلى إعاقة نمو بعض الجهات، مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة تنمية الكل (التنمية الشاملة) تنسق الخطة ضمن توجيهاتها الكبرى تنمية المدن الثانوية، وهذا يعني من وجهة النظر الاقتصادية استحداث (إنشاء) مدن جديدة ، حتى وإن كان استحداث هذه المدن يتم حول نواة قائمة.

5 – تشكل المدن الجديدة نقطة القوة الخامسة في المخطط حيث أن النمو السريع للمدن الكبيرة يعتبره التقرير ميزة الثلاثين سنة الأخيرة. لقد تسارعت الهجرة الريفية نحو المدن منذ سنة 1930. لقد كان يمثل سكان خمسين تجمع سكاني رئيسي في سنة 1900 وفي حدود الثلاث عشرة عمالة الموجودة، 18 % من إجمالي عدد السكان. بينما في سنة 1930 لم تتغير هذه النسبة كثيرًا حيث بلغت فقط حوالي 21 % وهي تحاذي في الوقت الراهن 30 %لقد انتقل عدد سكان "الحضر " خلال 30 سنة من1.200.000 إلى ثلاثة ملايين نسمة.

يرجع توسع المدن في جزء كبير منه إلى نزوح " السكان المسلمين " من الأرياف[1] لقد تضاعف عدد المسلمين القاطنين بالمدن بسبع مرات خلال ستين سنة، وحتى بعشر مرات بالنسبة لمجموع المدن التي يصل عدد سكانها حاليا 100.000 نسمة. [2]

إن تقديرات التقرير تشير إلى أن ارتفاع عدد سكان المدن يتواصل في المستقبل، ولا يمكن توقيفه، بالقيمة المطلقة وبالقيمة النسبية. تواصل المدن استقبالها لسكان الريف الذين أصبحت الأرض لا تلبي حاجياتهم المعيشية. إذًا بالمفاضلة بين التقديرات الإجمالية للسكان وتقديرات سكان الأرياف نحصل على توقع توسع المدن في السنوات القادمة.

كان من المفروض أن يبقى السكان الزراعيون مستقرين وذلك حتى تتاح إمكانية تحسين شروط معيشتهم. بالمقابل ينبغي لنشاطات أخرى– كالصناعة الصغيرة، والتجارة. والنقل، والإدارة– أن تتطور في المناطق الريفية.

---

(1) نزوح السكان، يعد حقيقة أخرى تؤكد تهميش النشاطات الاقتصادية في الأرياف، والتي هي نشاطات زراعية بالدرجة الأولى. كما تؤكد أيضا هشاشة الاقتصاد الريفي الذي يرتكز في معظمه على وسائل إنتاج بدائية، مما يحتم على الأيدي العاملة المتواجدة به النزوح باتجاه مزارع المستوطنين باستمرار وكذلك نحو المدن بحثا عن فرص العمل المفقودة بقطاعات نشاطهم.

(2) إحصائيات مأخوذة من المخطط. مرجع سبق ذكره. ص 48.

إن توسيع عدد صغير من المدن الكبيرة يشكل حتماً خطراً على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر، وبذلك هو مكلف جداً. إن ضرورة إحداث تنظيم يعتمد على اللامركزية ولا تمركز لنشاطات القطاع العصري -الصناعي والتجاري والإداري- يعد من بعض التوجيهات الكبرى للمخطط. وبذلك فإن نقطة القوة الأساسية في المخطط هي: المدن الجديدة.

من جهة ثانية فإن اللجوء إلى استحداث نشاطات حضرية في مناطق نائية تماماً يعد إضافة عوائق جديدة لعملية التنمية. إن المدن الجديدة، التي تم إنشاؤها يجب أن تنطلق من تجمعات حضرية موجودة، سواء كانت هذه التجمعات تشمل عدداً كبيراً أو صغيراً من السكان، فقط عند عملية تقدير توسعها، تستنتج شروط تطور مقبولة.

يجب أن تحدث قطيعة مع الممارسات السابقة والماضية وإقامة تجمعات سكنية واستثمارات موجهة إلى التعويض والتنظيم والترقيعات الظرفية التي تسعى إلى إحتواء المشكلات، لأن هذه الترقيعات لا تؤدي إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تعرفها المدن الجزائرية.

إن سياسة التوسع الحضري في الجزائر يجب أن تحكمها تصور "للشبكة الحضرية" متوقع على امتداد 25 سنة. فالعمران لا يتوقف عند حد المحاولات الحالية لهيكلة [illegible] المدن القديمة. في 25 سنة قادمة يجب للجزائر أن تتوفر على ما يقارب خمس عشرة مدينة كبيرة، وما يقارب أربعين مدينة متوسطة. وهذه المدن تشكل في مجموعها مراكز استقطاب أو استقرار للسكان ومصادر إشعاع اقتصادي على الضواحي الريفية المحيطة بها، لذلك فإن الأهداف الخمسية القادمة حسب الخطة تتمثل في:

1- اللامركزية والمناطق الصناعية: إن تجربة عشرة سنوات قد بينت أن الإجراءات السابقة كالتحفيز والترغيب غير كافية لمنع التوسع المفرط للمدن الكبيرة أو لتحقيق لا مركزية اقتصادية ذات مستوى توسيع معين. إن الإجراءات الحالية الموجهة نحو [illegible] بعيداً عن مناطق الحركة من أجل إستفادة أكثر [illegible]. إن تضافر المحفزات المالية والتنظيمية [illegible] المنوعة إجراءات تشكل قانوناً للامركزية.

- المناطق الصناعية.

أ – 1– فيما يخص الخاصية الأولى؛ فإن الامتيازات التي ستمنح للمؤسسات الصناعية الجديدة تحمل طابع التغيير حسب مناطق التوطن؛ في المدن التي تتميز بكثافة تصنيعية (أو صناعية) وفي المناطق المجاورة لها و التي تساهم في فك الخناق عن المدن الكبرى، والمناطق التي تعنيها عملية اللامركزية.

أ– 2 – أما المناطق الصناعية؛ فإنشاؤها لا ينبغي أن يكون فقط بدافع الامتيازات المالية، بل يجب أن يجد المستثمر الصناعي جوًا ملائماً لنشاطه، إضافة إلى الامتيازات المالية التي تحثه على إنجاز مشروعه، لذلك فإن مناطق صناعية قد تظهر في شكل:

1 – مناطق فك الخناق على المدن الكبرى أو مناطق وسيطة، وهي تلك المناطق القريبة من المدن الكبرى [1]،حيث يمكنها قربها من الاستفادة من وفورات هذه الأخيرة في مجال نشاطها، دون أن تعاني من مشاكل المساحات التي تعاني التشبع.

2 – المناطق شبه الحضرية للتصنيع، كالمدن التي تم ذكرها وأخرى التي تمثل مناطق توطين صناعي مهمة، والتي تتوفر أصلا على نشاطات صناعية[2].

3 – مناطق اللامركزية وهي مجموعتان:
– ثلاث مناطق لا مركزية [3].
– حوالي 15 مركزًا صناعيًا ابتدائيًا[4].

4 – مناطق التنمية الحرفية :حوالي خمسون منطقة ليست مؤهلة في الوقت الراهن لأن تكون مناطق تنمية صناعية، ولكن بإمكانها أن تشكل مركز نشاطات حرفية متنوعة[5].

[1] يذكر التقرير المدن التالية وبأسمائها القديمة: روبية والبليدة، ناحية الجزائر العاصمة؛ (sainte-barbe) وتليلات قرب وهران؛ (duzerville) في ضواحي عنابة؛ والخروب بضواحي قسنطينة.

[2] (philippeville) سكيكدة حاليا؛ غليزان، Perrégaux، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان.

[3] تيزي وزو، بن صاف، بجاية.

[4] سوق أهراس، قالمة، باتنة، جيجل، سطيف، بريكة، المدية، معسكر، تيارت، سعيدة، عين تموشنت، مغنية، .... ومدن أخرى.

[5] راجع مخطط قسنطينة، مرجع سابق ذكره، ص: 53.

ب- التوسع الحضري والإسكان: لا يمكن تصور لامركزية بدون توفير الإمكانيات المادية للمنشآت والنشاطات الجديدة، وكذلك إمكانيات إسكان الإطارات والمستخدمين. إن التجهيز العقلاني للمدن الثانوية يشكل أحد الوسائل الأكثر فعالية اللامركزية الاقتصادية.

فيما يخص المدن المدعوة للمشاركة في التنمية الصناعية؛ ينبغي أن يعاد النظر في مخططات توسعها وذلك حتى يمكن حماية نموها من المضاربة العقارية والمساوىء اللاحقة الناجمة عن سوء التقدير؛ حيث يمكن أن يكلف إنشاء تجمعات سكانية جديدة تكاليف أقل من تكاليف تعديل مدن تكونت بسرعة ونشأتها متأخرة عن زمنها.

يعتبر الطلب الحالي مبررًا كافيًا للإسراع في البناء. حيث ينبغي أن يستجيب هذا البناء، في آن واحد لحاجة اجتماعية ملحة ولضرورة اقتصادية. من أجل التعجيل بالبناء دون تسجيل ارتفاع في اسعار البناء، من الضروري أن تشكل هذه الخطة في جانبها الأكبر برامج متعددة السنوات ضامنة منذ البداية لتمويل منتظم وحيازة أراضي مخصصة أصلا لبناء تجمعات هامة تتوفر على كل التجهيزات المكملة.

خلاصة المبحث الأول:

في واقع الأمر يمكننا استنتاج ضمن هذه الخلاصة مجموعة عناصر ومبادىء نوزعها على مستويين إثنين. المستوى الأول ويعكس تمامًا نظرة فرنسا الاستعمارية لتطوير الاقتصاد الجزائري ولا نجد أدق من تصريح الجنرال ديغول في خطابه بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958 حيث حدد أرقامًا اعتبرت من وجهة النظر هاته ذات دلالة، باعتبارها تحدد حجم المجهودات التي ستبذل من أجل تنمية الجزائر في نفس الوقت وحسب نفس النظرة فالأرقام هاته تكون فارغة من معناها إذا لم تشمل جوهريًا مسألة التنمية؛ حتمية ترقية الإنسان الجزائري. لذلك فمخطط قسنطينة المقترح لهذا الغرض قد تميز بخاصيتين أساسيتين هما:

أ - عدم اعتبار المخطط مجرد خطة تجهيز بسيطة موجهة إلى استحداث مجموعة أدوات ووسائل لإنجاز التنمية المرتقبة من جهة أو تنظيم عملية تطوير ونمو من أجل تحقيق مستوى مقبول من التقدم من جهة ثانية. بل يجب أن يكون المخطط عبارة عن برنامج عمل يهدف أساسًا إلى إحداث تغييرات جذرية في مستوى معيشة الإنسان الجزائري خصوصًا ذلك الإنسان المحروم.

ب - تنظيم التقدم التقني على المستوى الداخلي من خلال مجهودات المجموعات الاجتماعية المحلية ذاتها؛ واستبعاد أي محاولة خارجية لفرض هذا التقدم التقني.

هذا فيما يخص المستوى الأول من التحليل. أما المستوى الثاني، فيشمل استخلاص المفاهيم التي تؤكد استمرار استعمالها بعد الاستقلال واستمرار استخدام بعضها حتى وقتنا الراهن. من هذه المفاهيم النهوض بالريف الجزائري وتنمية الجزائر العميقة، فالمخطط كما ذكرنا موجه للكثافات السكانية بالدرجة الأولى، وهذه الكثافات السكانية المحرومة متواجدة خصوصًا بالأرياف الجزائرية والمناطق النائية، وعليه فالتنمية الاقتصادية توجه أول ما توجه إلى هذه المناطق وهؤلاء السكان.

من خلال النهوض بالريف يمكن الوصول إلى عصرنة الجزائر عمومًا، باعتبار أن التشخيص الاقتصادي قد أوضح وجود اقتصادين أحدهما عصرى متطور والثاني تقليدى متخلف. نسجل كذلك وجود مفهوم تكوين إنسان الريف، وفي هذا الشأن نستطيع التأكيد على أن المحاولة الأولى لتنمية الاقتصاد الجزائري قد حملت هذه العبارة ومازال في وقتنا الحاضر يتردد القول بالعمل على تكوين الإنسان الجزائري عمومًا وإنسان الريف على وجه الخصوص، كذلك يمكننا أن نضيف مفهوم آخر أو مصطلح آخر هو التصنيع حيث ورد بمضمون المشروعات الكبيرة وكذا الصناعات التحويلية. نسجل أيضا مصطلح المدن الجديدة الذي أصبح في وقتنا الراهن أحدث المصطلحات المستعملة كعامل من عوامل تحريك النمو عن طريق إنعاش عمليات البناء والعمران على وجه العموم.

في الحقيقة ليس خطأ، استعمال نفس المفاهيم والمصطلحات اعتبارًا لكون هذه المفاهيم والمصطلحات والتي تتبلور في شكل مجموعة أشكال تعبيرية عن مجموعة ظواهر متماثلة ومتطابقة بالرغم من اختلاف الفترات الزمنية التي تظهر فيها؛ لكن الخطأ كل الخطأ يكمن في عدم استبعاد عناصر التناقض المؤثرة في جوهر تلك الظواهر. على سبيل المثال التصنيع الذي كان مرتقبًا في إطار مخطط قسنطينة ليس هو التصنيع الذي أتت به مختلف مواثيق الجمهورية الجزائرية المستقلة، ظاهرا فالتصنيع واحد ولكن في الجوهر هناك اختلاف عميق باعتبار أن التصنيع الوارد في إطار النظرة الاستعمارية يأتي ضمن استراتيجية معينة؛ ويأتي التصنيع الذي تبنته الجزائر في إطار استراتيجية مغايرة تمامًا من حيث الوسائل والأهداف. لذلك فتنفيذ أي مضمون للتصنيع من بين هذين المضمونين لن يتطابق أبدًا في الأداة والوسيلة والذهنية، مع تنفيذ المضمون الآخر، ونعتقد أن

المبحث الثاني

الدعم الفرنسي المشروط لتنمية اقتصاد الجزائر

توطئة:

إن الدعم الفرنسي للجزائر وخصوصًا المتعلق بالجانب المالي منه، كان مشروطًا، بحيث أن شرطيته غير قابلة للإبطال والتفاوض والتنازل، حيث لن يكون هناك دعم للجزائر مطلقًا خارج اتحادها سياسيًا مع فرنسا؛ ومواصلة اندماج اقتصادها مع اقتصاد المتربول. إن حتمية هذا الاختيار سوف تتيح للجزائر إمكانية التبادل السلعي مع فرنسا ومناطق نفوذها كذا مناطق شركاء فرنسا، دون مواجهة أي سياسة حمائية. كما تحقق حتمية الاتحاد مع فرنسا أيضًا، دعما ماليًا في إطار منطقة الفرنك، وكذلك في إطار مساهمة فرنسا في بناء وتنظيم الجهاز المالي والمصرفي بالجزائر، لكي يعمل على تسهيل حرية تنقل رؤوس الأموال، بين الضفتين من البحر المتوسط، فالمدخرات المحلية سوف يتم الحفاظ عليها بفعل حركية التنمية الاقتصادية، كما سيكون لهذه الحركية آثارأخرى تمكن من مضاعفة توظيف المدخرات القادمة من المتروبول باتجاه الجزائر، وعليه فالخطة تفترض مساهمة رؤوس الأموال الخارجية سواء كانت حكومية أو خاصة. سوف تتم جميع هذه الإجراءات وفقًا لقانون مالي أساسي يربط الجزائر بفرنسا؛ ولذلك فالصعوبات المالية والنقدية التي تعرفها بقية البلدان السائرة في طريق النمو، سوف تكون الجزائر بمنأى عنها، مما يشكل ضمانًا للاستثمارات الخاصة المدعوة للتعاون بغرض تنمية اقتصاد الجزائر.

إن أشكال الدعم التي ذكرناها قد تتجسد بفعل حرية حركة الأشخاص . ففرنسا بحكم كونها إمبراطورية استعمارية فهي تتوفر على جميع عناصر القوة، السياسية، العسكرية، التقنية، والإدارية؛ لذلك فهي تمتلك قدرة تزويد الجزائر بما تحتاجه في جميع هذه المجالات من إطارات كفأة وتقنيين لإسناد الصناعة الجزائرية، ونشاطات أخرى. وتبقى الجزائر سوقًا للعمل بما توفره من أيدي عاملة رخيصة سوف تشد الرحال في الاتجاه المعاكس من أجل البحث عن العمل وهكذا تتجسد حرية تنقل الأشخاص في الاتجاهين بالمفهوم التنموي الفرنسي.

أولاً :الاتحاد مع فرنسا:

"إن متطلبات تنمية الجزائر، وعلى وجه الخصوص تلك التي يفرضها عليها النمو الديمغرافي، ستدفع حتماً إلى توقع توسع سريع في اقتصادها الصناعي. ينبغي في مثل هذه الظروف طرح مسألة حماية الصناعات الناشئة، حتىيماً يمكن التحدث عن بناء جزائر ضمن فضاء اقتصادي مغلق تخصص فيه السوق بشكل منتظم إلى السلع الصناعية الجزائرية[1]. طبعًا الاستنتاج الواضح هنا هو أن السوق الجزائرية حتى ذلك التاريخ كانت تشكل سوقًا للمنتجات والسلع الفرنسية بالدرجة الأولى والأوربية بالدرجة الثانية.

لكن واقع الاقتصاد الجزائري – حسب التقرير- الوارد في الخطة، يتسم باندماجه في منطقة الفرنك؛ وينتمي إلى الفضاء الجمركي الفرنسي (متروبول ومحافظات ما وراء البحار). من جهة أخرى يوجد ضمن السوق الأوروبية المشتركة لمجموعة الست من خلال المتروبول. واتفاقية روما تخضع الجزائر كبقية المناطق التابعة للمتروبول الفرنسي فيما يخص المبادلات التجارية[2].

إذًا من وجهة النظر القانونية فإن الإجابة عن هذا السؤال تعد جد بسيطة. لا يمكن للجزائر أن تبنى نظام حماية جمركي عام لمساعدة صناعتها دون خروجها من النظام الجمركي الفرنسي وضع مشاركتها في السوق الأوربية موضع تشكيك لكن يمكنها استثناءا ومؤقتًا التمسك بإجراءات "الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة" [3] أو باتفاق روما المتعلق بالتخلف، البطالة والعجز المزمن في التجارة الخارجية، لأن هذه الاتفاقات، التي تسمح بالترخيصات، في إطار القواعد العامة للمنافسة، يمكن تطبيقها بوضوح على وضعية الجزائر.

يعتبر أيضًا من غير المعقول الاستناد فقط إلى حجج قانونية لإبعاد الحماية (الحمائية) إذا كانت هذه الأخيرة تشكل السبيل الأوحد إلى تنمية الجزائر، وعلى وجه الخصوص التوسع الصناعي. »

من وجهة النظر الاقتصادية فالرغبة في تفضيل إنشاء المؤسسات الصناعية، من خلال تخصيص السوق الداخلية لها، لا يمكن عزلها (الرغبة) عن بقية شروط التنمية العامة. فالصناعة الجزائرية تملك أيضا، بفضل الغاز الطبيعي، ميزة تصديرية؛ والزراعة الجزائرية ينبغي من جهتها أن

---

[1] مخطط قسنطينة. ص 55.

[2] راجع: memo-larousse-encyclopédie :Paris, 1990, p :654.

[3] نفس المرجع، ص 649.

تصدر فوائضها من المنتوجات المختلفة. إضافة إلى ذلك فإن الجزائر في حاجة لأن تجد في الخارج منفذًا لفائض الأيدي العاملة الذي تتوفر عليه. وفي الأخير تتطلب تنميتها توفر رؤوس أموال أجنبية. لذلك حرية التحويلات المالية تشكل ضمانًا يسهل إلى حد كبير عملية الاستثمار.

دون اعتبار المظاهر الخاصة بالقانون الأساسي لتنمية الجزائر مظاهر غير قابلة للتجزئة، فهي مترابطة إلى حد كبير، وينبغي معاينتها معاينة شاملة وذلك من خلال مبادلات السلع (تنقل) (حركة) رؤوس الأموال، (تنقل) حركة الأشخاص.

إذا خلاصة القول أن الاتحاد المرغوب ضرورة ضمنية لأية حركة تنموية في الجزائر، رغم الاتحاد الذي يرتقي تنظيمه من الناحية التشريعية إلى قانون أساسي للتنمية في الجزائر.

ثانيا -المبادلات السلعية دون حماية جمركية:

مما لا شك فيه أن الحماية في الأجل القصير قد تسرع إقامة بعض المنشآت الصناعية، شريطة أن تكون معدلات الرسوم الجمركية المستخدمة ذات طابع منعي(حظرى) لكن أو بدون إغفال امتيازات(منظومة) نظام الحماية في بعض الحالات المحددة، فإن للحماية مخاطر عدة في الأجلين القصير والطويل. من جهة أخرى لا ينبغي أن تعطي لنظام الحماية فعالية وأهمية مطلقتين باعتبار وجود منظومات أخرى تشجيعية ممكنة، وفي حالة الجزائر، على سبيل المثال، فإن ميزان امتيازاتها ومساوئها يعد أكثر ملاءمة من الحمائية الجمركية. في هذا الصدد يذكر التقرير بالتفصيل مساوىء الحماية.

أ مخاطر الحماية :تتميز بعض مساوىء الحمائية بالحساسية في الأجل القصير، يمكن – أن لا يكفي – استبعاد الحماية كأساس لمساعدة التصنيع، إذا بدا لنا أن مخاطر طويلة الأمد قد تكون أكثر حدة. من هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر مايلي[1]:

1- خطر ارتفاع الأسعار، في القطاع المحمى، خطر مؤكد وإذا اعتبرنا أن الحماية موجهة خصوصًا لصناعات السلع الاستهلاكية، فإن آثارها لن تتأخر في الظهور على مستوى تكلفة المعيشة، مثل الأجور والأسعار الأخرى. إن الحماية إذا ما مست عددًا أكبر من الصناعات فإنها تشكل مكبحًا للتنمية في قطاعات أخرى، منها على وجه التحديد قطاعات التصدير الذي تحدد

---

[1] راجع: حصلة قسنطينة. التقرير العام. ص: 57.

فيها الأسعار من طرف السوق الخارجية والمنافسة، فالحماية تجعل هذه المؤسسات، مؤسسات غير منافسة.

2- عدوى الحماية ودوام الإجراءات التي قدمت في البداية كإجراءات انتقالية قد بينتها الأمثلة التاريخية التي تجعلنا نفكر باستمرار في المسألة باعتبار أن العدوى تمارس عن طريق الأسعار، فتحدث مناخًا نفسيًا غير ملائم للتوسع، في حدود فتح نقاش دائم بين السلطات العمومية والصناعيين أين تسعى نقابات العمال للحماية من أجل رفع أسعار البيع أو الأجور، ولهذا الأمر انعكاساته على المنظومة الاقتصادية ككل خصوصًا فيما يتعلق ببعض آثار السياسة الاقتصادية.

3- الجمود التقني يعد من ثمار الحماية النظامية، فمن خلال الحماية الجمركية، فإن المؤسسات تميل إلى الاهتمام فقط بالسوق الداخلية؛ وحمايتها من المنافسة الخارجية تجعلها لا تميل إلى البحث عن تحسين إنتاجيتها التقنية وفعاليتها التجارية؛ فالحماية تدعو إلى التفاهم بين المنتجين وتنتهي بالرتابة؛ في بلد يتطلب فيه النمو الديمغرافي نوع من الديناميكية، إذا المنافسة بالنسبة للمؤسسات (تعد بمثابة قاعة إنعاش) ضرورية، وهي التي تقيم جدوى وفعالية أية مؤسسة تقييما فعّالاً، لا يترك مجالاً للتشكيك في نجاعة المؤسسة.

4- الآفاق طويلة المدى للاقتصاد الجزائري تبين أنه ينبغي للصناعة أن تلعب دورًا تتزايد أهميته أكثر فأكثر مع مرور الزمن. فالتوسع الصناعي يفرض استيرادًا متناميًا للمواد الأولية أو منتوجات نصف مصنوعة لا تتوفر عليها الجزائر أو ماكنات ليس في مقدورها صناعتها؛ كما أن استهلاكاتها الغذائية ينبغي أن تكون مضمونة في جزء منها عن طريق الواردات. بالمقابل ينبغي عليها أن تصدر، والفلاحة أو الصناعات القاعدية لا تتوفران وحدهما على وسائل الدفع الضرورية؛ فالصناعات الموجهة أساسًا نحو الاستهلاك الداخلي ينبغي عليها هي أيضا القيام بمجهود التصدير الذي لا يتلاءم مع نفسية الصناعيين الذين تعودوا على نظام الحماية الذي يريحهم كثيرًا؛ فالتجارة الخارجية احتلت وتحتل دائ مكانة واسعة في الاقتصاد الجزائري، وذلك بسبب اختلال العلاقة بين الموارد الطبيعية والعدد المتزايد للسكان [1]، لذلك فإنه لا يمكن لقصير النظر أن يدرك حلولا

---

(1) اختلال هيكلي أول موجود في كل البلدان المتخلفة، يظهر في ضعف التراكم الرأسمالي، أو ضعف معدل الاستثمار من جهة، ولـ[illegible] الانفجار الديمغرافي، أو الزيادات السكانية بمعدلات مرتفعة من جهة ثانية. كما يمكننا إضافة تأكيد آخر هنا يقضي بصحة الإشكال[illegible] [illegible] للتصدير من خلال هذه العبارة "التجارة الخارجية احتلت وتحتل دائما مكانة واسعة [illegible]

لمشاكل بعيدة المدى، بل ينبغي التركيز على اتخاذ الإجراءات التي تحقق للاقتصاد الجزائري الصاعد على الأمد البعيد.

5- نظرًا لقيد السكان المتمثل في زيادة عددهم بشكل مضطرد، والذي لا يسمح للجزائر بأن تصبح بلدًا عصريًا، مندمجًا في فضاء اقتصادي أكثر اتساعًا، فلا يمكن للجزائر أن تتصور تنميتها خارج الاتجاهات الحالية القاضية بتحرير المبادلات، باعتمادها على اقتصاد اصطناعي محكوم عليه بالتقوقع على نفسه، ويواجه صعوبات في المنافسة الخارجية [1]. التأكيد هنا على التحكم في معطيين هما النمو السكاني وإجراءات الحماية.

ب- محدودية الحماية في دفع عملية التنمية :في الأجل القصير يمكن للحماية رغم التحفظات التي ذكرناها آنفًا، أن تسهل تنمية بعض الصناعات. ولكن يجب تجنب المبالغة في سن الإجراءات القانونية المتعلقة بها.

1- فالحماية قد تظهر جدواها، على وجه الخصوص في السوق الداخلية؛ أما بالنسبة للصناعات التصديرية فهي غير مجدية، كذلك الأمر بالنسبة للصناعات التي لا تتوفر على سوق داخلية كافية.

2- الحماية قد تحفز أصحاب القرار من الناحية الحسابية [2]، ولكن من الناحية النفسية فهي غير عملية؛ حيث خضع عدد كبير من البلدان حديثة النشأة للتجربة ولكن كان جميعها مرغم على الإضافة إلى الحماية أشكال تشجيع أخرى بعدما توصلت في نهاية الأمر إلى نتائج سلبية من وجهة نظر الاقتصاد العام.

3- الحماية المطلقة تؤدي إلى نتائج عكسية؛ تحدث مع الموردين الأجانب مناخًا عدوانيًا؛ ولذلك ينبغي توقع النتائج منذ البداية. لذلك وفي هذا الصدد يمكن إحداث منظومة مساعدة بإمكانها أن تفتح تعاونًا غير تمييزي، بل أكثر امتيازًا من منظومة الحماية التي تثير حرب الأسعار، فالدعم المفرط للأسعار بوسائل تطبيق في غاية الصعوبة، وفي الأخير إجراءات رفض صادرة عن القوة العمومية والحال هكذا قد يصعب تصور إيجاد منافذ خارجية، يمكن توسيعها من سنة إلى

---

(1) كلام ينطبق تمامًا على وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية المرحلة الأولى من تنميته.

(2) هذا هو التفكير الذي ساد طيلة المرحلة التنموية الأولى للاقتصاد الجزائري؛ في ميدان رسم السياسة الاقتصادية واستخدام أدواتها

أخرى، مع تطبيق سياسة عكسية، أي سياسة تتميز بحماية شديدة؛ بدون أن يكون هذا الإجراء متبادل بين بلد في طريق النمو وبلدان صناعية، فالحماية لا يمكن أبدًا أن تكون وحيدة الجانب.

من أجل كل هذه الأسباب فإن الحمائية، كفلسفة عامة للتنمية لا تعدو أن تكون في جزء منها غير عملية، كما قد تشكل حتماً خطرًا على الاقتصاد الجزائري.

«ففي بلد بإمكانه أن يعيش مستكفيًا بشكل كامل، فإنه بالإمكان حدوث العكس، دون إمكانية تصحيح وضعه إذا علمنا بشح الموارد الطبيعية نسبة إلى التزايد المفرط في عدد السكان الجزائريين»[1]، فيتحول أكثر فأكثر إلى ورشة تحويل. فالجزائر لا يمكن أن تنجح في تنميتها على المدى البعيد إلا إذا انفتحت على السوق الخارجية. لهذا الغرض تم اختيار المساعدات المالية والجبائية ذات الطابع المؤقت والتنازلي كسلاح للتصنيع. هنا أيضًا نلاحظ التأكيد على حرية الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي.

إن رفض الحماية كأساس للتنمية الصناعية لا يمكن تفسيره بالموقف المبدئي الرافض -مهما يكن من أمر- للرضوخ؛ فإذا كان الأمر يتعلق باحتمال حدوث منافسة غير شريفة أو غير متفهمة لضرورات التقدم الصناعي في الجزائر، يمكن اللجوء إلى الحماية في حالات محدودة. فمن الواضح أن الحرية الكلية للمبادلات ليست مطلقة أبدًا، بل ومستقبلاً يمكن اختيارها مؤقتًا في إطار الوحدة الجمركية الفرنسية، ومستقبلاً في إطار رفع الحواجز الجمركية بين مجموعة الست الأوربية، أو ضمن اتفاقيات تبرمها هذه الأخيرة مع بلدان أخرى ذات اقتصاد مشابه حيث تضمن للأيدي العاملة الصناعية التي تتوفر عليها مستوى معيشة مقارب لمستوى معيشة عمال البلد الأصليين.

ثالثًا -حركة رؤوس الأموال المدعومة من قبل فرنسا:

في هذا الصدد يذكر التقرير ما يلي «إن انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك يضعها في وضع يختلف تمامًا عن الأوضاع الموجودة عليها بقية البلدان المتخلفة المستقلة، الواقعة تحت مخاطر الصرف في مبادلاتها مع مورديها وزبائنها، فهي مضطرة إلى أن تهتم اهتمامًا خاصًا ودائمًا بتوازن ميزان حساباتها. حتى في حالة وجود مؤسستي إصدار مختلفتين تعملان واحدة ضمن المتروبول والأخرى

---

[1] مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة 57.

على مستوى الجزائر والصحراء، فإن تحويل الأوراق النقدية يتم بالتكافؤ وبدون أية حدود، ونقل رؤوس الأموال يتم بحرية مطلقة[1].

هذا النظام ينتقد على أساس أنه يسهل عملية هروب رؤوس الأموال من الجزائر إلى خارجها ويحرمها بذلك من مدخرات تم تحقيقها على أرضها، وقد قدمت هذه العملية في أحيان كثيرة على أنها عقبة كبيرة في طريق تطبيق الخطة. في هذا الصدد أيضًا يمكن القول أن لكل معركة مزاياها وعيوبها، وأن مقارنة جملة المزايا بالعيوب هي التي تجعلنا نصدر حُكماً بشأنها. فلا نحكم عليها من خلال عنصر سلبي منعزل عن سياقه العام. فالنقطة الأولى التي يجب ملاحظتها هي حينما قدم الانتقاد أعلاه، فإن غموضًا كبيرًا كان ينتاب تأويل الأرقام: فحساب النتائج المشكل من عناصر متعددة قد تم خلطه مع هروب رؤوس الأموال. في حين أن هذا الأخير لا يشكل إلا جزءًا ضئيلاً من الحساب الكلي.

يمكن تقديم ملاحظة ثانية تؤكد أن المدخرات التي تخرج هي في جزء منها مغذاة بنفقات عمومية متروبولية؛ ومثال ذلك مدخرات الأرصدة العسكرية، التي تلعب دورًا هامًا في عملية التحويل. هناك جزء آخر مكون من خدمة القروض العمومية والخاصة والمبرمة سابقًا ضمن المتروبول، وجزء ثالث ناتج عن الاكتتاب في قروض صادرة عن سوق باريس، حتى وإن كانت موجهة إلى تمويل استثمارات عمومية وخاصة في الجزائر. بعد خصم هذه الأجزاء المحولة والأجزاء الأخرى عن العمليات المماثلة التي تعد هي الأخرى عمليات عادية، يبقى هناك تحويل لرؤوس الأموال من مصادر أخرى. ينبغي البحث عن هذه المصادر ضمن حركة السوق المالية.

في الواقع فإن عرض وطلب رؤوس الأموال ضمن منطقة الفرنك هي عمليات ممركزة في سوق وحيدة، هي سوق باريس، التي تعيد توزيع الموارد. فإذا كانت المدخرات الجزائرية تغذي سوق باريس فإن هذه الأخيرة تضمن تغطية الاستثمارات الصناعية والعقارية الجزائرية، سواء مباشرة أو عن طريق فروعها المتروبولية، وكذلك الحال بالنسبة لتغطية الاقتراض العمومي في الجزائر. فميزان الحسابات قد يغير اتجاهه حسب الفترات، فهو قبل كل شيء تابع لفرص الاستثمار التي تتاح للجزائر.

---

(1) تأكيد تكتيك الخطة الهادف إلى تكسير استراتيجية جبهة التحرير الوطني الرامية إلى تحرير الجزائر تحريرًا جغرافيًا مطلقًا شمالاً وجنوبًا (تل وصحراء). بينما تسعى السلطات الاستعمارية إلى حصر الجزائر في شمالها ويبقى إقليم الصحراء منفصلاً تمامًا عنها تمهيدًا لمنح الاستقلال السياسي تحت الضغط المعروف إلى الشمال والاحتفاظ بالصحراء.

إن المؤكد هو أن التنمية الاقتصادية سوف تحافظ على المدخرات المحلية، كما أنها ستضاعف توظيف المدخرات المتروبولية في الجزائر، فالأبحاث البترولية قد بينت التوسع الذي من الممكن أن تأخذه حركة رؤوس الأموال عند ما تتاح لها فرص الاستثمار.

ينبغي الاعتراف من جهة أخرى بأن المؤسسات الجزائرية لا تطلب المدخرات العمومية إلا نادرًا، باعتبار أن النشاطات الاستثمارية هي نشاطات عائلية، أو نشاطات لفروع متروبولية، في كلتا الحالتين نادرًا ما تنفتحان لرؤوس الأموال الخارجية وليست لديهما الشهرة والحجم اللذين يمكنانها من المشاركة في برامج عمومية.

إن التوسع الصناعي وإنشاء الصناعات الكبيرة سوف يغير تدريجيًا هذا الوضع، ولكن بدون انتظار فإن تكوينًا في هذا الشأن قد يدفع المؤسسات إلى الانفتاح لمشاركين جدد، ومن ثم يدرب المدخرين الجزائريين على الاهتمام بالمؤسسات المحلية. عندها يمكن إحداث سوق مالية جزائرية ويشكل ذلك عنصرًا على درجة كبيرة من الأهمية في عملية تجنيد المدخرات المحلية.

على كل حال فإن تمويل المخطط يفترض مساهمة معتبرة لرؤوس الأموال الخارجية، حكومية وخاصة، حيث يتأتى الجزء الأكبر منها من المتروبول. تشكل حرية حركة رؤوس الأموال ضمانًا على درجة كبيرة من الأهمية حتى تسير هذه الحركة كما هو متوقع لها. فالبحث عن تجميد رؤوس الأموال محليًا يعد عملاً ضد الهدف المنشود؛ ينبغي فقط دعوة هذه المدخرات للتوجه أكثر نحو الاستثمارات العمومية أو الخاصة ذات الضرورة القصوى.

إن البلد الذي يسرع تنميته يكون معرضًا على الدوام إلى مخاطر التضخم أو استنزاف وسائل الدفع الخارجية . فنظام الجزائر واندماجها الكلي ضمن المنظومة الفرنسية يضعانها في مأمن من انعكاسات هاتين الظاهرتين السلبيتين. فالتاريخ قد بين حسب الحقب الزمنية المتعاقبة بأن الجزائر -مؤسسة إصدار كانت أو خزينة - كانت دائما إما دائنة أو مدينة للمتروبول. فطال الزمن أم قصر فإن حركة رؤوس الأموال ستأخذ اتجاهين وليس اتجاها واحدًا من الجزائر نحو المتروبول فقط، وبذلك يتحقق التوازن، والضغوط المالية التي يحتمل أن تظهر في الجزائر في اتجاه أو آخر، تكون ضمن إطار التوسع الذي يشكله المتروبول في هذا الصدد[1].

---

(1) لم تفكر فرنسا أبدا في تقليص مناطق نفوذها مهما تحتل وتحاول أن تكيف ما اختلت مع توسع إمبراطوريتها، أو استقطابات جميع المناطق الجغرافية التي توجد تحت سيطرتها من أجل تحقيق المزيد من القوة والنفوذ على حساب حرية شعوب البلدان التي تحتلها.

بحيث أنه لا يمكن توقع استمرار اختلالات التوازن لعدة سنوات في إطار وحدة نقدية مكونة بدون حدود، فهذه الوضعية لم تتحقق أبدا. ومن جهة ثانية فإن مؤسسة الإصدار الجزائرية المشكلة في نهاية المخطط، وذات موجودات لدى المتروبول تشكل ضمانة معتبرة لها في ميدان القروض.

إن المساعدة المالية الفرنسية من أجل تجهيز الجزائر، ونصيب الإتاوات البترولية التي تعود لها والتي ستعرف تزايدا مع توسع الإنتاج، وكذا النفقات العمومية المدنية والعسكرية التي تصرفها الخزانة المتروبولية في الجزائر، تشكل كلها عوامل ضمان بالنسبة للجزائر فيما يخص تغطية وسائل الدفع الخارجية التي تتطلبها تنميتها.

إن الجزائر بفضل قانونها المالي الأساسي الذي يربطها بفرنسا، سوف يكون بمنأى عن الصعوبات التي تواجه البلدان السائرة في طريق النمو والتي تمتلك عملتها الخاصة والمنغلقة بإحكام في حدودها الجمركية والمالية.هذا ضمان من الدرجة الأولى من حيث الأهمية فيما يخص التنفيذ الجيد للخطة، وكذلك بالنسبة للاستثمارات الخاصة المدعوة للتعاون فيما يخص تنمية الجزائر. لن يتحقق هذا الضمان إلا من خلال اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي، واتحاد الجزائر مع فرنسا كما ورد في خطة قسنطينة.

رابعًا -حرية حركة الأشخاص:

تتوقع الخطة تنقلات(حركة تنقل) للأشخاص في اتجاهين عبر البحر المتوسط:

فالإطارات والتقنيين سوف يأتون لتدعيم تسيير الصناعة الجزائرية، وفي جزء أقل من ذلك نشاطات أخرى، وكذا الإدارات التقنية؛ بينما سوف يلتحق عمال جزائريون برفقاء لهم يعيشون في المتروبول أو يلتحقون بجزء ضئيل منهم يعيش في بلدان أخرى من بلدان السوق الأوروبية المشتركة. تحت تحفظات الإجراءات المؤقتة المطبقة لأسباب أمنية فإن تنقل الأشخاص يبقى حرًا بين الجزائر والمتروبول [1].

بالرغم من أن نظام تنقل الأشخاص لا يرتبط بالضرورة بحركة البضائع، فإنه غير ممكن الفصل بينهما بشكل كامل، فمن الصعب التصور بأن الجزائر ستفرض بكيفية نظامية حضرًا على

---

[1] خطة قسنطينة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

دخول البضائع إلى أسواقها في الوقت الذي تطالب فيه بحرية دخول عمالها إلى المتروبول. نفس درجة السيولة تفرض في الحالتين وأية مخالفات لهذا المبدأ لا يمكن أن تكون إلا مؤقتة ومحدودة.

خلاصة المبحث الثاني:

إن الاتحاد مع فرنسا هو الشرط الضروري لضمان الدعم الفرنسي في مختلف أشكاله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. يتحقق هذا الدعم من خلال حرية المبادلات السلعية واستفادة الجزائر من الإجراءات رفع الحماية الجمركية حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق انطلاقته على مسار النمو من جهة وتمكين هذا الاقتصاد بالمقابل ولفترة زمنية محددة من حماية إنتاجه المحلي عن طريق السماح له بتبني بعض الإجراءات الحمائية، التي سوف تكون مضمونة بواسطة المتروبول باعتبار أن هذه الإجراءات تتناقض في معظمها والاتفاقات التجارية المبرمة بين فرنسا كمتروبول والسوق الأوروبية المشتركة. إذ يعتبر هذا الإجراء الوقائي دعماً من فرنسا للاقتصاد الجزائري. كذلك من أشكال الدعم الأخرى التي سوف يحصل عليها الاقتصاد الجزائري من فرنسا تسهيل تنقل رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية باتجاه الجزائر في إطار فرص الاستثمار الكثيرة التي يوفرها الاقتصاد الجزائري. كما أنه واعتباراً لخاصية النمو الديمغرافي التي تميز المجتمع الجزائري وما ينجر عنها من عرض متزايدًا للأيدي العاملة في سوق العمل؛ فإن فرنسا سوف تفتح أبواب الهجرة على مصراعيها، للعمال الجزائريين باتجاهها وكذلك باتجاه بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وهذا شكل آخر من أشكال الدعم، باعتبار أن أهمية عدد العمال المهاجرين ستنعكس في أهمية المداخيل بالعملة الصعبة بالنسبة للجزائر وما تسمح به من تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة.

وهكذا فالخطة تحمل في طياها أفكارًا جديدة، قد تؤدي إلى تجاوز الفكر السياسي والاقتصادي التقليدي الذي بدأ في القرن التاسع عشر؛ غير أن الأحداث السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية كانت تسير بوتيرة متسارعة جدًا وقادت الجزائر إلى المحطة التاريخية التي نعرفها جميعًا والتي تمثلت في الاستقلال التام عن فرنسا وبذلك لم تتحقق الرغبة المجسدة في النظرة الاستعمارية.

خلاصة الفصل الأول:

إذا رجعنا إلى وثيقة التقرير المتضمنة لحوصلة النظرة الاستعمارية لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري، فإننا نجد في تقدير هذا الفكر ما يلي: «أن المائة والثلاثين عامًا من الاتحاد الاقتصادي بين ضفتي البحر المتوسط قد نسجت روابط متينة، وأن ترابطًا كبيرًا قد استحدث بين الاقتصاد الفرنسي والقطاع العصري، بينما ينعدم هذا الترابط بين هذا الأخير والاقتصاد الريفي أو القطاع التقليدي في الجزائر» [1].

في الواقع نستطيع تسجيل بعض الملاحظات من قراءتنا لهذه الفقرة؛ مثل تأكيد استنتاج النظرة الاستعمارية والعلاقات الاقتصادية التي أنشئت في القرن التاسع عشر بين فرنسا والجزائر، في تفسير ما حدث للاقتصاد الجزائري من تشوه وانفصال؛ فقبل دخول فرنسا للجزائر لم يكن الاقتصاد الجزائري مقسّماً إلى اقتصادين مختلفين من حيث المستوى والهدف، فالجزائر آنذاك كان بها اقتصاد واحد مندمج مع بعضه البعض بالرغم من مستواه المتأخر بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الصناعية. لذلك فالقول بوجود اقتصادين في الجزائر أحدهما تقليدي متخلف والثاني عصري متطور هو نوع من التضليل مارسه الاستعمار الغربي عمومًا والاستعمار الفرنسي على وجه الخصوص؛ فالقطاع العصري الجزائري لم يكن جزائريًا إلا من حيث الموطن الجغرافي، ولم يكن يخدم الجزائر إلا في الحدود التي تدعم موقع الاستعمار والاقتصاد الفرنسي بها.

لذلك فالاستنتاج العام هو أن ما يسمى بالقطاع العصري هو في الحقيقة من صنع الاستعمار ذاته وفي إطار رؤيته الاستغلالية وقتها، هي التي أرغمته على التصريح بوجود اقتصاد تقليدي متخلف بالرغم من تأكده من ذلك؛ وكانت هذه الظروف أيضًا هي الدافع إلى التصريح بضرورة العمل على إخراج هذا القطاع من تخلفه.

«أن المهمة الشاقة المتمثلة في إخراج مناطق الجزائر المتأخرة من التخلف، عن طريق الإدماج الكلي لوزن النمو الديمغرافي للبلاد، لا يمكن أن تتم إلا بالعمل المشترك بين فرنسا والجزائر المتطورة» [2].

هنا أيضًا نستنتج تأكيد آخر من الناحية التحليلية وهو محاولة تفسير ظاهرة التخلف في الجزائر عن طريق النظرة الإحصائية [1]، حيث تنظر السلطات الاستعمارية إلى حجم السكان

---

[1] أهم الأفكار المستخلصة من خطة قسنطينة والمتضمنة لتشخيص الوضع الاقتصادي في الجزائر.

[2] نفس المرجع، نفس التقييم.

والنمو الديمغرافي على أنه سبب تخلف المناطق الجزائرية المتأخرة.

والنظرة الاستعمارية، لظاهرة التخلف باعتبار أن خلاصات كثيرة في أدبيات التخلف الناجم عن أسباب أخرى معروفة هي الأخرى ضمن هذه الأدبيات. وهي نظرة بطبيعة الحال تناقض

إذًا بالنسبة للسلطات الاستعمارية فالتشخيص قد تم وفق وجهة النظر المحددة، وأن مهمة تطوير المناطق المتخلفة في الجزائر قد حددت بكل وضوح في توجيهاتها، وأبعادها ومناهجها من طرف اللجان التي كلفت بذلك في إطار مخطط قسنطينة.

لقد توصل عمل اللجان إلى ضبط خلاصتين جوهريتين في إطار إعداد المخطط:

– الخلاصة الأولى تنص على ما يلي: «لا يستطيع الجزائريون وحدهم إيجاد حلول لمشاكلهم؛ إلا إذا تحملوا تكلفة التضحية بجيل أو جيلين من الجزائريين مع عدم ضمان نتيجة تلك التضحية ».

– الخلاصة الثانية: «فرنسا هي وحدها القادرة على تقديم أوسع دعم وفي الوقت المناسب، وهو الدعم اللازم للوصول إلى الهدف المحدد والمتمثل في تنمية الجزائر».

وفي الحقيقة تبرز لنا الخلاصتان فكرتين جوهريتين هما:

1 – غير ممكن للجزائر المستقلة أن تضطلع بأداء مهمة تنمية اقتصادها.

2 – بحكم الواقع التاريخي لا يوجد أي بلد في تلك الظروف وفي ذلك الوقت، يكون بمقدوره دعم تنمية الجزائر إلا فرنسا، وهنا نؤكد ما كررناه في مختلف المستويات السابقة من البحث بقولنا وتأكيدنا لفكرة الاتحاد والاندماج مع فرنسا وفقًا للنظرة الاستعمارية طبعًا.

عندئذ تكون هذه الأخيرة مستعدة لتقديم الدعم اللازم والكافي والذي يأخذ الأشكال التالية: –

---

(1) راجع: سعدون بوكبوس، محاضرات في اقتصاديات التخلف والتنمية. منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995–1996.

- توفير سوق واسعة تتمثل أساسًا في المتروبول وبلدان المحيط أي المستعمرات؛ إضافة الى الامتداد الأوروبي في إطار جميع الاتفاقات التي أبرمتها وستبرمها فرنسا مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

- استقبال المنتوجات الزراعية الجزائرية التي تحقق فوائض تتعدى الطاقة الاستيعابية للسوق الداخلية.

- المساعدة في استغلال الثروات الطبيعية خصوصًا البترول والغاز، من خلال وسائل التجهيز والتنقيب على هذه الثروات إضافة إلى توفير وسائل التمويل الضرورية لهذه الاستثمارات الخاصة من أجل إقامة صناعات قاعدية كبيرة ضرورية لعمليات التصدير.

- تشغيل الأيدي العاملة الجزائرية بمنحها فرص العمل المطلوبة اقتناعًا من السلطات الفرنسية، بكون الأيدي العاملة الجزائرية تشكل ضرورة حقيقية للاقتصاد الفرنسي وكذلك للاقتصاد الجزائري بما تحقق من مداخيل ضرورية لتمويل الاستثمارات المختلفة.

- تدعيم الصناعات المستحدثة بما تطلبه من إطارات ومتعاونين تقنيين، ومهندسين وغيرهم وذلك حتى تمكن الجزائر من إعداد إطاراتها وعمالها الذين سيشرفون على تسيير هذه الصناعات.

- تدعيم الإدارة الجزائرية ومؤسسات التعليم والتكوين ما تحتاجه من متصرفين إداريين ومدرسين ومكونين، حتى تتمكن الجزائر من إعداد نظراء لهم من الجزائريين.

- دعم مالي من خلال الصناديق العمومية لميزانية الدولة التي تدفع أكثر من 10% من النفقات العادية للجزائر والتمويل المباشر لما يقرب من ثلث الاستثمارات المنجزة في الجزائر.

- دعم مالي آخر بواسطة الأموال نصف العمومية المتأتية من المؤسسات الفرنسية للقرض.

- استعمال موارد الادخار الفرنسي المجندة في بورصة باريس، أي موارد المؤسسات المتروبولية التي تغذي فروعها في الجزائر.

وترى السلطات الاستعمارية أنه بالرغم من أهمية الدعم الفرنسي وبالرغم أيضًا من طابعه الحاسم، فينبغي أن لا تنحصر العملية في حدود الدعم الخارجي؛ بل على العكس من ذلك فمساهمة الجزائريين الأوروبيين منهم والجزائريين أصلا، تعد ضرورة حتمية لتنمية الجزائر ككل. في النهاية يخلص مخطط قسنطينة إلى إبراز الطموحات التي يسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع فيذكر أن: «العمل ينبغي أن يسير في اتجاه جعل الجزائر بلدًا عصريًا بالنسبة لجميع سكانه،

والمستوطنين [illegible] كذلك، والذين يعيشون على أرض الجزائر من الحدود الساحلية إلى أقصى حدود الصحراء [illegible] مندمجين مع فرنسا.

في الواقع وبالرجوع إلى أشكال الدعم المقترحة من السلطات الاستعمارية نستطيع استنتاج الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر كوطن وسكانها كمواطنين. فالجزائر كوطن كانت عبارة عن مستعمرة اقتصادية واسعة تملكها فرنسا والشعب الجزائري كان يمثل الأيدي العاملة المستغلة في هذه المستعمرة. عندما اشتد تفاعل الأحداث سقط وهم الاستمرار في هذا التصور وتم التراجع عما ذكرناه أعلاه وكأنما الأمر يتعلق ببناء بلد جديد من أساسه،فحسب المقترحات المقدمة، كانت الجزائر في حاجة إلى كل شيء.

كذلك عندما نعلق على الفقرة (جعل الجزائر بلدًا عصريًا).

نقول أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لجميع سكانها، أي أن هناك تمييزًا واضحًا بين سكان الجزائر الأصليين والمستوطنين. لم يكن هناك تمييز فقط بل هناك تمييز وتهميش للسكان الجزائريين الأصليين، ونفسر ذلك بالقول الوارد في نفس الفقرة (وبفضلهم جميعا كذلك).

أي أن العناية كانت منصبة في السابق فقط على المستوطنين، ولذلك أدمج التصور الجديد لتحقيق التنمية، مجهودات كل السكان. هذا كله وفقًا لاستقلالها السياسي عن فرنسا. ولما تتحقق هذه الفرضية، فإن الفرضية ثانية قد تحققت أي أن نظرة أخرى قد تحققت وهي النظرة الاستقلالية. إذًا فما هي مرتكزات أو أسس هذه النظرة ؟ للإجابة عن هذا السؤال نعرض وفي حدود منهجية البحث، المصادر المتضمنة لهذه الأسس، ولقد قسمنا هذه المصادر إلى قسمين اثنين، يشمل القسم الأول فترة ما قبل الاستقلال أي من بداية ثورة التحرير إلى تاريخ إعلان الاستقلال وتبدأ من سنة 1962 حتى يومنا هذا (1998)، حيث نعتبر هذه الفترة الإطار الزمني لموضوع بحثنا، وقد قسمناها بدورها إلى فترتين زمنيتين تمتد الأولى من سنة 1962 إلى *1989*. بينما تبدأ الفترة الثانية من سنة 1990 إلى آفاق القرن الواحد والعشرين؛ سنة *1998* تاريخ الانتهاء من تحرير هذا البحث.

الفصل الثاني
الاتجاه الوطني ومسألة
التنمية الشاملة

المبحث الأول :ما قبل الاستقلال (1954-1962)

أولاً :بيان جبهة التحرير الوطني 1 نوفمبر 1954 .

ثانياً :توصيات مؤتمر الصومال 20 أوت 1956.

ثالثًا :برنامج جبهة التحرير الوطني. طرابلس. جوان 1962 .

خلاصة المبحث الأول.

المبحث الثاني :ما بعد الاستقلال والنظرة المستقبلية للمسألة التنموية.

توطئة.

أولاً :ميثاق الجزائر 1964 .

ثانيًا :الميثاق الوطني 03 سبتمبر 1976 .

ثالثًا :الميثاق الوطني 16 جانفي 1986 .

خلاصة المبحث الثاني.

خلاصة الفصل الثاني.

مدخل:

عندما نريد بحث مسألة جوهرية مثل «مسألة تنمية الاقتصاد الجزائري» نواجه صعوبات جمة من الناحية المنهجية. فالتنمية كما يعلم الإقتصاديون وغيرهم تنطوي على مضمون متعدد الأبعاد، منها السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي غيرها. يتفرغ عن كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة من الفروع على درجة كبيرة من الالتصاق والترابط، تصعب في كثير من الأحيان عملية الفصل بينها. وعليه فإن دراستنا لمحاولتي التنمية في الجزائر تفرض علينا استخلاص العناصر المرتبطة بكل بعد، واستخدامها في توضيح البعد الاقتصادي للمحاولتين التنمويتين، دون التعمق في الجوانب الهامشية للموضوع؛ وبالتالي فإن منطلق دراستنا للنظرة الوطنية للمسألة التنموية، نبدأها من بيان 1 نوفمبر 1954 ونحاول استخلاص الأفكار ذات العلاقة بالموضوع الذي نبحثه بعد عرض البيان لكل الأسباب السياسية التي دفعت محرروه إلى اتخاذ هذا الموقف وتجسيده في شكل بيان تاريخي، وتضمن فيما يخص موضوع التفكير الذي نحن بصدد إنجازه، من ناحية التصور، شكل الدولة المستقبلية، ومن ثم شكل المجتمع الجزائري المراد بنائه، والمبادىء التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء هذا المجتمع.

لقد تعمق أكثر شكل الدولة المراد بنائها في توصيات مؤتمر الصومام – 20 أوت 1956 – ترسخ هذا التصور حتى لا نقول قد تجسد في برنامج طرابلس- جوان 1962- حيث أصبحت معالم المنظومة الاقتصادية الاجتماعية واضحة تمام الوضوح. لذلك نستطيع الحديث عن انطلاقة المحاولة التنموية الأولى من خلال استخلاص المبادىء الإيديولوجية من مواثيق المحطات الزمنية الثلاثة، في الفترة الزمنية التي سبقت تاريخ إعلان الاستقلال الوطني، وتأكيد هذه المبادىء بعد التاريخ المذكور من خلال ميثاق الجزائر – افريل 1964- والميثاق الوطني – 03 ديسمبر1976- وأخيرًا الميثاق الوطني –16 جانفي 1986-.

المبحث الأول

ما قبل الاستقلال 1954-1962

توطئة:

في الحقيقة الكثير من الدارسين للاقتصاد الجزائري يكتفون فقط بإبراز هدف واحد ضمن الفترة 1954 - 1962 . يتمثل في تحقيق الاستقلال السياسي للجزائر عن فرنسا. طبعًا هذا مؤكد، ولكن إذا ما نظرنا للاتجاه الوطني، وتصوره لمسألة التنمية الشاملة، ونأخذ معنى التنمية بمفهوم التغيير الجذري والشامل، ونعطى كلمة الاستقلال مدلولها الصحيح المتمثل هو الآخر في تغيير النظام السياسي وما يتبعه من تغيير في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، سوف نستنتج أن مطلب الاستقلال السياسي باستعمال الكفاح المسلح يقود حتما إلى إعطاء مفهوم ضمني لكل الأبعاد، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وغير ذلك. وعليه فالمطالبة بالاستقلال السياسي تعني بالنسبة لنا المطالبة بإحداث تغييرات جذرية وشاملة في المجتمع الجزائري هو ما تعنيه بالضبط كلمة تنمية. لقد تجسدت هذه المطالبة فيما يلي:

أولاً :بيان جبهة التحرير الوطني – 1 نوفمبر 1954-:

لقد تضمنت المحاور الكبرى للبرنامج السياسي الذي تضمنه البيان:

«تحقيق الاستقلال الوطني عن طريق:-

- إقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة؛ الديمقراطية والاجتماعية، في إطار المبادىء الإسلامية ؛
- احترام كل الحريات الأساسية دون تمييز عرقي وديني»[1].

إذا ما تأملنا في العبارة التي أوردناها والتي تضمنها بيان 1 نوفمبر 1954 نجد أن المطلب الخاص بالنسبة لمضمون البيان لا يقل عن دولة مستقلة استقلالاً تامًا ولا تربطها أية تبعية بفرنسا، من ذلك كان التعبير «بإقامة دولة جزائرية ذات سيادة»، أساسها ديمقراطي اجتماعي، ويعني ذلك أن الإنسان الجزائري سوف يكون المحرك لهذا البناء السياسي الذي يتم في إطاره إقامة منظومة اقتصادية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخدم ماديًا غير هذا الإنسان، لذلك وردت كلمة «اجتماعية» «كمفهوم» مجموعة الرموز التي استعان بها محررو البيان لتوصيل ما أرادوا من معان لغيرهم من أفراد الشعب الجزائري.

---

(1) راجع: بيان جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري ومناضلي القضية الوطنية 1 نوفمبر 1954.

ثانيا :توصيات مؤتمر الصومام — 20 أوت 1956.

إن الهدف المعلن في بيان أول نوفمبر والمتمثل في «تحقيق الاستقلال السياسي عن فرنسا وما يترتب عن تحقيق هذا الهدف»، لا يمكن الوصول إليه دون وضع تنظيم عسكري وسياسي وإداري.

فمؤتمر الصومام انعقد بالدرجة الأولى من أجل تقييم حصيلة نشاط الثورة التي انطلقت في 01 نوفمبر 1954 . وفي ذات الوقت ضبط الكيفيات التي تؤدي إلى استمرارها بفعالية؛ فكان التنظيم العسكري الأفقي المتعلق بأقاليم النشاط العسكري، والعمودي المتعلق بالعناصر المحركة لهذا النشاط ورتبهم العسكرية؛ كل ذلك يتم في إطار علاقة وثيقة بسند الثورة «الشعب الجزائري»؛ فكان التأطير السياسي المنظم المنشئ لمناصب المحافظين السياسيين وتحديد صلاحياتهم؛ وكان أيضًا التنظيم الإداري عن طريق مجالس الشعب المنتخبة التي تسعى إلى الاعتناء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والشؤون المالية والاقتصادية[1].

إن ما يمكن استخلاصه من توصيات هذا المؤتمر والذي يمكن أن نحتاج إليه في بناء فرضيات بحثنا هو ضبط جميع العناصر التي تساعدنا في تفسير الفرضية السياسية، التي اصطدمت بجملة من الاختيارات والبدائل السياسية ولكنها راهنت على اختيار وحيد نعرفه اليوم وننظر إليه بمنظار زمني مجسد في نهاية القرن العشرين.

يمكننا أن نوجز هذه العناصر فيما يلي:

1 – الحركة الفلاحية حيث ورد بشأنها: «إن الأغلبية الساحقة من الفلاحين والخماسين والعمال الزراعيين في الثورة، والنسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين والمسبلين في جيش التحرير الوطني، وهو ما يدل دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية[2].

2– الحركة العمالية حيث ورد بشأنها هي الأخرى: «ينبغي أن تساهم طبقة العمال مساهمة أقوى نشاطًا وأكثر ديناميكية، يكون لها الأثر البليغ في سرعة تطور الثورة وفي نمو قوتها ونجاحها النهائي، فتأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كرد فعل سليم قام به العمال ضد التأثير

---

[1] راجع: وزارة المجاهدين. وثائق مؤتمر الصومام منشورات المتحف الوطني للمجاهد. الجزائر 1996. صفحات : 10 إلى 54.

[2] المرجع السابق. ص 55.

الذي كانت تمارسه الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) والقوة العمالية (F.O) والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) لشل حركة العمال وعرقلتها»[1].

بالإضافة إلى دور هاتين الحركتين، لعبت حركات وتنظيمات أخرى دورًا حاسمًا ذكرتها التوصيات مثل حركة التجار والصناع والحرفيين وحركة الشباب والمثقفين وأصحاب المهن، والحركة النسائية وغيرها من الفئات الشعبية، وهو ما أكد بكل وضوح الطابع الشعبي للثورة الجزائرية التي حاولت تجسيده قيادة هذه الثورة لاحقًا فيما عرفت ببرنامج طرابلس عشية تأكيد إعلان الاستقلال الوطني.

3 – برنامج جبهة التحرير الوطني الذي تبناه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في جوان 1962 [2].

إن تسلسل الأحداث وترابطها من جهة، وتفاعلاتها من جراء حركية العناصر المؤثرة في هذه الأحداث من جهة ثانية، هما عاملان فاعلان في مجرى هذه الأحداث. إن الاستبصار والتصور المستقبليين لبناء الاقتصاد الوطني المستقل من خلال وضع مبادىء سياسية اقتصادية تنطوي على مضمون يستبعد جميع أشكال السيطرة، وفي ذات الوقت، يحمل هذا المضمون مبدأ المشاركة الواسعة لجميع الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وغيرهم في السلطة الاقتصادية، يعتبر جوهر البرنامج. فالمهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية تجسدها ثورة زراعية باعتبار أن هذه في حد ذاتها هي الثورة الديمقراطية. يتم تحقيق هذه الثورة عن طريق برنامج الإصلاح الزراعي المتضمن لعصرنة الفلاحة، والمحافظة على التراث العقاري وغيرها. كما يجسدها أيضًا إقامة مشروعات البناء التحتي أو ما يعرف بالقاعدة الهيكلية المادية. كما تتحقق هذه المهام أيضا وبفعالية من خلال مجموعة إجراءات، مثل تأميم المؤسسات المالية والمؤسسات العاملة في حقل التجارة الخارجية، وتأميم الثروات المنجمية والطاقوية. إضافة إلى ذلك يعتبر البرنامج عملية تطوير الاقتصاد الفلاحي مرهونة بتطوير الاقتصاد الصناعي ولا يمكن أن تتم بمعزل عن ذلك[3].

يدخل البرنامج كل الإجراءات سالفة الذكر في إطار تحقيق الطموحات الاجتماعية للجماهير الشعبية من خلال رفع مستوى معيشتها والقضاء على الأمية وتطوير الثقافة الوطنية،

---

(1) نفس المرجع رقم 1. ص 56.

(2) راجع: Annuaire de l'Afrique du Nord. 1962. documents Algérie. P.683

(3) منحى التوجه الصناعي موجود من البداية لدى القيادة السياسية الجزائرية، فبالرغم من الصفة الزراعية للاقتصاد الجزائري إلا أن تطوير هذا القطاع بالذات لن يتم خارج إطار تطوير القطاع الصناعي.

وتلبية حاجاتها في ميدان السكن والصحة وغير ذلك من ما يطمح إليه الشعب الجزائري عمومًا. ينطلق البرنامج في رسم معالم السياسية الاقتصادية وبلورة الأهداف الاجتماعية من دراسة خصائص الاقتصاد الجزائري المتخلف عشية استقلال الجزائر وبذلك يقدم نبذة تاريخية مركزة حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل الاستقلال؛ يستخلص منها أن «الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استعماري، خاضع لفرنسا، ومقاليد إدارة هذا الاقتصاد توجد بكاملها بيد الأجانب. فهو يشكل مصدرًا للمواد الأولية وسوقًا للمنتوجات المصنوعة؛ وتظهر تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي من خلال أهمية المبادلات الخارجية مع فرنسا؛ فالجزائر كانت تشكل دومًا الزبون الأول والمورد الأول بالنسبة لها. بالإضافة إلى ما ذكر يتميز الاقتصاد الجزائري أيضًا بغياب التصنيع الجدي؛ * بحيث نجد أقلية من المحتلين استطاعت الاستيلاء- وبدافع من المحتل- على أهم وسائل الإنتاج ووسائل التمويل. فمساحة 2.726.700 هكتار من الأراضي المنتجة كانت تحت تصرفها، كما تحتكر النشاط المالي والنقدي، وتحتكر أيضًا النشاط التجاري والصناعي حيث تسيطر على 90 % من مجموع هذه النشاطات كما تؤطر البلاد تقنيًا وإداريًا [2].

تشكل خاصية التشوه وعدم التوازن وعدم الترابط ميزة ثانية تميز هذا الاقتصاد. فالبرنامج يلاحظ وجود قطاعين يرتبطان فيما بينهما بشبكة تجارية هشة. قطاع عصري رأسمالي نشط بحكم علاقته بالمتروبول؛ حيث يشكل قاعدة أمامية حقيقية للاقتصاد الفرنسي، ويشمل الفلاحة الأوروبية الموجهة نحو الأسواق الحضرية والتصدير والفروع الصناعية المختلفة، والنقل بمختلف أنواعه، بالإضافة إلى الأعمال التجارية الكبرى والخدمات. قطاع تقليدي تعيش من نشاطه أغلبية أفراد الشعب الجزائري؛ أي 5.225.000 شخص يشتغل بهياكل موروثة من الماضي حيث يسود اقتصاد الكفاف وعلاقات الإنتاج التي كانت موجودة قبل الرأسمالية، بالإضافة إلى قلة التعامل المالي به وضعف استخدام الوسائل التقنية إن لم يكن استخدامها معدومًا. تضاف إلى هاتين الخاصيتين انعكاسات اجتماعية ناتجة عن السيطرة الاستعمارية، منها الفروق الكبيرة في مستويات الدخول؛ بحيث إن «مجموع الفرنسيين (الأوربيين) المتواجدين في الجزائر يحصلون على دخل سنوي متوسط يفوق 350.000 فرنك للفرد الواحد، بينما لا يتجاوز دخل الفرد الجزائري

---

* التصنيع الجدي هنا يأخذ بمفهوم التصنيع الذي بإمكانه إحداث آثار إيجابية في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني خصوصًا القطاع الزراعي.

[2] راجع نفس المرجع السابق، ص 697.

الواحد في المتوسط 50,000 فرنك في القطاع المصري، ولا يتجاوز 20,000 فرنك للفرد في القطاع التقليدي»[1].

تظهر أيضًا الانعكاسات الاجتماعية بشكل وضوح في تهميش حوالي مليونين ونصف من الجزائريين، وعدم دمجهم في الدائرة الاقتصادية 990.000 عاطل عن العمل إما كليًا أو جزئيًا داخل المدن وحوالي 1 مليون ونصف عاطل عن العمل من سكان الأرياف. يضاف إلى هذا كله نزوح ريفي وهجرة نحو فرنسا يقدر عددها بـ 400.000 فرد جزائري.

ولم يسلم الإنسان الجزائري من آفات اجتماعية أخرى أوجزها البرنامج في تشخيصه للوضع الاجتماعي العام منها:

الأمية التي تمس 4/5 السكان، والعجز الكبير المسجل في قطاع الإسكان، وضعف تنظيم إدارة القطاع الصحي على مستوى المدن وكذلك على مستوى الأرياف.

يحدد برنامج طرابلس مجموعة من المبادىء الاقتصادية والاجتماعية يرى أنها كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري على مسار إعادة البناء كمرحلة أولى ثم تأتي فيما بعد مرحلة تنمية هذا الاقتصاد وضبط عوامل نموه في إطار الرؤية الاستقلالية المحددة.

أ- العمل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية [2].

يرى البرنامج بأن «تطلع الشعب الجزائري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تطلع عميق ومشروع وغير قابل للتنازل» فهو يرى بأن البلدان حديثة العهد بالاستقلال - والجزائر بلد من هذه البلدان- لا يمكنها أن تحقق تحولات حقيقية في مجتمعاتها باتباعها أساليب ليبرالية كلاسيكية؛ باعتبار أن هذه الأساليب تؤدي إلى مضاعفة فوضى السوق وتعمق التبعية الاقتصادية لبلدان الأمبريالية وتجعل من الدولة جهازًا لتحويل الثروات إلى أيدي البرجوازية، وتغذي نشاط الفئات الاجتماعية الطفيلية التي ترتبط مصلحيًا بالإمبريالية. عندما تحل البرجوزاية المحلية تدريجيًا

[1] نفس المرجع السابق. ص. 698.

[2] هنا أيضًا لا بد من توضيح ولو بسيط، فالعمل ضد السيطرة الأجنبية ما زال شعارًا تحمله جميع القيادات السياسية التي تعاقبت على إدارة البلاد، أما العمل ضد الليبرالية الاقتصادية فهو مبدأ قد يسقط من حسابات القيادة السياسية الراهنة (1990 - 1998). يمكن تصور ذلك بعاملين اثنين هما الإخفاق الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الجزائري من جراء التخطيط المركزي، وتغير الظروف الدولية الذي بعلية المنبع، الرجوع إلى الأحادية القطبية.

على الأجانب في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة وتحقق ثرواتها على حساب فئات الشعب الأخرى التي تبقى ترزخ تحت طائلة الفقر والحرمان والجهل[1].

يستطرد البرنامج عارضًا تفاصيل الأسباب التي من أجلها يناهض اختيار الأسلوب الليبرالي كطريق لتحقيق التنمية فيذكر أن: « ضعف الدخل الوطني والادخار الخاص وهروب جزء كبير من الأرباح المحققة في اتجاه الخارج، واتجاه الرأسمال المحلي نحو نشاطات المضاربة للبحث عن الربح التجاري السريع، وتحقيق الربح والربا وعدم استغلال فائض الأيدي العاملة» تعد عوامل كافية لمناهضة الليبرالية. يضيف البرنامج في هذا السياق تأكيده على الهيئة السياسية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني بأن تلعب الدور المنوط بها في هذا المجال فلا تترك البحث عن الحلول للمشاكل الأساسية للبلاد إلى أي طرف آخر سواها، حتى تجنب البلاد تكوين نواة برجوازية ترتبط نشاطاتها طبيعيًا بالدائرة الاقتصادية الإمبريالية. فالتخوف منبعه المعاينة الخاصة بتقييم عملية الاستثمار في تلك الفترة حيث يسجل البرنامج أنه من أصل 4500 مليار كقيمة للاستثمارات الخاصة الموجودة في الجزائر في سنة 1954 . لم تكن مساهمة الرأسمال المحلي فيها إلا بنسبة تقل عن 8% من مجمل هذه الاستثمارات. وهو مبرر كافي حسب البرنامج - بعدم ترك الاقتصاد الوطني بيد الاحتكارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن تردد رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية في الاستثمار لجعلها لا تحقق معدل الربح المتوسط المرغوب، كما أن ضعف المتوقع مقارنة بالاحتياجات في هذا الميدان يجعل الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على المساعدات الخارجية إلا في الحدود التي يعتبرها مكملة للمجهود الذي تقوم به الدولة الجزائرية في مختلف الميدان[2].

ب – من أجل سياسة تخطيط ديمقراطية باشراك العمال في اتخاذ القرار الاقتصادي.

المبدأ الثاني الذي يقوم عليه التصور المستقبلي لمسألة التنمية في الجزائر –حسب البرنامج– هوإشراك الفئات الشعبية في تسيير الاقتصاد الوطني حسب قطاعات النشاط المختلفة وفي مختلف المستويات. لذلك ركز هذا المبدأ على ضرورة تبني سياسة تخطيط ديمقراطية؛ أي إشراك العمال بصفة عامة في اتخاذ القرار الاقتصادي. فمشاركتهم تعد ضرورة ملحة لتحقيق تغيير جذري في

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص 698.

(2) نستخلص من العبارة حساسية مفرطة من البرجوازية حتى المحلية، ربما يعود ذلك في تقديرنا إلى الاستغلال البشع الذي مارسته البرجوازية الاستعمارية على الإنسان الجزائري، كما يرجع أيضًا إلى نوعية التشكيلة التي حضرت المؤتمر والتي كانت غالبيتها تتبنى المبادئ الاشتراكية.

هياكل الاقتصاد الريفي من خلال إلغاء الحواجز الداخلية، وفسح المجال أمام تلبية الاقتصاد للحاجات المتنامية لأفراد الشعب الجزائري، بالإضافة إلى العمل على تجاوز تأثير الاحتكارات بإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع الخارج عمومًا وبالدرجة الأولى مع فرنسا.

يعتبر برنامج طرابلس التخطيط وسيلة وحيدة تسمح بالتراكم الرأسمالي الضروري لعملية التصنيع في المدى القصير نسبيًا، كما تسمح بمركزية قرارات الاستثمار العامة والقضاء على التبذير والمصاريف غير المبررة الناجمة عن التنافس فيما بين مراقبة وتنفيذ الخطة وملاءمتها التدريجية مع الإمكانيات المتاحة. غير أن البرنامج يتضمن ملاحظات هامة، قد تشير إلى إدراك محرريه لصعوبة الوضع الاقتصادي السائد آنذاك والذي كان يتميز في هذا المجال بالذات، أي فيما يخص عملية التخطيط، بوجود مجموعة صعوبات منها نقص الإطارات المؤهلة والتي بإمكانها أن تأخذ على عاتقها هذه العملية؛ بالإضافة إلى وجود تأخر ثقافي محسوس في هذا الميدان وبالمضمون الذي تريده النظرة الجديدة.

لكن بالنسبة للبرنامج فالاختيار قد تم مادام أن الليبرالية -كتنظيم اقتصادي- قد تم استبعادها، وإقصاؤها يعد من المبادىء الثابتة التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة، ولم يبق مجال آخر لتنظيم الاقتصاد الوطني سوى اتباع أسلوب التخطيط المركزي. كما ينبغي العمل على تدارك التأخر الثقافي ببذل المزيد من المجهودات عن طريق مؤسسات الدولة، واستغلال الثروات المادية والبشرية التي تتوفر عليها البلاد استغلالاً عقلانيًا من أجل تنميتها وتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية.

خلاصة القول بالنسبة للبرنامج تتمثل في إحداث تغييرات كلية وجذرية في هياكل الاقتصاد الوطني القائمة، حتى يوفر هذا الاقتصاد إمكانية الانطلاق على أسس جديدة.

إذًا ما الأهداف الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية؟ يلخص البرنامج هذه الأهداف فيما يلي[1]:

1- الثورة الزراعية:

بالنسبة للبرنامج فالثورة الزراعية هي مرادف للثورة الديمقراطية الشعبية. لذلك فإنه في إطار ضبط الآلية الاقتصادية المستقبلية، بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وعلى رأسها

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص. 699.

القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، فإن استحداث سوق داخلية، وانطلاق عملية التصنيع هما عمليتان تفرضان إحداث ثورة في الحياة الريفية. من هذا المنطلق تعد الثورة الزراعية مهمة ذات أولوية قصوى، فينبغي أن تحمل ثلاثة مظاهر مترابطة فيما بينها:

أ - الإصلاح الزراعي:

فالمنطلق في المسألة التنموية حسب البرنامج هوالعرفان لمن قاموا بالثورة، وهذا العرفان ينبغي أن يأخذ الطابع الملموس؛ فالأرياف كانت معقلاً للثورة الجزائرية وسكانها هم الذين تحملوا عبء الثورة الجزائرية؛ وطموحهم كان أعظم فيما يتعلق باستقلال الجزائر. إن الاعتراف لهؤلاء السكان بهذا الفضل وحتى يكون هذا الاعتراف ملموسًا ينبغي أن يتم العمل على تلبية حاجاتهم المادية والثقافية بكيفية مباشرة وفي إطار خطط التنمية المرتقبة. أما من ناحية التحليل الاقتصادي فهؤلاء السكان يشكلون سوقًا بطلباتهم لمنتجات القطاعات الأخرى. لذلك فإن رفع مستواهم المادي بتحسين مستوى معيشتهم وتثقيفهم سوف يؤدي إلى رفع الإنتاج حتى في القطاع الزراعي التقليدي الذي يوجد بحوزة غالبية هؤلاء السكان، ومن ثم فإن قطاع الصناعة المرتقب إنشاؤه لقيادة عملية التنمية سوف يجد المنافذ اللازمة لتصريف منتجاته. بالإضافة إلى ما ذكر فإن تنمية الأرياف تعد عاملاً ضروريًا لاستقرار سكانه وعدم نزوحهم وهجرتهم.

إن إحداث إصلاح زراعي جذري عملية تمرّ حتماً عبر القضاء على الأسس الاقتصادية الاستعمارية في الميدان الزراعي، كما تمر أيضًا عبر تحديد الملكية العقارية بصفة عامة، باعتبار أن هذين الإجراءين يؤديان إلى توفير المساحات الضرورية لإحداث هذا الإصلاح. يضيف البرنامج في هذا الصدد بأنه «من وجهة النظر الاقتصادية تعد طبيعة الزراعات والأراضي التي كانت بأيدي المستوطنين والملاك الكبار من الجزائريين، والمستويات المرتفعة الممكنة المستخدمة فيها، مجالاً لأشكال التنظيم الجماعي والتهيئة العقارية لتقسيم الأراضي دون اللجوء إلى تجزئتها »[1].

ويتم استغلال هذه الأراضي عن طريق الانخراط الإرادي للعمال الزراعيين في هذه المزارع وتبني أشكال التنظيم الجماعية التي تمكنهم من هذا الاستغلال، ولا يمكن بأية صفة كانت فرض تنظيمات فوقية قد تؤدي إلى تحقيق نتائج عكسية في هذا المجال. استطرد البرنامج عارضًا مبادئ هذا الإصلاح الزراعي فحدد شعارًا لذلك مفاده أن «الأرض لمن يخدمها» وأن الدولة الجزائرية مطالبة باتخاذ إجراءات فورية لتجسيد هذا الإصلاح. من بين هذه الإجراءات:

---

[1] نفس المرجع السابق. نفس الصفحة 699.

1 - الحظر الفوري للمتاجرة بالأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية.

2 - تحديد الملكية حسب طبيعة المزروعات والمردود.

3- نزع الملكية من الملاك الذين يوجد تحت تصرفهم مساحات تتجاوز الحد الأدنى المثبت.

4- التوزيع المجاني للأراضي المسترجعة، على الفلاحين الذين ليست لهم أراضي أو الذين توجد تحت تصرفهم مساحات صغيرة.

5- التنظيم الديمقراطي للفلاحين في شكل تعاونيات إنتاجية.

6- تكوين مزارع تابعة للدولة على الأراضي المنزوعة من المستوطنين وإشراك العمال في التسيير والاستفادة من الأرباح. بحيث تسهل هذه المزارع حركة المنتجات في السوق وتشكل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات الفلاحية.

7- منع بيع الأراضي الموزعة ومنع تأجيرها من أجل تجنب إعادة تشكيل المساحات الكبيرة.

8- إلغاء ديون الفلاحين والفئات الأخرى من عمال الأرض تجاه الملاك العقاريين والمرابين والمصالح العمومية.

9- المساعدة المادية والمالية من طرف الدولة للفلاحين.

ب – عصرنة الزراعة: عصرنة الزراعة تعني إدخال كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الزراعية، الأرض عن طريق تهيئتها واستصلاح البور منها وصيانة التربة من الانجرافات واستخدام الأسمدة الكيميائية لرفع المردود في وحدة المساحة، والعامل بتأهيله زراعيًا بالدرجة الأولى ودمجه في مختلف ميكانيزمات التمويل الفلاحي، لكي يسهل له الحصول على مزروعاته من البذور في أوقاتها الزراعية، وتزويده بما يحتاج من وسائل إنتاج زراعية متطورة؛ عتاد زراعي وغيره.

في هذا المجال يسجل البرنامج التوجيهات التالية[1]: يحدث الإصلاح الزراعي بالحركة التي يقدمها للفلاحين، شروطًا اجتماعية واقتصادية ملائمة لتحويل القطاع التقليدي وإعادة الترابط السريع بين الوحدات الصغيرة، وذلك بواسطة الدعم المالي والتقني الذي تقدمه الدولة والجماعات

العقد. كما تسهل عملية الإصلاح الزراعي، إدخال التقدم إلى الأرياف. فالأهداف السياسية والاقتصادية للبرنامج [illegible] سياسة زراعية تتمثل في الآتي:

1- توحيد نظام الأراضي.

2- رفع حجم الإنتاج من خلال انتشار استعمال التقنيات الزراعية الحديثة.

3- تنويع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة.

4- إعادة تكوين قطعان المواشي، وتنمية تربيتها بطريقة عقلانية.

ج – المحافظة على التراث العقاري: إن مضمون البرنامج في هذا الصدد يتجه لمحاربة الآفات الزراعية التي تمس بالتراث العقاري عموماً، كانجراف المساحات الزراعية لمواجهة التصحر الطبيعي عن طريق نقل الملكية وغيرها من العوامل المؤثرة في المساحات الزراعية وكذلك آفة إتلاف الغابات وما ينجر عن ذلك من إتلاف للتراث العقاري الزراعي. فالجزائر المستقلة مطالبة ببذل كل المجهودات من أجل إعادة الاعتبار للأراضي والغابات وإرجاعها إلى حالتها الطبيعية؛ إنتاجاً وعيطاً وذلك من خلال استرجاع الأراضي وإعادة تشجير الغابات ومساحة جديدة أخرى؛ إضافة إلى توسيع المساحات المسقية واستصلاح الأراضي البور.

كما يسجل البرنامج أن التواجد المكثف للأيدي العاملة بالأرياف يسمح بتجنيدها بكل سرعة واستغلالها في خدمة الأراضي المذكورة. تعد هذه المهمة من المهمات الأساسية، فالتنظيم الديمقراطي للورشات الريفية عملية تسمح باستيعاب الأيدي العاملة العاطلة والقضاء على البطالة، كما تسمح باسترجاع أراضي شاسعة وتحرير كل القوى المنتجة. تشكل كل هذه التغييرات والتحولات التي تحدث في عالم الريف والهياكل الزراعية، نقطة الانطلاق والتحولات التي تحدث في عالم الريف والهياكل الزراعية، نقطة الانطلاق في عملية بناء القاعدة الهيكلية وتنميتها. كما ستتبع هذه الإجراءات؛ إجراءات أخرى في الميدان المالي والتجاري تتعلق بتأميم مؤسسات القرض والتجارة الخارجية في بداية الأمر ثم تليها بعد ذلك في مرحلة ثانية عملية تأميم الثروات المعدنية والطاقوية. تشكل هذه الإجراءات الأخيرة دفعاً قوياً لعملية التصنيع وتوسيع نطاق هذا التصنيع.

2 – تنمية القاعدة المادية (أو البناء التحتي): في هذا الصدد يقيم البرنامج هيكل القاعدة المادية تقييماً لا يخرج عن تحليله للوضع الاقتصادي العام للجزائر قبل استقلالها [illegible]

المشروعات المنجزة في هذا السياق والتي تدخل ضمن القاعدة الهيكلية، لا يخرج إنجازها عن حدود المصالح الاستعمارية؛ فسكك الحديد أعدت خصيصًا لنقل البضائع من أماكن إنتاجها إلى موانئ التصدير والطرق البرية لم تشق سوى للوصول إلى مناطق الاستثمار والاستيطان بصفة خاصة وتسهيل عملية بسط النفوذ الاستعماري الفرنسي.

يرى البرنامج أنه يمكن أن تشكل هذه الخطوط والطرق حمزة وصل بين مختلف مراكز النشاط وتسهيل عملية التبادل البضاعي بين المناطق المختلفة خصوصًا فيما يتعلق بنقل المنتوجات الزراعية. كما يرى البرنامج أنه على الهيئة السياسية التي أوكلت لها مهمة إدارة البلاد أن تستغل في توجيهاتها التنموية هذه القاعدة المادية وتدعيمها بإجراءات مكملة مثل تأميم وسائل النقل وتطوير هذه الطرق وتدعيم المواصلات وغيرها.

3– تأميم مؤسسات القرض والتجارة الخارجية: يرى البرنامج في هذا الصدد أنه ولكي تتحكم الدولة الجزائرية في إدارة السياسة المالية والنقدية بنجاعة لتحقيق الأهداف العامة المعلنة في البرنامج؛ ينبغي أن تؤمم شركات التأمين والبنوك في أقرب فرصة تتاح لها ضمن عمر الجزائر المستقلة، وكذا الحال بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية.

يعلل البرنامج عمليات التأميم هذه بكون تعدد البنوك سيجعل الدولة الجزائرية حديثة العهد بالاستقلال تواجه صعوبة كبيرة في مراقبتها، لذلك فعملية التأميم ستجعلها تحت سلطة مركزية تابعة للدولة تسهل مهمة مراقبتها. أما سياسة التجارة الخارجية حسب البرنامج؛ ينبغي أن تبنى على مبادىء محددة منها:

– إلغاء نظام الامتياز في التعامل التجاري مع فرنسا.

– ضمان مبادلات متوازية مبنية على المساواة والمنفعة المتبادلة.

– تنمية المبادلات مع البلدان التي تمنح أسعار قارة وسوق بعيدة المدى، تجد الجزائر فيها مصدرًا هامًا لتزويدها بسلع التجهيز. تدرجًا في تقييمه لقطاع التجارة الخارجية يرى البرنامج أن التأميم ينبغي أن ينصب على فروع التجارة الأساسية وكذا تجارة الجملة وإنشاء شركات تابعة للدولة في هذا المجال يكون تخصصها حسب منتوج واحد أوحسب مجموعة منتوجات. يرى البرنامج أنه بهذه الكيفية فقط ووفقًا لهذا التنظيم تستطيع الدولة ممارسة رقابة حقيقية على عمليات الاستيراد

والتصدير وتسهل التأثير في الاستهلاك، والفوائد المتحصلة من وراء نشاط التجارة الداخلية يمكن استثمارها في فروع نشاط متعددة. بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تخضع الأسعار إلى المراقبة من طرف الدولة، وأن تسعى هذه الأخيرة إلى إنشاء مؤسسات تجارية تابعة لها في المراكز الريفية محاربة للمضاربة وغيرها من النشاطات غير المشروعة، والسيطرة شيئاً فشيئاً على الرأسمالية التجارية.

4- تأميم الثروات المعدنية والطاقوية: ينبغي للدولة الجزائرية أن تسعى في هذا الصدد إلى توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المناطق الريفية، وكذلك اتخاذ إجراءات في اتجاه التكوين في هذا القطاع، من شأنها أن تعد مهندسين وتقنيين من مختلف المستويات، حسب مخطط يسمح بتأهيل البلاد لإدارة ثرواتها المعدنية والطاقوية بنفسها. يتصور البرنامج بالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن إستراتيجية طويلة المدى باعتبار القطاع الذي يتوقع أن يلعب دور القوة المحركة لعملية التنمية في الجزائر مستقبلاً.

5- التصنيع: يعتبر هو القاطرة لعملية التنمية، فالصناعة تتيح إمكانيات كبيرة لتطوير الزراعة من الناحية التقنية، ومن ناحية تنويع الزراعات المكثفة، لذلك فالتصنيع حسب البرنامج يتطلب إقامة قطاع دولة قوي باعتبار أن هذا الأخير موجود ويرجى توسيعه إلى قطاع المناجم والمحاجر ومصانع الإسمنت. لكن البرنامج يرى أن التنمية الحقيقية والبعيدة المدى للبلاد ترتبط بإنشاء صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات الفلاحة العصرية. في هذا المجال تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة خصوصاً فيما يتعلق بالصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب[1]. في هذا الصدد على الدولة أن تعمل على تهيئة شروط إقامة صناعة ثقيلة. خلال هذه الفترة التي تتهيأ فيها الدولة لإقامة هذا النوع من الصناعات فإن القطاع الخاص العامل في هذا الحقل ينبغي أن يخضع للتوجيه.

لا ينبغي للدولة الجزائرية أن تساهم في إقامة – كما تم ذلك في عدة بلدان – قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية، التي ينبغي تقييدها وتقييد تنميتها بإجراءات ملائمة[2]. يرى البرنامج أيضاً فيما يخص فرص الاستثمار المتاحة بأنه يمكن السماح لرؤوس الأموال الخاصة

---

[1] شكلت الصناعة البترولية وصناعة الحديد والصلب قطبين للنمو طيلة فترة المحاولة التنموية الأولى.

[2] موقف ايديولوجي مبدئي وقف حائلاً دون تطور البرجوازية المحلية الحقيقية، ومن ثم الرأسمال الحقيقي الوطني، ولكن بالمقابل سمح مع مرور الزمن بتكوين أثرياء في شكل برجوازية مزيفة، همها الوحيد أداء عمليات المضاربة من أجل الكسب السريع، ومن ثم تضييق فرص الاستثمار.

الأجنبية بالاستثمار تحت شروط محددة يمكن ذكرها : استثمارات مكملة في إطار المؤسسات المختلطة؛ غير أن أرباحها ينبغي أن تكون مقننة وأن يعاد استثمار جزء منها محليًا.

بالإضافة إلى ذلك فإن مجهودات الدولة وفي مرحلة أولى ينبغي أن توجه نحو تنمية الحرف وإنشاء صناعات محلية وجهوية صغيرة من أجل استغلال المواد الأولية (الزراعية) في عين المكان. هذه هي توجيهات البرنامج فيما يخص الصناعة والتي سيكون لها شأن في الاقتصاد الجزائري لاحقًا.

كل الإجراءات سالفة الذكر تدخل في إطار سياسة اقتصادية متكاملة ومنسجمة، وتوفير أدوات تحقيق هذه السياسة كفيل بتحقيق طموحات اجتماعية كبيرة للجماهير الشعبية التي تتطلب تلبية احتياجاتها عمل دؤوب في مختلف الاتجاهات. فالشعب الجزائري يحتاج إلى تحسين مستوى معيشته من خلال توفير الغذاء عن طريق الشغل وتوزيع الدخل الوطني، كما يحتاج أيضًا إلى السكن وتحسين مستواه الصحي ويحتاج إلى التعليم والثقافة وغير ذلك من الأهداف التي تؤدي إلى تنمية الإنسان الجزائري ومن خلاله تنمية الجزائر واقتصادها.

خلاصة المبحث الأول:

يمكننا أن نستنتج من مضمون عرضنا لكل من بيان أول نوفمبر وتوصيات مؤتمر الصومام وبرنامج طرابلس قراءتين:

أ – قراءة سياسية: إن تحديد شكل المجتمع الجزائري المستقبلي ونظام الحكم المرتقب يمكن استشفافه من البيان المذكور، حيث السعي كل السعي مركز على تحقيق هدف واحد هو الاستقلال السياسي للجزائر عن فرنسا. في خضم الأحداث وتلاحقها وتسارعها ظهرت مرامي أخرى مرتبطة أصلاً بتطور الأحداث. إن إعلان الثورة كان منبثقًا عن طليعة نضالية لكن دخول معطيات أخرى في تطور الأحداث، دفع هذه الطليعة نحو وضع معالم للطريق التي ينبغي أن تسلكها هذه الثورة؛ فكان مؤتمر الصومام الذي حمل مضمونًا تنظيميًا عسكريًا ولكن أيضًا تحديد مصادر القوى المؤثرة في تطور الأحداث؛ فكان عليه إبراز الفئات التي تشكل سندًا قويًا للثورة، الفئات التي ذكرناها في عرضنا لمضمون توصيات مؤتمر الصومام.

نعتقد أن تصنيف هذه الفئات كان هو الباعث الحقيقي لتحديد شكل المجتمع المستقبلي وطبيعة النظام السياسي الذي يحكمه، ومن ثم طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي. «إن الدخول الجماعي للجماهير الشعبية في مواجهة ضد الاستعمار هو الذي أدى إلى زعزعة أركانه، ومؤسساته المائلة نحو الاندثار. كما أدت هذه المواجهة إلى تحطيم الهياكل الإقطاعية التي تقف عائقًا في طريق تنمية المجتمع الجزائري»[1].

إذًا منطقيًا لا يمكن أن يستفيد من ثمار الثورة وبالتالي ثمار الاستقلال الوطني إلا من شارك في صنع هذا الاستقلال. لكن الكيفية التي يستفيد بها الشعب الجزائري من ثمار استقلاله الوطني نعتقد أنها لم تكن محل مشاورة له. هذا من جهة ومن جهة ثانية نعتقد أيضًا بأنه كان ممكنًا اللجوء إلى اختيارات أخرى من الناحية السياسية؛ بحيث ترافق هذه الاختيارات كل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى القضاء على الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال.

نعتقد أن التناقض الأساسي الذي ميز التصور المستقبلي كان يكمن في عدم انسجام الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع الإصلاح السياسي. فالإصلاح الاقتصادي كان أساسه الإصلاح الزراعي، هذا الأخير ركز على جزء معين من الفئات الريفية دون الاهتمام بفئات أخرى.

فالتركيز كل التركيز كان على الأراضي التي تركها المستوطنون الأوروبيون؛ بينما أرجئت فئة هامة من الفلاحين الصغار ومشاكلهم إلى مراتب اهتمام ثانوية، بحيث لاقت فئة الفلاحين الصغار المالكة للأراضي في عهد الاستعمار، كل أنواع المصاعب والمشاكل الفلاحية، بالرغم من كونها شكلت دعماً قويًا للثورة التحريرية بالمال والمؤونة. غير أن ملكيتها للأراضي كانت نقمة عليها؛ وبذلك تم بتر القطاع الفلاحي من أحد أعضائه الفاعلين في مجال تنمية الفلاحة الجزائرية.

إضافة إلى ما ذكر فيما يخص الجانب السياسي؛ وغلق الأبواب فكريًا أمام أية محاولة للخروج عن توجيهات البرنامج، نجد الانتقادات وجهت حتى للهيئة السياسية التي قادت الكفاح المسلح والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني؛ حيث في البرنامج عنوان بحاله "النقائص السياسية لجبهة

---

(1) مساهمة توصيات البرنامج وقناعة محرري هذه التوصيات وتأكيد حقيقة الثورة الجزائرية وضعفها.

التحرير الوطني والانحرافات غير الثورية" (1). في نظر محرري البرنامج أن جبهة التحرير التي وضعت الثورة على الطريق لم تكن تتوقع بدقة تطور الأحداث وتسارعها ولذلك لم يتعد مطلبها تلك المطالب التي نادت بها الأحزاب الوطنية الجزائرية قبل سنة 1954 والمتمثلة في مطلب جوهري هو "الاستقلال الوطني". وفي تقدير هؤلاء أن جبهة التحرير الوطني "تجهل الإمكانيات الثورية العميقة للشعب الجزائري خصوصًا المتواجد منه في الأرياف! " يضيف البرنامج في مجال انتقاده جبهة التحرير الوطني أن" واقعها غداة الاستقلال يتميز بوجود انحراف خطير بين الضمير الجماعي الذي أنضجته الأحداث طويلاً من جهة وبين ممارسات قيادة الجبهة في مختلف المستويات من جهة ثانية. يضيف البرنامج في سياق التقييم السياسي أن قيادة الجبهة لم تتمكن من التخلص من استخدام الوصاية على الجبهة بدلاً من تحمل مسئوليتها السياسية في هذا المجال والتي لا يمكن فصلها عن المجهود الإيديولوجي.

فهذه القيادة قد قلصت العمل الثورى المتمثل في الكفاح من أجل التحرير إلى مجرد عمل عسكرى مجرد من أية روح ثورية ولذلك – يضيف البرنامج – فهذه القيادة أوجدت مصطلحات غير ثورية فتتّهم هذه القيادة بعدم محاربة الإقطاع الذي حاربته الجبهة في البداية بكل ضراوة وأن بعض من عناصر هذه القيادة أصبح يسيطر على تفكيرها ما يمكن تسميته بالإقطاع السياسي (2).

بالإضافة إلى العقلية الإقطاعية هذه التي أصبحت تميز أعضاء قيادة جبهة التحرير الوطني نجد أيضًا رغبتهم في الوصاية، وهوالمفهوم الذي ميز بعض قيادات الأحزاب السياسية قبل اندلاع ثورة التحرير. كما تتميز أيضًا أفكار هذه القيادة بنوع من الصورية والشكلية المجردة من أي روح ثورية. يستطرد البرنامج في سياق انتقاداته الموجهة ضد قيادة جبهة التحرير قائلا أن نقص الصرامة الأيديولوجية لدى هذه الجبهة، سمح بتشكيل العقلية البرجوازية الصغيرة عند جزء كبير من إطارات الجبهة والشباب.

يلخص البرنامج هذه الانتقادات بنوع من التحذير قائلاً أن: "ضعف التكوين الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني والعقلية الإقطاعية وعقلية البرجوازية الصغيرة التي تعد نتاجها

---

(1) راجع: Annuaire de l'Afrique du Nord. 1062. documents Algérie P.689

(2) هنا أيضا القصد واضح وهو نزع مصداقية جبهة التحرير الوطني. وكان محرر هذه الفقرة يقول أن دور الجبهة قد انتهى لأن إعلان الاستقلال كان آنيا وينتظر فقط الإجراء الشكلي للاستفتاء. كما أن استنتاجًا آخر في نفس السياق، يتمثل في أن محرر هذه الفقرة بشأن الجبهة أقنعت الأحداث الملاحقة للثورة وليس مبدأ القيام بالثورة ذاته.

غير المباشر، عوامل يمكن أن تؤدي بالدولة الجزائرية المستقبلية إلى بيروقراطية متعفنة وغير شعبية في الواقع وحتى في المبادىء".

"من الأسباب السياسية التي حالت دون تطور جبهة التحرير الوطني على الصعيد الإيديولوجي والتي ساهمت في تفاقم نقاط ضعفه، وأثرت سلبيًا على الوضع العام للجزائر خلال الحرب، نجد الانحراف الذي وجد بين قيادة الجبهة والجماهير الشعبية"[1]

إن تنصيب القيادة العليا للجبهة بالخارج في العام الثالث للثورة بالرغم من كونه يشكل ضرورة ملحة إلا أنه أدى في المقابل إلى انفصال قيادة الجبهة عن الحقائق الوطنية. كان ممكنًا لهذا الانفصال أوالإنقطاع أن يشكل خطرًا على حركة التحرير برمتها. من بين النتائج البارزة للعيان فيما يخص هذا الأمر تراجع الدور السياسي للهيئات التي بقيت متواجدة بالداخل وكذلك الهيئات التي جرتها خلفها إلى الخارج أوالتي أنشأتها هذه القيادة بذاتها [2].

" ويقصد هنا بتراجع الدور السياسي لهذه الهيئات غياب خط عام مهيكلاً سياسيًا يشكل رباطًا قويًا بين الجزائريين في الداخل والخارج. كما يقصد بتراجع الدور السياسي أيضًا السماح خلال حرب التحرير لتيارات سياسية متباينة ومتناقضة للمشاركة فيها والسماح أيضًا ببعض السلوك الفردى الذي لا تلجمه أية رقابة وكذا جعل من بعض المسؤولين أصحاب مقامات دون أن تكون لهم مهمات واضحة.

من جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (G.P.R.A) التي اختلطت منذ نشأتها مع قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في إضعاف مفهوم الدولة وكذلك مفهوم الحزب.

إن الخلط بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب جعل من هذا الأخير جهازًا إداريًا تسيير لا غير. على المستوى الداخلي هذا الخلط أدى إلى تجريد الجبهة من مسؤوليتها لصالح ... إلغائها عمليًا.

إن تجربة السبع سنين ونصف من الحرب تبين بأنه من دون أيديولوجية مستوحاة من الاتصال بالواقع الوطني والجماهير الشعبية لا يمكن تشكيل حزب ثوري. إن سبب وجود أي حزب هي أيديولوجيته. وينقرض هذا الحزب من الوجود بمجرد ما يفقد إيديولوجيته"[1].

هذا هو تلخيص الواقع السياسي الجزائري غداة الاستقلال، ومرجعنا إليه ليس من أجل كشف الحقائق السياسية وليس أكثر من ذلك إصدار أحكام تاريخية على التوجيهات السياسية التي ارتبطت بتلك الحقبة التاريخية. إن غرضنا علميًا بحتًا لا يتعدى استخدام الجانب السياسي التاريخي كتفسير للإخفاق الاقتصادي الذي عرفته المحاولة التنموية الأولى، تفسير مبني على الفرضية السياسية التي أدرجناها ضمن إشكالية البحث. انطلاقًا من الخلافات التي سادت سياسيًا في تلك المرحلة التاريخية من مراحل تطور المجتمع الجزائري، نستخلص نتيجة واحدة ترتبط مباشرة بالمسألة التنموية وهي أن الانطلاقة السياسية في تقديرنا أصابها إخفاق مبدئي. فالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المرتقب لم يكن منسجماً إطلاقًا مع إصلاح سياسي في مستواه، وهكذا نعتقد أن الجزائر خسرت فرصة إنجاح محاولتها التنموية منذ الانطلاقة وبفعل العامل السياسي.

ب – القراءة الاقتصادية: يحدد برنامج طرابلس مجموعة من المبادىء الاقتصادية والاجتماعية كالعمل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية، وإشراك العمال في اتخاذ القرار الاقتصادي، إضافة إلى التخطيط وإحداث تغييرات جذرية في عامل الريف عن طريق تحقيق ثورة زراعية بواسطة الإصلاح الزراعي وعصرنة الزراعة والحفاظ على التراث العقاري وتنمية البناء التحتي والقاعدة الهيكلية والبدء بتأميم الثروات الطبيعية وأدوات إنجاز السياسة الاقتصادية كمؤسسات القرض والتجارة الخارجية وغيرها من الإجراءات التي تجعل تسيير دفة الاقتصاد الوطني بيد الجزائريين.

يرى البرنامج أنه من الناحية الاقتصادية تعد هذه الإجراءات كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري على مسار إعادة البناء كمرحلة أولى ثم تأتي فيما بعد مرحلة تنمية هذا الاقتصاد وضبط عوامل نموه في إطار الرؤية الاستقلالية المحددة والهادفة إلى تخليص الاقتصاد الوطني من جميع أشكال التبعية وتحقيق الاندماج التام لقطاعات النشاط المختلفة.

المبحث الثاني

ما بعد الاستقلال والإدارة المستقبلية للمسألة التنموية

توطئة:

أولاً: ميثاق الجزائر 1964

لقد أوصى المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، الذي انعقد في الفترة ما بين 16 و 21 إفريل 1964، بضرورة تبني سياسة اقتصادية واجتماعية ترتكز على جملة من المبادئ ورد تفصيلها في برنامج طرابلس. من هذه المبادئ، التخطيط الاشتراكي الذي يحمل الطابع الديمقراطي في الإعداد والطابع الإلزامي في التنفيذ، من خلال تحديد الأهداف المراد تحقيقها وتوضيح الوسائل التي يتم تسخيرها لبلوغ هذه الأهداف.

كما ورد في التوصية الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر التأكيد على ضرورة "تدعيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيًا من خلال التطبيق الصارم لقرارات المؤتمرين المتعاقبين لكل من التسيير الذاتي الفلاحي والصناعي، والتدعيم الجدي لمراقبة التسيير، تطبيقًا لمراسيم مارس 1963."(1)

وهذا ما يعني الميل بكيفية مدروسة نحو بناء اقتصاد موجه، يرتكز أساسًا على توسيع القطاع العمومي أفقيًا، من حيث زيادة عدد وحدات النشاط فيه سواء كان ذلك في القطاع الأول، أي القطاع الزراعي أو القطاع الثاني قطاع الصناعة والبناء أو القطاع الثالث قطاع المال والتجارة – وعموديًا بإسناد مهمة قيادة الاقتصاد الوطني لهذا القطاع العمومي الذي سيتدعم بإتباع سلسلة من الإجراءات تتجسد في نقل ملكية بعض المؤسسات وفي قطاعات مختلفة من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إلى قطاع الدولة العام أي تأميم هذه المؤسسات، وبالتالي تدعيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الصدد ينبغي للدولة أن تعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي بكيفية تضمن تعميم التسيير الذاتي في ميدان الفلاحة. كما ينبغي أن تخضع الدولة المؤسسات التي تدعم القطاع

---

(1) راجع: Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964, Documents Algérie, P.571-572

الاشتراكي إلى نفس نظام التسيير أي إلى نظام التسيير الذاتي؛ وتسعى إلى تأميم - متى أمكنها ذلك- التجارة الخارجية والبنوك في الميدان المالي وكذلك وسائل النقل في ميدان المواصلات.

كما ينبغي للدولة أيضًا أن تتخذ إجراءات لحماية المنتوج الجزائري من المنافسة الأجنبية وأن ترسم سياسات عاجلة تبدأ بتطبيقها فورًا فيما يخص امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل والقضاء على البطالة، من خلال منح الأولوية للاستثمارات ذات القدرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة الموجودة في حالة بطالة دائمة؛ بحكم الواقع الاقتصادي الموروث عن العهد الاستعماري، والعمل على وقف نزيف قطاع الشغل من خلال هجرة الأيدي العاملة إلى فرنسا بالدرجة الأولى وإلى غيرها من بلدان أوروبا ثانية، والطموح إلى عودة الأيدي العاملة المهاجرة من خلال توفير فرص الشغل على نطاق واسع عن طريق الاستثمارات المذكورة، قد تتعدى أحيانًا طموح التوصية بمجال التشغيل المحلي إلى إعادة إدماج الأيدي العاملة المهاجرة من خلال تهيئة هياكل الاستقبال الضرورية لها، للاستفادة بذلك من تأهيلها وخبرتها.

حتى في الميدان الثقافي كان الطموح جامحًا حيث أوصى المؤتمر، بضرورة وضع تصور شامل، يتسم بالثورية في ميدان الاستثمار الثقافي، حيث يتم العمل على توفير المدارس لكل التلاميذ الجزائريين، الذين بلغ سنهم ست سنوات سواء كانوا إناثًا أوذكورًا، وذلك قبل ثلاث سنوات تذكر التوصية.

يتم العمل أيضًا على استحداث، نظام تعليم دائم لمحوالأمية، قد يضاف إلى هذا النوع من التكوين، نوع آخر يتمثل في التكوين المهني، حيث يتوخى تعميمه، ليشمل جميع أنواع الحرف الممكنة. كما ينبغي منح مكانة خاصة للتعليم التقني ضمن برامج التعليم العام، دون حصرها في فروع متخصصة.

تضيف توصية المؤتمر هاته في الميدان الثقافي :ينبغي التأكيد على ضرورة استحداث لجنة وطنية توكل إليها مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعداد برنامج تعريب يضمن الحفاظ وتنمية قيمنا الثقافية والروحية.

كما تضمنت التوصية أيضًا توجيهات أخرى في الميدان الاجتماعي على وجه الخصوص، مضمونها، العمل على رفع مستوى معيشة الفئات المحرومة من الجزائريين، من خلال وضع سياسة أسعار ملائمة لمواد الاستهلاك. كما يضاف إلى هذا توجيهات أخرى تخص تنمية المناطق المحرومة، حيث يفترض أن يلعب التطوع في هذا المجال دورًا فعالاً، كما ينبغي أن يعطى للبلديات

الحرية، وكذلك أن تزود بالوسائل اللازمة لمضاعفة عدد الورشات لخلق مناصب الشغل الضرورية لتشغيل الأيدي العاملة المحلية. وفي نفس السياق ينبغي العمل على تثمين الموارد الطبيعية بجميع أنواعها. كما تضمنت التوصية أيضًا توجيهات تخصّ كل من السكن وسياسة الإسكان بما في ذلك معالجة الوضعية الناشئة عن أثر حرب التحرير في هذا الميدان؛ وكذلك خصوصًا في المدن الكبرى. تعرضت التوصية أيضًا إلى قضايا الصحة العمومية وكيفيات إعادة تنظيمها ورسم السياسات الواجب اتباعها في هذا الميدان؛ بالإضافة إلى تضمن التوصية قضايا أخرى ذات العلاقة بحياة الفرد الجزائري ومختلف فئاته من جميع جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

نخلص في النهاية، إلى أن أساس التنمية الشاملة في الجزائر، يرتكز على توسيع وتدعيم القطاع العمومي، باعتباره محرك الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما يمكننا أن نستخلص أيضًا من توصيات ميثاق الجزائر؛ التأكيد على الاستثمار في الموارد البشرية، بتعبير آخر التأكيد على تكوين الإنسان الجزائري، باعتبار أن المسألة التنموية في نهاية المطاف ليست إلا نتاجًا لحركية هذا الإنسان؛ كما أن نتائج هذه التنمية المحتملة– التي نأخذها بمعنى الزيادة المادية للناتج وكذلك إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني؛ وملاءمة وتكييف هذه الهياكل مع التطور الذي ينبغي أن يحصل في جميع مظاهر الاقتصاد الوطني [1] لا يخرج هدفها عن السعي لترقية هذا الإنسان من الناحية المادية الاقتصادية ورفع درجة وعيه الاجتماعي من الناحية المعنوية الاجتماعية.

ففي نظر الميثاق بصفة عامة أن عنصر الإنسان هوعنصر محدد فعلي هذا الإنسان ترتكز إدارة وتشغيل جهاز الإنتاج الموروث عن العهد الاستعماري إضافة إلى إدارته وتشغيله، لما يضاف من الاستثمارات للجهاز الإنتاجي الموجود. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط أساسًا بتكوين الإنسان أكثر من ارتباطها بتراكم الثروات المادية.

إن الاعتماد على الإنسان بالدرجة الأولى، أوبتعبير اقتصادي الاستثمار في مجال الموارد البشرية، يشكل – حسب الميثاق– ضمانًا أكيدًا لإحداث تنمية اقتصادية سريعة تلائم الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وفي نفس الوقت تضع أسسًا لإرساء دعائم تنمية اقتصادية مستقلة في المستقبل. إذا تضافرت مجهودات الإنسان الجزائري المؤهل، مع المتاح من الموارد الداخلية؛ فإن البلاد يكون بإمكانها أن تضع خطوات معتبرة على طريق تحقيق هذا الهدف، أي تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة.

[1] راجع: Pierres Salles : Problèmes Economiques Généraux. Dunod, paris, 1986. p.42

لقد سجل ميثاق الجزائر، تقدما ملحوظًا، بالنسبة لبرنامج طرابلس فيما يخص توضيح المفاهيم المرتبطة بمسألة التنمية الشاملة، مثل تدعيم القطاع العمومي، وتثمين الموارد [illegible] والاعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات، أي تجسيد مبدأ الاعتماد على النفس لوضع الجزائر في مأمن من الأطماع الأجنبية. كما أن الميثاق لم يكن بعيدًا من حيث المقصود [illegible] برنامج طرابلس، ففيه نجد الحديث عن الفلاحة والإصلاح الزراعي بمضمون الثورة الزراعية [illegible] نجد الحديث عن التصنيع والتأميم والتخطيط.

بالنسبة للإصلاح الزراعي والتأميمات نكاد أن نلمس تطابقا بين ما ورد في البرنامج [illegible] ورد في الميثاق أما فيما يخص التصنيع والتخطيط فإننا نسجل توضيحًا أكثر في ميثاق الجزائر[1].

فالتصنيع حسب الميثاق يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

1- العمل على خلق مناصب شغل جديدة، وعلى نطاق واسع.

2- أن يحقق هذا التصنيع، تغطية كاملة للطلب الاستهلاكي الداخلي، فيما يخص سلع الاستهلاك والسلع الصناعية المستوردة مع إمكانية تصدير الفائض من هذه السلع مستقبلا.

3- إنشاء صناعة ثقيلة تتلاءم مع الشروط الاقتصادية التي تتوفر عليها البلاد.

أما التخطيط فالميثاق جعله وسيلة إلزامية للتنمية الاقتصادية الشاملة، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي، حيث يتطلب التخطيط عدم تبعية اقتصاد البلاد للخارج، أوعلى الصعيد الاقتصادي، حيث يتطلب التخطيط، تجنيد الموارد المالية اللازمة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة هذه الموارد بطريقة مركزية لبلوغ هذه الأهداف، وهوأمر يقتضي تنظيم الاقتصاد في مجال الإيرادات والنفقات، بشكل يتلاءم مع الإنتاج السنوي، لفائض اقتصادي يضمن التمويل الداخلي لعملية التنمية.

إذًا فالميثاق قد اعتبر عملية التخطيط المركزي الشامل عملية إلزامية، وتجنبا لمساوئ المركزية فهو يحث الأعوان الاقتصاديين على ضرورة المشاركة الواعية في مستوى إعداد الخطة وكذلك في مستوى تنفيذ هذه الخطة.

(1) راجع A. Brahimi l'économie algérienne. OPU. Alger. 1991. p.41

هذا هو جوهر ما ورد في ميثاق الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وسوف ننتقل فيما يلي إلى بحث مضمون الميثاق الوطني الذي صادق عليه الشعب الجزائري في 03 سبتمبر 1976.

ثانيا :الميثاق الوطني:

لقد عالج الميثاق الوطني، الذي تمت المصادقة عليه في 03 سبتمبر 1976. مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كواقع وذلك انطلاقًا من الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة ما بين سنة 1964وسنة 1976. في إطار مخططات التنمية التي انطلقت في سنة 1970 والتي كانت مسبوقة بالخطة الثلاثية 1967–1969 . وهذا خلافًا لبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر اللذين كانا ينظران للمسألة على أنها قضية مستقبلية [1]. ضمن تقييمه للوضع الاقتصادي ومن ثم وضعه لتوجيهات اقتصادية تبنى عليها التنمية الشاملة مستقبلاً، ركز هذا الميثاق على توضيح الأسس التي ترتكز عليها هذه التنمية.

لقد تضمن حديثا، عن مصادر التراكم والمجالات التي ينبغي الاستثمار فيها، والاستفادة من الفائض الذي يتحقق فيها. كما ضبط سياسة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، خصوصا، عنصر العمل. لقد ركزا أيضًا وبوجه خاص على عنصر التكنولوجية، والعمل على ترقية مستوى التأهيل لإنتاجها محليًا، والتحكم في المستورد منها. كما ركز أيضًا على الزراعة واعتبرها من الأولويات، التي ينبغي للدولة أن تضطلع بها. في الأخير، واعتبارًا للدور الرائد الذي أوكل إلى نشاط التصنيع، فإن الميثاق أظهره بشكل بارز من خلال التأكيد على الاستمرار في إقامة الصناعات الثقيلة والعمل على جعلها ذات مردود اقتصادي، يسمح بتحقيق الفائض المرغوب، الذي يحدث لزامًا الآثار الإيجابية المطلوبة لبقية القطاعات، بالإضافة إلى ذلك تضمن الميثاق أيضًا في هذا الجانب ضرورة تطوير الصناعات الخفيفة وإدخال التقنيات المتطورة في هذا المجال للوصول إلى تحقيق التوازن الجهوي المرغوب وتنظيم الاقتصاد الوطني وفقا لمؤشرات التخطيط المحددة.

لقد جعل الميثاق، من المحروقات، مصدرًا أساسيًا من مصادر التراكم، وعليه، ينبغي العمل على تنمية وتطوير هذا القطاع، لما يوفره من إيرادات بالعملة الصعبة، وما يوفره من قروض للاستثمار في هذا الميدان، وبذلك فهويشكل مصدرًا أساسيًا في مجال تمويل التنمية. كما جعل أيضًا من الصناعة الثقيلة مصدرًا آخر من مصادر التراكم باعتبارها قوة محركة لعملية تنمية

(1) A Brahimi, L'économie algérienne, OPU, Alger, 1991, P. [illegible]

الاقتصاد الوطني، بالآثار التي تحدثها في بقية قطاعات النشاط الاقتصادي، فالصناعة الثقيلة تدفع قطاعات بمخرجاتها وتسحب قطاعات أخرى بمدخلاتها وهي بذلك تحدث نوعين من الآثار الإيجابية، فيه توفر مستلزمات الإنتاج لقطاعات الدفع وتكون سوقا لقطاعات السحب، وبذلك تعكس فكرة المحرك أو القوة المحركة لعملية التنمية [1] كما تعتبر الزراعة أيضًا، مصدرا للتراكم في نظر الميثاق، بما تشكله من وفورات خارجية للقطاع الصناعي، وبصفتها الذاتية التي تجعلها ثروة اقتصادية دائمة، ينبغي العمل باستمرار على تطوير أدواتها، وتنمية عوامل الإنتاج فيها، لتحقيق الفائض الاقتصادي الذي يشكل حلقة الربط بين القطاع الزراعي وبقية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، عن طريق مصفوفات التبادل.

في نظر الميثاق أيضًا يعدّ القطاع الثالث أوما يعرف بقطاع الخدمات مصدرا آخرا للتراكم، بما يوفره من حركية لنشاطات القطاعات الأخرى، وما يترتب عن ذلك من فائض يمكن توجيهه للاستثمار والتراكم.

نظرًا لخاصية الاختلال الهيكلي المتمثل في اختلال هيكل التشغيل، والذي يميز البلدان المتخلفة عموما، والجزائر، لا تخرج عن هذه الميزة فإن الميثاق يحدد مجموعة أهداف لتحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في عنصر الإنتاج، الذي نعبر عنه بالأيدي العاملة، القضاء على البطالة من خلال خلق مناصب العمل الضرورية لذلك في إطار يتميز بالثبات والديمومة بغرض مواجهة الزيادات السكانية بمعدلات مرتفعة، والتي ينجم عنها زيادات مرتفعة أيضًا في عرض الأيدي العاملة في سوق العمل. كما تعتبر مسألة إعادة توجيه الأيدي العاملة الفائضة الموجودة في شكل بطالة مقنعة تنعدم إنتاجيتها الحدية بين القطاعات من أهداف عملية الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج، والغرض من ذلك هوالوصول إلى فعالية أكبر لهذا العنصر، وتشكل كل من الصناعة والزراعة مجالاً حيويًا لتشغيل هذه الأيدي العاملة.

لقد طرح الميثاق الوطني وبإلحاح المسألة التكنولوجية، وذلك انطلاقا من اعتبار مسألة تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في البلاد في المجال التطبيقي ستسمح بتدعيم القدرة التكنولوجية للجزائر من خلال العمل على خلق الشروط الملائمة للنقل التدريجي التكنولوجي،

(1) راجع: Gérard Destanne De Bernis : L'Industrialisation en Algérie, In revue Tiers-monde, Numéro spécial, 1963.

وهي العملية التي تسمح بدورها ومع مرور الزمن، بجعل المسألة التكنولوجية مسألة داخلية تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق تكنولوجيا محلية.

في سياق حديثه عن الموضوع يتعرض الميثاق الوطني بشكل مفصل للمسألة التكنولوجية أيضا حيث يستخلص حتمية الارتقاء إلى مستويات عليا في ميدان التكنولوجيا، خصوصا في جانب إنجاز الوحدات الصناعية، وذلك بغرض تقليص تبعية الصناعة الوطنية، والنشاطات الأخرى للخارج، في ظل ظروف تتميز ببروز ما يمكن تسميته بالاستعمار التكنولوجي. يحذر الميثاق أيضًا في هذا الصدد من عواقب الإفراط في استيراد التكنولوجيا دون التوفير المسبق لشروط الاستقبال الملائمة، حيث إن انعدام هذه الشروط يؤدي إلى إرهاق كاهل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أعباء جديدة ومضاعفة خسائره، وهوالأمر الذي يؤدي إلى تفاقم عقبات التنمية. بصفة عامة حول هذه النقطة نسجل تضمن الميثاق لمجموع الأفكار التي تغطي تحليل مسألة نقل التكنولوجيا وإنتاجها محليًا والتحكم فيها.

يتحدث الميثاق بالإضافة إلى ما ذكر عن موضوع تحديث الزراعة، حيث اعتبرها من أولويات الدولة وحدد لها أهدافًا يمكن أن نذكر منها تحقيق الاكتفاء الذاتي في الميدان الغذائي، بالإضافة إلى تنويع المزروعات الغذائية من أجل تحسين الوجبة الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم بنسب مرتفعة من جهة، وتموين القطاع الصناعي بالمواد الأولية من أجل تحقيق تحوله النوعي فيما يخص الزراعات الصناعية من جهة أخرى. من الأهداف الزراعية أيضًا : عصرنه القطاع باستعمال وسائل إنتاج متطورة من أجل رفع الإنتاجية الزراعية، إضافة إلى تحديث وانسجام الهياكل التنظيمية. إذًا هذه أيضًا هي المحاور الكبرى التي يرتكز عليها العمل الزراعي مبدئيا بالنسبة لهذا القطاع.

لقد تحدث الميثاق كما ذكرنا في المقدمة عن عملية التصنيع واعتبرها القوة المحركة لعملية التنمية وبدونها لا يمكن الحديث أبدا عن أي شكل من أشكال التنمية. فالتصنيع حسب الميثاق ينبغي أن يتميز بجملة من المميزات يمكن حصرها وذكرها فيما يلي:

1 – أن الأولوية الممنوحة للصناعة الثقيلة، الغرض منها هوبناء صناعات قاعدية تشكل أساسا للتصنيع الحقيقي، كما تشكل أيضًا أولى الشروط لتحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ فالصناعات التي يعتبرها الميثاق قاعدية هي صناعات التعدين، الحديد والصلب، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، البتروكيمياء والكيمياء. كما تعرض الميثاق أيضًا في الميدان الصناعي إلى

الصناعات الخفيفة، التي تكفل على وجه الخصوص، تلبية الحاجات الاستهلاكية للسكان وتغطية الطلب الداخلي ومن ثم توسيع وتكثيف النسيج الصناعي.

يحدد الميثاق الوطني وظائف أخرى للتصنيع منها: خلق مناصب شغل بوجه عام، وعلى وجه الخصوص في المناطق المحرومة، التي تبعد كثيرًا عن المراكز العمرانية الكبيرة. كذلك يكون من وظائف هذا التصنيع استعمال التقنيات المتقدمة والتحكم فيها. تحقيق التوازن الجهوي أيضًا يعد وظيفة من وظائف التصنيع، فإقامة المركبات الصناعية الكبيرة الحجم، على مستوى الهضاب العليا على طول الخط شرق غرب، من شأنه أن يحدث حزامًا صناعيًا واستكمال هذا الحزم بما يحتاجه من مرافق للأشغال الكبرى للبناء القاعدى والتجهيزات الاجتماعية، أشغال من شأنها أن تحدث تغييرا جذريا في المناطق المتأخرة وتضمن تنمية الوسط الريفي.

خلاصة القول بالنسبة لهذا الميثاق في مجال التنظيم الاقتصادي هومركزية القرارات الاقتصادية سواء فيما يتعلق بسياسة الاستثمار أوسياسة الأسعار أوغيرها.

ثالثا :الميثاق الوطني 16 يناير 1986:

لقد تضمن الميثاق الوطني في صيغته 1986. وتحديدا في الباب الثالث المتعلق بالتنمية الشاملة، والذي يتحدث في فصله الأول عن المبادئ العامة لتنظيم الإقتصاد الوطني ما يلي:

1 – التخطيط : «حيث يعتبر أن: ضبط سياسة تنمية تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الوطنية، يعني طرح ضرورة العمل والتحرك في إطار تنسيق شامل، من أجل تنظيم الدعم المتبادل بين كل القطاعات، وتوفير الموارد، وتسخير الوسائل حسب ما تقتضيه الأهداف المسطرة. وبالمقابل يجب تكييف هذه الأهداف مع الإمكانيات المتاحة. يستطرد الميثاق قائلا أن «الأداة التي تمكن من تحقيق مثل هذا التنسيق تتمثل في التخطيط الذي ينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي» (الميثاق الوطني صيغة 1986 ص 143).

طبعًا في هذا السياق سوف أكتفي منهجيًا بعرض النقاط والمبادئ البارزة واجبة الذكر، والتي تضمنها هذا الميثاق وذلك بغرض المقارنة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. من هذا المنطلق يعد التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية، وبذلك فهوينطبق على كل مستويات الاقتصاد ويتخذ صيغة ديمقراطية ولا مركزية ويصبح قضية الأمة بكاملها. ربما الجديد هنا في مسألة التخطيط هذه ليس العملية في حد ذاتها إنما شكل العملي. فالتخطيط ورد في كل المواثيق

المتضمنة للمبادئ الإيديولوجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، لكن هذه المرة أخذ طابعًا آخرًا
هوطابع اللامركزية، إن ذكر قضية الأمة بكاملها يقصد بها المعنى الجديد الذي منح للتخطيط،
فبالرغم من طابع الإعداد الديمقراطي للخطط الواردة في المواثيق السابقة إلا أن سلطة القرار لم
تتمكن من التوفيق بين ديمقراطية إعداد الخطة، ومركزية العملية بكاملها. لذلك فاللامركزية تعني
مشاركة ديمقراطية في الإعداد والتنفيذ. ولم يغفل الميثاق الطابع الشمولي لعملية التخطيط، بحيث
حتى نشاطات القطاع الخاص هي الأخرى ينبغي تخطيطها، يتم كل ذلك بطبيعة الحال من خلال
اعتماد الفنيات والمناهج العلمية.

إذًا فاللامركزية، أوهذا المفهوم الجديد الذي تضمنه الميثاق يعد أداة تنظيم اقتصادي، يمكن
بواسطتها تخطي جميع العقبات التي واجهت شكل التنظيم المركزي الذي كان سائدا من قبل،
لذلك سوف نأخذها بنوع من التفصيل هذه المسألة كما وردت في الميثاق «حيث يذكر أن:
سياسة اللامركزية ترتكز على توزيع محكم للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية
داخل إطار وحدوية الدولة». إذًا في إطار اللامركزية هاته ينبغي أن تمنح للولايات والبلديات
الصلاحيات اللازمة لمعالجة المشاكل المحلية أوالجهوية التي تتكفل بها، تشمل هذه الصلاحيات
الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

واللامركزية في شكلها المرغوب تهدف إلى توزيع الصلاحيات بين المستوى المركزي
والقاعدة، وهوالأمر الذي لم يكن موجودا في السابق أين كانت القاعدة مطالبة بالتنفيذ دون
مناقشة، وفي أحسن الظروف هي مطالبة بالتنفيذ الجيد، لما ورد في الخطة المفروضة مركزيًا.

بالإضافة إلى العمل باللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، فالميثاق يضبط أيضًا طبيعة
ونوع لا مركزية تسيير المؤسسات الاقتصادية حيث يذكر: «فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية
يجب أن يتواصل العمل الذي شرع فيه من أجل تعزيز استقلالها، وتخليصها من الوصاية
البيروقراطية. وعلى هذا الأساس يجب مواصلة عمليات التحديد الدقيق لميادين تدخل الإدارات
والمؤسسات الاقتصادية والبنوك والعلاقات القائمة بين الهيئات».

يوجه الميثاق الهيئات المركزية في إطار التنظيم الجديد ويحدد لها مهام واضحة يمكن حصرها
في التوجيه، التنظيم، التخطيط، التنشيط والمراقبة، كما يحدد لها أيضًا مهمة التحكيم والتنسيق بين
المؤسسات، بما فيها البنوك، من أجل تحقيق تعبئة فعّالة للوسائل اللازمة لسير عملية التنمية. كما
يركز الميثاق أيضًا على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التكوين بمختلف

الصيانة، مع توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة خارج قطاع المحروقات مصدرا دائما للنمو والتراكم.

في الأخير لم يهمل الميثاق أيضًا الجانب الثقافي والاجتماعي حيث تعرض لهما بالتفصيل في الفصل الرابع أما الفصل الخامس فقد تضمن جانبا آخرا على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتنشيط الاقتصادي، ألا وهو التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت القاعدية، فحدد لها الأسس والأهداف، واختيارات التنمية الجهوية، بتفصيل دقيق من الناحية النظرية.

يبقى كما سبق وإن ذكرنا أن: تواجد الدولة في كل القطاعات وفي كل المستويات مؤكدًا وظاهرًا، وعليه فالجوهر الأيديولوجي للتنمية لم يتغير منذ صدور البرنامج في فجر الاستقلال.

ننتقل إلى بحث الأسس النظرية لمسألة التنمية في الجزائر في إطار المحاولة الأولى التي تضمنها بحثنا هذا.

خلاصة المبحث الثاني:

انعقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال في 16 أفريل1964 بالجزائر العاصمة. لقد تمت المصادقة في نهايته على توصيات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية صدرت في شكل وثيقة رسمية، أصبحت تعرف منذ ذلك التاريخ بميثاق الجزائر.

لقد تميز هذا الميثاق من خلال توصياته، باقتراحه ولأول مرة إستراتيجية تنموية شاملة ومحددة[1]، مبنية على أسس تنظيم اشتراكية، ذات أبعاد مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وثقافية. فهو لا يرى على سبيل المثال في مفهوم الاشتراكية، نقلا للملكية وسائل الإنتاج من الأيدي الخاصة (الأجنبية أو المحلية) إلى ملكية الدولة فقط، في شكل تأميمات، بل مفهوم الاشتراكية من منظور هذا الميثاق هو (المفهوم) عبارة عن تنظيم اقتصادي واجتماعي، سيسمح -بالتأكيد-

---

(1) غير أنّ الأستاذ بن يسعد محمد الحسين يرى رؤية أخرى في الموضوع "فبالرغم من وضوح الاختيارات التي تضمنها ميثاق الجزائر، إلا أن نموذج النمو للاقتصاد الجزائري لم يأخذ صيغته النهائية ويتجسد في الواقع عن طريق سياسة استثمارية مسجلة إلا ابتداءا من سنة 1966".

راجع: M. E. Benissad : économie du développement de l'Algérie. OPU. Alger. 1981. p 20

(قناعة تكاد أن تكون مطلقة) للفرد الجزائري بالحصول على حظه من نتائج التنمية الشاملة (نتائج اقتصادية، اجتماعية وثقافية).

تتحقق هذه التنمية من منظور الميثاق، بضرورة تدعيم القطاع العام، الذي يعد محركا حقيقيا للحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. من جهة أخرى يركز الميثاق كثيرًا على الاستثمار البشري وتكوين الإطارات اللذين يرى فيهما قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، أكثر من قوة دفع الثروات المادية المتراكمة، باعتبار أن تكوين الإطارات، سوف يضمن بتأهيلهم، المحافظة على ثروات البلاد من التبذير والتبديد، ويمكنهم من استغلال منشآتها استغلالاً أمثلاً لأن محاربة التبذير ورفع إنتاجية العمل، من خلال التأهيل، عمليتان تشكلان أقرب طريق لتحقيق تنمية سريعة. كما ركز الميثاق على مفهوم الاستقلال الاقتصادي، الذي اعتبره من الأهداف الكبرى للثورة الاشتراكية، وسعيًا لتحقيقه، فلا بديل عن تثمين وسائل التمويل الداخلية من أجل تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على المساعدات الخارجية أو وسائل التمويل الخارجية إلا في الحدود التي يمكن اعتبار – ضمنها – هذه الوسائل دعما للمجهود الوطني.

نستطيع القول تلخيصًا لما سبق أن ميثاق الجزائر قد حقق تقدما على برنامج طرابلس من خلال توضيح شروط السياسة الوطنية في ميدان التنمية، والمتمثلة خصوصا في: تدعيم القطاع العام، وتثمين الموارد البشرية، إضافة إلى اعتماد أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات. طبعًا هذا لا ينفي تطابق مضمون سياسة التنمية الواردة في الميثاق مع مضمون ما ورد في برنامج طرابلس.

وتلخيصًا نقول أيضًا: إن الميثاق لم يحمل جديدا فيما يخص الفلاحة والثورة الزراعية، والتصنيع، والتأميم والتخطيط كشعارات. لكن نسجل توضيحًا أكبر قد أعطى لمسألتي التصنيع والتخطيط، ضمن توصيات هذا الميثاق.

لقد عرفت الفترة الزمنية (1964–1976) أحداثا عديدة، وعلى مختلف الأصعدة. على الصعيد السياسي وقع تغير في القيادة السياسية للبلاد في 19 جوان 1965. قد نتج عن هذا التغير التعجيل بتطبيق المبادئ التي تضمنتها المواثيق السابقة. فالتأميمات المتعلقة بالثروات الطبيعية تواصلت (1966–1971). والتخطيط المتبنى بصيغته المركزية، انطلق فعلا منذ1967. بخطة استثمار ثلاثية انتهت في سنة 1969. وأعقبتها خطتان رباعيتان (1970–1977).

أما القطاع الزراعي فقد عرف هو الآخر بداية تأصيل التغيير الذي كان مرتقبًا في عالم الريف، بإصدار ميثاق الثورة الزراعية في سنة1971. من جهة أخرى أعطى مضمونا حقيقيا

وواضحًا لعملية التصنيع، باختيار تجسيد أسلوب التنمية عن طريق التصنيع الثقيل. إذًا فالتنمية في هذه الفترة أصبحت واقع وحقيقة ظاهرة، وهوما تم تأكيده من خلال تفاعلات عناصرها المختلفة، لذلك تمت بلورة هذه الحركية بتفاعلاتها في شكل «ثورات ثلاثة» ثقافية، زراعية وصناعية، تم العمل على تحقيق مبادئ هذه الثورات الثلاثة في إطار توازن جهوي وبأساليب عمل وتسيير اشتراكية. فالثورة الثقافية قد استهدفت على وجه الخصوص تحقيق مبدأ أساسي يتمثل في «التأكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الثقافي» (دستور 1976 المادة 19). أما الثورة الزراعية، فكانت تستهدف، إحداث تغييرات جذرية في عالم الريف، بخلقها نموذجا جديدا للتطور بين المدن والأرياف، بكيفية منسجمة، وكذلك بناء علاقات اجتماعية في الوسط الريفي على قواعد جديدة. أما الثورة الصناعية فقد استهدفت هي الأخرى، زيادة على تحقيق النمو الاقتصادي، تغيير الإنسان الجزائري ورفع مستواه التقني والعلمي، وإعادة تشكيل بنية المجتمع. كما أنها تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه الجزائر.

وتندرج هذه الثورة — حسب الميثاق — ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعاده السياسية. إذًا بناء المجتمع الجزائري كما جاء في تشخيص الميثاق بدأ فعلا في إطار إستراتيجية محددة الوسائل والأهداف. وهومجتمع اشتراكي متوازن جهويا من حيث مبدأ توزيع وإعادة توزيع الدخل، ويعتمد في تسيير وترقية مؤسساته أساليب عمل اشتراكية. أن الأساس الذي يقوم عليه هذا المجتمع هوالعمل، باعتبار أن العمل شرط جوهري لتنمية البلاد، حيث يتم توظيفه حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.

لقد أتى ميثاق 1986 في ظروف سياسية واقتصادية مغايرة تماما لتلك الظروف التي كانت سائدة قبل سنة 1979. فرحيل الرئيس «هواري بومدين» كان له الأثر البليغ في مضمون مؤسسات الدولة الجزائرية، كما كان لرحيله عظيم الأثر في التنظيم الاقتصادي الوطني الذي كان سائدا قبل التاريخ المذكور. كما سبق وأن ذكرنا أن ميثاق 1976 كان قد نظر إلى التنمية كواقع ملموس، انطلاقا من المبادئ الإيديولوجية المحددة فإن ميثاق 1986 - حسب وجهة نظرنا — قد نظر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أيضًا كواقع ملموس، لكن من واقع الواقع الملموس إن صح التعبير. إن ميثاق 1986 قد قيم مسيرة التنمية الوطنية منذ 1965. واعتبارًا للتغيير الذي حدث في القيادة السياسية والذي كان يميل في تقديرنا إلى «ضرورة تغيير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية» دون أن يعلن ذلك صراحة، تبنى هذا الميثاق «مصطلح مراجعة » الإنجازات في مختلف أبعادها التنظيمية فكانت الرؤية منصبة على ضبط المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار وكخلاصة لهذا المبحث لم نجد أفضل من التقييم الوارد ضمن الباب الثالث، المتعلق بالتنمية الشاملة، حيث يركز على «أن أهمية التحولات التي عرفتها البلاد وضرورة التكيف المستمر لتسيير الاقتصاد والقضاء على مختلف أنواع الاختلالات تتطلب القيام بعمل شامل ومنسق في كل الميادين لضمان سير فعال ومنسجم للاقتصاد.

على هذا الأساس – يضيف الميثاق – فإن تنظيم التعديلات والتكييفات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد ولمتطلبات التنمية، يفرض توفير الشروط التالية:

– ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

– احترام الأولويات المسطرة، عند إنجاز الأهداف.

– ضمان تعزيز المسعى لسير سياسة التنمية.

في هذا الإطار – يذكر الميثاق – فإن أهداف التحسين المتواصل لفاعلية سير الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي تشكل المحور الأساسي لكل الأنشطة سواء منها ما كان بصدد الإنجاز أوذلك الذي ينتظر بداية التنفيذ.

من هذا المنظور اكتست عملية إعادة الهيكلة بغذيها العضوي والمالي ضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984. لكن هناك نوع من الخلط المنهجي في ترتيب عملية المراجعة للواقع الاقتصادي السابق، كان مفروضًا أن يراجع الميثاق وتحدد المبادئ الجديدة ضمنه قبل البدأ في إعادة هيكلة الاقتصاد والبحث عن توازنه الكلي والجزئي.

إذًا نقل أن: ميثاق 1986 احتوى على مضامين من واقع ممارسة الأجهزة التنفيذية، حيث حاولت تخطي الوظيفة السياسية، التي تعتبر في واقع الأمر مصدر أي تغيير للوثائق الموجهة للدولة الجزائرية، من ذلك نستنتج أن بداية تغيير توجه الاقتصاد الوطني كانت فعلا سنة 1979. لكن رغبة التحول كانت مجردة من الجرأة السياسية لذلك، تم اتباع أساليب إدارية بيروقراطية، تخلق معطيات حقيقية شكلت الأمر الواقع بالنسبة لهذا الميثاق، حيث ورد في بابه الأول – الفصل الثاني – التأكيد على بناء المجتمع الاشتراكي، وهو أمر مناقض حسب رأينا للمسعى التنفيذي البيروقراطي، هذا التناقض احتدم في سنة 1986 بفعل الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، وانفجر كوضع اجتماعي في أكتوبر سنة 1988.

إن عملية إعادة التوازن بين المنطلقات الأيديولوجية والممارسة الاقتصادية، لم تتم إلا ضمن دستور فيفري 1989. ففي مادته الأولى نسجل أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ. ولكن لا نجد: عبارة الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية، كما كان موجودا في دستور سنة 1976. المادة الأولى منه، هذا معناه أن شكل الدولة الجزائرية بإمكانه أن يتغير باتجاهات أخرى قد تكون رأسمالية أوغير ذلك. ومن ثم فشكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، سوف يتغير هوالآخر، باتجاه شكل الدولة المرتقب.

خلاصة الفصل الثاني

في الحقيقة، فإن البحث الذي نحن بصدد إنجازه، ومن وجهة نظرنا الشخصية، لا يمكن أن تكون استنتاجاته وافية وكاملة، إلا من خلال حتمية المرور عبر المحطات التاريخية التي ذكرناها بالنسبة للنظرة الاستقلالية لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري.

إن بيان أول نوفمبر 1954 قد حدد إطار معالم الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، فهي « الدولة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية». طبعًا كما يعلم الجميع البيان هونقطة الانطلاق إلى تحقيق هذا الهدف ووسيلته تتمثل في الكفاح المسلح الذي تم تنظيمه عسكريا في مؤتمر الصومام – 20 أوت 1956– وهيكلته سياسيا في نفس المؤتمر، فكان سند هذا الكفاح هوالشعب الجزائري بمختلف فئاته الاجتماعية، مع التركيز كلية على فئات العمال والفلاحين والمثقفين وشرائح أخرى يمكن تعبئتها جماهيريًا.

لقد شكل هذا الإطار الخاص ببناء الدولة الجزائرية ومعالمه التي ذكرناها أرضية التصور المستقبلي، لنوع المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية والمبادئ التي سوف تقوم عليها. كما يستنتج بوضوح من هذه المعالم من هي الفئات الاجتماعية التي سوف تستفيد من الاستقلال بمفهومه الواسع. إذًا لقد حدد الهدف الأولي وحددت أيضًا وسيلة تحقيقه؛ ولقد تحقق فعلاً هذا الهدف المتمثل في الاستقلال السياسي عن فرنسا أي إعادة بعث السيادة الجزائرية، وهوما نستطيع التعبير عنه بالدولة الجزائرية ذات السيادة. بقي لنا أن نفهم شكل الديمقراطية الاجتماعية التي تتصف بها هاته الدولة.

لقد حاول برنامج طرابلس وكمرحلة ثانية من خلال توصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، إعطاء مضمون، لهذا المصطلح ومواصلة إنجاز عملية البناء التي انطلقت بشكلها الحاسم في 1 نوفمبر 1954. وفقا لمنهج يتميز بنوع من التسلسل المنطقي للأحداث.

يطرح برنامج طرابلس كهدف عام تحقيق الاستقلال الاقتصادي، عن طريق تأميم كل الثروات الطبيعية، وكذلك الأمر بالنسبة لتجارة الجملة التي يمارسها الأجانب على التراب الجزائري، مع المؤسسات النقدية والمالية. هنا أيضًا عند تحديد وسيلة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، لا يمكن أن نغفل ذكر موقف مبدئي ورد في البرنامج وهو استنتاج هام بالنسبة لنا، حيث تم التأكيد وبشكل قطعي على ضرورة استبعاد الليبرالية كتوجه اقتصادي[1] يعتمد على آلية السوق. لقد تم استبعادها نهائيًا، واعتبر التخطيط البديل الأوحد الذي يمكن اعتماده كأداة فعالة لتجسيد عملية التنمية في الجزائر. كما اعتبر البرنامج الفلاحة قاعدة للتنمية، حيث حدد لها ثلاثة أبعاد هي:

1 – زيادة الإنتاج الزراعي.

2 – تطوير القاعدة المادية عن طريق إعادة تهيئة التربة وتنظيم العمل التعاوني.

3 – اعتبار الصناعة من الناحية المبدئية قوة محركة للنشاط الاقتصادي عموما وخدمة القطاع الزراعي والفلاحة على وجه الخصوص.

هذه هي الأفكار الجوهرية الي تضمنها البرنامج من الناحية الاقتصادية. لقد قدمت في شكل توجيهات، ذات طابع سياسي ومؤسساتي. لم يتحدد النموذج الاقتصادي في البرنامج إلا في شكله العام، من خلال التوجيهات المبدئية ذات المصدر الإيديولوجي.

---

(1) Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962, P.6..

الجزء الثاني

الأسس النظرية وواقع التخطيط الاقتصادي

في الجزائر (1965 - 1989)

تمهيد

الجزء الثاني: الأسس النظرية وواقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (1965– 1989).

تمهيد

الفصل الأول: الأسس النظرية.

مدخل

المبحث الأول: –ماركس –فلدمان.

المبحث الثاني: –فرنسوا بيرو– دي برنيس.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: واقع التنمية الإقتصادية في الجزائر (1965– 1989).

مدخل

المبحث الأول: مرحلة (1965–1979).

المبحث الثاني: مرحلة (1980–1989).

خلاصة الفصل الثاني.

خلاصة المحاولة التنموية الأولى.

تمهيد:

تجسيدًا للتوجيهات الإيديولوجية، التي تضمنتها مختلف التوصيات، الواردة في مواثيق الجزائر قبل الاستقلال، وخلال مرحلة الممارسة السياسية والاقتصادية لدولة الجزائر المستقلة، تبنت القيادة السياسية منهجًا محددًا، يمكنها من تحقيق مختلف أهداف الاستقلال الوطني، لقد ارتكز هذا المنهج على محاولة بلورة جملة من الأفكار، تشكل الأساس النظري الذي تبنى عليه كل السياسات المرتقبة في الميدان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وغيرها من السياسات.

لم تكن الأفكار والنظريات المتبعة بدعة من البدع، اختلقت في الجزائر كدولة مبتدئة فتية، خرجت من سنوات طويلة من الاستعمار، بل كانت هذه الأفكار في شكل نظريات متعارف عليها في التراث الإنساني ومنذ القرن التاسع عشر. بتعبير أدق، لهذه الأفكار، أصول نظرية امتدت للتاريخ المذكور، ووردت لتحليل حركية «منظومة اقتصادية — اجتماعية» أرست دعائم تكوينها في منتصف القرن الثامن عشر. غير أنه بإمكاننا أن نبدأ بأول تساؤل ضمن هذا المدخل والذي مفاده : هل أن الاقتصاد الجزائري، كان ممكنًا أن يبني ويكسر قيود التخلف، باعتماده هذا الأصل النظري ؟ يمكن أن نحدد إجابة عن هذا السؤال بالمحاولة النظرية والعملية التي قام بها فلدمان[1]، من حيث تكييف تلك الفكرة، في شكل نموذج يصلح لإحداث حركية في اقتصاد، يراد له أن يكون مختلفا عن الاقتصاد، الذي ورد بشأنه التحليل النظري. لقد تجسدت محاولة التكيف هذه في الاقتصاد المذكور، وتم بناء ذلك الاقتصاد على تلك الأسس النظرية وعمل ذلك النموذج بكل فعالية طيلة ما يزيد عن سبعة عقود من الزمن.

لقد اتبعت محاولة التكيف تلك، محاولات استنتاج في ميدان الفكر الاقتصادي، ومحاولة تقديم اقتراحات لإيجاد حلول جذرية للأوضاع الجديدة التي أصبح يعرفها الاقتصاد العالمي، فكان ما عرف بأقطاب النمو لدى F. PERROUX ، التي يرتقب أن يتم على أساس نوع محدد من التصنيع يحدث بنية صناعية مواتية لرسم سياسة استقلالية، تضمن هي الأخرى بدورها تحديد الاقتصاد المشوه عن طريق الصناعات المحركة، وكذلك عن طريق الوحدات الصناعية الكبرى وتجمعاتها، مما يضمن تكوين بنية صناعية مؤهلة للدخول إلى السوق العالمية بمنتوجاتها أوبما يعرفه

يسترسل اقتصادي آخر هو GERARD DESTANNE DE BERNIS : في نفس التيار الفكري مقترحًا، بالنظر إلى إمكانيات الجزائر الاقتصادية المؤكدة، فكرة أخرى في شكل نظرية يمكن أن تحدث تغييرًا جذريًا في الاقتصاد الجزائري. تتمثل في الصناعات المصنعة، من خلال طبيعة المنتوج الذي تنتجه أومن خلال الوسط الذي تتوطن فيه.

فمن حيث المنتوج، ينبغي أن يوجه هذا الأخير إلى بلد المنشأ نفسه، أي أن يكون قابلاً للاستهلاك محليًا، ومن فئة المنتوجات التي يمكن تسميتها بحاملة التقدم، أي تلك المنتوجات، التي تضاعف إنتاجية العمل في القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص الوسط، فينبغي أن يكون مهيئًا لتقبل التقدم المتأتي من الصناعة، أي منفتحاً على المستقبل وليس منغلقًا على ماضيه، وفي نفس الوقت مهيئًا لإحداث استثمار كبير لهذا التأثير، قد يكون هذا مدخلاً لفهم هذه النظرية ولكنه غير كاف. فجملة الأفكار هاته، سوف تعرض بكيفية دقيقة، وعلى درجة كبيرة من الوضوح والتركيز، باعتبار أننا لا نقيم النظريات في حد ذاتها بقدر ما نسعى في بحثنا إجمالا، إلى تقديم، حوصلة دقيقة لجملة المبادئ النظرية التي كونت إستراتيجية نمو غير متوازن[1] في الاقتصاد الجزائري، الغرض منها تحريك إجمالي قطاعات النشاط الاقتصادي وإحداث الانطلاقة الاقتصادية المرغوبة.

خلاصة القول نستطيع التأكيد من خلال بحثنا لهاته الأسس النظرية أن تنمية الاقتصاد الجزائري، وانطلاقا من وضعيته الموروثة عن الاستعمار؛ لا يمكن أن تتم خارج إطار توجيه الدولة والتحليل التاريخي للهياكل والعلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية.

لذلك نجد أفكار هؤلاء الكتاب الاقتصاديين كانت مقنعة من حيث التحليل، لجوهر التوجه الاقتصادي للجزائر المستقلة.

فالدولة حاضرة من خلال التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي (فلندمان) والغاية هي عدم إمكانية الفصل بين ما هواقتصادي وما هواجتماعي. في نفس السياق يمكن تصنيف كل من: فرانسوا بيرووجيرارد ديستان ديبرنيس. فالأول ينتمي إلى المدرسة Ecole Historique et Institutionnaliste en France والموجودة ضمن اقتراب، يأخذ في نفس الوقت، في دراساته التاريخ والمؤسسات. بينما ينتمي الثاني إلى نفس المدرسة ولكن

المتحددة حيث أصبحت تأخذ اسم المدرسة Ecole Française de la régulation والتي تطوّرت على وجه الخصوص ابتداءًا من سنوات السبعينات. تأخذ هذه المدرسة من الماركسيّة، اقتراب يأخذ بنظر الاعتبار علاقات المجتمع في شموليّتها، وبركّز على تحليل الرّوابط بين العلاقات الاجتماعية والنّمو والأزمات الاقتصاديّة. "فمهمّة الاقتصادي الأساسيّة، تكمنُ في توضيح وتفسير، عوامل الضّبط والتّنظيم في المدى البعيد (حسب هذه المدرسة)[1].

تلعب الأشكال المؤسّساتية، دورًا مركزيًا في تحديد كيفية ضبط الاقتصاد؛ وعليه فالتطابق بين مواثيق التّوجيه الإيديولوجي التي تعرضنا لها في بداية الاستقلال، وتحليل هؤلاء الكتاب الاقتصاديين عموماً" و PERROUX و DE BERNIS على وجه الخصوص، وبالتحديد هذا الأخير. من ذلك نستنتج أسس التّصنيع المصنّع الوارد ضمن الإستراتيجيّة التنمويّة بعيدة المدى التي اتّبعت منذ سنة 1965. تأتي الأسس النّظرية في الفصل الأول، بينما نتعرّض إلى واقع التنمية من خلال الإستراتيجيّة المذكورة ضمن الفصل الثاني من هذا الجزء.

---

(1) BREMOND (J). SALORT (M.M) : Dictionnaires des grands ... LIRIS. Saint-Just- La pendue; Paris, 1992. P : 51

الفصل الأول

الأسس النظرية

مدخل

المبحث الأول: – ماركس – فالدمان.

المبحث الثاني: – فرنسوا بيرو – دى برنيس.

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الأول

الأسس النظرية

مدخل:

هناك اقتصاديون كثيرون تبنوا المنهج الماركسي في التحليل، سوف نشير إليهم في إطار الانضباط المنهجي النظري الذي نتبعه.

فالأسس النظرية التي سوف نعرضها في هذا الفصل يمكن استخلاصها من «دراسات» عينة من «الكتاب» الاقتصاديين، قد أشرنا إلى أسمائهم في تمهيد هذا الجزء من الدراسة وهم: ماركس باعتباره أب هذه الأسس النظرية، ثم فلدمان باعتباره قدم نموذجا للاقتصاد السوفيتي في العشرينيات من القرن السابق وتبنى اقترابًا حاول من خلاله شرح العلاقة بين الاستثمار في قطاع الصناعة الرأسمالية (أي قطاع الصناعة الثقيلة) والاستثمار في قطاع الصناعة الاستهلاكية (أي قطاع الصناعة الخفيفة).

يأتي بعد هذين الاقتصاديين؛ كل من فرانسوا بيرو وجيرارد ديستان ديبرنيس اللذين تم اختيارهما حسب نظريتهما، الأول في أقطاب النمو والثاني في الصناعات المصنعة. بالنسبة لنا فإن مسار التفكير النظري يعد واحدًا في جوهره بالنسبة للأربعة. فماركس يرتبط تفكيره بالأصل النظري، وفلدمان أتت دراساته تجسيدًا لهذا الأصل النظري.

أما فرانسوا بيرو، فيحلل في نفس الإطار الإمكانيات والبدائل، فيما يتعلق بالأقطاب المحركة للنمو، فالتاريخ الاقتصادي للنموقد بيّن أن قطاعات كثيرة كانت مصدرًا للنمو، حسب طبيعة وشكل التنظيم الاقتصادي السائد. بينما حاول ديبرنيس التدقيق في بحث علاقات التشابك القطاعي، من خلال منح الأولوية لصناعات تنشأ في قطاعات محددة بذاتها[1].

أما بقية الاقتصاديين، الذين يدور تفكيرهم في نفس محيط النظريات التي ذكرناها من حيث الجوهر ومن حيث المنهج، فهم على سبيل المثال لا الحصر A. Emmanuel, C.Palloix, P. Sweezy ; P. Baran, Samir Amin, فيما يتعلق بتحليل ظاهرة الاستغلال، فهناك اقتصاديون آخرون يدور تفكيرهم في نفس فلك التفكير الماركسي، من حيث

(1) راجع: Gérard Destanne Debernis, L'industrialisation en Algérie In, Revue Tiers Monde, N° spécial, 1963, P :125.

الاقتراب، المبنى على التحليل الهيكلي الشامل، الذي يدمج ضمنه البعد التاريخي والاجتماعي للتطور الاقتصادي. هؤلاء الاقتصاديون من M.Kalecki إلى Joan Robinson ومن فرنسوا (François Perroux) الى التيار الفكري الحالي لنظرية الضبط (Théorie de la régulation)، ممثلا بـ G. D. Debernis, Michel Aglietta, Robert Boyer, Alam Lipietz, Benjamin Coriat, A. Orléan، وغيرهم.

لما كان واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في المرحلة الأولى من المحاولة الأولى قد ارتكز أولا على المبادئ التحليلية لهذا الفكر، وبالتحديد على أفكار الكاتب الاقتصادي الفرنسي (G.D. Debernis) راجع (نفس المصدر :، L'industriatisation en Algerie ص:130).

إذًا قد وجدنا مبررًا منهجيًا، رسم لنا المسار العام لهذا الفكر، فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد الجزائري في محاولته الأولى – في المرحلة الأولى أيضًا، تتعرض لهذا المسار الفكري من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول :ماركس وفلدمان.

المبحث الثاني :فرانسوا بيرووجيرارد ديستان ديبرنيس.

المبحث الأول
ماركس - فلدمان

توطئة:

سوف نعرض في هذه التوطئة، عناصر المبحث، المتمثلة في الثقافة النظرية التي سادت آنذاك، وشكلت أساسا نظريا تم العمل على تجسيده في واقع الاقتصاد الجزائري، واستخلاصا، نبدأ بعرض مركز لنموذج ماركس للنمو، في تحليله لعملية إعادة الإنتاج بشقيها البسيط والموسع، باعتبار أننا نلمس ضمن النموذج فكرة التقسيم القطاعي، وتحديد دور كل قطاع في عملية النمو.

فالاقتصاد تجريدًا، هو قطاعان كبيران، يرتبطان بعلاقة تبادل حتمية، يشكل أحدهما قطاعا قائدًا للنمو، ويسمى بقطاع إنتاج وسائل الإنتاج، ويشكل الثاني قطاعا تابعا للأول ويسمى بقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك. بالرغم من أن النموذج موجه لتحليل عمليات إعادة الإنتاج في المنظومة الرأسمالية إلا أن فلدمان كيّف النموذج بما يمكن أن يحققه من نمو في منظومة اقتصادية - اجتماعية مغايرة هي المنظومة الاشتراكية.

أولاً :عملية إعادة الإنتاج عند ماركس(1):

يقسم ماركس المنتوج الاجتماعي الإجمالي - والذي يقصد به الناتج المادي بمختلف أشكاله - الذي ينتجه المجتمع في فترة زمنية معينة، إلى ثلاثة أجزاء، رأسمال ثابت (C) ورأس مال متغير(V) وفائض قيمته (PL)، حيث إن المنتوج الاجتماعي يأخذ شكلا سلعيا في ظل الرأسمالية، وعليه فيمكن النظر إليه، مثل النظر إلى أية سلعة، أي يمكن النظر إليه من حيث قيمته ومن حيث قيمته الاستهلاكية.

تتكون قيمته من قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة، تضاف إليها قيمة الرأسمال المتغير التي يعاد إنتاجها، وتضاف إليها أيضًا قيمة فائض القيمة.

كما هو معتاد في شروح جميع المنشورات حول عملية إعادة الإنتاج البسيطة والموسعة فإنه يرمز لقيمة وسائل الإنتاج المستهلكة بـ C ويرمز لقيمة الرأسمال المتغير بـV ، كما يرمز

---

(1) راجع: Rosa Luxembourg : L'accumulation du capital. Tome 1. François Maspero. Paris 1976. P.97. 110.

تتحقق عملية إعادة الإنتاج البسيطة إذا كان:

$$I(V_1+PL_1) = C_2$$

ومن هنا فإن:

$$I(C_1+ V_1 +PL_1) = C_1+C_2$$
$$II\ (C_2+ V_2 + PL_2) = I\ (V_1 + PL_1) + II\ (V_2 + PL_2)$$

يوضح لنا هذا العرض المختصر لعملية إعادة الإنتاج البسيطة على حركية النشاط في القطاعين، وأن تصريف الإنتاج الاجتماعي بأكمله، يتطلب تناسبا معينا بين قطاعي الإنتاج الاجتماعي وكذلك بين الفروع المختلفة داخل كل قطاع منها. في النهاية وبعد تحديد كل وسائل الإنتاج المهتلكة وقوة العمل (حسب تعبير ماركس) المبذولة تصبح عملية إعادة الإنتاج في حجمها السابق ممكنة.

تبدأ عملية إعادة الإنتاج البسيطة من خلال تحليها بإعطاء فكرة حول الترابط القطاعي داخل الاقتصاد الوطني الواحد، وما يتطلبه هذا الترابط من تناسب بين القطاعين الكبيرين المفترضين واللذين يتكون فيهما الناتج الاجتماعي الإجمالي، وكذلك الفروع التي تكوّن كل قطاع، وبطبيعة الحال مادام أن عملية الإنتاج تعاد في حجمها السابق فلا مجال إذًا لأي تراكم أو نمو.

فالتراكم والنمو يمكن استخلاصهما من عرض عملية إعادة الإنتاج الموسعة في شكلها المختصر الدال على مضمون نحتاجه كاستخلاص في دراستنا. إن شروط التصريف في حالة إعادة الإنتاج الموسعة، إذا احتفظنا بكل رموز التحليل الواردة في العملية الأولى هي:

$$P_S \begin{cases} I\ (C_1+ V_1+ PL_1) \Rightarrow C_1+ V_1+ PL_1 = P_1 \\ II\ (C_2+ V_2+ PL_2) \Rightarrow C_2+ V_2+ PL_2 = P_2 \end{cases}$$

إذاً:

$$P_S = P_1 + P_2$$

تتحقق عملية إعادة الإنتاج الموسع إذا كان:

$$I\ (C_1+ V_1+ PL_1) > IIC_1 + IC_2$$
$$I\ (V_1 +PL_1) +II\ (V_2 +PL_2) > (C_2+V_2+PL_2)$$
$$I\ (V_1 +PL_1) > II\ C_2$$

يوضح لنا هذا العرض المختصر، عملية إعادة الإنتاج الموسعة للرأسمال الاجتماعي، أنه لابد من قيام تناسب معين في تطور القطاعين الأول والثاني وبين مختلف فروع كل قطاع، وفي مدى التراكم في القطاعين الأول والثاني وكذلك في المكونات القيمية والطبيعية للمنتوج الاجتماعي الإجمالي.

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في ظل ظروف التقدم العلمي والتقني؛ حيث أن قانون إعادة الإنتاج الموسعة، يتجسد في زيادة معدل نموإنتاج وسائل الإنتاج عن معدل نمو إنتاج مواد الاستهلاك أووسائل الاستهلاك. وهذا يعني أن معدلات نموالقطاع الأول بفروعه المختلفة تزيد عن معدلات نموالقطاع الثاني بفروعه المختلفة.

يفسر ماركس ذلك بقوله: «يحدث هذا لأنه بنمو إنتاجية العمل يتزايد نصيب العمل المجسد في الأشياء ويتناقص نصيب العمل الحي (المباشر) من الكمية العامة للعمل المبذول. وفي ظل الرأسمالية ترتبط أولوية النمو في القطاع الأول ارتباطا وثيقا بنمو التركيب العضوى للرأسمال. ذلك أن نمو الرأسمال الثابت بوتيرة أسرع بالمقارنة بوتيرة نمو رأس المال المتغير يؤدي إلى نموالقطاع الأول على نحوأكبر من القطاع الثاني[1]».

خلاصة القول حول هذه النظرية أنه من الناحية التحليلية يمكن استنتاج فكرتين جوهريتين، هما تكوين الناتج الاجتماعي الإجمالي، ومصادر إنتاجه، والعلاقة الوثيقة بين هذه المصادر، في تفاعلها مع بعضها البعض، بالكيفية التي تجعلنا نؤكد فكرة الإسقاط النظري لهذا التحليل على الاختيار الصناعي في الجزائر في محاولة التنمية الأولى.

ثانيًا : نموذج فلدمان في التصنيع

تأكيدًا لتحليل ماركس يسير الاقتصاديون الماركسيون على نفس النهج ويتبعون نفس المنهج، ولكنهم يتفننون في استخدام الأساليب التحليلية النظرية والنماذج الرياضية المفسرة لجوهر عملية الإنتاج الموسعة المؤدية إلى تحقيق الفائض، الذي يعد أساس عملية التراكم في مستوى قطاعات النشاط المختلفة؛ انطلاقا من كون معدل الاستثمار في المجتمع (معدل التراكم) يتحدد أساسًا بحجم الطاقة الإنتاجية لقطاع صناعات الاستثمار أو الصناعات التي تكون على درجة كبيرة

(1) الاقتصاد السياسي للرأسمالية. النظرية الماركسية – اللينينية. ترجمة نامر عاسل. موسكو. دار التقدم. 1976. ص 278.

من الكثافة الرأسمالية. في هذا السياق العام العارض لسياسات التصنيع يندرج تحليل الاقتصادي السوفييتي فلدمان (FELDMAN)، الذي شكل نموذجه في توزيع الموارد بين الصناعات الاستثمارية والصناعات الاستهلاكية أساس الإستراتيجية التنموية المتضمنة للخطة الخماسية الأولى فيما عرف بالاتحاد السوفييتي سنة 1928. التي منحت الأولوية المطلقة لقطاع إنتاج سلع الاستثمار[1].

إن مشكلة الاختيار بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، أي الصناعات الثقيلة، والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الضعيفة نسبيا بالنسبة لفلدمان تأتي من عوائق عملية النمو. إذا كان الأمر يتعلق بتحقيق أعلى معدل نموللدخل الوطني فما العوائق التي تقف حائلا دون تحقيق هذا الهدف؟ أي ما القيود التي تحكم ارتفاع معدل الاستثمار في اقتصاد ما؟ أي ما العوامل التي تحكم قدرة أي مجتمع في قيامه بأداء حجم معين من الاستثمار؟

يجيب فلدمان عن هذا السؤال بتحديد قيدين رئيسين يحددان القدرة الاستثمارية لأي مجتمع. القيد الأول :يتمثل في وجود عرض كاف لسلع الاستهلاك بحجم كتلة الأجور الموزعة على الأيدي العاملة المساهمة في بناء الاستثمار، لتجنب حدوث تضخم في أسعار هذه السلع في حالة ما إن وجدت بكمية تقل عن حجم الطلب المحدد بكتلة الأجور، ومن ثم تحدث عرقلة عملية الاستثمار وعملية التنمية نتيجة لذلك.

أما القيد الثاني: والذي يعتبره فلد مان أكثر أهمية، فيتمثل في الطاقة الإنتاجية لقطاع سلع الاستثمار، أي سلع الكثافة الرأسمالية العالية. فالطاقة الإنتاجية هي قدرة القطاع على إنتاج حجم معين من السلع، وبالتالي فإن زيادة الطاقة الإنتاجية، تعني زيادة قدرة القطاع على إنتاج سلع الاستثمار؛ وهوما يعكس زيادة عرض سلع الاستثمار، التي تشكل بدورها مكونات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى؛ ومن ثم تزداد قدرة المجتمع عموما على القيام بحجم معين من الاستثمار. فحجم الاستثمار في قطاع معين هو الذي يحدد الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع. ويرتفع حجم الطاقة الإنتاجية لأي قطاع بالإضافة إلى حجم رأس المال العامل (الموجود) في هذا القطاع، وحيث تعتبر الإضافة إلى رأس المال هي الاستثمار، إذاً فالطاقة الإنتاجية تزداد في قطاع الاستثمار، بزيادة رأس المال في هذا القطاع، من خلال الاستثمارات الموجهة إليه. لذلك يعتبر فلد مان مسألة توزيع الاستثمارات بين قطاع الصناعات الاستهلاكية وقطاع الاستثمارات الثقيلة؛ مسألة

---
(1) Giuy Chambon ; Grands problèmes économiques Contemporains Dalloz, Paris : 1977, P :08.

جوهرية، بالنسبة لأية إستراتيجية تصنيعية. وعليه فهويعرض نموذجه في شكل قطاعين للنشاط داخل الاقتصاد الوطني الواحد، قطاع الصناعات الثقيلة وهو القطاع رقم (1) وقطاع الصناعات الخفيفة وهو القطاع رقم (2).

يتحدد حجم الاستثمار، ومن ثم معدل نموالدخل الوطني، بالطاقة الإنتاجية للقطاع رقم 1، أي قطاع إنتاج السلع الاستثمارية[1].

أي أن:

$$\Delta P = rI \qquad (1)$$
$$\Delta I = riI \qquad (2)$$

حيث تمثل P الناتج الوطني، I الاستثمار و r معامل الدخل منسوبا إلى رأس المال الحدى (أوالإنتاجية الحدية لرأس المال) i نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة.كلما ارتفع معدل الاستثمار الموجه إلى الصناعات الثقيلة؛ كلما تحققت زيادة في حجم رأس المال بهذا القطاع؛ وبالتالي ازدادت طاقته الإنتاجية. وبزيادة الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع تزداد الطاقة الاستثمارية للاقتصاد الوطني، وهذا على أساس أن ما ينتجه قطاع الصناعات الثقيلة هومكونات الاستثمار، أي هوالاستثمار بقيمته المطلقة.

فإذا كان ناتج قطاع الصناعات الثقيلة يتزايد بمعدل يفوق معدل تزايد الناتج الوطني، هذا يعني أن نسبة ناتج هذا القطاع إلى الناتج الوطني ينموبصفة مستمرة. وبما أن ناتج قطاع الصناعات الثقيلة هوالاستثمار، فهذا يعنى أن الاستثمار كنسبة من الناتج الوطني يتزايد بصفة مستمرة.

ولما كان معدل نموالناتج الوطني هوحاصل قسمة معدل الاستثمار على معامل الاستثمار (معامل رأس المال / الدخل الحدي)، فهذا يعني أيضًا أن معدل نمو الدخل الوطني يتزايد بصفة مستمرة.

لقد انطلق فلدمان في دراسته، من حالة اقتصاد، يتزايد فيه الدخل الوطني بمعدل ثابت. يقتضي تحقيق هذا الشرط تحديد أسلوب معين لتوزيع الاستثمار بين القطاع1 والقطاع 2. إن نسبة رأس المال المستخدم في القطاع 1 إلى رأس المال الوطني أي (رأس المال في القطاعين) أي أن:

---

[1] وهي (جوهر) الفكرة المأخوذة من نموذج ماركس للنمو والمتمثل في قيادة قطاع إنتاج وسائل الإنتاج عموما لقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

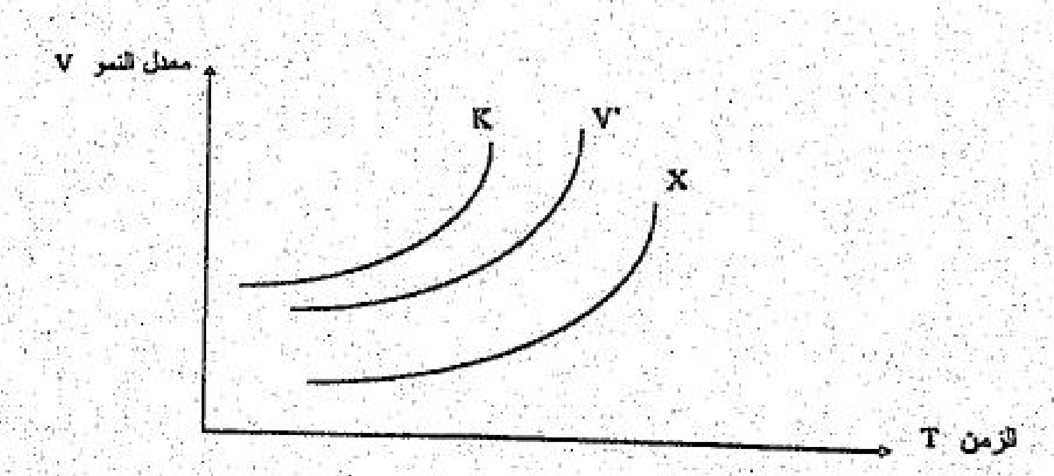
$$\frac{I_1}{I} = \frac{K_1}{K} \quad \text{أو} \quad I_1/I = K_1/K$$

I_1 – هي عبارة عن الاستثمارات الموجهة إلى القطاع 1 أي قطاع الصناعات الثقيلة و
K_1 تمثل رأس المال الموجود في هذا القطاع. أما I و K فتمثلان الاستثمارات في القطاعين ورأس المال في القطاعين، على التوالي.

حتى يستطيع الاقتصاد الوطني، تحقيق نمو مضطرد، بمعدل متزايد، فينبغي أن تتزايد نسبة الإستثمارات المخصصة للقطاع الأول وفقًا للمتراجحة التالية:

$$I_1/I > K_1/K$$

وبشكل مستمر، باعتبار أن هذا الشرط يحقق معدل نمو لقطاع الصناعات الثقيلة بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني: ومن ثم يتزايد معدل الاستثمارات بصفة مستمرة، وهو ما يضمن تحقيق معدلا متزايدا للناتج الوطني. يمكننا أن نمثل بيانيًا هذه الحالة:



شكل رقم 1: معدل النمو في القطاعات المختلفة وفي الناتج الوطني

حيث تمثل:

K إنتاج السلع الرأسمالية.

X إنتاج السلع الاستهلاكية.

'V متوسط معدل النمو للناتج الكلي.

ويمثل هذا الشكل، معدلات النمو في القطاعات المختلفة، وفي الناتج الوطني، باعتبار أن معدل نمو الناتج الوطني، هو محصلة مجموع معدلات نمو كل القطاعات، وفي المرحلة الأولى حيث تكون نسبة الاستثمار المخصصة لقطاع الصناعات الثقيلة أعلى من K1/ K وتتزايد باستمرار.

يبدو من الشكل أن معدل نمو الناتج الوطني، ومعدل نمو الاستهلاك، متزايدان مع الزمن، وذلك باعتبار أن تخصيص نسبة كبيرة ومتزايدة، من الاستثمارات إلى قطاع الصناعات الثقيلة، سوف يترتب عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، وزيادة القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني بطبيعة الحال، هذا يعني زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على رفع معدل الاستثمار بما فيها الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستهلاكية، مما يترتب عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية وزيادة معدل نمو الناتج فيه.

إن ارتفاع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة يعني قدرة هذا القطاع على تزويد قطاع الصناعات الاستهلاكية بمكونات الاستثمار فيه من آلات ومعدات وغيرها. لذلك فإنه في المدى الطويل سوف تتزايد الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية، بمعدل أعلى من معدل زيادتها، لو أن الأولوية وجهت في البداية لقطاع الصناعات الاستهلاكية[1].

أما في حالة إعطاء الأولوية للقطاع الثاني أي قطاع إنتاج سلع الاستهلاك حيث تكون نسبة الاستثمارات المخصصة له أكبر ما يمكن، أي حيث تكون I1/I أقل من K1/K، فإن الحجم الكلي للاستهلاك، ومن ثم معدل زيادته سيكون أعلى إبتدائيًا من الحالة الأولى. لكن زيادة معدل الاستهلاك في هذه الحالة، سيكون على حساب نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، وبالتالي على حساب نمو القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني. تترتب عن ذلك نتيجتان:

1- باستمرار I1/I أقل من K1/K فإن هذا يعني أن الاستثمار كنسبة من الناتج الوطني سوف يتناقص، وهذا معناه أن معدل نمو الناتج الوطني سيكون متناقصًا.

2- بتراجع الطاقة الإنتاجية للصناعات الثقيلة، فإن القدرة على زيادة الاستثمار في نطاع الصناعات الاستهلاكية، ستتراجع أيضًا مع مرور الزمن، الأمر الذي يترتب عنه في الأجل الطويل ميل معدل الاستهلاك نحو الإنخفاض. يكون حجم الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته في الأجل الطويل أكبر في الاختيار الأول أو الحالة الأولى حيث تعطي الأولوية للصناعات الثقيلة. أما في

[1] عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

الحالة الثانية فإن الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته سيكون أعلى في الأجل القصير، بعدها يبدأ بالإنخفاض، تبعًا لتراجع القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني.

ضمن الاختيار الأول المتعلق بأولوية قطاع الصناعات الثقيلة، ينبغي التفرقة بين الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته من جهة، وبين الاستهلاك الفردي من جهة ثانية. فالاستهلاك الكلي يتزايد باستمرار مادام هناك جزء ولو ضئيل من الاستثمارات يخصص إلى قطاع الصناعات الاستهلاكية، كذلك الحال بالنسبة لمعدل الاستهلاك. أما بالنسبة للاستهلاك الفردى فتحكمه العلاقة بين معدل نمو الاستهلاك ومعدل نمو التشغيل، إذا ارتفع حجم التشغيل نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار بمعدل أعلى من معدل نمو الاستهلاك، فإن الاستهلاك الفردى سيتناقص. هنا يطرح سؤال هام، يتعلق بتخصيص الموارد الاستثمارية بين القطاع الأول والقطاع الثاني، وللإجابة عن هذا السؤال يمكن الانطلاق من فرضية ثبات مستوى الاستهلاك الحالي، بمعنى أن يتم ضمان أجور للعاملين الإضافيين مساوية لأجور الذين يشتغلون في الوقت الحالي. بمعنى أنه يتم تخصيص جزء الاستثمار المضاف إلى القطاع الثاني بمعدل يساوي مستوى الأجور الموزعة على العمال الجدد. غير أنه ينبغي ملاحظة أن ثبات مستوى الاستهلاك لن يكون سوى مؤقتًا، باعتبار أن زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، تمكن الاقتصاد الوطني من زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية مستقبلاً، بمعدل أعلى من معدل زيادة التشغيل، وبالتالي يتزايد الاستهلاك الفردي.

تلخيصًا لعملية المفاضلة بين إقامة تصنيع ثقيل أو إقامة تصنيع خفيف يمكن أن نرجع إلى الفكر الاقتصادي لاستخلاص مبررات كل اختيار[1]. يخطرنا هذا الفكر بأن الاستثمار يحكمه عامل أساسي يتمثل في الطلب، وبالتالي فإقامة استثمار معين في شكل صناعة معينة ينبغي أن يخضع لطلب حقيقي موجود، بتعبير آخر ينبغي إقامة الصناعة بدافع تلبية حاجات قائمة في شكل طلب حقيقي، ومن ثم كان التفكير في التتابع الزمني للصناعات الاستهلاكية، فالوسيطة، ثم تلك الصناعات التي تتميز بكثافة رأسمالية عالية أو ما يسمى حديثًا بالصناعة الثقيلة، لأن كل من هذه الصناعات سوف ينشأ لمواجهة طلب قائم[2]. أما منح الأولوية للاستثمار في قطاع الصناعات

---

[1] طبعاً في الفكر الماركسي هذا معروف أن معدل التراكم يتحدد بفعل القطاع المنتج لوسائل الإنتاج وأن هذا الأخير هو محرك النمو وبالتالي التنمية. هذا هو مبررنا في الرجوع الى تركيز عرض هذا النموذج باعتباره يشرح في الأصل في نظرية التصنيع الثقيل. ويبرر اختيارها كاستراتيجية لتنمية الاقتصاديات المتخلفة.

[2] [illegible]

الثقيلة فإنه يعني الاستثمار بغرض خلق طاقة إنتاجية، قبل توافر ظروف الطلب على ناتج هذه الطاقة الإنتاجية، وبالتالي فالعرض هو الذي يحدد حجم الطلب الممكن. وهذه منهجية جديدة في التفكير، وبالتالي أسلوب جديد في التصنيع، أي أسلوب جديد يتاح لنوع معين من الاقتصاديات من أجل تحقيق تنميتها الشاملة.

لقد أكد فلدمان هذا المنهج من خلال استخلاصه بأن قطاع الصناعات الثقيلة يتمتع بحركية ذاتية خاصة، قادرة على خلق ظروف الطلب لمنتجاته. ويربط فلدمان هذا التحليل بضرورة وجود تخطيط وطني شامل، لتجنب وجود طاقة إنتاجية فائضة في قطاع الصناعات الثقيلة. إن المخطط يقوده في عملية اتخاذ القرار بتوسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، التناسق في الخطة، بحيث يخصص كل فائض في الطاقة الإنتاجية لاستثماره في القطاع الذي يستحق ذلك الاستثمار. يستطرد فلدمان قائلاً في تحليله بشأن الموضوع، وفيما يخص ميزان المدفوعات، أنه بإعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة قد يؤدي في البداية إلى زيادة الطلب على الواردات، ولكن بعد فترة زمنية، أي بعد بناء الطاقة الإنتاجية في ذلك القطاع فإن نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، يجعل الاقتصاد الوطني قادرًا على توسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية الوسيطة، دون زيادة كبيرة في الطلب على الواردات.

خلاصة المبحث الأول:

هذه فكرة جوهرية ونظرة جديدة، فقد اعتبرها المقرر الجزائري تتلاءم تمامًا مع الظروف الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية التي كانت سائدة في بداية الستينيات، فاقتنع بها وأكدها من خلال اللجوء إلى أفكار اقتصادية موضحة لها بشكل أكثر تفصيلاً، من خلال البحث عن أقطاب محركة للنمو في الاقتصاد الجزائري. إذا رجعنا إلى توضيح مبادئ الاقتصاد الجزائري فإننا نجدها محددة بدقة وتفصيل في التقرير المتضمن لخطة قسنطينة.

وهذا يعني أن المعطيات الكمية للاقتصاد الجزائري كانت هي الأخرى معروفة بدقة أيضًا. والحديث عن نموذج للتنمية بعد الاستقلال من خلال كتاب اقتصاديين فرنسيين يعني، في بادئ الأمر الدراية الكافية بخبايا الاقتصاد الجزائري في علاقته بالاقتصاد الفرنسي، ولا يوجد اقتراب آخر يتناول وفقًا له بحث الاقتصاد الجزائري إلا الاقتراب المستخدم للمنهج الماركسي في التحليل باعتباره يهدف إلى بناء اقتصاد مخطط مستقل، وليس اقتصاد حر مندمج؛ وهي العملية التي

المبحث الثاني

فرانسوا بيرو -جيرارد ديستان دوبرنيس

توطئة:

"يعد التصنيع أساس كل سياسة تهدف إلى تحقيق الاستقلال، أي أساس انسجام أي هيكل منظم بإمكانه أن يحتل مكانًا في السوق الخارجية"(1).

فالتصنيع هو عملية معقدة تستطيع من خلالها المجموعة البشرية، حيازة منظومة منسجمة من الماكنات، تعتمد عليها في تغيير محيطها (المجموعة البشرية) وتتغير هي ذاتها أيضًا. فالعلم والتقنية تحسنان بسرعة وتأثر وتدقيق وقوة الصناعة.

وعليه فالتصنيع في واقع الأمر هو ديناميكية أساسها التواتر المتسارع. كما ينظر أيضًا لعملية التصنيع على أنها بنية من الصناعات المتنوعة؛ فالتصنيع الحديث و التأثير المتبادل بين القطاعات؛ وعليه فالحديث عنه يعني الحديث عن تأثر القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي، أو تأثير هذا الأخير في الأول من حيث تشكيل حركية النشاط الاقتصادي، واتجاهها الموجب. عندما يتشكل القطاع الصناعي، تستحدث بداخله كل وسائل الخلق والإبداع على المستوى الحضري؛ هذا الخلق والإبداع في الميدان الصناعي الحضري، ينتقل حتمًا عن طريق علاقات التبادل إلى القطاع الفلاحي الريفي. لذلك فالتجديد والتحديث اللذين يتمان في القطاع الزراعي عمومًا، سوف يكونان بفعل ما تنتجه الصناعة من آلات ومعدات أي ما تنتجه الصناعة في "المنبع" وفي "المصب"(2) وكذلك بفعل القاعدة الهيكلية في ميدان النقل والمواصلات.

فالتصنيع بالنسبة لـ (F. PERROUX) و (G.D. DE BERNIS) هو أيضًا سحب جميع الصناعات المقامة والمنشأة في محيط واحد بواسطة صناعات أخرى تسمى الصناعات المحركة، يمكن أن نذكر هذه الصناعات فيما يلي : فصناعة الذرة والإلكترونيك، على سبيل المثال،

---

(1) راجع: François Perroux : independance de la nation, Aubier-Montagne, Mayenne France, 1969. p. 209.

(2) المنبع والمصب، L'amont et l'aval:

L'amont : ce qui vient avant le point considéré, dans un processus technique ou économique.

L'aval : qui est après le point ou le moment considéré, dans un precessus technique ou économique.

بإمكانها أن تروج لإنشاء صناعات عديدة أخرى، قبل أن تتوصل إلى إنتاج، أول منتوج لها ومبادله مع قطاعات أخرى.

- كذلك الأمر بالنسبة للصناعات الحديثة (كالبناءات الكهربائية والميكانيكية والكيميائية) فإنها تتوفر على خاصية الدفع إلى الأمام، لقطاعات أخرى منها على وجه الخصوص القطاع الزراعي وهي بذلك صناعات محركة أيضًا لعملية النمو، داخل فروع الصناعة التقليدية، كصناعات النسيج والجلود وغيرها.

كما أن التصنيع، يعني في مفهومه الشامل، الإعتناء بالقطاع الثالث أو قطاع الخدمات، الذي يتضمن نشاطات التجارة والنقل وغيرها من النشاطات الخدماتية الأخرى.

إذا هناك نظرة شمولية للتنمية الاقتصادية يطرحها الكاتبان من خلال الاعتماد المتبادل لقطاعات النشاط وفروع هذه القطاعات، من خلال تحديد الصناعات المحركة أو التي تسمى في بعض الحالات الصناعات القائدة للنمو، وأقطاب النمو.

ضمن هذا التصور وردت نظرة التنمية الجزائرية، في إطار استراتيجية عبرنا عنها بالمحاولة الأولى أو بالأحرى المرحلة الأولى (1965-1979) من المحاولة التنموية الأولى. نتناول ضمن هذا المبحث مناقشة أفكار الكاتبين المذكورين في الموضوع الذي حددناه في هذه التوطئة.

أولا -فرانسوا بيرو(François Perroux) وأقطاب النمو:

قد نجد صعوبة كبيرة في فرز أفكار هذا الاقتصادي الكبير لأنه لم يترك مجالاً لم يكتب فيه، وبذلك فسجله العلمي في الميدان الاقتصادي على درجة كبيرة من الثراء. إننا لا نحتاج في موضوعنا هذا إلى كل ما كتب هذا الاقتصادي ولكن نحتاج إلى استخدام بعض مصطلحاته الدقيقة ذات العلاقة المباشرة بالجانب التحليلي للموضوع، مثل الصناعة المحركة والنمو، مركب الصناعات والنمو، نمو أقطاب النمو، ونمو الاقتصادات الوطنية.

بالنسبة للأولى، أي الصناعة المحركة والنمو، يذكر فرانسوا بيرو بأن هذا النوع من الصناعة يمكن ملاحظة نموها بشكل بارز، يميزها عن نمو صناعات أخرى، حيث تحقق نموها بشكل يماثل شكل نمو الصناعة الكبيرة العصرية، حيث تتميز بالفصل بين عوامل الإنتاج عن بعضها البعض، كما تتميز بمركزة رؤوس الأموال وإدارتها تحت سلطة واحدة، إضافة إلى التجزئة التقنية

للمهام واستخدام المكننة. تتميز هذه الصناعة أيضًا وخلال فترة زمنية محددة، بزيادة معدل نمو منتجاتها بنسبة أعلى من متوسط معدلات نمو الناتج الصناعي وناتج الاقتصاد الوطني عمومًا. ويفسر هذا الارتفاع المتسارع، في معدل نمو الصناعة لفترات زمنية متعاقبة، والذي يبلغ حد معين يتراجع بعده نسبيًا، خارج الأحداث الطارئة وغير المتوقعة[1]، والتي قد تؤثر سلبًا على معدل النمو المرغوب؛ هناك أسباب تعتبر موضوعية، حيث إن التقدم التقني المستخدم في انطلاق الصناعة يبدأ بالتراجع[2]. كما أن الطلب على منتوج الصناعة، يصبح أقل مرونة منه عن فترة الانطلاق. وكذلك المضاربة يتجه مستواها نحو الانخفاض أو تتحول إلى قطاعات أخرى.

إن ملاحظة هذا النوع من الصناعات، قد يطرح مجموعة أسئلة، منها على وجه الخصوص ما يلي:

- هل يمكن تحليليًا قياس الأثر (الحركة التي تمارسها) الذي تحدثه صناعة محركة في صناعة أخرى؟

- كيف تمارس حركة الصناعة المحركة في الناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني؟

يستطرد فرانسوا بيرو في شرحه لهذا المفهوم قائلاً: بالنسبة للسؤال الأول أنه في حالة التوازن العام في ظل المنافسة الكاملة[3]، فإن الوصول بالناتج الإجمالي إلى وضعه الأمثل ينتج عن تعظيم ربح كل مؤسسة فردية. وربح كل مؤسسة فردية هو دالة في مبيعاتها من السلع بشكل مستمر ومشترياتها من الخدمات.

في مثل هذه الحالات تعظم كل مؤسسة ربحها بالاعتماد على قراراتها الخاصة، آخذة في عين الاعتبار، السعر الذي يشكل المؤشر الوحيد، الذي من خلاله فقط، ترتبط قرارات هذه المؤسسة بقرارات مؤسسات أخرى، وعليه فمجموع قرارات هذه المؤسسات تكون مترابطة فيما بينها بواسطة هذا السعر[4]. (نموذج التوازن العام.)

---

[1] هذا أمر تأكد في الصناعات المحركة الجزائرية، ومن ثم إصابة كل الاستراتيجية بنوع من عدم اقتناع المقرر الجزائري في بداية الثمنينات أصلا بهذه الرؤية.

[2] هذا أمر ثان قد تأكد من خلال تقادم أداة الإنتاج ضمن هذه الصناعات وبالتالي تراجع مستواها بفعل التقدم التقني الحاصل في العالم.

[3] لقد قدم Léon Warlas في كتابه: élément d'économie politique pure, 1874 نموذجه في التوازن العام.

[4] لقد كان هدف Warlas من تقديمه لهذا النموذج هو البرهان بدقة عن الفكرة الجوهرية للاقتصاديين الليبراليين، التي تقضي بأن المنافسة الحرة قد تؤدي إلى تشكيل منظومة أسعار تضمن التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق. وهو التوازن المرتبط بأفضل تخصيص ممكن للموارد.

هناك حالة مغايرة تمامًا عندما يتبع ربح المؤسسة مبيعاتها من السلع، ومشترياتها من الخدمات، إضافة إلى أصول مبيعات مؤسسة أخرى، ومشترياتها من الخدمات. في هذه الحالة الثانية لا ترتبط المؤسستان فيما بينهما بواسطة السعر فقط، ولكن ترتبطان أيضًا بواسطة المبيعات والمشتريات من الخدمات، أي أن هذين العنصرين يتوقفان على التقنية المستخدمة وتغيراتها، (أي التقنية) التي تستخدمها المؤسسات ومتغيراتها. إذا مثلنا الصناعة بالمؤسسة فإن ما قيل عن الترابط الموجود بين المؤسسات يمكن أن يقال عن الترابط بين الصناعات، وعليه إذا استغنينا عن استعمال مصطلح صناعة واكتفينا باستعمال مصطلح مجموعة مؤسسات، فإنه يمكن تطبيق مباشرة ما يعرف بالاقتصاديات الخارجية من العلاقات بين هذه المؤسسات.

فإن الأرباح المفروض أن تتحقق بفعل قرارات كل مؤسسة على حدى من خلال مبيعاتها ومشترياتها من الخدمات، فإنه تصبح خاضعة للمبيعات والمشتريات من الخدمات لمؤسسة أخرى. اعتبارًا لكون الربح هو محرك التوسع ونمو رؤوس الأموال، فإن الفعل المحرك لا يكون مصدره هو البحث والحصول على الربح الانفرادي بواسطة مؤسسات منفردة، تتحمل نتائج مستوى المبيعات، مستوى مشتريات الخدمات، والتقنية المستخدمة من طرف الآخرين.

يمكن استنتاج نتيجتين هامتين من خلال هذا التحليل:

1– كيف يتحقق التوسع في المدى القصير والنمو في المدى الطويل لأكبر مجموعات من المؤسسات؟ فنمو الصناعة (أ) يمكن أن يحقق أرباحًا للصناعة (ب) التي تشتري العوامل التي أنتجتها الصناعة (أ)، كما يمكن أن يحقق أرباحًا أيضًا للصناعة (ج) التي يشكل منتوجها منتوجًا مكملاً لمنتوج الصناعة (أ)، كما يحقق أيضًا أرباحًا للصناعة (د) التي يشكل منتوجها بديلاً عن العوامل المستعملة من طرف الصناعة (أ)، كما يحقق أرباحًا أيضًا لصناعة (هـ)التي يشكل منتوجها استهلاكًا للأفراد الذين ارتفعت دخولهم بفضل نمو الصناعة (أ).

2– كما يوضح التغير في التقنية الفرق بين الاستثمار الفردي الذي يتحدد حجمه وطبيعته على مستوى المؤسسة، من خلال المردود الذي تحصل عليه هذه الأخيرة، وبالاستثمار الذي يتحدد حجمه وطبيعته، من خلال عناصر أخرى للأرباح والامتيازات.

أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بكيفية تأثير الصناعة المحركة في الناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني؟ فإن فرانسوا بيرو يرى، بأن إنشاء صناعة جديدة هو دائما نتاجا لمجموعة من التوقعات تشمل مجموعة فرضيات يقوم بصياغتها أعوان اقتصاديون عندما يكون لديهم حسابات يريدون

القيام بها، فهم يقيمون وضعا جديدا، ممكنا فيتحملون مخاطر إنجازه. فالمشروع يتوقف على سعة الأفق الاقتصادي، قد يتوضح في شكل خطة أو مجموعة خطط بديلة محتملة التصحيح خلال فترات زمنية متعاقبة.

إذا تطابقت هذه الخطط مع خطط أعوان آخرين في نفس المجموعة، فإن هذه التسبيقات تصبح متتحة، وعليه فإنه إذا كانت كل العوامل المستعملة عاطلة، وإذا كان الاستحداث لا يفرض أية خسائر أخرى لأي قطاع آخر، فإن منتوج الصناعة يأتي كزيادة صافية للناتج الإجمالي للاقتصاد خلال حقبة سابقة. أما إذا كانت العوامل المستعملة قد تم الحصول عليها عن طريق الاستبدال في عملية نمو، فإن الناتج الإجمالي للاقتصاد يحقق زيادة صافية أيضًا. أما إذا كان جزء من العوامل المستعملة مستخلصًا من دوائر إنتاج سابقة، بخسائر في الإنتاجية في بعض قطاعات هذه الدوائر الإنتاجية، فإن الزيادة الصافية في الناتج الإجمالي هي عبارة عن المجموع الجبرى لقيم الإنتاجات السلبية والإيجابية. عندئذ تقدم الصناعات الجديدة إضافتها للناتج الإجمالي،من فترة زمنية لأخرى، كما يمكن متابعتها من الناحية التحليلية بمعرفة مستوى مساهمتها في الناتج الإجمالي، من خلال حجم المنتوج ذاته وأثره في الناتج الإجمالي والزيادة في الإنتاج التي تدخلها من فترة إلى أخرى في محيطها.

ولما كانت الصناعة عمومًا لا تظهر لوحدها، ولما كانت الزيادات التي تحدثها الصناعات الجديدة متضاربة، فإن نمو الناتج الإجمالي يتبع أولا مستويات الإضافات من النواتج المجمعة والمحققة بواسطة الصناعات الجديدة نفسها، وثانيًا مستويات الإضافات من النواتج المدخلة بفعل أثر هذه الصناعات الجديدة في مجموعها.

ألا تكفي الروابط الخلفية المحدثة بواسطة الترويج الصناعي، وبواسطة المشتريات من الخدمات، وبواسطة أيضًا التقنية المستعملة، لإبراز وقائع تمت ملاحظتها تاريخيا؟!. إن ظهور صناعة أو عدة صناعات، يغير باستمرار جو حقبة معينة ويحدث مناخًا مواتيًا للنمو والتقدم. هذه تعابير مجازية مشكلة من كلمات، تشير في النهاية إلى وجود سلسلة معاني يمكن تحليلها. إن الجديد يدخل حتما متغيرات مختلفة أو إضافة في الأفق الاقتصادي، وفي مشروعات الأعوان ومجموعاتهم فالجديد له أثره في التغيير.

إن الجديد الذي ينجح في تحقيقه بعض الأعوان يشكل قدوة لأعوان آخرين ويحدث أمثلة، هي في ذاتها خلاقة. وفي الأخير فإن الجديد (الجدة) تنجح في إحداث زيادة من عدم

المساواة بين الأعوان الذين يعي كل منهم نشاطاته ونتائج هذه النشاطات، فهو يكشف إرادتهم في الربح النسبي وكذلك إرادتهم في القوة النسبية.

"ولما كان كل توازن اقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي، فإن الاهتزازات المتراكمة للأول تنعكس حتما على الثاني"[1] إن التجديدات التي تحدث في تسيير الاقتصاد ستجلب حتما تجديدات في هيكل هذا الاقتصاد، وبالتحديد حدوث تغيرات في الخصائص التقنية والاقتصادية للوظائف، ستحدث تغييرات في الخصائص القانونية والسياسية للمؤسسات. ولما كانت هذه التأثيرات لا تحدث فقط، وبصفة أساسية لاحقًا، فإنه لا توجد في هذه الروابط تتابعات وحيدة الاتجاه وثابتة وضرورية، ففي فترة معينة، وبوجود مجموعة من التجديدات، فإن كل الأعوان الذين ضبطوا تسبيقاتهم الخلاقة سوف يكونون محفزين ويدخلون في ميدان هذا النشاط. "إذا كان الأمر يتعلق بنوع محدد من العمليات، خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا فإننا نحضر إلى ما يمكن تسميته بحمى النشاطات المختلفة، شق القنوات، إقامة شبكات سكك الحديد، استخراج المناجم مثل الذهب وهكذا. أما إذا كان الأمر يتعلق بعدد كبير من العمليات الجديدة (حتى وإن كان تأثيرها في المجموع جد بطيء) فإنه يقول فرانسوا بيرو: (وحتى نستعمل عبارات شائعة بالرغم من أننا نعلم عدم صحتها) الأمر يتعلق "بالثورات الصناعية" أو "الثورات الزراعية"[2].

أما بالنسبة لمركب الصناعات والنمو فإن فرانسوا بيرو يحدد مفهوم "مركب الصناعات" بوجود صناعات ترتبط فيما بينها بروابط متبادلة التأثير، ويدخل في تحليله ما يسميه بالصناعة - المفتاح، والنظام غير التنافسي للمركب، وكذلك واقعة التجمع الإقليمي.

1- بالنسبة للصناعة التي لها ميزة - عندما يزداد رواجها وتزداد مشترياتها من الخدمات الإنتاجية - تزيد من رواج صناعة أخرى كما تزيد من مشترياتها من الخدمات أو صناعات أخرى. يسمى فرانسوا بيرو الصناعة الأولى بالصناعة المحركة والصناعة الثانية بالصناعة المتغيرة. تستطيع الصناعة المحركة زيادة رواجها من أجل استعمال كامل وأحسن لرؤوس أموالها الثابتة، أي من أجل الاشتغال عند أدنى نقطة من منحنيات التكاليف[3]. عندما تبلغ أقصى رواج الصناعات

---

(1) راجع François Perroux : L'économie du XXeme siecle, presse universitaire de France, Paris, 1961, p : 148.

(2) فرانسوا بيرو - مرجع سبق ذكره ص : 149.

(3) راجع: (J.P) Could - (C.E) Ferguson, théorie microénomique ED.Economica. Paris, 1984, p :198.

المتغيرة يكون من مصلحة هذه الصناعة فعل ذلك إذا كانت تدرك النتائج التي ستترتب على زيادة رواجها وتخفيض سعرها. فزيادة رواج الصناعات المحركة يمكن أن ينتج عن آثار متوقعة على الصناعات المتغيرة (غير المحركة)، أو إذا كان هناك تردد، أو تباطؤ، صادر عن مسئولي الصناعات المحركة، ينتج عن طريق تشجيع من الدولة في شكل دعم على سبيل المثال.

إن الخاصية التي تم التطرق إليها أعلاه موجودة بدرجات متغيرة من صناعة محركة إلى صناعة محركة أخرى: يسمي ف. بيرو "الصناعة – المفتاح" "Industrie-clef" تلك الصناعة التي تضيف إلى اقتصاد وطني في مجموعه، زيادة رواج إجمالي أكبر بكثير من زيادة رواجها هي نفسها. لذلك لا نستطيع تشكيل قائمة نهائية من هذا النوع من الصناعات أي "الصناعة – المفتاح" حسب خصائصها الخارجية والتقنية. إن الصناعات التي تصنع مكملات مضاعفة: مواد أولية، طاقة، نقل، لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على أن تصبح "صناعات – مفتاح"، ولكن حتى تحوز هذه الخاصية، ينبغي أن تجتمع لديها شروط أخرى.

إن مصطلح "صناعة– مفتاح"، هو مصطلح نسبي، وعليه فهو أداة تحليل، يستوجب في كل حالة ملموسة، تحديد تعريف واضح للمجمع المتغير، للفترة الزمنية المعتبرة، والمزج بين الصناعة المتحركة والمجمع المتغير. في النهاية توجد بداخل كل هيكل – لاقتصاد مترابط – صناعات تكون نقاط مفضلة لتطبيق عناصر القوة وحركيات النمو. عندما تحدث عناصر القوة هاته زيادة في رواج "صناعة – مفتاح"، فإنها تحدث التوسع والنمو القوي لمجموعة واسعة من الصناعات.

2 – أحيانا فإن مركب الصناعات في حد ذاته غير مستقر، لأنه عبارة عن تزاوج لأشكال مختلفة لاحتكارات القلة[1]، وعليه فإن اختلال التوازن ضمن هذا المركب وعدم استقراره هو الذي يقود بفعل قوى داخلية، إلى التوسع والنمو لمجموع الصناعات الأخرى التي تسمى متغيرة.

ضمن "قطب صناعي مركب ومجمع ينمو جغرافيا"، فإننا نسجل آثار "تكثيف" الحضري يخلق أنواعا متعددة من المستهلكين، لأشياء متنوعة وبالتدريج مقارنة بتلك المتواجدة بالأوساط الريفية، فحاجات جماعية مثل السكن، النقل والخدمات العمومية، تبرز وتتابع، ورواج

(1) راجع: (I.P) Could – (C.E) Ferguson, théorie : microéconomique, ED.Economica, Paris, 1984. p :369

خاصة، تضاف إلى أرباح الأعمال وضمن نظام الإنتاج، فإن أنواعا من المنتجين : مقاولون، عمال مؤهلون، إطارات صناعية تتشكل، وتحدث تأثيرات متبادلة فيما بينها، تخلق عاداتها ويحتمل أن تشارك في النشاطات المختلفة بروح جماعية.

يضاف إلى جملة آثار "التكثيف" هاته جملة من آثار أخرى هي آثار "الانتشار" بين المناطق. يعدل "القطب الصناعي المركب، المجمع جغرافيًا"، محيطه الجغرافي مباشرة، وإذا كان قويا فإنه يعدل مجمل هيكل الاقتصاد الوطني الموجود ضمنه. يكون مركز تراكم وتجميع للوسائل البشرية ورؤوس الأموال الثابتة والمثبتة. ويدعو إلى إقامة مراكز تراكم وتجميع للوسائل البشرية ورؤوس الأموال الثابتة والمثبتة. عندما يحدث اتصال بين مركزين بواسطة نقل وسائل وعتاد وأفكار، فإن تغييرات ستحدث وستنتشر ضمن الآفاق الاقتصادية وخطط المنتجين والمستهلكين.

إن نمو السوق في المجال المكاني، عندما يأتي من الاتصال الواقع بين أقطاب صناعية، وعمومًا من أقطاب نشاطات مجمعة إقليميا، هو نمو معاكس تمامًا لنمو هو أيضًا موزع، ويتحقق بواسطة تمركز الوسائل في نقاط نمو في مجال مكاني أين تقصى منه لاحقًا مجموعات التبادل. إن التغييرات التي تحدث في التقنية والتقلبات السياسية، وتوجيهات تيارات التدليس العالمي بين الأقطاب الكبرى تؤثر سلبًا أو إيجابًا في الأقطاب المجمعة إقليميا.

إن تمركز الأيدي العاملة ورؤوس الأموال الثابتة والمثبتة وصلابة الإنشاءات والهياكل التي رافقت تنمية القطب تظهر أيضًا كل نتائجها عندما يبدأ نجم القطب بالأفول؛ حيث كان القطب مركز ازدهار ونمو، فيصبح مركز ركود.

يذكر « فرانسوا بيرو» في تلخيصه لهذه النظرية أن المؤرخين والمهتمين بدراسة الجغرافيا، حتى وإن لم يسمعوا هذه العبارات «صناعات محركة» و« أقطاب النمو» هم متعودون على هذه الحقائق. «إن تبني شكل التحليل المقترح هو رفض لبعض النظريات الضيقة غير المبررة التي فرضتها علينا النظرية التقليدية بتفضيلها لظاهرتي السوق والسعر» [1].

إن تبنى التحليل الجديد، يعني أن تاريخ الاقتصاديات الوطنية ونظرية تنميتها ينبغي أن يؤخذ من الأساس: عندما نكتفي بملاحظة التبعات العامة لتغيير الرؤية.

ننتقل إلى عرض آخر فكرة تهمنا في بحثنا لهذا الكاتب الاقتصادي الكبير والتي عنونها بـ «نمو الأقطاب ونمو الاقتصاديات الوطنية»، حيث يذكر أن الاقتصاد الوطني في وضعه النامي لا يظهر لنا فقط كإقليم منظم سياسيا يعيش فوقه عدد معين من السكان، ولا كتموين بواسطة عوامل إنتاج معدومة الحركة على مستوى الحدود. إنما يقدم لنا كتوليفة أو كمزج لمجموعات تتميز بالحيوية النسبية (صناعات محركة، أقطاب صناعات ونشاطات مجمعة جغرافيا) ومجموعات جامدة نسبيا (صناعات متغيرة، مناطق تابعة لأقطاب النمو المجمعة جغرافيا) تدخل المجموعات الأولى على الثانية ظاهرة النمو.

من الآن فصاعدا فإن التغيرات المفروضة لتقييم الأحجام أو القوة الاقتصادية المقارنة للأمم تظهر جليا. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى نتيجتين أساسيتين من أجل تحليل النمو الاقتصادي:

أ- يوجد الآن (وكان موجودًا من قبل تحت أشكال أخرى) نزاع بين المجالات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية الكبيرة (مؤسسات، صناعات، أقطاب) والمجالات السياسية المنظمة للدول الوطنية. لا تتطابق الأولى مع الثانية، نموها يتبع للواردات والصادرات ومراكز التموين، والأسواق الخارجية عن القطر الوطني. بينما تشكل الوحدات الكبيرة أدوات للرخاء والازدهار وأسلحة لقوة الدولة الوطنية. قد ينتج أحيانا تزاوج معتاد بين السلطات الخاصة والسلطات العمومية في تسيير هذه الوحدات الكبيرة. «إن الصراع الموجود بين هذه الوحدات الرأسمالية الكبيرة والوحدات الوطنية على صعيد العالم، والأشكال الإمبريالية الخاصة والسياسية معا، التي تمارسها الأمم القوية والنشطة اقتصاديا تجاه الأمم الفتية والراكدة نسبيًا اقتصاديًا. إن الجدلية الماركسية يقول فرانسوا بيرو: التي تحدد الصراع بين قوى الإنتاج وأشكال الملكية، تحرز جزءًا من جدلية أخرى نشطة في عالمنا المعاصر، والتي تتوضح بالنزاع بين مجالات النمو المحددة بواسطة أقطاب النمو، والمجالات الإقليمية المنظمة سياسيًا».

ب- يضيف فرانسوا بيرو قائلاً: ما دام أن السياسات الوطنية والقومية متواجدة في عالم تجاوزتها فيه التقنية وتحولات الحياة الاقتصادية، فإن تبذيرًا بقي ملازمًا لهذه الأمم، ويشكل مكبحًا للنمو حتى في غياب نزاعات عنيفة. تسعى كل دولة إلى استغلال الأقطاب التي تتوفر عليها فوق إقليمها أو تلك التي حصلت عليها في الخارج فقط، أو بصفة أساسية لصالح مواطنيها، تستخدم جزءًا من الوسائل البشرية المحددة التي تتوفر عليها، ورؤوس الأموال الحقيقية (المادية) ورؤوس الأموال النقدية، من أجل إقصاء شركائها من المنافع التي تتوقع الحصول عليها من جراء امتلاكها

الخاص لأقطاب النمو؛ وتظهر صراعات لبعض الاحتكارات تضع الرخاء والازدهار والسلم العالمي، موضع الخيار؛ وعليه فالقضاء على هذه الممارسات أو العمل على تخفيضها يعد جانبًا مهمًا من الجوانب العديدة، التي ترتكز عليها سياسة نمو منسجمة على الصعيد العالمي.

ثانيا :جيرارد ديستان دو برنيس (Gérard Destanne DE BERNIS) والصناعات المصنعة

يذكر جيرارد ديستان دو برنيس أن الاقتصادي فرنسوا بيرو (F. PERROUX) قد عرّف التصنيع بكونه "عملية شاملة لمجموعة اجتماعية تحت تأثير مركب متناسق من الآلات"[1]؛ وعلى هذا النحو يستنتج دو برنيس، بأنه يجب التمييز بين الصناعة التي تشكل مجمع ملموس من الماكنات، موجه لإنتاج سلعة معينة، والتصنيع الذي يشكل عملية شاملة تحدثها الصناعة، والذي يتجاوز بكثير القطاع الاقتصادي الذي يعتبره هو أصله.

يعد هذا التمييز مهم في بعض البلدان المتخلفة، ومهم أكثر، في البلد موضوع الدراسة الجزائر، أين يبرز بوضوح هذا التمييز. ويؤكد دو برنيس. بأنه لا أحد يستطيع أن ينكر وجود صناعات مهمة في الجزائر، وبالقدر الذي يصعب إحصاء هذه الصناعات. وهذه الصناعات ليست صناعات متبقية كما هو الحال في كثير من البلدان المتخلفة التي تتوفر على موارد طبيعية أساسية. «فالجزائر بلد يتوفر على مصادر الطاقة وبكثرة، وبشكل يمكن معه إقامة صناعة متطورة تعتمد على البترول والغاز باعتبارهما يشكلان مادة أولية للصناعات العصرية. كما تتوفر الجزائر أيضًا على مناجم وفيرة نسبيًا وأحيانًا من أجود الأنواع، مثل الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس، الفوسفات، وغيرها من العناصر المنجمية، هذا من جهة؛ وتتوفر على موارد فلاحية جاهزة للتحويل الصناعي، مثل التبغ، القطن، الصوف، الفلين، الحلفاء، البنجر وغيرها؛ من جهة ثانية»[2].

في مواصلة تشخيصه للواقع الاقتصادي يضيف دو برنيس مؤكدًا أن: صناعات تحويل هذه الموارد، موجودة في مراكز عديدة مثل وهران، الجزائر وعنابه. وهي عبارة عن صناعات غذائية (صناعة الحلويات الجافة بمختلف أنواعها، العجائن الغذائية، المعلبات والمرطبات وصناعة

---

[1] راجع: Gerard Destanne De Bernis, in, Revus Tiers-Monde-N° spécial 1963. p.: 125

[2] تعتبر هذه الفترة أول تقييم للاقتصاد الجزائري لحمل الطابع التوجيهي: فمصادر الطاقة قد أفرزت فعلاً – فيما بعد – صناعات بتروكيميائية– والمناجم هي الأخرى قد تم الاعتماد عليها في بناء مصانع الحديد والصلب وهكذا....تم بناء الإستراتيجية التنموية 1965، 1979.

السكر والمشروبات) أو تلك المرتبطة بها (مثل المواد الدسمة والمصابن) وصناعة النسيج وغيرها مثل (صناعة الأحذية، الورق والورق المقوى، والفلين المجمع، التبغ وغيرها). يضيف الكاتب أن صناعات أخرى ظهرت في الجزائر ابتداء من 1958 و 1959؛ وهي تشكل في مجموعها قطاعًا صناعيًا أكثر إعدادًا، مثل صناعة مواد البناء، الصناعات الكيميائية وصناعات التعدين.

وبالرغم من هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة، إلا أن الجزائر، يصنفها الاقتصاديون ضمن البلدان المتخلفة غير الصناعية، لكن الحقيقة أن الجزائر تعد أكثر تصنيعًا من البلدان الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى وأقل تصنيعًا من بلدان أمريكا اللاتينية. وعليه فالاستنتاج يقودنا إلى تحديد نوع من التناقض الظاهر، لا يمكن إزالته، إلا من خلال تعميق التمييز بين الصناعة والتصنيع.

في تقييمه لواقع الاقتصاد الجزائري آنذاك يرى جيرارد ديستان دي برنيس أنه من أجل وضع تصور شامل يمكن احتواء عملية التنظيم المستقبلية لهذا الاقتصاد، ينبغي شرح وتوضيح المفاهيم ذات العلاقة بمعطيات هذا التصور، حتى يتسنى للمنظر الاقتصادي، بناء كيان نظري موضوعي، ملائم لتطوير هذا الاقتصاد، لذلك فهذا الكاتب لم يحلل الواقع الاقتصادي الجزائري الذي كان سائدًا آنذاك بعيدًا عن تطور واقع الاقتصاد العالمي، كنتاج لتفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية، صدرت عن جوهر المنظومة الرأسمالية[1].

إن مقدمة الكاتب في تناولها لموضوع التصنيع في الجزائر، لم يهمل السياق التاريخي الذي أنجز عنه هذا الواقع الاقتصادي، فالأسلوب المبسط والواضح، لا يمكن أبدًا لأي باحث في ميدان الاقتصاد الجزائري، أن يقفز على الإشكالية المعروضة في هذا التقديم. يذكر G.D.DEBERNIS أن الصناعة تنكشف في غموضها من زاوية مقدرتها المزدوجة، على خلق المصنعين وغير المصنعين. فالصناعة حسب الكاتب مسؤولة عن الوضع السائد في العالم آنذاك – وتبقى الفكرة مقبولة علميًا حتى في وقتنا الراهن– فاقتحامها لأقاليم جغرافية خارج الحيز الجغرافي الأوروبي، في نهاية القرن التاسع عشر، أدى إلى تحطيم الوحدة الاقتصادية، التي كانت سائدة في هذه الأقاليم دون أن تتمكن من إحلال نموذج تصنيع تدريجي محل المجتمع ما قبل الصناعي الذي كان يميز هذه الأقاليم.

---

(1) جوهر هذه المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية هو جوهر استغلالي وعليه فإن أفضل ما كتب في الموضوع نجده عند عدة كتاب اقتصاديين يتبنون المواقف الماركسية؛ من هؤلاء الكتاب: A. Emmanuel, C. palloix, P. Baran, P. Sweezy, S.Amin وغيرهم من الكتاب الذين ينتمون إلى هذا التيار الفكري.

الأوروبي

لم يكن المجتمع المذكور مهيأ للصناعة الجديدة، باعتبار أن مقدمات التصنيع الأوروبي داخل هذا المجتمع، لم تكن موجودة؛ وعليه فمميزات هذه الصناعة، المتمثلة في الطابع الأجنبي والغريب للمستعمرين، والحجم الكبير للصناعة في حد ذاتها، وغياب أي اعتناء بالبيئة المحلية، هي في الواقع مميزات لا علاقة لها بتلك التي كانت سائدة في أوربا القرن التاسع عشر. إضافة إلى ما ذكر؛ كانت الصناعة منفرة للمجتمع بدلاً من كونها جاذبة له مما أدى إلى زرع بذور تفكك هذا المجتمع، من خلال بروز معالم انقسام الاقتصاد الواحد إلى اقتصاديين؛ الأول معبرًا، عن شكل النشاط الاقتصادي الجديد الذي أحدثته الصناعة؛ والثاني يعبر عن شكل العلاقات الاقتصادية التي كانت سائدة؛ يضاف لها العوامل السلبية التي أحدثها الاقتصاد الجديد، من خلال استمرارية التفكيك الذي تحدثها ممارسته. يستنتج الكاتب في النهاية أن هذه الإشكالية هي مصدر التخلف؛ باعتبار أن المقومات الاقتصادية القديمة للمجتمع بدأت بالتراجع والانهيار، بالرغم من قوتها في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر؛ فالزراعة تراجعت بفعل نزع الملكية ومصادرة الأراضي؛ والحرف هي الأخرى انهارت بفعل ضغط الصناعة الحديثة؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور مستوى معيشة الجزائريين بانخفاض نصيب استهلاك كل فرد منهم، من الإنتاج المتاح، مقابل عددهم ضمن قطاع نشاطهم التقليدي.

إن هذا الوضع الاقتصادي التاريخي، يمكن تغيره بواسطة الاستقلال السياسي؛ حيث ستفقد الصناعة طابعها الأجنبي والغريب على المجتمع، والعدائي في أحيان كثيرة. مقابل ذلك يشكل التصنيع مطلبًا شرعيًا، من جهة ووسيلة فعالة لتجاوز الوضع الاقتصادي الموروث، المتمثل في التبعية الاقتصادية التي تستمر بعد الاستقلال السياسي من جهة ثانية. إن نجاح عملية التصنيع مرهونه بقبول أغلبية الجزائريين لها[1]. وما على الصناعة أن تثبت أنها ليست نشاطًا منافسًا للنشاطات القديمة لدرجة القضاء عليها؛ بل على العكس من ذلك؛ ينبغي لهذه الصناعة أن تكون عامل تحديث وتحسين لمستوى المعيشة. إن أغلبية السكان الجزائريين فلاحين بطبعهم وحياتهم ريفية بالدرجة الأولى؛ لذلك فإقناعهم بإقامة تصنيع يؤثر على نشاطاتهم الأولية ويستدرجهم نحوه؛

(1) هذه الجملة أساسية في بناء استراتيجية التصنيع. إذ طرحنا السؤال على النحو التالي: هل حاولت السلطات السياسية إقناع الشعب الجزائري بالتصنيع؟ حسب رأينا نقول لا ! انطلاقا فقط من الفترة القصيرة التي انطلقت فيها عملية التصنيع فقابلية التصنيع تحتاج إلى عقلية تصنيعية ناضجة وهذا لم يحدث أبدًا والإنفاق غير المبرر على كثير من الصناعات يؤكد ذلك. يضاف إلى هذا عدم تأهيل الإنسان الجزائري في ذلك الوقت واللجوء المفرط للاعتماد على التعاون التقني الأجنبي.

عملية معقدة وتحتاج إلى تقديم براهين ملموسة تثبت لهم، أن لعملية التصنيع هاته آثار مباشرة على حياتهم من خلال رفع مستويات نشاطاتهم، وما ينجر عن ذلك من تحسين في مستويات معيشتهم.

«يقول G.D.DE BERNIS : أنه بعد ما جعلت الصناعة من الشعب الجزائري شعبًا غير مصنع، ينبغي لهذه الصناعة أن تكون في مستوى تصنيعه، فهل يكفي الاستقلال السياسي والمطالبة بالتصنيع من طرف الشعب الجزائري، والبرامج والخطب، أن تعيد للصناعة هذا الاستعداد؟»

إن أهمية هذه العوامل في إقامة صناعة جزائرية مستقلة لا جدال حولها؛ لكن ينبغي البحث عن نوع الصناعة الذي يؤدي إلى إقامة تصنيع شامل يؤثر في كل قطاعات النشاط الاقتصادي.

إن مقارنة بعض جوانب التصنيع الأوروبي، سوف يمكننا من استخلاص نوع التصنيع المتوخى؛ باعتبار أن هذه المقارنة تظهر بالتحديد أن الصناعات الأوروبية لم تنشأ اعتباطًا ومحض الصدفة، بل أن نشأتها كانت ضمن نسق معين؛ المحرك الأساسي فيه، هو شكل التطور الاقتصادي الذي عرفته أوربا في منتصف القرن التاسع عشر؛ بحيث أن الكاتب يرجعنا إلى تحليل ماركس في هذا الشأن، حيث بيّن أن تطور صناعة النسيج كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتطور مكننة حرفة النسيج ذاتها. ثم تبعتها على التوالي صناعة الحديد والصلب والصناعة البتروكيميائية.

هذه الصناعات لم تكن موجودة، أو أنها حديثة النشأة في الجزائر، حتى تجني ثمارها إن كان ذلك ممكنا في ظل الاحتلال الفرنسي؛ فبالرغم من أن إنشاء سكك الحديد في الجزائر عملية بدأت في نهاية القرن التاسع عشر؛ وبالرغم من الدفع الذي حققه نمو قطاع سكك الحديد للتصنيع الأوروبي؛ إلا أن تأثير هذا القطاع لا يتم من خلال تسلسل لعمليات اقتصادية وتقنية.

فهذا القطاع يشكل نموذج الصناعة، التي لا تأخذ أهميتها مما تنتج أو ما تقدم من خدمات، بل تأخذ أهميتها من ترقيتها لنشاطات صناعة أخرى تحدثها في المنبع؛ هذه النشاطات استحدثت أصلاً بسبب إنشاء قطاع السكك الحديدية. فسكك الحديد كهيكل من هياكل البنية القاعدية لا تحدث إلا أثرًا وسيطًا؛ بينما يصبح أثرها أكثر فاعلية إذا أحدثت سلسلة من الآثار النافعة مثل إنشاء مصانع لإنتاج الخطوط الحديدية، والمقطورات، والقاطرات وغيرها؛ هي نشاطات تتم في قطاع التعدين أو قطاع الحديد والصلب.

يؤكد الكاتب «بأن الصناعات الفرنسية التي تنتج هذه المتوجات هي التي جهزت السكك الحديدية الجزائرية. لذلك فالأثرين الاقتصادي والتقني موجودان في القطاع، غير أن الذي جنى ثمار الأثرين، هو الاقتصاد الفرنسي، باعتباره المجهز لقطاع سكك الحديد الجزائري»[1].

انطلاقًا من إنشاء صناعات تحدث آثارًا في المنبع والمصب وصناعات أخرى لا تتمتع بهاته الميزة يمكن إحداث التفرقة بين مفهوم «الصناعات المصنعة» و«الصناعات غير المصنعة». فالصناعة حتى تكون مصنعة ينبغي أن يوجه منتوجها للبلد الذي تقام عليه هذه الصناعة، أي أن يستهلك من طرف البلد ذاته ولا يوجه للتصدير؛ وأن يكون المنتوج من زمرة المنتوجات التي يمكـن تسميتها «بالمنتوجات الحاملة للتقدم»، بمعنى أن تكون هذه المنتوجات قادرة على رفع إنتاجية العمل في قطاعات أخرى؛ طبعًا هذا من حيث طبيعة المنتوج. أما من حيث الوسط أو موطن المنشأ؛ فينبغي أن يكون هذا الأخير مستعدًا لاستقبال تأثير التقدم المتأتي من الصناعة، بمعنى أن يكون منفتحًا على المستقبل وليس منغلقًا على ماضيه؛ وأن يكون أيضا هذا الوسط مهيأ لنشر هذا التأثير بأسرع ما يمكن.

إن تحليل هذا الكاتب الاقتصادي يتسم بكثير من الموضوعية والصرامة العلمية، ويمكننا أن نستخلص هذه النتيجة من مناقشة للشروط الضرورية التي ينبغي توفرها للجزائر من أجل إقامة عملية تصنيع، بإمكانها دفع الاقتصاد الجزائري إلى الاستقلال؛ فيذكر : «أن الاستقلال السياسي هو شرط ضروري، ولكن ليس كافيًا لتحقيق هذا الهدف، باعتبار أن هذا الاستقلال السياسي غير قادر على قلب القوانين الاقتصادية. فالصناعات غير المصنعة، في السابق، لن تؤدي هذه المهمة لاحقًا. وأن نفس المنتوجات قد تأتي بالتقدم المرتقب، أو لا تأتي به إطلاقًا. وأن الوسط غير المهيأ يبقى غير قادر على ضمان انتشار تأثير الصناعة تمامًا كما كان سابقًا»[2].

إن النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها من موضوعية العرض النظري لهذا الكاتب هي ربطه لواقع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال باقتراحاته في ميدان تصنيع الاقتصاد الجزائري، فيذكر أن مشاكل كثيرة تتطلب استعجالاً في حلها مثل التشغيل وتنظيم النشاطات الزراعية والتجارية والصناعية التي انهارت بفعل انسحاب المستوطنين الفرنسيين. فيطرح رؤيته من خلال أفكار، قابلة للنقاش أولا، ثم بعد ذلك، لا يخرج تجسيدها عن تصور زمني متوسط وبعيد المدى.

---

(1) نفس: G.D.DE BERNIS, OP-CTT, P :129

لذلك فهو يعتبر أن التصنيع عملية تأخذ وقتا طويلاً، من جهة وأن إقامة هذه العملية لا تتم بمعزل عن إيجاد حلول آنية للمشاكل القائمة؛ وذلك بغرض تحقيق هدف جوهري يتمثل في رفع مستوى معيشة أغلبية الجزائريين. هذه الأغلبية الساحقة من الجزائريين التي تشكل أصل سكان الريف الجزائري، فأي تحسين لمستوى معيشتها قد يرتبط مباشرة برفع مستوى إنتاجية عملها؛ وعليه فإنه من وجهة النظر هاته، يعطي نوع من الأسبقية للقطاع الفلاحي، بشرط قبول البحث عن الشروط الموضوعية لرفع إنتاجية العمل الزراعي. لن يخرج ذلك عن التحول الذي ينبغي أن يحدث في البنية الاجتماعية للزراعة من جهة؛ ووسائل إنتاج صناعية متطورة ضرورية لكل زراعة عصرية من جهة ثانية. لذلك فالترابط الجوهري بين الإصلاح الزراعي، بمعنى إعداد وفتح الوسط الريفي للتقدم؛ والتصنيع وعصرنة الزراعة بدفع من الصناعة، يأخذ أوضح معانيه.

يذكر الكاتب شارحًا لهذه العبارة ما يلي: «لا معنى لإنتاج الأسمدة إذا كان الفلاحون لا يرغبون في استعمالها ولا معنى أيضًا، لتوخي إقناع الفلاحين بهذا إذا لم تكن الصناعة قادرة على توفير هذه الأسمدة».

إذا كانت نقطة الانطلاق هذه مقبولة مبدئيًا، فإن أولوية الزراعة على الصناعة لا تأخذ معنى تعارض الأولى مع الثانية، بل يمكن تفسير هذه الأسبقية، بفرصة تمنحها الزراعة لبعض الصناعات باعتبار أن هذه الصناعات تنتج منتوجات؛ أسواق التصريف المخصصة لها موجودة داخل القطاع الزراعي؛ وبذلك تشكل هذه المنتوجات دافع استثمار دائم ومستمر، قد يغني الاقتصاد الوطني حتى في الآجال الزمنية الطويلة، من اللجوء إلى الاستيراد، كما يعفيه من خسائر الآثار الإيجابية للترابط القطاعي. وعليه فالإشكال، يكمن في تحديد نوع المنتوجات اللازمة لهذا الترابط؛ وتبعًا لذلك، نوع الصناعات الضرورية التي ينبغي الاستثمار فيها، في مستوى المرحلة التي تعقب مباشرة الزراعة التقليدية المتخلفة؛ مرحلة التقدم التقني في الميدان الزراعي.

يرى دو برنيس (G.D.DE BERNIS) أنه في حالة الزراعة الجزائرية، يمكن تصنيف المنتوجات التي تحمل التقدم للزراعة الجزائرية إلى أربع مجموعات:

1- منتوجات الحديد والصلب، ومنتوجات التعدين والميكانيك.

2- المنتوجات البلاستيكية حيث أنّ استعمالها في توسع مستمر.

بناء الهياكل الزراعية قد تمت وبالتالي ينبغي العمل على إعادة دمج العمال، الذين عملوا على إنجاز هذه الهياكل ضمن الصناعة. بذلك تكون هذه الصناعة قد كونت رأسمالها الحقيقي، ومستهلكي منتوجاتها، وعمالها. وعليه فإمكانية تحقيق، توسع جديد في الصناعة، ضمن قطاع جديد تصبح ممكنة. بعد هذا التواصل والتلاحق بين الصناعة و الزراعة من جهة وبين الصناعة وفروعها الجديدة، من جهة ثانية، فإنه يكفي الاستمرار في العمل من أجل تنمية مختلف القطاعات باحترام التناسب الموجود، بين هذه الفروع؛ عندئذ لم يعد الكلام عن مشكل التخلف بالكيفية التي كانت سائدة؛ وعندها إذن نقلت الجزائر من قبضة الظاهرة (التخلف)؛ بحيث يرتفع مستوى معيشة أفراد المجتمع آنيا، وفي نفس الوقت، يتم بناء مستقبل البلاد في الأجل الطويل، حيث أنّ هذا البناء سوف يمر حتما عبر ارتفاع إنتاجية العمل. لذلك فالتصنيع يبنى وفقا لثلاثة مراحل متعاقبة، وعلى درجة كبيرة من التلاحم، بحيث يضمن ارتفاعا مستمرا في مستوى الاستهلاك، ويبحث عن ضمان أعلى مستوى ممكن للتشغيل.

يتحقق هذا الإنجاز بتوفر شروط محددة منها:

1 – اتباع سياسة إصلاح اجتماعي في القطاع الفلاحي.

2 – كل القرارات الجزئية ينبغي أن لا تخرج عن التصور الشامل للمخطط. وهذا الإنجاز لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تطوير القطاع العمومي.

3 – ينبغي أن تكون المراكز الصناعية الحديثة بالضرورة كبيرة الحجم والجزائر لها مصلحة حقيقية من وجهة النظر الاقتصادية أن تتصور تصنيعها داخل الإطار المغاربي الجهوي الإقليمي اعتمادًا على مواردها الخاصة وحسن إدارة هذه الموارد.

هذه هي وجهة نظر هذا الكاتب فيما يتعلق بعملية التصنيع المقترحة لتنمية الاقتصاد الجزائري، ونعتقد جازمين أن أصحاب القرار السياسي وبالتالي الاقتصادي قد حاولوا تجسيد هذه النظرة. كما نؤكد قناعة هؤلاء بهذه الأفكار، وقد تم عملهم في هذا الاتجاه، ابتداءا من سنة 1965 ؛ غير أن طبيعة هذه النظرة من حيث البعد الزمني، والمشاكل المتراكمة للمجتمع الجزائري، قد حال جميعها عن تحقيق الأهداف الموضحة وفقا لهذه النظرة .

خلاصة المبحث الثاني:

ضمن هذه الخلاصة لا يفوتنا أن نسجل ما يلي لـ PERROUX فإن: "النمو هو عملية غير متوازنة" وأن الأمر نفسه ينطبق على عملية التنمية. فإنشاء أو توطين قطب للتنمية ستنجم عنه سلسلة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية؛ وأن هذا القطب المستحدث سوف يوزع أجور ومداخيل نقدية تجمعية دون أن يضاعف بالضرورة من إنتاج سلع الاستهلاك المحلية.

إن نمو وتنمية مجموعة أقاليم وسكان هذه الأقاليم، هي عمليات، لا يمكن الحصول عليها (حسب فرانسوا بيرو) إلا من خلال التهيئة الواعية للوسط المزروج للآثار التي يحدثها قطب التنمية. فأعضاء المصلحة العامة هم الذين سوف يحاولون نمو نشاط معين أو صناعة معينة، إلى نمو أمة في طريق التكوين من الناحية الاقتصادية؛ وكذلك فأعضاء ومؤسسات المصلحة العامة هم الذين سيحولون المحاولات التنموية الفوضوية، إلى محاولة تنموية منتظمة.

عندما يتحدث هذا الكاتب عن أعضاء المصلحة العامة، فإنه ينقلنا من النظرة المحددة لنماذج نمو متوازنة ترتكز على تعادل الادخار الشامل مع الاستثمار الشامل من فترة زمنية إلى أخرى، والتي ترمز، إلى قرارات (مجموع المدخرين ومجموع المستثمرين فقط)؛ إلى النظرة التي تدمج قرارات العمال وقرارات الدولة؛ وبالتالي فالبلدان المتخلفة عمومًا والتي تمثل بالنسبة لفرانسوا بيرو، أقصى درجات الاختلال في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكنها أن تنجز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن قرارات العمال وقرارات الدولة، أي أن للدولة دور فعّال في تنظيم الفئات الاجتماعية المنتجة من أجل أن تساهم هذه الفئات في اتخاذ القرار الاقتصادي؛ وهو ما نعتبره قراءة واستنتاجًا، جوهر عملية التنمية في الجزائر في محاولتها الأولى: 1962. 1989. خصوصا المرحلة الأولى: 1962. 1979.

إن إضافة G.D.DE BERNIS في هذا المجال هي :دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، باعتماد أدوات التحليل نفسها من خلال الجوهر. لقد قام الكاتب بتوضيح وتدقيق معطيات النموذج من خلال المعطيات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وقطاعات النشاط المكوّنة لهذا الاقتصاد وحساب حتى درجة الارتباط والتشابك القطاعي، من خلال المعاملات الفنية الواردة في مصفوفته المعبرة عن الجدول الصناعي.

الفصل الثاني

واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

(1965 -1989)

مدخل

المبحث الأول :مرحلة (1965– 1979)

المبحث الثاني :مرحلة (1980– 1989)

خلاصة الفصل الثاني.

خلاصة المحاولة التنموية الأولى.

الفصل الثاني

واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (1965-1989)

مدخل:

لقد بدأنا البحث بدراسة المبادئ الأيديولوجية في الجزء الأول، ثم لخصنا بشيء من التركيز، المبادئ النظرية في الفصل الأول من هذا الجزء؛ يحذونا في ذلك تحقيق هدف منهجي، يكمن في تحديد إطار الدراسة بشكل عام؛ وتحديد مجال تقييم المحاولة التنموية الأولى، المعبر عنها باستراتيجية التنمية الشاملة.

نعتبر أن دراسة" محاولة تنموية شاملة "أمر على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، من حيث السيطرة المنهجية على الموضوع، والتمكن من فرز عناصر الإستراتيجية؛ باعتبار أن كل عنصر من عناصرها، يتطلب دراسة خاصة به. لم يكن أبدًا سهلًا علينا هيكلة الموضوع، لو لم نحدد مسار البحث، عن طريق دراسة المبادئ الأيديولوجية، وهي المبادئ المستخلصة في شكلها التوجيهي العام من برنامج طرابلس؛ وفي شكلها التوجيهي المحدد من ميثاق الجزائر 1964.

إن جوهر استراتيجية التنمية التي نتحدث عنها يكمن في بناء صناعات محركة لعملية التنمية هاته، من خلال القيام بالتصنيع على نطاق واسع، وفقا للاختيارات التي حددتها النظرية أو جوهر النظرية المتبعة. طبعًا القيام بهذا التصنيع، يحتاج إلى ضبط مجموعة أدوات، تدخل ضمن تصور وإعداد وتنفيذ عملياته. والتخطيط هنا كان من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تهدف إلى تجسيد التصنيع في الواقع العملي. يأخذ التخطيط هنا أيضًا الطابع المركزي والشمول اعتبارًا لوجود علاقة وثيقة بين الإطار المؤسساتي، ومنظومة التخطيط الاقتصادي، التي تحكم الفعل الصناعي المحرك لجميع النشاطات الاقتصادية[1].

وفقًا للإستراتيجية المحددة، يعتبر التخطيط المركزي الشامل، البديل الوحيد، القادر على تجاوز العراقيل التي تطرحها البدائل الأخرى، باعتباره يحمل مضمون التوجيه الراعي لكافة موارد المجتمع، وتخصيصها بطريقة عقلانية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ذات الآثار الاجتماعية الإيجابية على جميع الفئات والشرائح الاجتماعية.

---

(1) ... - دار الطليعة - بيروت 1974- ص: 51

طبعًا علمتنا أدبيات الاقتصاد أن الأداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق جميع الأهداف المحددة هي: الخطة الوطنية أو المخطط الوطني، الذي تعده أجهزة التخطيط المركزية وتنفذه المؤسسات الوطنية في جميع أشكال تنظيماتها القانونية والمؤسساتية، ويلتزم به جميع أفراد المجتمع.

فالمخطط الوطني باعتباره الوسيلة الأساسية للتخطيط، مبني على تصور واقعي وحقيقي للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية وحتى السياسية، وهذا التصور بدوره هو نتاج تشخيص مسبق لوضع اقتصاد البلد[1].

فعملية التشخيص هاته هي التي تحدد معالم التغيير المرتقب بكل وضوح. كما أن المخطط الوطني، يتطلب إعداده توفر مجموعة بيانات ومعلومات صحيحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد. كما يتطلب وجود أجهزة تخطيط تتميز بكفاءة عالية تشكل السند العلمي الضروري لبناء المخطط والمصدر الأساسي لجمع المعلومات وإعداد البيانات، بصفة دائمة ومستمرة. من بين متطلبات التخطيط الأخرى استحداث الجهاز القادر على اتخاذ القرارات التخطيطية التي تحمل الطابع الإلزامي النهائي، لتنفيذها من طرف المؤسسات الإنتاجية.

كما تتطلب فعالية ونجاعة الجهاز المكلف بعملية التخطيط، ضرورة توفره على الإطارات الكُفأة والخبراء في الميدان. وهذا لا يعفي المؤسسات الإنتاجية، من هذا الشرط اللازم لعملية التخطيط، هي الأخرى مطالبة في ميدان التسيير لبلوغ الأهداف التي حددها الخطة أن تكون على درجة عالية من التأهيل. من متطلبات التخطيط أيضًا القدرة على متابعة تنفيذ المخطط الوطني.

نعتقد جازمين، وواقع التجربة يثبت ذلك ! أن ثغرات كثيرة قد ميزت مسيرة التخطيط في الاقتصاد الجزائري؛ يمكن ذكرها حسب متطلبات التخطيط التي ذكرناها. فالبيانات والمعلومات والهيئات المشرفة على إدارتها مركزيًا ولا مركزيًا، لم تكن في مستوى الوصف النظري المحدد لعملية التخطيط؛ وبالتالي فعملية إعداد المخططات الوطنية لاقت صعوبات كبيرة. نفس الملاحظات يمكن تقديمها فيما يتعلق بعملية متابعة تنفيذ هذه المخططات، فالمقدرة على المتابعة كادت أن تكون معدومة إذا رجعنا إلى عملية التقييم الواردة في المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والذي تضمنت بنوده اعتمادات، وجهت خصيصا لمعالجة الانحرافات، التي عرفتها المخططات المتعاقبة من سنة 1967-1977. سنتناول وفقًا للمنهجية المحددة عرض الوقائع الاقتصادية من خلال المخططات المتعاقبة، والتي تعكس واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة

[1] راجع عمر محي الدين: التنمية والتخطيط الاقتصادي – دار النهضة العربية – بيروت، 1972. ص : 271.

المبحث الأول

المرحلة الأولى (1965-1979)

أولا: تخطيط الاقتصاد الجزائري (1967-1977):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري[1] أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل سنة 1967 وذلك من خلال ما اتفق على تسميته من طرف الاقتصاديين الجزائريين بالمخطط الثلاثي إن القيادة السياسية، التي تولت زمام الأمور ابتداءً من 19 جوان 1965، كان هدفها إعادة الاعتبار لسلطة الدولة، ووضع جهاز إداري فعّال، يكون قادرًا على تسيير البرامج والخطط، التي تضعها هذه القيادة، بغرض بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج. ذلك فإن النموذج الاقتصادي الذي يراد بناؤه يعطي أهمية قصوى لأجهزة الدولة للتكفل بعملية التنمية، ويطرح ضرورة إنشاء قطاع عمومي صناعي قوي، باعتبار أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء هذا الاقتصاد وتحقيق أهدافه المعلنة في المواثيق المختلفة.

لقد كان هذا الخيار، يحمل أكثر من معنى، حيث أنّ بناء اقتصاد وطني مستقل، يعني استغلال ثروات الجزائر، لصالح الشعب الجزائري. كما يعني أيضًا من جهة ثانية، ومن أجـــــل تحقيق -دائما- هذا الهدف ضرورة إحداث تغييرات جذرية في هياكل التصدير، كي تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات من جهة؛ وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الاندماج بين القطاعات والفروع من جهة ثانية، وبتعبير يتّسم بدقة أكثر فإنه عوض أن تعتمد الجزائر على تصدير المواد الأولية، التي تعرف أسعارها تذبذبًا وتدهورًا في الأسواق العالمية، باستمرار؛ فإنه ينبغي أن تعتمد أفضل على تصدير ناتج عمل الجزائريين، الذي يظهر في شكل قيم مضافة من خلال النشاطات الاقتصادية التي يزاولونها داخل قطاعات النشاطات المختلفة. تعكس هذه القيم المضافة، المعنى الاقتصادي لطبيعة النشاط، وهو حسب هذه الإستراتيجية التصنيع بمفهومه الواسع، والمرحلة الأولى له تحقق عدة امتيازات، من ضمنها إنشاء سوق وطنية، وهو

---

(1) الاقتصاد الجزائري في ظل الاستقلال الوطني والسيادة الجزائرية.
عرف أيضا مخططات استعجالية بين سنتي 1963 و1966. راجع هذا الصدد:
BENISSAD (H) : La réforme économique en Algérie 2ème ed. O.P.U. 1991. page .16.

نحو، الذي يدل على السعي في اتجاه تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تقليص حجم ودرجة التبعية للخارج[1].

يؤدي التصنيع المرتقب استحداثه، إلى تحقيق أهداف اقتصادية إستراتيجية، بحيث سيحقق نوعًا من الترابط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى إحداث تكامل اقتصادي حقيقي داخل الاقتصاد الوطني. لذلك فإن عملية التصنيع تعد مفتاح الاندماج الاقتصادي – بين القطاعات والفروع المختلفة – واستقلال الاقتصاد الوطني، والقاعدة الأساسية لانطلاقة عملية تنموية شاملة، وتحقيق نمو سريع، إضافة إلى إحداث تحولات جذرية في عالم الريف. «يشكل الاستقلال الاقتصادي والتصنيع محتوى الإستراتيجية الاقتصادية المتبعة والمتبعة من سنة 1967-1977 إذا تقيدنا بالأبعاد الزمنية للمخططات المتتالية»[2]. والتصنيع هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تحقيق تنمية شاملة وسريعة، ومفهومه يختلف عن مفهوم الصناعة، بما ينطوي عليه من دوافع لإحداث التحولات العميقة والشاملة للمجتمع الجزائري. وعملية التصنيع في حد ذاتها لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وجود قطاع صناعي قوي، ينتج وسائل إنتاج تستخدمها فروع النشاط الأخرى في عملياتها الإنتاجية، كإنتاج المنتوجات البتروكيماوية، ومنتوجات صناعات التعدين، ومنتوجات الصناعات الميكانيكية، ومنتوجات صناعة المواد الكهربائية، وغيرها من الفروع.

إن تحقيق هذه العملية المتداخلة، سوف يحدث نقلة نوعية من خلال تحويل العمل شيئًا فشيئًا، من القطاع الزراعي التقليدي، باعتباره القطاع الذي يتوفر على فائض من الأيدي العاملة الزراعية، إلى القطاع الصناعي بمختلف فروعه.

تلخيصًا كما سبق القول، بأن النموذج المتبع خلال الفترة المذكورة، هو نموذج يعبر عنه في أدبيات التنمية الاقتصادية، «باستراتيجية النمو غير المتوازن» ليس بمفهوم نمو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، إنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط اقتصادي، محرك لبقية قطاعات النشاط الأخرى[3]، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث اعتمدت الصناعات

---

[1] عندما نقول نموذج اقتصادي، المقصود هنا هو اعتماد تصنيع محرك للنمو في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، بحيث تؤدي هذه العملية في النهاية إلى إحلال الواردات وترقية الصادرات، وهو الشيء الذي سوف تنتقل بنية الاقتصاد الجزائري للخارج من خلال نمو، بنية صادرة.

[2] راجع: TEMMAR (H) :Stratégie de développement indépendant : le cas de l'Algérie Un bilan, O.P.U.Alger, 1983. p :27.

[3] راجع: عمر محي الدين «التخلف والتنمية»، دار النهضة العربية – بيروت، 1975، ص 306.

القاعدية في أداء دور هذه القيادة، وهي الصناعات المعبر عنها بالتفصيل في الإستراتيجية حسب قطاعات النشاطات المحددة.

تحتل مفاهيم :قطاع قائد، أو أقطاب النمو أو مراكز النمو مركزًا أساسيًا في إستراتيجية النمو غير المتوازن، التي تحمل مفهوما، يتمثل في تخصيص الموارد الاستثمارية، وتركيزها في عدد محدود من فروع النشاط؛ يتم اختيارها حسب مضمون المفاهيم المستخدمة، إما فروعًا قائدة للنشاط الاقتصادي، أو أقطابًا للنمو، أو مراكز نمو، لكنها تؤدي تقريبًا نفس المعنى أو نفس الغرض، وهو تحقيق نمو اقتصادي بكيفية غير متوازنة، حيث يترتب على توسع ونمو القطاع القائد، توسع ونمو بقية قطاعات الاقتصاد الوطني[1].

يتم اختيار نوع محدد من الصناعات، بحيث إن تطوير هذه الصناعات على نطاق واسع من شأنه أن يحدث تسارعا عفويا لنمو الاقتصاد الوطني. أما تنمية القطاع الفلاحي، فتتم عن طريق النمو الصناعي، حيث يتطلب القطاع تحضيرًا مسبقًا وإعدادًا لامتصاص عملية النمو من الناحية المؤسساتية، وكذلك من حيث البناء التحتي.

يبين عرض بنية الاستثمار في المخططات الثلاثة المتعاقبة من سنة 1967 إلى 1977، الأبعاد الثلاثة للإستراتيجية – صناعات قائدة، وقطاع زراعي محضّر، وتكوين معمم- وهي الأبعاد التي تسمح بانطلاق وتجسيد عملية النمو المبنية على حركية ذاتية للاقتصاد الوطني.

1- المخطط الثلاثي (1967-1969):- تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي، للمعامل المتوسط لرأس المال، وهو يعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال حيث نجد[2]:

أ- أنّ الصناعات القاعدية، كان نصيبها من حجم الاستثمار، أكبر بقليل، من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك (1.4 مليار دينار / 1.0 مليار د.ج).

ب- بينما كان نصيب الزراعة وقطاع الري عموما، أقل بكثير، من نصيب قطاع المحروقات (1.9 مليار د.ج / 2.3 مليار د.ج).

والجدول التالي يعكس الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية وبمليارات الدينارات.

---

(1) راجع: الفصل الثاني من البحث، وأقطاب النمو عند فرانسوا بيرو.

(2) مرجع سبق ذكره، TEMMAR (H) :Stratégie de développement indépendant . p :29.

جدول رقم 01: حجم الإنفاق الاستثماري (بالأسعار الجارية) مليار د.ج

قطاعات النشاط	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	2.3	4.6	19.5
صناعات إنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)	1.4	5.5	18.5
صناعات إنتاج سلع لاستهلاك	1.0	2.3	9.6
الزراعة والري	1.9	4.1	16.6
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
السكن	0.4	0.9	8.3
التكوين	1.0	3.3	10.0
الصحة	0.3	1.5	5.7
أخرى [1]	0.9	1.3	5.4

المصدر: TEMMAR(H).OP.Cit.P.29

نستنتج من الجدول رقم 01 أن قطاع المحروقات قد تحصل على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري، وسبب ذلك واضح ويتمثل في إنشاء قاعدة هيكلية (بناء تحتي)، مرتبطة، بإمكانية تصدير البترول الخام (خطوط الأنابيب، الطرق، الخطوط الكهربائية وغيرها). وهو إنفاق يمكن اعتباره من ضمن الاستثمار في إقامة البناء التحتي بالرغم من أن هذا البناء وطبيعته ترتبط بقطاع المحروقات.

عموما فإن بنية الاستثمار الصناعي * في المخطط كانت على النحو التالي:

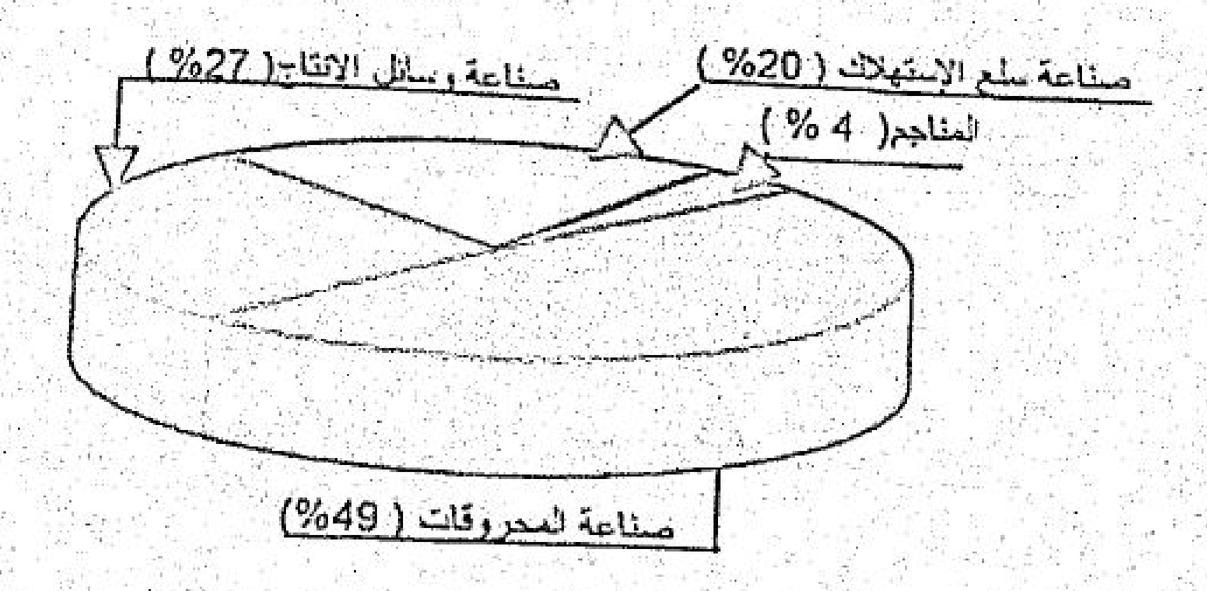
---

(1) للعامل المتوسط لرأس المال يعبر عن العلاقة بين رأس المال المستعمل في عملية الإنتاج والناتج المحصل عليه خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم 02: بنية الاستثمار الصناعي % (1967-1969)

القطاعات	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	49
صناعة وسائل الإنتاج	27
صناعة سلع الاستهلاك	20
المناجم	04
الإجمالي	100

* نفس المصدر، نفس الصفحة: TEMMAR (H) : Stratégie de développement indépendant, p.29.



شكل رقم 02: الدائرة البيانية لبنية الاستثمار الصناعي % (1967-1969)

ينظر معظم الاقتصاديين إلى هذا المخطط؛ بأنه خطة أولية سبقت المخططات، التي أعقبتها، من خلال النسب الموضحة في الجدول، نستخلص أن هذه الخطة، هي عبارة عن أرضية إستثمارية، وضعت لبناء المخططات اللاحقة، المتضمنة لأهداف الإستراتيجية التنموية محل الدراسة.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):- يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة، فصناعة وسائل الإنتاج، تحصلت على أكبر قدر من

حجم الاستثمار، متجاوزة بذلك حتى نصيب قطاع المحروقات، بينما تحتل الاستثمارات الموجهة للزراعة والري، المرتبة الثالثة، تعقبها تلك الموجهة للتكوين في المرتبة الرابعة، وهذا أمر له تفسيره باعتبار أن الاستثمار في قطاع المحروقات، وكذا الصناعة القاعدية، يتطلب حتماً رفع نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع التكوين، لخلق طلب على المنتوجات الأولى داخل القطاع الزراعي، وتزيد بذلك القطاعات بما تحتاجه من أيدي عاملة مؤهلة وإطارات كفأة لإدارة مختلف المشروعات، التي تدخل ضمن بناء فروعها ووحداتها الإنتاجية، والجدول التالي يعكس بنية الاستثمارات القطاعية، من إجمالي نسبة الاستثمار الوارد في المخطط.

جدول رقم 03: بنية الاستثمارات (%)

القطاعات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول	المخطط الرباعي الثاني
صناعة المحروقات	24	16.5	17.5
صناعة وسائل الإنتاج	15	22.5	21.0
صناعة السلع الاستهلاكية	10	05.5	05.0
الزراعة والري	17	14.5	15
البنية التحتية	10	12	14
السكن	03.5	05	07.5
التكوين	09.5	12.5	09.0
الصحة	2.5	03.5	06.0
التجهيز الجماعي	8.5	08.0	05.0
الإجمالي	100	100	100

المصدر: نفس المصدر السابق. ص. 30.

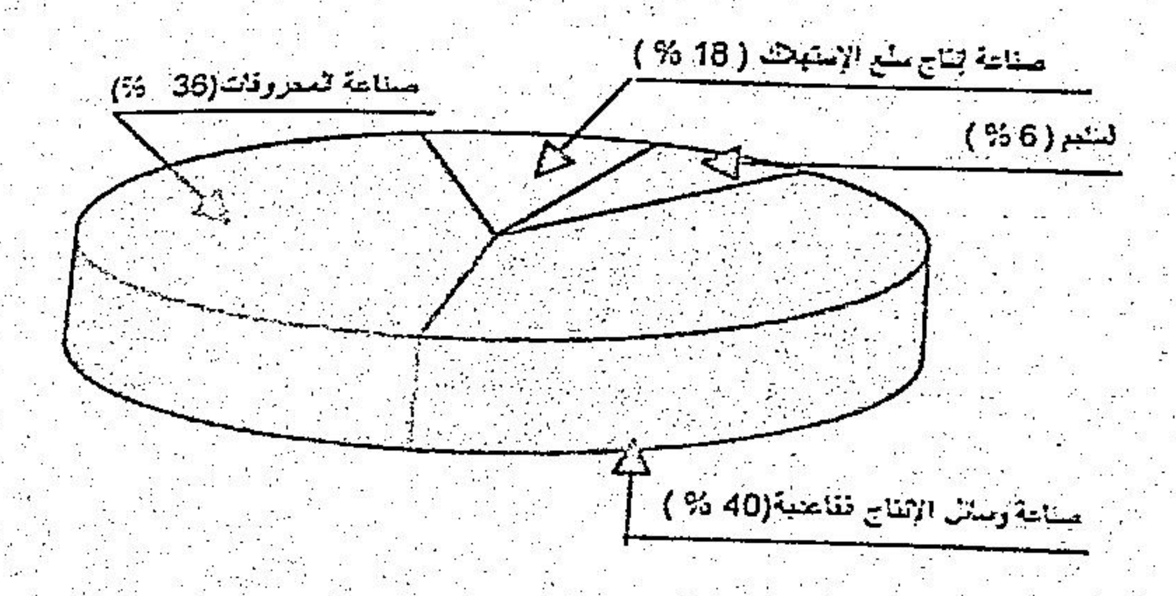
– مع تعديل بعض النسب لإتمام الحساب الصحيح للنسبة المئوية التي تعبر عن إجمالي الاستثمارات.

وباعتبار أن مسار الموضوع منهجيًا يرتكز على القطاع الصناعي عمومًا، نذكر فيمايلي: بنية الاستثمارات في هذا القطاع، حتى نتمكن من إعطاء نظرة متطابقة (على الأقل من الناحية الكمية) بين واقع الاستثمار المخطط و الإستراتيجية التنموية المتبعة.

جدول رقم 04: بنية الاستثمار الصناعي % (1970-1973)

القطاعات	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي
صناعة المحروقات	36
صناعة وسائل الإنتاج القاعدية	40
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	18
المناجم	06
الإجمالي	100

المصدر : نفس المصدر السابق.ص.30.



شكل رقم 03: الدائرة البيانية لبنية الاستثمار الصناعي % (1970-1973)

تؤكد لنا نسب الاستثمارات المخصصة لكل قطاع، أهمية كل قطاع داخل الإستراتيجية التنموية الشاملة. فالصناعة القاعدية، والتي أسميناها هنا بصناعة وسائل الإنتاج، تحصلت على 40% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي؛ وهو ما يعكس أهمية الدور الموكل لها كصناعة. تشكل مع صناعة المحروقات، قطب النمو الذي ترتكز عليه الإستراتيجية.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): من خلال المعطيات الإحصائية، المتعلقة بهذا المخطط، والتي تعكس بنية الاستثمارات، أو توزيع الاستثمارات، على مختلف فروع النشاط نستنتج أن عملية التنمية قد ارتفعت إلى أعلى مستوى من الشمول والتعميم.

لقد أعيدت هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، حيث أنّ القطاع قد تحصل إجمالاً، على استثمارات، بلغت نسبتها 15 % توزعت بين الزراعة11 %، والري 4 %، وكانت موجهة خصوصًا، إلى تجهيز القطاع بصفة عامة، وتدعيمه فيما يخص بناءه التحتي.

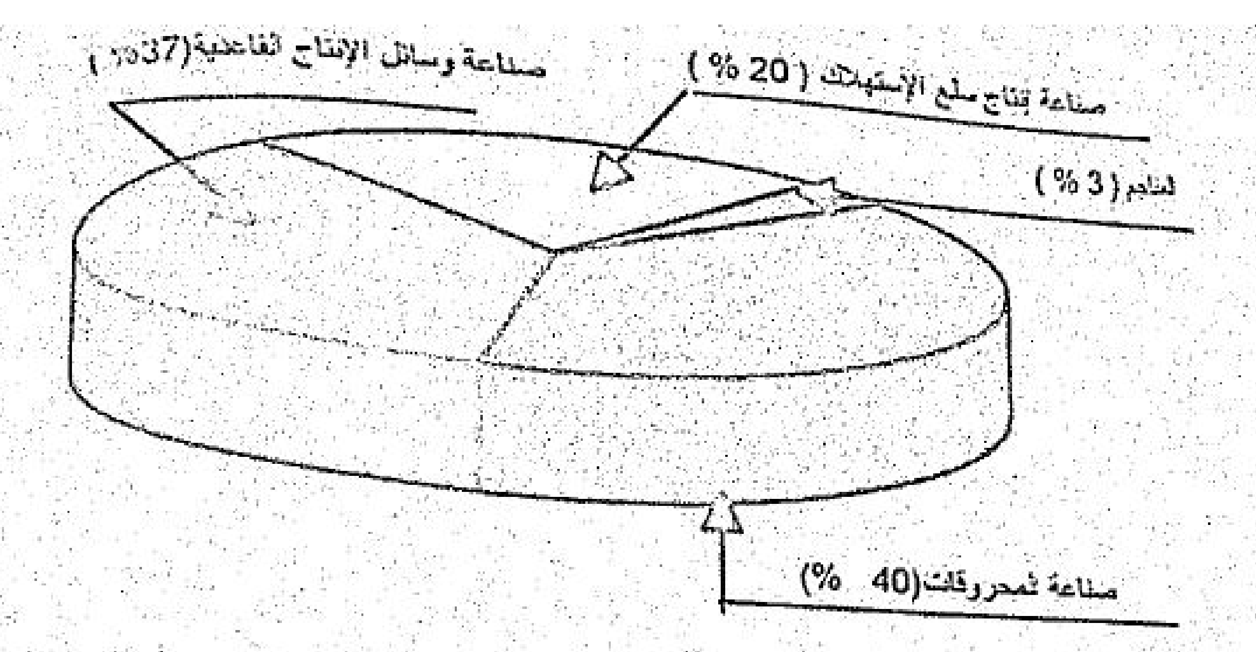
أما صناعة المحروقات، أو ما يمكن أن نعبر عنه بقطاع المحروقات، فقد تزايدت نفقاته الاستثمارية. ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة التمييع، وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية؛ الغرض من إنشائها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع.

يمكننا استخلاص هذا التوجه من خلال النسب الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: بنية الاستثمارات الصناعية (1974-1977)

القطاعات	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على الصناعة
صناعة المحروقات	40
صناعة إنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)	37
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	20
المناجم	03
الإجمالي	100

المصدر: نفس المصدر السابق، ص. 30.



شكل رقم 4: الدائرة البيانية لبنية الاستثمارات الصناعية(1974-1977)

تؤكد طبيعة الاستثمارات، السعي الجاد من طرف الحكومة الجزائرية إلى تجسيد الإستراتيجية المختارة؛ حيث يمكننا أن نستخلص بوضوح، بداية بلورة البناء الاقتصادي من خلال بنية الاستثمارات المعروضة؛ فالمقارنة بين المخططين الرباعيين، باعتماد المخطط الثلاثي كأساس تعطينا صورة واضحة عن تنامي حجم الإنفاق الاستثماري من مخطط إلى آخر.

لقد اضطررنا إلى إعادة صياغة الجدول بما يمكن أن يقدم من نسب توضيحية، من خلال حساب المؤشر الحسابي (Indice arithmétique) المعبر عنه بمتوسط المؤشرات (La moyenne des indices) الذي يقيس لنا التطور الشامل للإنفاق الاستثماري؛ كذلك التطور حسب فروع النشاط المختلفة[1].

(1) راجع: Christian Labrousse : Statistique- Tome 1. 5ème ED.O.P.U.Alger, 1977. p : 165

جدول رقم 06: مؤشرات تطور الإنفاق الاستثماري مع أخذ المخطط الثلاثي كأساس=100

القطاعات / المخططات	ص. محروقات	ص. قاعدية	ص. سلع استهلاكية	زراعة و ري	بناء أشغال	سكن	تكوين	صحة	أخرى	الإجمالي
المخطط الثلاثي	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	%1.00
المخطط الرباعي 1	2.00	3.92	2.30	2.15	2.81	2.25	3.3	5.00	1.44	%279.66
المخطط الرباعي 2	8.47	13.21	9.6	8.73	14.09	20.75	10.00	19.00	6.00	%1220.55
المؤشر القطاعي	4.23	3.36	4.17	4.06	5.01	9.22	3.03	3.8	4.16	4.36

المصدر: جدول مستنبط من جدول رقم 01. ص. 29.

تعكس هذه النسب، الإستراتيجية التنموية المتبعة، والنابعة من التوجيهات النظرية التي حوصلناها في الفصل الأول؛ في شكل اعتماد الاقتصاد الجزائري، على الصناعات الثقيلة. من هذا المنطلق فإن الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة يحظى بأولوية مطلقة، من خلال قياس الميل الحدي للاستثمار[1]، فأية زيادة قد تتحقق في الدخل الوطني، ينبغي أن توجه إلى رفع معدل الاستثمار. يذكر الأستاذ (حميد تمار) في نفس المرجع، تعليقاً على بنية الاستثمار في المخطط الرباعي الثاني أن هذا المعدل؛ أي المعدل الحدي للاستثمار، قد بلغ في آخر سنة من المخطط المذكور، نسبة تفوق 50 %؛ بينما كان المعدل المتوسط، في الفترة 1967-1978 فقط 35%؛ وهذا ما يعكس زيادة نسبة الدخل، المخصصة للاستثمار. يضيف الكاتب معلقاً على هذه الاستثمارات أن الجزائر كانت حسب هذه الاستراتيجية، أمام خيارين اثنين هما:

1- القبول بمستوى معين من التضحية، في جانب الاستهلاك آنيا، وتعويض ذلك على المدى البعيد، بعدما تؤتي الإستراتيجية التنموية ثمارها.

2- أو تلبية الحاجات الاستهلاكية الآنية على نطاق واسع، وتحمل تضحيات مستقبلية في هذا المجال.

(1) راجع دالة الاستثمار في كتاب: Edmond ALPHANDERY cours d'analyse macroéconomique /

طبعًا الجزائر قد اختارت البديل الأول، ولكن تجسيده لم يكن باهظ الثمن فيما يخص تلبية الحاجات الاستهلاكية، باعتبار أنها تتوفر على موارد من الغاز والبترول، مكنتها في أصعب اللحظات، من تلبية هذه الحاجات الاستهلاكية، خصوصا الأساسية منها.

ثاني ملاحظة تجدر الإشارة إليها في هذه المجال، تتعلق بقطاع الزراعة والري، فبالرغم من الاعتقاد السائد بأن هذا القطاع، قد لاقى إهمالا، إلا أننا لا نقر بذلك، سواء من حيث نظرتنا إلى حجم الاستثمار المخصص له، أو من حيث كونه عنصرًا من عناصر الإستراتيجية التنموية الشاملة.

فمن حيث حجم الاستثمار، نجد أنه قد تحصل على 1.9 مليار د.ج المخطط الثلاثي، ثم على 4.1 مليار د.ج في المخطط الرباعي الأول، وأخيرًا 16.6 مليار د.ج في المخطط الرباعي الثاني. إذا ما قارنا هذه الأرقام بمخصصات قطاع المحروقات، وقطاع الصناعات القاعدية، نجد أن توازنًا نسبيًا، من حيث توزيع الاستثمارات قد تحقق في هذا المجال (راجع الجدول رقم 01). أما من حيث تنظيم القطاع، فالإصلاح الزراعي المعلن عنه في مختلف المواثيق الموجهة لعملية التنمية الشاملة، قد تدعم ابتداءً من 1971/11/08 بميثاق الثورة الزراعية[1]، الذي يحمل في مضمونه نظرة عميقة، لتطوير عالم الريف الجزائري، والحياة الزراعية بصفة عامة.

خلاصة القول لا نجد فقرة مناسبة نختم بها هذا العرض المركز المعبر عن استراتيجية التنمية، أفضل من تلك التي يخص بها الأستاذ : "حميد تمار" نظرته للمسألة التنموية في الجزائر، والتي نرى أنها متطابقة مع الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى، المعلن عنها منذ 1965، والمتمثلة في ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، لتدعيم الاستقلال السياسي، الذي تم الحصول عليه في سنة 1962.

لقد ذكر ما يلي: «لا تريد الجزائر إدخال تنميتها الاقتصادية، في إطار الاقتصاد الدولي المندمج، الذي لا يكون في صالحها، إنما تسعى الجزائر إلى تحضير الشروط القاعدية، الضرورية لوضع اقتصادها على مسار نمو، معمم وذاتي»[2].

هذا التوجه يعكس توصيات المواثيق المختلفة، التي تعرضنا إليها في الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا البحث. لقد كان ممكنا أن توضع هذه التوصيات بين قوسين، لو لم يكن هناك إيمان للقيادة السياسية، التي حكمت البلد، منذ 1965 وحتى 1978 بهذه التوجهات الاقتصادية.

---

(1) أمر رقم 71-73 مؤرخ في 20 رمضان 1391 الموافق لـ 08 نوفمبر 1971، يتضمن قانون الثورة الزراعية.

(2) راجع: TEMMAR (H-) : OP. Cit : P.33

نأتي الآن إلى عرض التنظيم المؤسساتي الذي ساد طيلة الفترة الزمنية المذكورة.

ثانيا: الأدوات المؤسساتية:

– يعتبر التصنيف الوارد في النقطة الأولى من هذا المبحث، عنصر توجيه، لتسلسل أفكار البحث، وعليه فالأدوات المؤسساتية، يمكننا ضبطها على نحو يعكس النشاط الاقتصادي حسب القطاعات، وحسب الفروع، باعتبار أن هناك مؤسسات أنشأت، حتى قبل بداية عملية التخطيط، بالكيفية التي عرضناها في بداية المبحث، وأخرى استحدثت من أجل تنفيذ توجيهات الخطط المتعاقبة؛ ومن ثم تحقيق أهداف هذه الخطط.

يدخل إنشاء وتكوين هذه المؤسسات في إطار بناء تنظيم اقتصادي، من خلال ضبط أدوات السياسة الاقتصادية، بما يتلاءم والتأثير المباشر وغير المباشر على مسار التنموي عمومًا[1]. طبعًا ضمن هذه الرؤية، لا يوجد أجدر من الدولة في مراقبة الاقتصاد؛ وبذلك كان المذهب المنظم للاقتصاد الوطني، يرتكز على المركزية والتدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية. لقد كانت الأهداف معروفة ومحددة ضمن الإطار العام لعملية التنمية، فلا ينبغي أن يترك مجالاً للتدخل الأجنبي برؤى تقف حائ دون تحقيق الأهداف المسطرة من جهة، وتجنيد القدرات الكلية للاقتصاد الوطني من جهة ثانية. فكانت سيطرة الدولة بمؤسساتها على كل فروع النشاط الاقتصادي بارزة. فقد قسم الاقتصاد الوطني إلى فروع متخصصة حسب طبيعة النشاط؛ ومنظمة عموديًا في شكل هياكل تابعة للدولة على النحو التالي:

1– التنظيم المؤسساتي الأفقي: نقصد بالتنظيم المؤسساتي الأفقي: تنظيم الإدارة المحلية، الذي كان خاضعا لقانون الولاية الصادر في سنة 1969؛ والقانون البلدي الصادر في سنة 1974. فالتقسيم الإداري أصبح يشمل في سنة 1974؛ إحدى وثلاثين ولاية بدلا من 15 عمالة كانت موجودة سابقا، وتعد الولاية، وفقا لهذا التنظيم، الوحدة الإدارية الجهوية؛ لها مجلس ولائي ينتخب لمدة خمس سنوات؛ وكوحدة إدارية جهوية، لا مركزية، تمثل لديها جميع هيئات الإدارة المركزية، المتمثلة في الوزارات ضمن مجلس ولائي تنفيذي، يرأسه الوالي. لقد استحدث نظام الدوائر لضمان تسيير فعّال لمجال الولاية، من خلال تدعيم البلديات، فكانت الولاية مقسمة إلى وحدات إدارية

(1) Raymond Barre et Jaques Fontanel : - Principe de politique économique ...

عضة، تغطي عدة بلديات. أما البلدية فكانت تشكل الخلية الأساسية للمجتمع والدولة الاشتراكية[1].

تسير البلدية من طرف مجلس بلدي ينتخب لمدة أربع سنوات، له صلاحيات واسعة في الميادين الإدارية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية داخل إقليم البلدية، يرأس المجلس البلدي رئيسا ينتخبه أعضاء المجلس، ويساعده نائبان اثنان في رئاسة المجلس. يقع فوق أقاليم هذه البلديات والدوائر والولايات نشاط اقتصادي واجتماعي وثقافي وحتى سياسي، الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج مختلف أبعاد العملية التنموية؛ فالبعد السياسي يجسد وفقًا لعمليات انتخابية حسب الهيئات المنتخبة أما الأبعاد الأخرى فتجسيدها يمر حتماً عبر المؤسسات المتخصصة حسب طبيعة النشاط الذي تزاوله.

2- التنظيم المؤسساتي العمودي: نقصد بالتنظيم المؤسساتي العمودي تنظيم المؤسسات حسب فروع النشاط المختلفة. يشكل مجموع هذه المؤسسات قطاع الدولة؛ الذي يعبر عنه بالقطاع العمومي، بحيث يجزأ كل قطاع إلى مجموعة فروع تؤدي في أحيانٍ كثيرة نشاطات متكاملة؛ وتخضع من حيث الوصاية إلى هيئات الإدارة المركزية، حسب صلاحيات كل هيئة ممثلة بالوزارة المعنية:

أ -وزارة الصناعة الثقيلة :تعمل تحت وصاية هذه الوزارة؛ المؤسسات اللآتي ذكر إسمها في شكل شركات وطنية:

- شركة المناجم SONAREM وهي شركة وطنية، تنشط في مجال البحث و التنقيب وإستخراج المناجم واستغلالها.
- شركة الحديد والصلب (SNS) هي شركة وطنية تنتج الفولاذ وتحول المعادن، بالإضافة إلى قيامها باستيراد منتجات الحديد والصلب وتسويقها.
- شركة التعدين (SNMETAL) وتختص في تصنيع المعادن واستيراد وتسويق المنتوجات المعدنية.
- شركة الميكانيك (SONACOME) ، تنتج المنتوجات الميكانيكية، كما تستورد هذا النوع من المنتوجات وتسوقه.

[1] مختلف الوثائق الأيديولوجية بدءا من برنامج طرابلس وانتهاءا عند الميثاق الوطني 1986.

- شركة الكهرباء و الإلكترونيك (SONELEC) ، تنتج هي أيضًا ؛ وتسوق كل المنتوجات الكهربائية و الإلكترونية.

ب- وزارة الطاقة :هي الأخرى عملت تحت وصايتها الشركتان الكبيرتان وما زالتا تحت وصايتها إلى الآن (SONATRACH) ، وهي شركة تختص في البحث والتنقيب وإنتاج ونقل وتسويق المحروقات؛ وشركة (SONELGAZ) ، تنتج هي الأخرى الكهرباء، وتوزعها كما تختص أيضًا في توزيع الغاز.

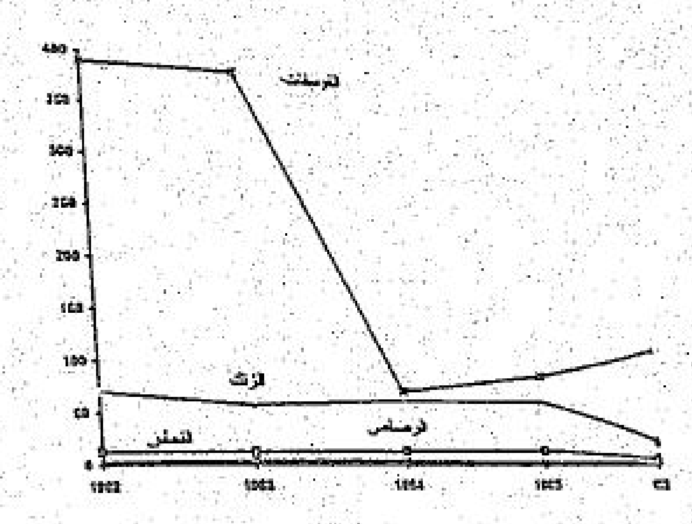
أدى التفاعل الاقتصادي لهذه الشركات من خلال نشاطاتها المختلفة إلى النتائج التالية (من حيث الإنتاج):

1-قطاع المناجم:(1962-1979):

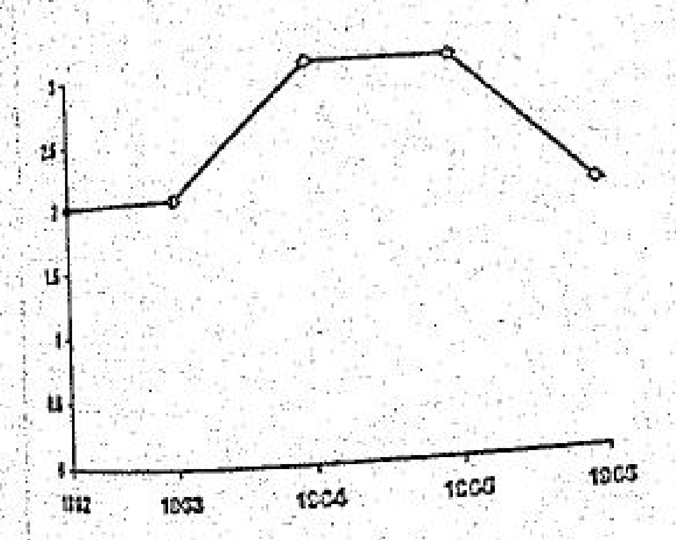
جدول رقم 07: -أ- الإنتاج المنجمي (1962-1966)

الوحدة	10^6 طن	10^3 طن	10^3 طن	10^3 طن	10^3 طن
السنة	الحديد	الرصاص	الزنك	النحاس	الفوسفات
1962	2.1	12.9	70.1	2.9	390
1963	2.0	12.0	58.0	3.7	384
1964	2.7	14.0	64.0	3.9	73
1965	3.2	15.0	64.0	3.6	90
1966	1.8	07.0	25	4.3	119

المصدر: إحصائيات O.N.S - 1991- 1962. عدد خاص، رقم:35. ص38.



شكل رقم 5: تطور الإنتاج المنجمي (1962 — 1966) باستثناء تطور إنتاج الحديد

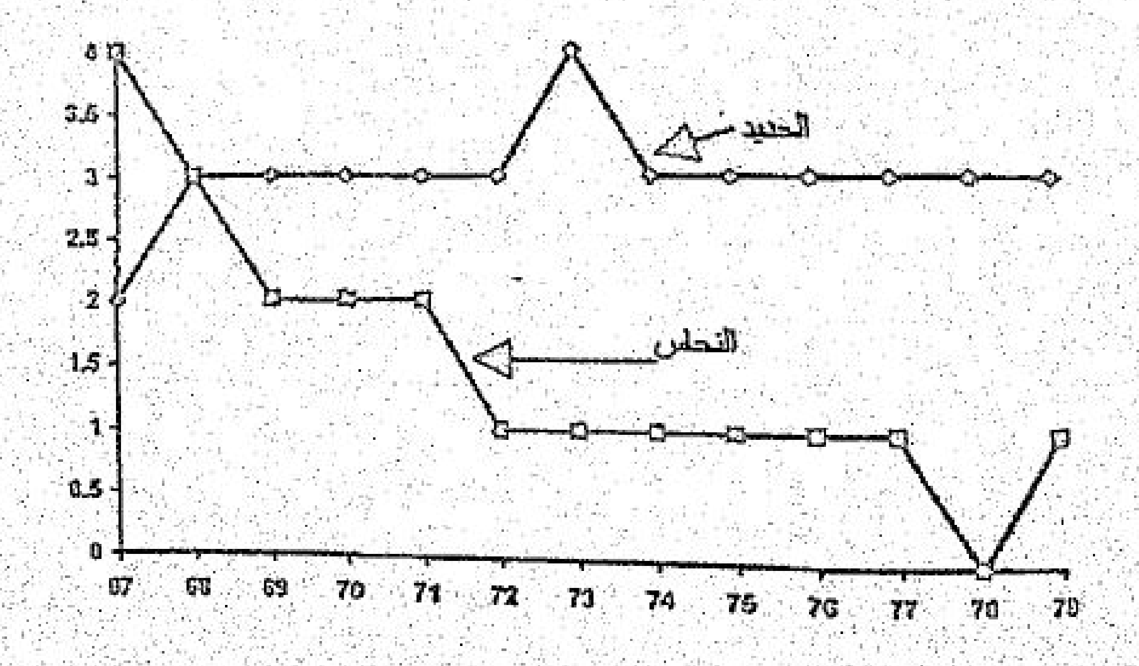


شكل رقم 6: تطور إنتاج الحديد خلال الفترة 1962 — 1966

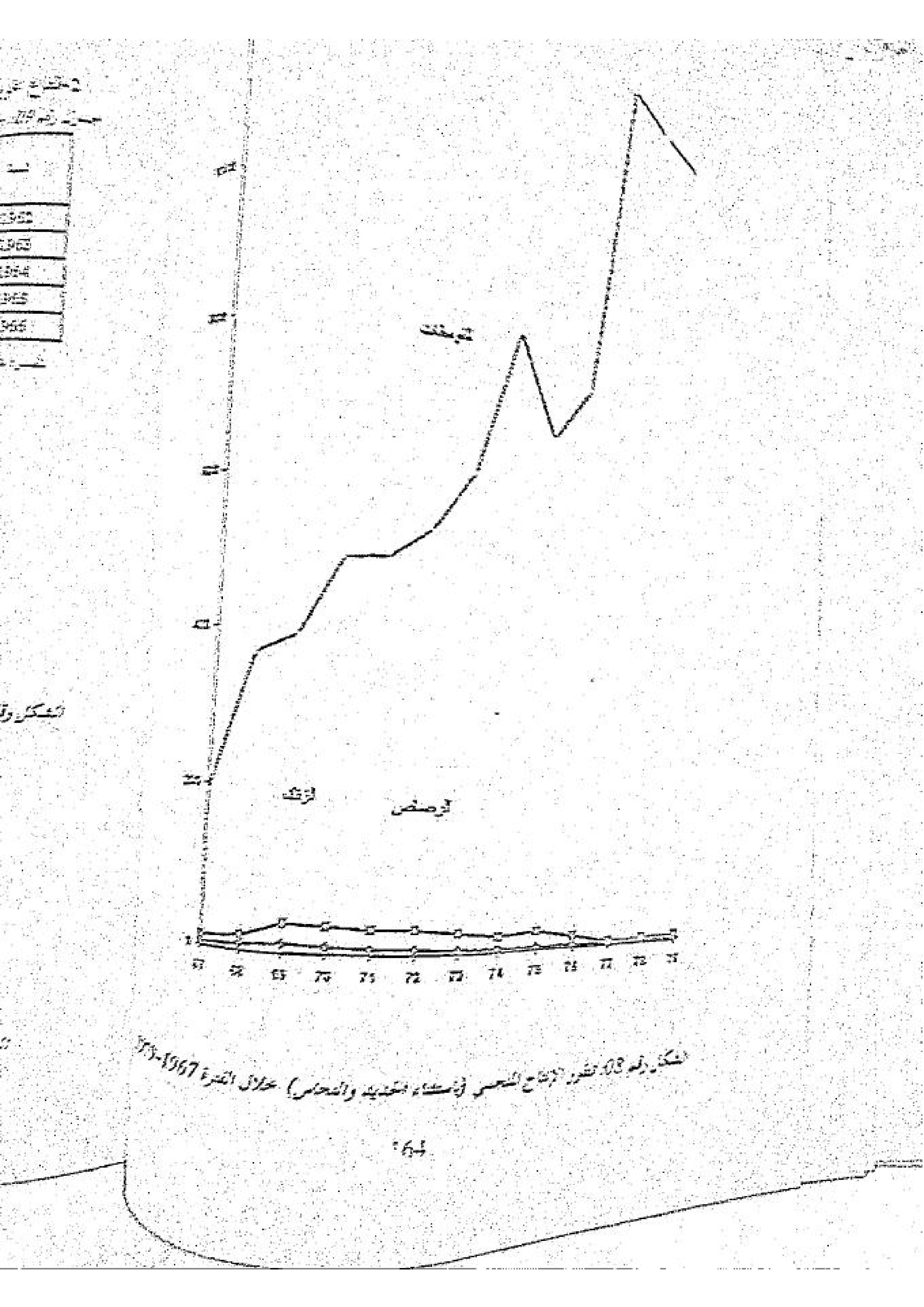
جدول رقم 08: –ب– الإنتاج المنجمي (1967–1979)

الوحدة	10^6 طن	10^3 طن	10^3 طن	10^3 طن	10^3 طن
السنة	الحديد	الرصاص	الزنك	النحاس	الفوسفات
1967	2.6	5.0	13	4.3	193
1968	3.0	8	18	3.4	369
1969	3.0	11.4	36.0	2.3	392
1970	2.9	9.9	33.2	2.4	491
1971	3.3	7.0	30.5	2.2	494
1972	3.7	7.6	30.9	1.6	533
1973	3.2	5.6	25.5	1.3	613
1974	3.8	4.6	19.2	1.6	802
1975	3.2	4.4	23.8	1.6	669
1976	2.8	3.2	14.2	1.6	742
1977	3.2	1.4	5.8	1.5	1.173
1978	2.8	3.5	7.6	0.7	1.124
1979	2.9	3.6	8.8	0.8	1.082

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم: 7-أ – نفس الصفحة.



الشكل رقم 07: تطور إنتاج الحديد والنحاس خلال الفترة 1967–1979



الشكل رقم 03 تطور الإنتاج المعدني (باستثناء الحديد والنحاس) خلال الفترة 1967-77

ي -وزارة النقل:

ويعمل تحت وصايتها حسب أنواع النقل المختلفة:

CNAN	النقل البحري
AIR-ALGERIE	النقل الجوي
ONP	تنمية وتسيير الموانئ
SONAMA	تسيير المستودعات
SNCFA	النقل بسكك الحديد
SNTV	النقل البري للمسافرين
SNTR	النقل البري للبضائع
ONPECHES	تنمية صناعة الصيد البحري
ENEMA	الأرصاد الجوية

تزاول هذه المؤسسات نشاطها وفقًا للهيكل التنظيمي الخاص بكل واحدة منها وحسب طبيعة النشاط الموكل لها في إطار التخصص وتقسيم العمل القطاعي؛ عدد هذه المؤسسات يساوي (65) خمس وستون مهيكلة في شكل شركات وطنية ودواوين وطنية ومكاتب دراسات وطنية وبنوك وشركات تأمين.

الصبغة الوطنية تعني هنا في مصطلحات التشريع الجزائري أن الملكية القانونية لهذه المؤسسات تعود للدولة وحدها، وإدارتها أيضًا تخضع للسلطة العمومية، يشكل مجموع هذه المؤسسات، القطاع العمومي الذي يعد أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فعلاً لقد شكلت هذه المؤسسات المضمون الحقيقي للعمل التنموي في الاقتصاد الجزائري؛ فهي حقيقة، زيادة كمية للناتج الوطني الخام عبر السنوات؛ بدايتها — بطبيعة الحال — سنة الاستقلال الوطني 1962 ونهايتها (طبعًا الأمر يتعلق بالمحاولة التنموية الأولى المرحلة الأولى) سنة 1979 ؛ وهي بذلك تشكل حركة نمو بقيمته المطلقة؛ وفي إطاره الإستراتيجي غير المتوازن. إن هذا البناء (في شكل تراث اقتصادي واجتماعي) قد أدى فعلاً إلى إحداث التغيير الكمي (بالزيادات في المجمعات الاقتصادية الكلية)، والتغيير النوعي بما أحدثه من تطور في المجتمع الجزائري عن طريق التكوين والتشغيل وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه.

في تقديرنا أن البناء التنموي قد تم فعلاً وأن هياكل هذا البناء موجودة ونلمسها بواقعية في مجموع المؤسسات، التي عددناها، وذكرناها أعلاه. لكن حركية هذا البناء وتفاعل عناصره

ضمن هذه الحركية؛ نقدر أنها واجهت صعوبات ترتبط مباشرة بمستوى الوعي، الذي قابل هذا
البناء وعليه -حسب رأينا- كان يمكن البحث عن تجاوز الاختلالات الهيكلية وإعادة التوازن
الاقتصادي الكلي، ضمن نفس البناء؛ لأن هذا البناء ذاته أصبح تراثًا وطنيًا، دخل في عقلية وثقافة
الفرد الجزائري، وأصبح جزءًا لا يتجزأ من وعيه الاجتماعي؛ وبواسطة هذا الوعي كان يمكن أن
يتحقق التوازن على المستوى الجزئي. غير أن شيئًا من هذا لم يحدث ؛ وعشنا لنرى تفكيك البناء
الاقتصادي والاجتماعي[1]، على مرأى ومسمع حتى الذين قرروا بناءه والإشراف على إدارته.
فكانت مرحلة المخطط الخماسية وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، فتقررت عملية إعادة الهيكلة
العضوية (التفكيك العضوي)، وأرفقت هذه الأخيرة بإعادة هيكلة مالية؛ وانتقلت المؤسسات في
إطار عملية ترقية إعادة الهيكلة إلى إصلاح اقتصادي؛وفي الأخير لم يحقق الاقتصاد الجزائري توازنه
لا على المستوى الكلي ولا على المستوى الجزئي خلال فترة الخماسيين 1980 - 1984
و1985 - 1989. بل على العكس فقد تعمقت تلك الاختلالات بفعل تراجع العائدات
البترولية من 11.5 مليار$ في سنة 1985 إلى 6.5 مليار دولار في سنة 1986؛ ووقع الاقتصاد
الجزائري، تحت طائلة القيد المالي الحاد، الذي لا يمكن تصور أي عملية نمو خارجه؛ من جهة
أخرى نتطرق وكمدخل للموضوع المتعلق بالجزء الثالث من البحث إلى دور القطاع الخاص
عمومًا والمؤسسة الخاصة في الاقتصاد الجزائري؛ للتذكير بحقيقة الدور الذي لعبه، وواقعه قبل
التحول إلى الاعتماد عليه بالدرجة الأولى، في تحقيق النمو، وتحريك عملية التنمية مجددًا.

3- ملخص دور القطاع الخاص في الفترة ما قبل سنة 1980 .

كنتيجة حتمية لتنمية منظومة تسيير تابعة لقطاع الدولة، حيث يغطي نشاط هذا القطاع
مجموع الاقتصاد الوطني، وجد القطاع الخاص نفسه يحتل مرتبة ثانوية، ويؤدي دورًا يتراجع
باستمرار، في ظل تنامي نشاط القطاع العام، وتدخل الدولة في تسيير القطاع الوطني، ـ
واضحًا، وتجسد هذا التراجع خصوصًا في القطاع الخاص، الذي يمارس نشاطًا إنتاجيًا. ففي سنة
1966صدر قانون الاستثمار، الذي بدا من الناحية الظاهرية أنه يفتح أبواب الاستثمار للقطاع
الخاص؛ حيث أوضح الأمر، المتعلق بهذا القانون، دور ومكانة وشروط والضمانات الممنوحة
للرأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية. كما أشار نفس القانون إلى أن دور الدولة هو ...

---

(1) تحت شعار إعادة الهيكلة بشقيها العضوي والمالي.

مجال الاستثمار في هذه القطاعات الحيوية، وهذا لا يمنع من اشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الاستثمار في هذه القطاعات. لكن في بقية القطاعات هناك إجراءات خاصة تنظم وتحدد شروط دخل الرأسمال الخاص.

(3-1) – ينبغي للمستثمر الخاص أن يطلب الموافقة على مشروعه الإستثماري تأخذ هذه الموافقة أشكالاً ثلاثة:

أ- استثمار يعادل مبلغه 500 دج أو اقل؛ تمنح الموافقة تحت شكل ترخيص إداري صادر عن الوالي وبتقديم طلب بسيط.

ب- استثمار يفوق 500 د.ج، تمنح الموافقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، وبإشراف البنك الجزائري للتنمية (BAD)؛ الموافقة تأخذ الشكل المبسط ولا تحتاج إلى دعم حكومي.

ج- الموافقة العادية وتخص المشروعات الكبرى وتطلب مساعدة خاصة من الحكومة فيما يخص الضرائب والقروض؛ تتطلب هذه الموافقة، قبول مشترك لوزارة المالية، والوزارة المعنية بالاستثمار، حسب طبيعة النشاط.

(3-2)- فيما يتعلق بالتأميم، يشير القانون إلى أن :الشركات التي تنشأ تحت طائلة المرسوم الرئاسي، لا يمكن تأميمها إلا في حالة ما اقتضت عملية التنمية الاقتصادية، حتمية هذا الإجراء؛ ويقتضي ذلك إصدار قرار قضائي؛ ويترتب عنه تعويضًا يحدد مبلغه، وتحدد آجال تسديده ظاهريًا، في الوثيقة الرسمية، التي منحت الموافقة على الاستثمار.

يبين الجدول رقم 15: بأن 570 مشروع استثماري قد تم قبولها، في الفترة 1968-1967؛ وقد سجل هذا الرقم انخفاضًا، في سنة 1971؛ وبالتالي تراجع دور القطاع الخاص تبعًا للقرارات التي وضعت الاقتصاد الجزائري تحت رقابة الدولة،من خلال احتكار الاستيراد من طرفها. وقانون المالية للسنة المذكورة قد أوقف كل أشكال الدعم للاستثمار الخاص، إنشاء مؤسسات حكومية في مستوى الاستثمار الخاص إلى مستوى لا يكاد يذكر مقارنة بمخصصات الاستثمار التي أحرزها القطاع العام في تلك الفترة والتي كانت تتزايد باستمرار[1].

[1] راجع: عبد اللطيف بن اشنهو– التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، (مترجم من الفرنسية) – ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر- 1982. ص: 211.

لذلك فعند نهاية سنة 1978 كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد عام، أو ما يمكن تسميته باقتصاد الدولة في أوسع معنى لهذا المفهوم؛ اقتصاد يرتكز بالدرجة الأولى، على توزيع دخل مرتفع على شرائح المجتمع؛ يقابل هذا المستوى المرتفع لتوزيع الدخل؛ سوق ضيقة جدًا، فيما يخص العرض المقابل للدخل الموزع؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال مزمن، في التوازن بين الطلب ممثلاً بالدخول الموزعة والعرض مجسدًا فيما ينتج بواسطة مؤسسات الدولة، وما تستورده هذه الأخيرة لمواجهة الفجوة الموجودة بينهما؛ مما ترتّب عن ذلك بناء نموذج استهلاك لم تتمكن الجزائر من تجاوزه، لا في الثمانينات، ولا في التسعينات، حتى بعد تنفيذ بنود اتفاق إعادة الجدولة؛ باعتبار أننا نرى تفكيك النموذج غير مقتصر بتحقيق التوازن على المستوى الكلي، بل نرى أن ذلك يتحقق فقط، بإعادة بعث النمو من خلال الانعاش الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية ، بمظهريهما العام والخاص.

جدول رقم 15: استثمارات القطاع الخاص (1967-1978)

السنة / فروع النشاط	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
النسيج	14	90	128	41	10	05	04	09	11	03	-	03
تعدين، ميكانيك، كهرباء، وكهرباء ميكانيكية	10	26	32	27	07	05	09	03	05	04	04	03
البلاستيك	07	18	16	02	06	01	-	-	-	-	-	01
التغذية	07	07	28	10	08	09	04	03	05	01	01	05
الجلود والأحذية	02	06	08	06	-	-	-	-	01	-	06	-
الورق	05	04	08	03	01	01	01	-	-	-	-	-
الخشب	01	02	08	08	-	-	-	-	-	-	-	03
مواد البناء	-	02	14	07	-	04	-	-	-	-	02	06
المواد الكيماوية	10	14	23	-	02	04	04	03	05	-	-	-
السياحة	-	01	03	-	-	03	-	03	-	-	-	-
مؤسسات البناء	-	-	-	15	-	-	-	-	-	-	-	-
اخرى	10	29	21	123	08	02	02	03	05	03	-	02
العدد الإجمالي للمشاريع	66	220	271	146	43	29	23	26	31	15	11	23
الاستثمار الإجمالي ب10 د.ج	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18

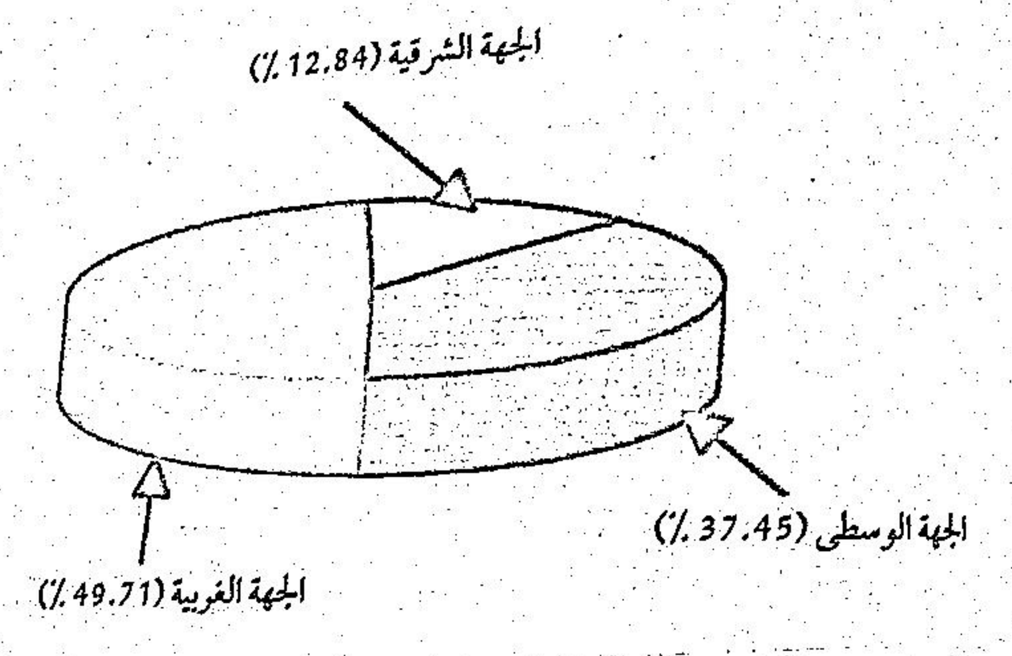
المصدر: Temmar (H): Stratégie de développement indépendant. Le cas de l'Algérie:Un bilan. O.P.U. Alger, 1983. P. 50 -51

1- لقد كان العدد الإجمالي للمشروعات الاستثمارية يعادل 881 مشروعًا خلال الفترة المحددة في الجدول 15. وكانت هذه المشروعات موزعة جغرافيًا على النحو التالي:

أ- الجهة الوسطى من الوطن: 330 مشروعًا استثماريًا، أي بنسبة 37.45% من إجمالي المشروعات الاستثمارية.

ب- الجهة الغربية من الوطن: 438 مشروعًا استثماريا، أي بنسبة 49.71% من إجمالي المشروعات الاستثمارية.

ج- الجهة الشرقية من الوطن: 113 مشروعًا استثماريًا أي بنسبة 12.84% من إجمالي الاستثمارات.



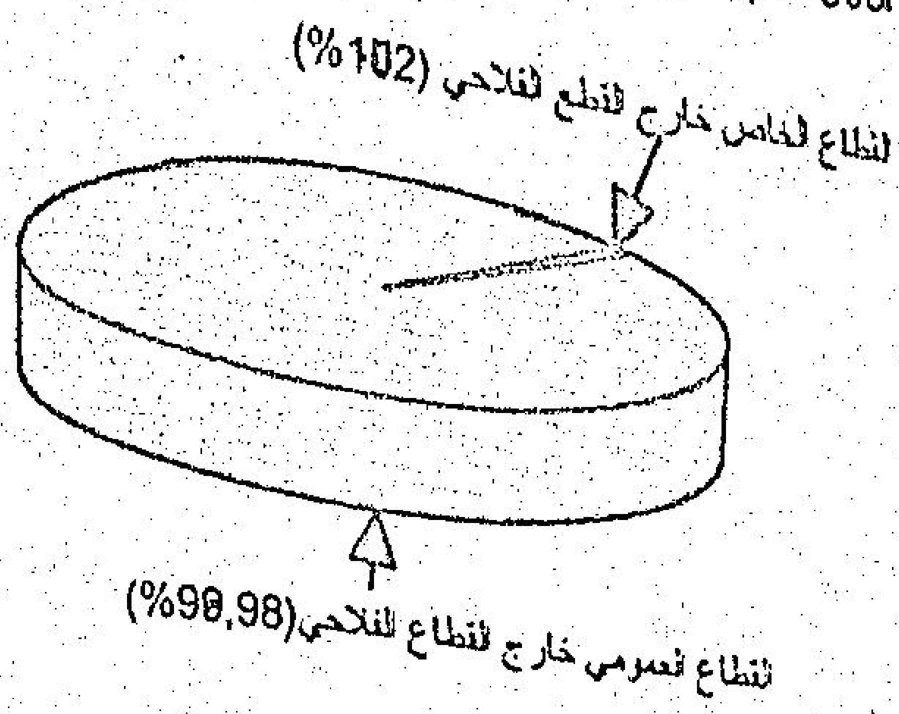
شكل رقم 14: التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الخاص (1967-1987)

2- لقد كان أيضًا العدد الإجمالي للعمال المشتغلين بهذا القطاع يعادل 28966 عاملاً، مقابل 1.889.000 عامل يشغلهم القطاع العام خارج القطاع الفلاحي. إذا ما قارنا النسبة بين القطاعين نجدها على النحو التالي:

أ- القطاع العمومي خارج القطاع الفلاحي 98.98%.

ب- القطاع الخاص خارج الفلاحي 01.02%.

طبعا هاتان النسبتان تؤكدان طبيعة الاقتصاد الجزائري.



شكل رقم 15: توزيع العمال بين القطاعين العام والخاص.

3- الإجراءات الإدارية الواردة ضمن قانون الاستثمار المذكور أعلاه، أوجدت حاجز غير طبيعي في ميدان الاستثمار، فالموافقات الإدارية تحولت بكل تأكيد إلى عقبات في وجه الاستثمار وأدت إلى خلق نوع من التعطيل في إنجاز المشروعات، لا يمكن تجاوزه في كثير من الحالات إلا من خلال الأساليب غير القانونية وغير الشرعية وهذا بدوره أوجد سلوكًا، عند معظم أصحاب المشروعات الخاصة يوحي بأن لا استثمار خارج البيروقراطية التي أوجدت الترخصيات والموافقات الاستثمارية.

4- تحول القطاع الخاص للعيش في ظل القطاع العام: لقد أفرغ الاستثمار الخاص من مضمونه، وهو المساهمة في خلق الثروة، وجعل هذا القطاع يدخل كمستفيد من توزيع ثروة المجتمع بواسطة قطاع المحروقات في شكل ريع بترولي.

5- التلاصق الموجود بين القطاع الخاص بالمضمون الذي ذكرناه وبيروقراطية القطاع العام، أدى إلى إفراغ القطاع العمومي من مضمونه الاقتصادي والاجتماعي، وتدحرج الاثنان هاوية / إلى الإفلاس وبرز إلى الوجود أثرياء «في شكل برجوازية» نعتقد أن اهتمامهما بعيدة كل البعد عن بعث وتركيز أسس التنمية. أستطيع القول أن هذه الفئة إذا لم ترغم على العمل تحت طائلة قوانين الدولة فإنها سوف تشكل خطرًا محدقًا حتى على الاستقلال السياسي للجزائر.

المبحث الثاني

تخطيط الاقتصاد الجزائري: الفترة مابين (1980–1989)

أولا :المخطط الخماسي الأول (1980–1984)

لقد وضعت الجزائر، مخططًا خماسيًا، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية 1984. تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980. لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز، على تقييم سياسة التنمية، التي أتبعتها الجزائر، في الفترة ما بين 1967–1978 من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية ولاجتماعية، التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979 من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط، أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يركز كثيرًا، على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة، خصوصًا رأس المال :كما يركز على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي، بين الفلاحة والري والصناعة، والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية.

لقد حدد المخطط أهداف أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:

1- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني[1] والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

2- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

3- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخرات الكبيرة المتراكمة، في بعض القطاعات، وتوفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها.

4- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.

---

(1) راجع: Brahimi (A) : L'économie algérienne, O.P.U, Alger, 1991. p. 350. 366. Et aussi le rapport d'exécution du plan 1980-84.

5- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات، واستعمال أفضل، للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

6- إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

أ- تنظيم الاقتصاد: لقد أولى المخطط الخماسي، اهتمامًا أكبر لمسألة تنظيم الاقتصاد، فحدد عددًا من الأهداف، منها على وجه الخصوص، تدعيم التخطيط إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي، واندماج القطاع الخاص في السياسة التنموية، تهدف عملية إعادة التنظيم هانه، إلى تجاوز القيود الملاحظة، عشية المخطط الخماسي، وتحسين فعالية الاقتصاد الوطني.

ب- التخطيط: لقد ساهمت الخطة الخماسية 1980-1984 في تحديد الإطار الذي تم ضمنه حركة التنمية والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، لقد اعتمد المخطط السنوي كأداة هامة لإنجاز الخطة في الأجل المتوسط، وتكوين إطار شامل للأعوان العموميين. في نفس الوقت أعطيت مكانة هامة، للمخططات الولائية بالتنسيق مع السياسة اللامركزية وتشجيع المبادرة المحلية.

لقد تمركز «مجهود التخطيط المحلي» على عدد من الإجراءات، منها على وجه الخصوص، توسيع الكفاءات الاقتصادية للولايات والبلديات، لا مركزية بعض الطرق الخاصة بالتسجيل وتمويل البرامج الولائية، تخفيف طريقة المراقبة المسبقة لبعض المصاريف التجهيزية، استحداث مديريات التخطيط الولائية، تواجد أكبر للهيئات المالية. (هكذا اعتقد المشرفون على عملية التخطيط وهكذا كان تصورهم).

كما اعتقدوا: أن هذه الإجراءات قد ساهمت في التأكيد، بأن الولاية هي سلم التخطيط وهي أيضا كيان مشارك في عملية التخطيط الوطني، وحسب رأيهم دائما: قد ساهمت هذه الإجراءات في التحكم أكثر، في عملية التنمية على مستوى الولاية، من خلال تحسين التنسيق بين البرامج والمشروعات الموجودة على تراب الولاية[1].

فيما يخص تخطيط الإنتاج كان الهدف هو تقنين وتوسيع إعداد المخططات حتى يشمل كل المؤسسات والوحدات، وإدماج مخططات الإنتاج في الخطة السنوية، وتنظيم تكفل فعلي

[1] راجع الوثيقة المتضمنة للمخطط الخماسي الأول (1980 - 1984).

بالنسبة قطاعيا وولائيا، إضافة إلى مراعاة الانسجام والتناسق، في تنفيذ مخططات الإنتاج، من طرف الهيئات الوصية.

أما تخطيط الاستثمار، فإن العملية قد انصبت على ضرورة التحكم أفضل في تقييم المشروعات، وبرمجتها ومتابعة تنفيذها. من جهة، وفي أخرى وإطار تسيير أحسن للاستثمار، وضعت طريقة لتطهير مدونة الاستثمارات المخططة وفقا للإنجازات المنتهية، وإقصاء المشروعات غير المطابقة مع أهداف الخطة الخماسية، غير أن للمخطط لاحظ نقائص عديدة في ميدان تخطيط الاستثمار أوجزها فيما يلي:

1- التخطيط المالي والمتابعة المالية للاستثمارات.

2- الترابط بين مختلف جوانب الخطة (الإنتاج، الاستثمار، التشغيل التمويل وغيرها...).

3- الملائمة بين الأهداف وشروط إنجاز البرامج.

4- التأطير في مستوى القطاعات والولايات، فيما يخص إعداد ومتابعة تنفيذ مخططات الهيئات الموجودة تحت وصايتها.

5- التحكم في التنبؤات الاقتصادية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

6- التحكم في طرق التسيير.

7- التحكم في نشر الإعلام الاقتصادي والاجتماعي.

أهم عملية عرفتها الخطة الخماسية في مجال تنظيم الاقتصاد هي إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي اعتبرها المخطط إجراء تنظيمي جوهري ضمن الخطة، يهدف إلى تدعيم القطاع العمومي. لقد تطلب إنجاز هذا التنظيم تجنيد وسائل هامة وبذل مجهودات كبيرة في مستوى وزن وأهمية القطاع العمومي في الجزائر، ودوره المحرك والجوهري في إستراتيجية التنمية.

ج- المبادئ التي تقوم عليها عملية إعادة الهيكلة(1).

تهدف عملية إعادة هيكلة المؤسسات

1- توطيد دعائم التنمية الاشتراكية للاقتصاد بواسطة تحسين الشروط التي تسمح بالتطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية والديمقراطية.

2- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالبحث عن تحكم أكبر في جهاز الإنتاج، واستعمال عقلاني للكفاءات والموارد المادية.

3- التوزيع بكيفية متوازنة للنشاطات عبر التراب الوطني بواسطة توطين بحالي أحسن، لمراكز القرار والوسائل البشرية والمادية الضرورية لتأديتها.

أما مبادىء إعادة الهيكلة فيمكن تحديدها فيما يلي:

1- التبسيط والتعريف بوضوح لمهمة كل مؤسسة.

2- تكييف حقل نشاط المؤسسة مع أهدافها.

3- التكفل بوظائف الإنتاج، والتطوير والتسويق، من طرف هياكل متخصصة ومتميزة.

4- لا مركزية وتدعيم وسائل الإنجاز.

5- تحسين انتشار الكفاءات فيما يخص التجارة والتوزيع بين مختلف الأعوان الذين يزاولون نشاطات على المستوى الوطني.

6- تحميل المسئولية للمجموعات العمالية في إنجاز الأهداف التعاقدية المحددة والمخططة.

7- مسؤولية للمجموعات العمالية في إنجاز الأهداف لتعاقدية المحددة والمخططة.

8- مسئولية الجماعات المحلية في عملية التنمية الوطنية بصفتها شريك القطاعات وبصفتها باعث النشاطات الاقتصادية ذات الطابع المحلي.

يساهم القطاع الاقتصادي العام (باستثناء الإدارة) بنسبة تتجاوز 70% في تكوين الناتج المحلي الخام (وبنسبة 56 % في نفس الناتج خارج المحروقات)، يشغل أكثر من 1.300.000 عامل أجير، ويمول أهم إيرادات ميزانية الدولة. أما مجموع القطاع العام غير الفلاحي (بما في ذلك الإدارة) فهو يوظف حوالي70 % خارج القطاع الفلاحي، ويقدم أهم الأجور ويدفع 85% من إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي.

لقد أدت عملية إعادة الهيكلة إلى استحداث مؤسسات مهيكلة جديدة حددت مهامها حسب المخطط بكل وضوح، لقد كان عدد المؤسسات الوطنية سنة 1980 حوالي 150 مؤسسة،

ارتفع عدد هذه المؤسسات بعد إعادة الهيكلة إلى 460 مؤسسة تشمل حوالي 2079 وحدة. أما عدد المؤسسات العمومية الولائية فقد بلغ 504 مؤسسة، بينما بلغ عدد المؤسسات البلدية 1079 مؤسسة[1].

1- إذا نظرنا إلى عدد مؤسسات القطاع العام ونسبة التشغيل به، نتأكد من الدور المحرك الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الجزائري، لذلك فبالإضافة إلى أهداف: وضوح التسيير(1)، واستقلالية القرار، واللامركزية، وتحمل المسئولية للأعوان الاقتصاديين العموميين وتحسين الإنتاج، التي كانت متوخاة من إعادة الهيكلة في جانبها العضوي (التنظيمي)، فإن تهيئة المحيط الذي تطور فيه المؤسسة غاية أخرى ينبغي إدراكها من أجل تحقيق مجمل الأهداف.

في هذا السياق وضعت الإجراءات المرافقة وهي اجراءات تهدف إلى تحقيق أحسن كفاية للمؤسسات وتحسين إدارة الاقتصاد الوطني عمومًا. لقد كانت عملية إعادة الهيكلة المالية أهم إجراء مرافق لعملية إعادة الهيكلة العضوية، حيث كان مقصد هذه الأخيرة يتجاوز التطهير المالي، إلى التعريف بالمؤسسة، وتنفيذ مجمل الإجراءات التي من شأنها أن تضاعف النتائج الاقتصادية والمالية للمؤسسة، عبر الشفافية وفعالية التسيير، الاستقلالية وقدرة الوفاء بالدين، مردودية النشاطات، وفي الأخير توضيح العلاقة بين المؤسسة والدولة.

لقد مزجت مخططات إعادة هيكلة المقترحة لكل مؤسسة بين نوعين من الإجراءات:

1- الإجراءات الداخلية التي تدخل ضمن صلاحيات المؤسسة والتي ينبغي أن تسمح بزيادة الإنتاج والإنتاجية، وكذلك إحداث صرامة أكثر في التسيير.

2- الإجراءات الخارجية التي تدخل ضمن صلاحيات الدولة ومجال تدخلها في نشاط هاته المؤسسات، وتأتي على وجه الخصوص، ضمن تحديد أسعار الإنتاج المكافئة للمؤسسة والمبنية على تكاليف معيارية التخصيصات المالية من أجل ضمان إنشاء حد أدنى من الرأسمالي الاجتماعي، سواء كان ذلك عن طريق المساهمات النهائية، أو عن طريق تجميد ديون الاستثمار، من جهة أخرى، تم وضع طرق تمويل ملائمة لرأس المال العامل للمؤسسات.

يقيم المخطط، عمليتي إعادة الهيكلة، العضوية والمالية بأنهما قد حققت نتائج إيجابية مقارنة بالأهداف المحددة؛ غير أن الإنجاز الكامل لإعادة الهيكلة حسب المخطط يتطلب مواصلة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص:145.

تتميز بالحلول المقترحة لمشاكل حتى توزيع الحلول للمؤسسات التي تعاني عجزا والمؤسسات المالية، دور مؤسسات التمويل والاستثمار المصرفية في تعبئة الأموال، فرغم التشريعات على إعادة الهيكلة إلى حصيلة نتائج الخطة الخماسية قد بينت بأن القطاع العام الجزائري على المستوى المتوازن بشكل عام في التقرير للمخطط (1980-1984)[1]، وأكثر من ذلك فإن مؤسسات القطاع العام قد حققت أهم الزيادات في الإنتاج الوطني خلال الفترة المذكورة كما وفرت مناصب الشغل وأنجزت أهم الاستثمارات المنجزة[2].

بالموازاة مع إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية خلال نفس الفترة، عملية إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية العمومية[3]، لقد كان الهدف من هذه العملية حسب المخططين – هو خلق مستثمرات اقتصادية قابلة للاستغلال، يمكن التحكم فيها من الناحية التقنية مع ضمان تطويرها واستقلاليتها في ميدان التسيير – إن الانطلاقة الفعلية قد ميزت بتجزئة مستثمرات القطاع المسير ذاتيا، وإعادة تحديد مساحاتها، كذلك الحال بالنسبة لتعاونيات المجاهدين، في مرحلة أولى، ومستثمرات الثورة الزراعية في مرحلة ثانية.

لقد تم تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية على مساحة قدرت بـ 2,830,000 هكتار، في حين وزعت مساحة 700.000 هكتار بصفة فردية[4].

لقد كانت إجراءات التغيير، هائلة في شكل إصلاح، غير واضحة الدوافع، والمقاصد، فالرأي العام الجزائري كان دائما يشكك في هذه الدوافع، بالرغم من استمرار هذه الإجراءات، ومواصلة تطبيقها في المخطط الخماسي الثاني.

ثانيا :المخطط الخماسي الثاني (1985–1989):

يعتبر المخطط أن الخطة الخماسية الثانية قد شكلت مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. قد كانت هذه الخطة تستهدف توقيع، وتنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات «الأمة» (حسب واضعيه) وتلبية متطلبات «البناء الاشتراكي»

---

[1] التقرير التنفيذي للمخطط (1980–1984)، ص:146.

[2] هنا أمر طبيعي بالرجوع إلى سيطرة هذا القطاع على معظم قطاعات النشاط !

[3] التقرير التنفيذي للمخطط (1980–1984)، ص: 147.

[4] التقرير التنفيذي للمخطط (1980–1984)، ص: 147.

وتقوية «استقلالية الاختيارات الاقتصادية» «والاجتماعية الوطنية» التي قد حددت لها المخططات (حسب التوجهات العامة) غايتان كان ينبغي بلوغهما وهما:

1- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمراحل والوسائل الممكن تعبئتها،

2- إدراج المخطط، ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تحقق من خلال:

أ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ب- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

ج- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية[1].

طبعًا في نظر المخطط، تعتمد الخطة الخماسية الثانية على منجزات الخطة الخماسية الأولى (80-84) ففي المجال الصناعي ركزت الخطة على:

أ- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية، المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك، ومنح الأولوية إلى تكثيف التبادل بين القطاعات وتعويض الواردات بالمنتجات المحلية، وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى اقتصاد المواد الأولية والطاقة.

ب- أكد على ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وإضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية، التي ينبغي أن تعتمد أساسًا على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات، وعلى لامركزية فعالة، وقواعد تسيير الوسائل، تتصف بالفعالية والمردودية.

ج- أكد على ضرورة تشجيع المقاولة من الباطن، لا سيما في اتجاه المناطق المحرومة وفي شكل مؤسسات محلية، عمومية وخاصة.

د- كما أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب، التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة، وكذا التكفل بتطور الاحتياجات المطلوبة تغطيتها، وذلك في إطار الاستراتيجية الصناعية واختيار المشروعات.

---

(1) راجع: المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989) – التقرير العام – وزارة التخطيط – جانفي 1985.

[illegible]

غير أن الفترة الموالية لما بعد المخطط الخماسي الثاني، التي برزت فيها الانعكاسات الخارجية، قد عرفت انعطافاً حاداً في السياسة الاقتصادية التي سادت حتى نهاية سنة 1978. وقد أقر مسؤولو الاقتصاد بأن الإستراتيجية الصناعية بعد نقطة الانعطاف هذه غير ممكن تطبيقها حرفياً [illegible] حركة الاقتصاد الجزائري في شموليته.

1- [illegible] يمكن تحديده بالعناصر التالية:

أ- تراجع أو انخفاض عائدات الصادرات الناجم عن هبوط أو انخفاض سعر البترول الذي [illegible] والذي قدرت بالنسبة للأول بـ 50% وبالنسبة للثاني 20% أما بالقيمة فعائدات صادرات المحروقات قد انخفضت من 11.5 مليار دولار في سنة1985 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986.

ب- خدمة الدين المرتفعة نسبياً والتي قدرت بـ 5 مليار دولار، وهو مبلغ نسبته 77% من عائدات التصدير.

2- محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، فالصعوبات التي يلقى التحكم فيها في مجال الاستثمار، والتأخيرات المتراكمة في ميدان تنمية المخلفات الأساسية، وضآلة التقدم الحاصل في الإنتاجية، كلها عوامل توحي بأن «استراتيجية النمو غير المتوازن» قد استنفدت إمكانياتها، فالتوسع في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لا يمكن انتظارها كرد فعل تلقائي للاستثمار، باعتبار أن قطاعات كثيرة أصبحت عالة على الاقتصاد الوطني، فأي نمو أو زيادة تمتص حتماً من طرف هذه القطاعات.

3- عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي، فمضاعفة فرص الاستثمار، والنمو الديمغرافي وصعوبة التحكم في أنماط الاستهلاك، عوامل فرضت على طلب المنتوجات الصناعية والطلب عليها (في معظم هذه المنتوجات) لم يعد فارقاً ضئيلاً يمكن إهماله، فالأمر أصبح يمثل فارق كميات كبيرة، هي ذاتها كفيلة بتطوير جديد لجهاز الإنتاج.

وتقوية «استقلالية الاختيارات الاقتصادية» «والاجتماعية للبلاد»، لذلك قد حددت لهذا المخطط (حسب التوجيهات العامة) غايتان كان ينبغي بلوغهما وهما:

1- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة، والوسائل الممكن تعبئتها.

2- إدراج المخطط، ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تحقق من خلال:

أ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ب-مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

ج- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية[1].

طبعًا في نظر المخطط، تعتمد الخطة الخماسية الثانية على منجزات الخطة الخماسية الأولى (80-84) ففي المجال الصناعي ركزت الخطة على:

أ- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية، المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك، ومنح الأولوية إلى تكثيف التبادل بين القطاعات وتعويض الواردات بالمنتجات المحلية، وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى اقتصاد المواد الأولية والطاقة.

ب- أكد على ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وإضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية، التي ينبغي أن تعتمد أساسًا على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات، وعلى لامركزية فعالة، وقواعد تسيير الوسائل، تتصف بالفعالية والمردودية.

ج- أكد على ضرورة تشجيع المقاولة من الباطن، لا سيما في اتجاه المناطق المحرومة وفي شكل مؤسسات محلية، عمومية وخاصة.

د- كما أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب، التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة، وكذا التكفل بتطور الاحتياجات المطلوبة تغطيتها، وذلك في إطار الاستراتيجية الصناعية واختيار المشروعات.

---

[1] راجع: المخطط الخماسي الثاني: (1985-1989) – التقرير العام – وزارة التخطيط – جانفي 1985.

عــ تنمية برامج البحث على جميع الأصعدة، وبرامج استغلال موارد باطن الأرض، وكذا الكشف عن مصادر طاقوية جديدة، لا سيما الطاقات الممكن تجديدها، تماشيًا مع نفاذ موارد المحروقات على الأمد الطويل؛ لقد احتوى المخطط الخماسي أيضًا على جزء هام (حسب واضعيه) من الموارد المسخرة لتنمية المنشآت الأساسية، الاقتصادية منها والاجتماعية.

غير أن الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الخماسي الثاني، يرى فيها الاقتصاديون الجزائريون، بأنها عرفت منعطفًا حاسماً في السياسة الصناعية، التي سادت حتى نهاية سنة 1984. يرى نفس هؤلاء الاقتصاديين بأن الإستراتيجية الصناعية بعد نقطة الانعطاف هذه غير ممكن تنفيذها خارج خمسة قيود، فرضتها حركة الاقتصاد الجزائري في شموليتها:

1- القيد المالي :والذي يمكن تحديده بعنصرين اثنين هما:

أ- تراجع أو انخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن هبوط أو انخفاض سعر البترول الخام والغاز، والتي قدرت بالنسبة للأول بـــ 50% وبالنسبة للثاني 20% أما بالقيمة فعائدات صادرات المحروقات قد انخفضت من 11.5 مليار دولار في سنة1985 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986.

ب- خدمة الدين المرتفعة نسبيًا، والتي قدرت بـــ 5 مليار دولار، وهو مبلغ نسبة 55% من عائدات التصدير.

2- محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، فالصعوبات التي ينبغي التحكم فيها في مجال الاستثمار، والتأخيرات المتراكمة في ميدان تلبية الحاجات الأساسية، وضآلة التقدم الحاصل في الإنتاجية، كلها عوامل توحي بأن «استراتيجية النمو غير المتوازن» قد استنفذت إمكانياتها فالتوسع في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لا يمكن انتظارها كرد فعل تلقائي للاستثمار، باعتبار أن قطاعات كثيرة أصبحت عالة على الاقتصاد الوطني، فأي نمو أو زيادة تمتص حتماً من طرف هذه القطاعات.

3- عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي، فمضاعفة فرص الاستثمار، والنمو الديمغرافي وصعوبة التحكم في أنماط الاستهلاك، عوامل فرضت على طلب المنتوجات الصناعية والطلب عليها (في معظم هذه المنتوجات) لم يعد فارقًا ضئيلاً يمكن إهماله، فالأمر أصبح يتعلق بفارق كميات كبيرة، هي ذاتها كفيلة بتطوير جديد لجهاز الإنتاج.

ب- [illegible]

ج- [illegible] %35 [illegible]

[illegible]

خلاصة الفصل الثالث

إن أهم ما يمكن استخلاصه من دراستنا للسياسة النقدية [illegible] في [illegible] خلال مرحلتين [illegible] (1963 - 1970) و(1971 - 1980) [illegible]

1- أن الاقتصاد الجزائري كان اقتصاداً [illegible] في [illegible]

[illegible]

تسوية هذه الأخيرة [illegible]

لقد بحث عن [illegible] التوازن بين العرض والطلب [illegible]

[illegible] دون أن يقابل هذا العرض [illegible]

المستهلكين، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري مازال يتميز بالاختلال، فقط أن مركز الثقل في هذا الاقتصاد قد تحول اتجاهه من الطلب نحو العرض.

إذًا فتفكيك النموذج الاقتصادي الأول من أجل إعادة التوازن المرغوب، هو (التفكيك) في الواقع اختلال آخر أصاب الاقتصاد الجزائري، وعمّق أزمته، وبالتالي فالبحث عن النمو المرغوب لن يتأتى إلاّ من خلال إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد الوطني، أساسها الشفافية في تنظيم للمبادرات الحرة، الفردية منها والجماعية.

2- الاستنتاج الثاني، ضمن خلاصة هذا الفصل يمكن استخلاصه من الأهداف التي حددها المخطط الخماسي الأول وكذلك الأهداف التي حددها المخطط الخماسي الثاني:

- أولى الأهداف، التي ذكرها المخطط، يتلخص في تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق العمل على إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني. في الحقيقة نسجل بعض التناقض في صياغة هذا الهدف.

فالاستقلال الاقتصادي لم يتحقق بتاتًا حتى يتم العمل على تدعيمه؛ فالجزائر بلد يسير في طريق النمو يسعى إلى تحقيق هذا الهدف لتدعيم الاستقلال السياسي، لكن ضغوط التنمية الخارجية والداخلية حالت دون تحقيق هذا الهدف. كما أن استخدام مفهوم إعادة التوازنات العامة هذا يتابه نوع من الغموض. فهذه التوازنات إن وجدت في المرحلة السابقة فذلك كان نابعا من مضمون الإستراتيجية، المبنى على عدم التوازن في الاستثمار؛ أي أن الاختلالات السابقة التي ميّزت الاقتصاد الجزائري، كانت قابلة للتحكم والسيطرة من طرف السلطات العمومية؛ وبالتالي نفهم (وهو ما حدث حسب رأينا) أن إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، كانت بدافع تجاوز استرتيجية النمو غير المتوازن المتبعة.

- تجنيد فعّال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة؛ نعتقد أيضًا أن هذا الهدف لم يتحقق؛ فالقدرات البشرية والمادية بدأت تتبدد من بداية الثمانينات (يذكر الأستاذ عبد المجيد بوزيدي المستشار الاقتصادي برئاسة الجمهورية في دراسة حول التشغيل) أنّ تسريح العمال قد بدأ فعلا منذ سنة 1986؛ وهو ما يعني أن الهدف المعلن لم يتحقق. كذلك الأمر بالنسبة للموارد المادية، فعملية إعادة الهيكلة العضوية، أدت إلى تفتيت التراث الاقتصادي للمؤسسات بمختلف أحجامها. أما الموارد المالية كما يعلم كل الجزائريين قد تحول استعمالها من مجال الإنتاج.

الاستثماري المتجه إلى مجال المضاربة والإنفاق الاستهلاكي؛ فبمجرد حدوث ضائقة سنة 1986 المالية، قد اختل توازن، حتى أصحاب القرار. وبالتالي فهذا الهدف هو الآخر لم يتحقق.

– في نفس سياق تحليلنا لهذه الأهداف، نستنتج أيضًا أن هدف تكييف الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مقبولة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية بواسطة الإنتاج الوطني، في إطار إحلال الواردات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ لم يتحقق والدليل على ذلك، استمرار هذا القطاع في تحصيل أهم الإيرادات بالعملة الصعبة. ولما كانت إيرادات هذا القطاع غير قادرة وتخضع لتغيرات وتبدلات ترتبط أساسًا بتقلبات السوق الدولية؛ نجد أن بنية الاستثمار هي الأخرى خاضعة لنفس التقلبات والتبدلات؛ وهو الأمر الذي أوصل الاقتصاد الوطني إلى التأزم الذي يعرفه في الوقت الراهن (نهاية سنة 1998.)

– نفس التحليل ينطبق على بقية الأهداف، بحيث لم يتحقق منها ولا هدف واحد، والواقع الاقتصادي الذي نعيشه يؤكد كَلامَنَا دائما حتى سنة 1989. التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تعمم بشكل أوسع على كل التراب الوطني كما كان منتظرًا.

كما أن تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم عملية التخطيط، وتوزيع أكبر للمسئوليات، واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة هو أيضا هدف لم يتحقق بتأكيدنا لتفكك الاقتصاد الوطني، عن طريق الصرامة التي تبنتها السلطات العمومية (لاحقًا في التسعينات) في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الجبرية؛ ونتائج هذه الإصلاحات على الصعيدين الاقتصادي (غلق المؤسسات) والاجتماعي (تقليص حجم الدخول الموزعة).

من هذا التحليل نستنتج في نهاية سنة 1989 وهي آخر سنة في المخطط الخماسي الثاني؛ أن إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني قد تبخرت. وأن الجزائر ككيان سياسي واقتصادي واجتماعي أصبح في مهب الريح (أي هذا الكيان). فبدلاً من تراكم الثروات المبنى على أسس السنوات السابقة، قد أعيد التفكير في انطلاقة جديدة لعملية النمو.

خلاصة المحاولة التنموية الأولى:

يمكننا أن نستخلص من دراستنا للمحاولة التنموية الأولى النتائج التالية:

1- وصول النموذج المتبع في تنمية الاقتصاد الجزائري إلى نفاذ قدراته في إحداث الحركية التنموية المرغوبة[1] وتحقيق الأهداف المعلنة زمن انطلاقه سنة 1967. فاستراتيجيات التكامل والاندماج بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه انهارت. كما انهارت أيضا التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية؛ يضاف إلى هذين العنصرين عنصر آخر، يتمثل في بروز الاختلالات الاجتماعية.

2- تفاقم القيود الواردة على الاقتصاد الوطني، فهذه زيادة مضطردة للطلب الاجتماعي بمختلف مكوناته من جهة؛ تقابلها محدودية الموارد المالية؛ التي انعكست خصوصًا في التأثر المفرط، للاقتصاد الوطني بالاختيارات ذات المنشأ الخارجي، إضافة إلى الآفاق الضيقة فيما يخص تطور التوازنات المالية الخارجية.

لقد ذكرنا في الفصل الثاني من الجزء الثاني أن سنة 1986 كانت سنة الصدمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر، فانهيار سعر البترول، أظهر جليًا الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والتي كانت تختفي ولفترة طويلة وراء عائدات الصادرات البترولية.

في الحقيقة تصميم النموذج بالكيفية المعروفة واعتماده على مورد واحد يتمثل في نشاط قطاع المحروقات؛ كان يتوقع أن يصاب الاقتصاد الوطني بهزات عنيفة من حين إلى آخر بالموازاة مع التقلبات التي تحدث باستمرار، في السوق البترولية، وانعكاسات على الموارد المحدودة.

في هذا السياق العام للاقتصاد الجزائري؛ لم يعد النموذج المذكور قادرا على مواصلة عملية التصنيع؛ وتطوير الزراعة؛ وتحقيق تعاون دولي مثمر؛ وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، خصوصا مشكلة البطالة.

إن أمر التأكيد هذا يأتي من بروز الاختلالات التي ذكرناها أعلاه والمتمثلة في:

1- انهيار الإستراتيجيات القطاعية؛ انهيارًا يمكن ملاحظته من خلال النقص المزمن الذي تعرفه الطاقات الإنتاجية؛ والذي يقدر في مجموعه بنسبة 50 % في المتوسط.

---

[1] راجع Algérie Evaluation et perspectives de l'économie, Ministére des finances Septembre 1993. Document de travail P. 07.

يضاف إلى هذا تسجيل تدني مستمر في مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج، في بعض القطاعات الإنتاجية.

كما يضاف أيضًا إلى هذه الاختلالات، الانهيار المعلن الذي أصاب الأصول الثابتة للمؤسسات من جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير، ارتفاع كان سببًا في عجز نظم الاستغلال بالمؤسسة وإحداث الاختلالات المالية التي أصابتها.

2- ارتفاع حجم الواردات بالكمية وبطبيعة الحال بالقيمة، حيث جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادًا شديد الحساسية للتموين الخارجي.

نستطيع تأكيد ذلك من خلال تقديم المعدل الصافي لتبعية الصناعة الجزائرية لهذه الواردات، فمدخلاتها خارج نفقات التجهيز قد بلغت 29 % في سنة 1991. كما يمكن تأكيد ضعف تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات من خلال انخفاض معدل التغطية والمقدر ب 16% فقط، وهو ما يعكس ضعف المقدرة على التنافس الخارجي بالنسبة للأداة الصناعية الوطنية.

إن معيار قياس نجاعة هذه الأداة يحدد لنا العلاقة بين زيادة الإنتاج والواردات، حيث أكدت الدراسة المذكورة[1] أنه من أجل رفع الإنتاج بنقطة واحدة ينبغي مضاعفة حجم الواردات من المدخلات بـ 1,6 نقطة.

3- أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فالزراعة الجزائرية عمومًا غير قادرة على ضمان وجبة غذائية أساسية للمستهلك الجزائري. فالمنتوجات الغذائية الأساسية التي تعطي للفرد الجزائري طاقته من الغذاء، هي منتوجات مستوردة بنسبة 87% ، كما تذكر لنا نفس الدراسة، بأن معدل التغطية الزراعية في الجزائر هو أدنى معدل في منطقة المغرب العربي حيث يعادل فقط 1% ، بينما يصل هذا المعدل في كل من المغرب وتونس على التوالي إلى 70% و 35.%.

مقابل الضعف المميز للزراعة الجزائرية تستنفذ الفاتورة الغذائية بالقيمة، أكثر من (2) مليارى دولار، وهو ما يعادل 4/1 العائدات الخارجية للجزائر وبالتالي فهي مسألة تشكل ضغطًا قويًا على وسائل الدفع الخارجية.

4- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات البترولية، فقطاع المحروقات يساهم وحده بنسبة 97 % في الإيرادات بالقطاع الأجنبي، كما يساهم بالثلثين 3/2 في ميزانية الدولة.

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص. 08.

أما فيما يخص تفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية والمالية فيمكن إظهارها من خلال:

1- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989. كما يجب تأكيد الارتفاع المذهل في نسبة خدمة الدين الخارجي منذ سنة 1986. والناجم على وجه الخصوص، عن اللجوء إلى القروض قصيرة المدى، حيث بلغت هذه الأخيرة بالقيمة 1,84 مليار دولار في سنة 1989. مقابل 0,8 مليار دولار في سنة 1985. (لقد بلغت هذه النسبة في سنة 1992و 76 %من إجمالي عائدات التصدير).

2- الاختلال الهيكلي للمالية العامة، والناجم بدوره عن اللجوء المفرط إلى تغطية عجز الخزينة العمومية بالإصدار النقدي، في الفترة ما بين 1983 و 1989[1]. فقد بلغ عجز الخزينة المغطى بالإصدار النقدي سنة 1988 نسبة 12,7 % من الناتج المحلي الإجمالي. أي كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج حقيقي؛ ودرجة تأثير ذلك في معدل التضخم.

3- تفاقم الاختلالات المالية للمؤسسات العمومية وما ترتب عنه من قروض قصيرة المدى غير مجدية[2] بالنسبة للبنوك.

4- ارتفاع مذهل في نسبة السيولة (M2/PIB) حتى سنة 1988. في ظروف أهم ما تميزت به من الناحية المالية ضعف الوساطة المالية من جهة؛ وارتفاع عمليات إعادة تمويل البنوك الأولية من طرف بنك الإصدار؛ حيث بلغت هذه النسبة 0,84 في سنة 1988 مقابل 0,76 سنة 1985.

5- تذبذب كبير في الأسعار النسبية مع ارتفاع نسبة التضخم بالرغم من التعديلات التي مست معدل الصرف ابتداءاً من سنة 1986.

6- تراجع نمو الناتج المحلي الخام بالحجم، ابتداءاً من سنة 1986 من (-0,30%) إلى (-4; 1%) سنة 1990 باستثناء سنة 1989. والتأثير السلبي لهذا التراجع على التشغيل.

في الحقيقة نستطيع القول بأن :الوضعية الاقتصادية في بداية التسعينات، هي وضعية تميزت بتعديل الأسعار النسبية. كما تميزت باستقرار مالي كلي مع بروز قيد مالي مردة إلى عجز ميزان الحسابات الرأسمالية مع العالم الخارجي، والذي بلغ 4,5 % من الناتج المحلي الخام في سنة

(1) الفرق بين الإيرادات الحقيقية للخزينة الممثلة في كمية النقد المتاحة (encaissement) في شكل سيولة تؤدي غرضاً مباشرة وكمية النقد التي تخرج من الخزينة في إطار التسويات المنفذة على مدار السنة (Décaissement).

(2) قروض غير قابلة للاسترداد.

1991، بما في ذلك القروض قصيرة المدى. لقد كانت انعكاسات هذا القيد، ظاهرة على الطلب الداخلي، خصوصًا على طلب القطاع المنتج، إضافة إلى القصور النسبي للعرض، عائقًا في طريق تحقيق الاستقرار الداخلي، من أجل التمهيد إلى اندماج فعّال في المبادلات الدولية.

– أما فيما يتعلق بالاختلالات الاجتماعية فيمكن أن نشير إليها من خلال عرض بعض النسب، المتعلقة ببعض المتغيرات الكلية كالبطالة والتضخم؛ فالأولى كانت تعادل 21% في سنة 1991 والثاني حوالي 30% في سنة1992 . في الحقيقة إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء والدراسات المختلفة منها الدراسة المشار إليها في المرجع السابق تؤكد على أن حجم البطالة بدأ يرتفع ابتداءا من سنة 1984 وباضطراد، حيث قدر سنة 1993 بـ 1.266.000 عاطل عن العمل أي بمعدل بطالة يعادل 21,1 %، أي نسبة 1 إلى 5 أشخاص يبحث عن العمل من السكان النشطين.

– معدل البطالة مرده أيضًا إضافة إلى الوتيرة المرتفعة لزيادة السكان النشطين والتي تقدر بـ 4%؛ تدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة (النمو)، خصوصًا في القطاع الصناعي والبناء والأشغال العمومية، وكذلك إلى تسريح العمال الملاحظ منذ سنة 1985.

يضاف إلى كل هذه العوامل عامل آخر لا يمكن إغفاله وهو المردود السيء لمنظومة التعليم والتكوين حيث نجد ما يقارب 85% من العاطلين عن العمل شباب، أعمارهم تقل عن 30سنة[1].

تضيف الدراسة المذكورة آنفًا أن التضخم، الملاحظ من خلال التغير الحاصل في المؤشر العام لأسعار الإستهلاك قد انتقل من 8 % في سنة 1984 إلى 22 % في سنة 1991 وإلى أكثر من 30 % في سنة 1992

أما فيما يخص تفاقم القيود الواردة على الاقتصاد الوطني؛ فإن هذا الأخير لا يمكنه التطور خارج هذا السياق على الأقل في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2002 .

---

(1) ينبغي ملاءمة مناهج ومضمون المنظومة التكوينية مع التطورات الحاصلة في المجتمع، والملازمة للتغير المستمر قياسًا على المنظومات العالمية دائمة التكيف والتجديد.

تنحصر القيود التي ينبغي للاقتصاد الجزائري أن يخطم دوال أهدافه ضمنها في:

أ- متطلبات تلبية الطلب الاجتماعي الهام والمتزايد باستمرار.

ب- محدودية الموارد المالية الخارجية.

هذين القيدان يلزران طبيعة المشكلة الاقتصادية، حتى من الناحية النظرية. فالسلطات العمومية الجزائرية مطالبة بتحديد الاختيارات ذات الأولوية وبرنامج التسوية الهيكلية المتبنى لن يحقق أهدافه سواء على المستوى الكلي فيما يتعلق بالتوازنات الداخلية والخارجية؛ أو على المستوى الجزئي فيما يخص انتعاش الاقتصاد الوطني بتحريك عملية النمو في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي؛ إلا في حدود تعظيم هذه الاختيارات بدءًا بتعميق الإصلاحات الهيكلية، العامل المحدد لنمو الناتج المحلي الخام، وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد. فيما يتعلق بهذا الأخير فإن اختلال التوازنات الاجتماعية سوف يتفاقم في العشرية التي ذكرناها آنفًا؛ وذلك بفعل النمو الديمغرافي، حيث أنّ عدد السكان الجزائريين سينتقل إلى 35,7 مليون نسمة في سنة 2005؛ وتبعًا لذلك فإن الاحتياجات السكانية أو الطلب الاجتماعي، سوف يتزايد بمعدل مضطرد؛ في ميادين التشغيل، الإسكان، التعليم والتكوين، الصحة وغيرها من مجالات الطلب الاجتماعي[1].

أما فيما يخص القيد المالي المتمثل في محدودية الموارد المالية، فمنشأه كما ذكرنا آنفا التأثر المفرط للاقتصاد الوطني بالهزات الخارجية، نتيجة لبنية هذا الاقتصاد؛ مما يؤدي إلى ضيق الآفاق المستقبلية فيما يتعلق بتطور التوازنات المالية الخارجية؛ يمكننا أن نشرح هذه العبارة بما يلي:

أ- التأثر المفرط بتذبذبات أسعار المحروقات، هذه الحساسية الشديدة تتوسع أكثر بفعل ارتباط الاقتصاد الجزائري وبدرجة عالية- فيما يتعلق بسلع الاستهلاك والسلع الصناعية- بالاستيراد؛ بحيث تكون النتيجة النهائية عبارة عن محصلة تأثير مباشر على قدرات البلاد فيما يخص الاستيراد وفي ذات الوقت على قدراتها فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الخام.

ب- التأثر أيضًا بالتذبذبات الحاصلة في سعر الدولار. هنا يتعلق الأمر بالتأثير في خدمة الدين أو بتعبير أدق التأثير في حجم خدمة الدين المقدر بعملة الدولار وما يترتب عنه من تأثير مشتق على قدرات الإستيراد.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص: 15.

إذًا فظروف عدم التأكد، تبقى سائدة فيما يخص الآفاق المستقبلية المالية الخارجية. فالعائدات البترولية التي قد تنجم عن توسيع نشاط قطاع المحروقات وتنميته؛ قد لا تبلغ المستويات المتنبأ بها مبدئيًا، ومن ثم قد لا يتحقق التحسن المرغوب في ميزان الحسابات الرأسمالية الجارية باعتباره مرتبط مباشرة بأسعار المحروقات؛ هذا هو الاحتمال الوارد فيما يخص التنبؤ بأسعار السوق البترولية. كما أن إشكالية الضغط والتقليص في الإنفاق على الاستيراد، لم تترك هامشًا مقبولاً يمكن الاعتماد عليه في تدعيم التوازنات المالية؛ باعتبارها موجودة تقريبًا في أدنى مستوى لها؛ وسوف تتقلص بفعل العوامل التي ذكرناها؛ خصوصًا عن طريق تنامي الطلب الاجتماعي.

إن بنية الواردات الجزائرية ومستوى تغطيتها المرتفع بواسطة القروض (45 حتى 50 %) عاملان، يجعلان من الصعب، ترقب انخفاض في نسبة خدمة الدين للسنوات القادمة. تشير الدراسة[1] التي اعتمدنا عليها في تحرير هذه الخلاصة إلى أن آفاق تطور الأسواق النقدية والمالية الدولية، تميل إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية للعملات الأساسية المقيمة لاستدانة الاقتصاد الجزائري، كالدولار والين وغيرهما. يضاف إلى الميل نحو الارتفاع في أسعار الفائدة؛ عامل آخر يتمثل في ندرة القروض البنكية في الآجال المتوسطة والطويلة؛ مما يكون له التأثير البالغ على تكلفة القرض الخارجي الذي يتوقع أن تكون باهظة جدًا في الآجال المدروسة والتي حددناها بسنة 2005 انطلاقًا على وجه الخصوص من شهر مايو سنة 1998 تاريخ الانتهاء من الالتزامات المرتبطة بإجراء إعادة الجدولة المعمول به من سنة 1994 لغاية التاريخ المذكور.

هذه هي جملة من مميزات الجانب المالي في تطور الاقتصاد الجزائري؛ والتي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التوازنات المالية تشكل قيدًا كبيرًا في وجه عملية الانتعاش الاقتصادي. وأن العمل على استتباب التوازن المالي، أمر يدخل ضمن أولوية الأولويات التي تحدثنا عنها في السابق.

كما أن السلوك الاقتصادي الممكن أن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف لن يكون ذلك السلوك الذي كان سائدًا حتى سنة 1989.

فالمعطيات السياسية والتشريعية تتيح إمكانية واسعة لتغيير هذا السلوك؛ والتزام الواقعية في علاج المشاكل المشخصة في نهاية المحاولة التنموية الأولى، سوف يتيح إمكانية واسعة للعودة إلى النمو الاقتصادي. لقد حدثت تغيرات جوهرية في الظروف السياسية والاقتصادية الدولية؛ هذه التغيرات أعطت فرص كبيرة للانتقال من تنظيم اقتصادي معروف إلى تنظيم اقتصادي آخر أكثر

---

(1) لقد تأكد توقع تدهور أسعار البترول على امتداد سنة 1981 إلى مستوى لم يكن يتوقعه أحد. (10-12 دولار للبرميل).

الجزء الثالث

المحاولة التنموية الثانية أو البحث عن التنمية المفقودة (1990- 2005)

تمهيد

الفصل الأول: واقع الإقتصاد الجزائري (1990 - 1998).

مدخل

المبحث الأول: المرحلة الإنتقالية والأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية.

المبحث الثاني: الواقع العملي للمرحلة الإنتقالية.

الفصل الثاني: الإستدانة الخارجية والإنعكاسات الإجتماعية (1990 - 1998).

مدخل

المبحث الأول: تطور الإستدانة الخارجية للجزائر في الفترة (1990 - 1997).

المبحث الثاني: الإنعكاسات الإجتماعية.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

نبحث ضمن هذا الجزء ثلاثة محاور كبرى نرى أنها تشكل هيكل البحث في هذا الجزء الأخير منه:

أولا :المرحلة الانتقالية بين النظامين الاقتصاديين (التخطيط المركزي كمبدأ والسوق) سنتناولها، من زاوية الأفكار "الرسمية " الموجهة لعملية التنمية، وكذلك من زاوية الواقع العملي لهذه المرحلة.

ثانيا :مناقشة القيد المالي، من خلال برنامج التسوية الهيكلية. سنبحث هذا المحور من خلال الاستدانة الخارجية، أي تطورها في الفترة المدروسة، وانعكاسات هذا القيد المالي على الحياة الاجتماعية، في جميع جوانبها بالنسبة للإنسان الجزائري، وكاستنتاج نهائي من هذه الدراسة، نحاول بلورة التصور المستقبلي للمسألة التنموية في الجزائر.

لقد عنونا هذا الجزء بالمحاولة التنموية الثانية (1990-2005) أي أن الفرضية التي استندنا إليها في تقسيمنا للتجربة التنموية الجزائرية هي الفرضية الإديولوجية، فمنذ 22 فيفري 1989 لم تعد الجزائر ملزمة ايديولوجيا، من الناحية الرسمية، ببناء مجتمع اشتراكي، من خلال إقامة نظام اقتصادي اشتراكي، وهذا لا يعني انعدام التنظيمات السياسية والاجتماعية التي تبنت وما زالت تتبنى هذا التفكير ومنهجه. هنا يتعلق الأمر فقط بالجانب الرسمي للدولة الجزائرية وهو الجانب الذي سير البلاد تاريخيًا ومنذ الاستقلال بمبدأ الأمر الواقع.

إذًا الفرضية الإيديولوجية، تبقى أساس التحليل الذي نقوم به وتجعلنا نطرح أسئلة حول طبيعة التفكير والمنهج الاقتصادي الذي يمكن اتباعه خلال فترة المحاولة الثانية. طبعا الإجابة نقدمها مباشرة ضمن هذا التمهيد، فتنمية الجزائر ابتداءا من هذا التاريخ، لا يمكن البحث عنها خارج توجيهات الهيئات المالية الدولية، والتكيف مع عالم لم يعد يعرف أية حدود اقتصادية، لذلك قلنا البحث عن التنمية المفقودة.

الفصل الأول

واقع الاقتصاد الجزائري (1990 - 1998)

مدخل

المبحث الأول :المرحلة الانتقالية والأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية.

المبحث الثاني :الواقع العلمي للمرحلة الانتقالية.

الفصل الأول

واقع الاقتصاد الجزائري (1990–1998)

مدخل

في الحقيقة نعتبر التشخيص الوارد في نهاية الجزء الثاني من البحث، نقطة انطلاق في مناقشة القيود التي أفرزتها المحاولة التنموية الأولى، التي شكلت بالنسبة لنا جزءًا أولا من هذا البحث. سنضيف إلى القيود الخمسة التي ذكرناها حتى سنة 1989؛ قيدًا سادسًا أثر بشكل كبير على معنى التنمية في جوهرها، وهو القيد السياسي والذي سوف نحدد له مفهومًا يتلاءم وطبيعة البحث الذي نحن بصدد إنجازه؛ من خلال عاملين اثنين هما:

- سلطة الحكم[1].

- الاستقرار السياسي أو المناخ الأمني السائد في البلاد.

لقد كان لمجموع هذه القيود انعكاسات سلبية على مختلف مظاهر العملية التنموية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافة.

فالمظهر السياسي تميز بعدم الاستقرار منذ سنة 1989 حيث تعاقب على إدارة شؤون البلاد سبع تشكيلات حكومية وأربعة رؤساء دولة. أما المظهر الاقتصادي، فقد تميز– بالإضافة إلى اختلال منظومة الإنتاج وتقادم أدائها وعدم تكيفها مع متطلبات التنمية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني؛ بنقص حاد في السيولة النقدية بالعملة الصعبة؛ حيث لم يعد يطرح للنقاش إلا هذا العنصر الأخير، الأمر الذي يجزم أن مسألة التوازنات العامة للاقتصاد والانتعاش الاقتصادي؛ ترتبط ارتباطا وثيقا بمعالجة أزمة الدين التي يعرفها الاقتصاد الجزائري؛ وعليه فقد وردت بشأنها مفاهيم ومصطلحات عديدة نذكر منها مصطلحين هامين هما إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها.

لقد تم ذلك بالنسبة للأولى في الفترة ما بين 1989–1993؛ أما بالنسبة للثانية فكانت ما بين 1994–1998.

---

[1] سلطة الحكم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كانت في أضعف مستوى لها. لقد انعكس هذا الضعف في انهيار شكل الدولة في 11 جانفي 1992. ثم بدأت سلطة جديدة "السلطة الفعلية فيها مغمورة" غير ظاهرة، حيث منذ ذلك التاريخ كان السؤال مطروحًا حول من يحكم فعلاً الجمهورية الجزائرية ! لقد انعكس غموض سلطة الحكم في عدم استقرار الوضع السياسي والأمني.

أما المظهر الاجتماعي فيمكن حصره في تضاؤل فرص التشغيل وتدهور علاقات العمل، واضمحلال عنصر الحماية الاجتماعية في أوسع معنى لها.

أخيرًا المظهر الثقافي الذي برز في فقدان الإنسان الجزائري للثقة في كل شيء، حتى في نفسه؛ وهو أمر خطير جدًا، باعتبار أن العامل الثقافي، بمفهومه الواسع، ينطوي على إدارة أداة الإنتاج والتحكم فيها من جهة، وتوفير البيئة الملائمة للعملية الإنتاجية، من خلال توفير أحسن الشروط لها، بتوافق عناصر الإنتاج المختلفة. فالإنسان الجزائري- من هذه الناحية- أصبح مهاجرًا؛ وهذا جانب يمس مباشرة الكفاءات والإطارات العالية. كما أن الإنسان الجزائري، أصبح تاجرًا بالدرجة الأولى، وهذا أمر آخر يمس أيضًا، مباشرة عمليات الإنتاج، التي نعتبرها روح العمل التنموي. كما أصبح الإنسان الجزائري في نفس هذه الفترة مناورًا سياسيًا، يتلاعب حتى بأعلى مصلحة للبلاد، وهنا أيضًا يظهر التأثير السلبي مباشرة إلى التأثير في عناصر النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بتزايد الاحتياجات بمختلف أنواعها.

نعود في هذا المدخل لنؤكد فكرة جوهرية- نطرحها كإشكالية مشتقة من الإشكالية العامة لهذا البحث- وهي أن عملية التنمية التي عرفتها المرحلة الأولى أو المحاولة الأولى تمت وفقا للنظرة العامة للتخلف التي انطبقت على جميع البلدان التي تحررت سياسيًا من الاستعمار؛ أي محاولة تجاوز جميع الاختلالات الهيكلية التي ميزت اقتصاديات هذه البلدان وبنفس الخصائص -أي لقد كانت التنمية المرغوبة هي تلك التنمية المبنية على النظرة الاستقلالية ومحاولة التملص من المركز الذي كانت تدور في فلكه هذه البلدان.

فقد سخرت الجزائر كل الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، من أجل تحقيق هذا الهدف؛ من خلال تبني اختيار استراتيجي تنموي[1] بحرية واستقلالية. لكن الأمر لم يعد كذلك بالنسبة للمحاولة التنموية الثانية؛ فتفاعلات المرحلة الأولى بمختلف أبعادها، قد وضعت الاقتصاد الجزائري، تحت مجموعة قيود، أهمها القيد المالي، الذي دفع بالوضع الاقتصادي والاجتماعي نحو مستوى من التدهور لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها؛ حيث أجبرت السلطة العمومية الجزائرية على البحث عن علاج خارجي للوضع المالي؛ ومن ثم الوضع الاقتصادي للبلاد؛ مما يعني بكل بساطة أن الأهداف المعلنة في إطار المحاولة الأولى والمتعلقة -على وجه الخصوص- ببناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، لم يعد السعي إلى تحقيقها بقرار سياسي سيد ومستقل؛ كما

[1] راجع: الفصل الأول من هذا البحث.

كان في السابق[1]. بل يمكن التأكيد أن التنمية، بمفهوم التغيير الشامل، لم يعد للسلطات العمومية بشأنها، أوسع الاختيارات كما كان في السابق. يأتي تأكيد ذلك، من سلبية النتائج الاجتماعية، التي ظهرت في المجتمع الجزائري، من جراء فقدان القدرة على الاختيار في الميدان الاقتصادي.

في خلاصة هذا المدخل نؤكد إشكالية تنمية الاقتصاد الجزائري. فمن محاولة التنمية المستقلة المبنية على مركزية التخطيط الاقتصادي عمومًا؛ في الفترة ما بين 1962–1989؛ إلى الانتقال إلى البحث عن التنمية في إطار اقتصاد السوق، تحت قيد برامج التسوية الهيكلية المملاة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي؟ في آفاق العشرية 1990–2000؛ وضيق هامش الاختيارات المستقلة؛ يكمن التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في عشرية نهاية هذا القرن (20) ؛ وعشرية بداية القرن المقبل.

للوصول إلى تحديد معالم هذا التصور، سنناقش المحورين التاليين:

أ- المرحلة الانتقالية بين التنظيمين الاقتصاديين (التخطيط المركزي كمبدأ والسوق)

ب- مناقشة القيد المالي من خلال برنامج التسوية الهيكلية (الواقع العملي للمرحلة الانتقالية).

المبحث الأول

المرحلة الانتقالية والأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية

أولا :المرحلة الانتقالية[1]:

في الواقع نحن نعيش في عالم عناصره شديدة التشابك؛ وشدة التشابك التي تميز العناصر المكونة لهذا العالم، تجعله أيضا شديد التغيير. في هذا السياق العام للتحليل نستنتج أن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، قد مسّ عددًا كبيرًا من بلدان هذا العالم، حيث نستطيع أن نذكر بلدانا لها علاقة بالموضوع مثل :بلدان أوربا الوسطى والشرقية، البلدان المستقلة حديثا، عن الاتحاد السوفياتي؛ كذلك الصين؛ الفيتنام؛ مصر، وغيرها من البلدان.

إذًا فالانتقال من تنظيم اقتصادي، مبني على أساس التخطيط المركزي، إلى اقتصاد السوق، ليست بدعة، ابتدعتها الجزائر لوحدها؛ بل نستطيع التأكيد على أن عملية الانتقال في حد ذاتها، تعتبر حتمية تاريخية، إذا ما نظرنا إليها من زاوية "سنة التغيير الكونية"، وكذلك من زاوية التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز المجتمعات البشرية والتي تؤدي إلى تطورها.

فيما يخص دراستنا وبحثنا في الموضوع نقول أن: انتقالاً – أصلاً– قد تم من اقتصاد السوق إلى الاقتصاد المخطط وذلك سنة 1917؛ وكان الهدف هو بناء "منظومة اقتصادية- اجتماعية" مغايرة تماما للمنظومة الاقتصادية- الاجتماعية التي كانت سائدة ومهيمنة حتى ذلك التاريخ (أي المنظومة الرأسمالية) [2] .

---

[1] راجع: Rapport sur le developpement dans le monde. 1996 de l'économie planifiée a l'économie de marché. (B.M), - Washington.

[2] تأكيد هذا الانتقال نستطيع أن نبرهن عليه من خلال هذه العبارة:

Au sein de la structure spécifique des formations sociales en transition entre le capitalisme et le socialisme, une des manifestations de l'effet de domination du niveau politique est précisément constituée par la mise en œuvre d'une politique de transformation des rapports de production et de developpement des forces productives. La forme achevée de cette politique de transformation des rapports de production est la planification economique ».

Bettelheim : Calcul

لقد بلغ عدد سكان البلدان التي انضوت تحت لواء هذه المنظومة حتى سنة 1950 حوالي 3/1 سكان العالم. لقد تزايد عدد السكان المنتمين إلى هذه المنظومة، بعد السنة المذكورة، بتزايد عدد البلدان المستقلة عن سيطرة الأمبراطوريات الاستعمارية القديمة.

ضمن هذا التحليل يمكننا أن ندرج الجزائر واختيارها الاقتصادي؛ وما يمكن استخلاصه من نتائج من تلك البلدان، يمكن أن ينطبق تمامًا على الجزائر؛ كما يمكن أيضًا أن تستفيد الجزائر من تجارب الانتقال المختلفة، التي انطلقت فيها مجموعات البلدان التي ذكرناها.

إذًا دراستنا للموضوع تجعلنا نستخلص فكرتين جوهريتين؛ الأولى تخص بلد روسيا، مؤسسة الاتحاد السوفياتي والتي نقول بشأنها: أنها عادت إلى اقتصاد السوق بعد فترة زمنية دامت أكثر من سبعين سنة. أما الفكرة الثانية، فتتعلق بمحاولة انفصال البلدان المستعمَرة عن البلدان المستعمِرة سياسيًا واقتصاديا؛ وبما أن البلدان المستعمَرة كانت مدمجة في اقتصاديات هذه البلدان؛ إذًا فهذه الأخيرة لا تمارس سوى العودة إلى اقتصاد السوق، بأسلوب استقلالي ظاهري، لأن في الجوهر مازالت البلدان الرأسمالية تتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي، من خلال الميكانيزمات التي تحركها المؤسسات والهيئات المالية الدولية التابعة لها، تحت غطاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة.

خلاصة القول في هذه النقطة بالذات، أن روسيا بثورتها البلشوفية في سنة 1917 قد مارست- إلى حد ما- نوعًا من التغليط الاقتصادي لمجموعة كبيرة من البلدان؛ وهي اليوم في حاجة ماسة إلى أفكار خبراء صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي كي تنقل اقتصادها من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

بنفس القدر نلاحظ أن الجزائر أيضًا في حاجة ماسة هي الأخرى إلى أفكار هؤلاء الخبراء. وعليه يكتب "James D.Wolfensohn" رئيس البنك العالمي في تقديم تصدر تقرير الهيئة المذكورة لسنة 1996. والذي خصص بحث مسألة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ما يلي: "أن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورة حتمية[1]؛ فالعالم اليوم يعرف تحولاً سريعًا: قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية،

---

[1] تعني عصر اليوم أي في نهاية القرن العشرين إلى عولمة جديدة بشكل جديد ولكن بنفس المضمون الاستغلالي للمنظومة الرأسمالية.
راجع نص التقرير – 1996. ص 111.

والاستثمار الخاص الذي فتح آفاقا واسعة للنمو والتشغيل، وتحقيق مداخيل مرتفعة ورفع مستويات المعيشة، بفضل حرية حركية آليات السوق.

بينما كانت منظومة الاقتصاد المخطط- الموضوعة تحت سيطرة الدولة والمعاقة بفعل الرقابة وانعدام الفعالية الملازمين لطابعها البيروقراطي- تعيق كثيرًا هذه الآليات، ولا تسمح بتحسين شروط المعيشة. لقد كانت بالتأكيد تشكل ضمانًا للتشغيل والخدمات الاجتماعية، ولكن على حساب الإنتاجية، والمستوى العام للمعيشة، وكذلك على حساب البيئة، بالاستغلال المفرط للثروات الطبيعية من جهة وعدم ملاءمة تجهيزات الاستغلال تلك؛ مما أحدث تدميرًا كبيرًا للطبيعة من جراء التلوث من جهة ثانية.

يعترف رئيس البنك العالمي بصعوبة المرحلة الانتقالية التي تميز البلدان المعنية. فهناك مجموعة بلدان استطاعت أن تتحكم أكثر من غيرها في التحولات المفروضة؛ باعتبار أن هذه التحولات لها تأثير مباشر وعميق في مستوى معيشة شعوب هذه البلدان؛ وعليه فالتقرير يسجل تحسين مستوى المعيشة في بعض هذه البلدان؛ وكذلك يسجل أيضًا تراجع هذا المستوى بشكل مخيف في البعض الآخر. كما يذكر أيضا بأن قواعد اللعبة الاقتصادية قد انقلبت في جميع هذه البلدان والعلاقات الموجودة بين السكان والمؤسسات السياسية، والاجتماعية، وبطبيعة الحال الاقتصادية، قد عرفت تطورًا غير قابل للتراجع.

يقترح التقرير معاينة مفصلة لمسار البلدان التي توجد في طور التحول؛ كما يميز بين النظرات المثمرة وغير المثمرة لمسألة التحول وحصر عوامل نجاح العملية. فبجانب التعميمات المعجلة للتحول ويعترف بالخصوصيات التاريخية، الثقافية والسياسية للبلدان محل المعاينة، ويولي عناية فائقة لدراسة الروابط الموجودة بين هذه العوامل والنتائج الاقتصادية.

كما تضمن التقرير أيضًا، مجموعة ملاحظات عامة، تشكل مصدرًا هامًا من مصادر المعلومات بالنسبة للبلدان التي انطلقت في إصلاح اقتصادياتها، وتلك التي تهتم بمصير هذا الاقتصاد، في هذا الشأن يذكر التقرير ويؤكد على احترام بعض المبادئ[1] بصفة مطلقة؛ وتتمثل هذه المبادئ في تحرير الاقتصاد بمضاعفة إمكانيات التبادل، واستغلال في ذلك ميكانيزمات السوق، وكذلك

---

[1] نستطيع أن نؤكد بأن هذه المبادئ، وقد طبقت بكل صرامة من طرف حكومة أويحي - تجسيدًا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ العمل به منذ جانفي 1994.

العمل على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، من خلال تقليص نسبة التضخم واتباع سياسة مالية ميزتها الأساسية التقشف، والسهر على الاستمرارية في تطبيق هذه السياسات.

يبحث التقرير أيضًا ضرورة إصلاح المؤسسات وتنمية القطاع الخاص، مع إعادة هيكلة شبكات الحماية الاجتماعية من أجل مواجهة الآثار الاجتماعية، عند الانتقال إلى اقتصاد السوق. يركز التقرير في النهاية على نقطة جوهرية، تتعلق بالمدى البعيد، وهي توضيح حقوق التملك وتعميم الملكية الخاصة، من أجل السماح لآليات السوق، بأن تلعب دورها بكيفية فعالة وعادلة.

يساهم التقرير من جهة أخرى في التفكير حول المؤسسات التي تسمح لاقتصاد السوق بتأدية وظائفه. حيث يدرس كيفية مساهمة الهيئات العمومية، الجهاز القضائي، المؤسسات المالية منظومتي التعليم والصحة، في النجاح الذي تحققه البلدان التي تعتمد على اقتصاد السوق.

يتعلق الأمر هنا بالمؤسسات التي تساعد على تثبيت واحترام القواعد التي تسمح بخلق مناخ ثقة ضروري للمبادلات. التقليل من مخاطر الرشوة والفساد[1]. تجنيد الموارد وتوزيعها بالكيفية التي تضمن تحقيق النمو، تثمين رأس المال البشري. يدرس التقرير أيضًا الدوافع التي ينبغي للبلدان التي توجد في طور التحول، أن تتخذ إجراءات بشأنها من أجل ضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي.

في هذا الاتجاه، يساعد كثيرًا انتماء هذه البلدان، لمؤسسات المنظومة العالمية للتبادل، في تعميق ومواصلة الإصلاحات التي انطلقت فيها. خارج هذه العناصر التقنية والمؤسساتية يولي التقرير أيضًا لإنسان هذه البلدان وملكاته وقدراته الإبداعية عناية خاصة؛ حيث يوصي بضرورة حمايته والمحافظة على دخله، الذي قد يفقده خلال مرحلة الانتقال هاته؛ لذلك فهو يثمن هذه القدرة من خلال منح المقدرة على التكيف، لهذا الإنسان، من أجل تنمية إبداعاته أكثر في إطار اقتصاد السوق. في الواقع يبحث التقرير، في تحديد الكيفيات التي يمكن بواسطتها استغلال القدرات البشرية وطاقاتها في هذه البلدان.

من جهتنا نستطيع أن نسجل ملاحظاتنا بشأن هذه النقطة ونقول :أن كل العناصر التقنية والمؤسساتية التي تحدث عنها التقرير في مقدمته، جاري تطبيقها في الجزائر؛ وأن إجراءات مبنية على هذه العناصر قد اتخذت بشكل علني، في الاقتصاد الجزائري ابتداءًا من سنة1994. والتي

---

[1] مع الأسف أن صرامة الحكومة في تطبيق المبادئ المذكورة، لم تتبعها صرامة في محاربة الرشوة والفساد.

كانت ملازمة لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية[1]. وهذه الملاحظة لا تجعلنا ننفي من خلالها عدم وجود العناصر المذكورة قبل هذا التاريخ، بل بالعكس فأزمة الاختلالات المالية ظهرت وتعمقت ابتداءا من سنة 1986 كما ذكرنا في السابق. والمحاولات المالية التي اتخذت بشأنها كانت ملازمة وموازية لها تاريخيًا؛ عن طريق ما عرف بالإصلاحات[2] التي تضمنت عمليات إعادة هيكلية الاقتصاد الوطني، بالمفهوم الواسع لهذا المصطلح.

إذا ينبغي للمرحلة الانتقالية أن تحرر السيرورة المعقدة للخلق والإبداع، والتكيف والتخصيص. أي تحرير الطاقات الإبداعية للمجتمع في ما يخص إنتاج الثروة، وتكييف المتاح من هذه الطاقات مع الوضع الجديد، والتخلي عن العاطل منها لصالح الرؤية الجديدة.

في خضم هذه السيرورة، ستترك طوابير الانتظار الطويلة، مكانها إلى آليات السوق. واقتصاد الندرة سيترك بدوره مكانة إلى اقتصاد الاختيارات غير المحددة، في مجال الدخل الذي يحصل عليه كل فرد، أين ستعرف القطاعات والنشاطات، التي كانت مقيدة لغاية هذه المرحلة بقيود عدة، نموًا سريعًا. بينما ستعرف أيضًا المؤسسات التي لا تتمتع في السابق بالفعالية والنجاعة الاقتصادية انهيارًا حتميًا، إذا لم تتكيف مع مضمون التنظيم الاقتصادي الجديد.

في طور المرحلة الانتقالية، ينبغي أن ترقى حقوق التملك الخاص عن طريق الاعتراف بها ومنحها؛ كما ينبغي أن تكف الدولة عن امتلاك جزء كبير من التراث الإنتاجي الوطني إلا ذلك التراث الذي يدخل ضمن قطاعات استراتيجية، يتعارض تملكها الخاص مع مصلحة الوطن، ككل وتشكل خطرًا على السيادة الوطنية.

كما ينبغي للمؤسسات التقليدية والمنظمات المماثلة والتي كانت تنشط في إطار التنظيم الاقتصادي الذي كان سائدًا، أن تتطور، وإلا ستخضع لعملية استبدال على نطاق واسع، من شأنها أن تجدد الكفاءات والعقليات الموجودة في سياق التحول العام. ينبغي أيضًا أن تعرف العلاقات الموجودة بين الدولة والمواطن تغيرًا جذريًا، من خلال منحه حرية اختيار واسعة، في إطار سلوكه الاقتصادي الحر، وكذلك تحميله المسؤولية أيضًا في ما يخص حرية اختياره من خلال

---

(1) راجع:
Banque d'Algérie, situation financière et perspectives a moyen terme de la R.A.D.P, Document de travail ; Décembre 1996. p.34.

(2) راجع: les cahiers de la réforme tomes 1.2.3.4- ENAG-Editions , Alger, 1989.

المخاطرة الاقتصادية، أو بتعبير أدق نقول عدم تدخل الدولة في سلوك الأفراد وكذلك في انعكاسات هذا السلوك[1].

إذًا في الأخير نقول: إذا قبلت الدولة الجزائرية هذه المبادئ، وعملت في نفس الوقت على إقناع الشعب الجزائري بضرورة التحول الاقتصادي، بناءً على هذه المبادىء من أجل الوصول في الأمد المتوسط إلى إنعاش الاقتصاد، واستفادت من تجارب الدول التي توجد في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق؛ والتي سبقتها نسبيًا من حيث الزمن؛ فإن عملها هذا متضافر مع الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تتوفر عليها، سيرقيها إلى مصف الدول التي يتمتع فيها الفرد بمستوى دخل مرتفع نسبيًا مقارنةً بمستوى الدخل في الدول المتقدمة.

ثانيًا :الأفكار «الرسمية» الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية

كما كان للمحاولة التنموية الأولى (1962 – 1989) سندًا إيديولوجيا فالمحاولة الثانية 1990 - آفاق القرن الواحد والعشرين؛ أيضًا لها سند نستطيع وصفه هو الآخر بالسند الإيديولوجي: يتمثل في «الليبرالية» التي تعد من الناحية النظرية أساس بناء اقتصاد السوق. فجوهر الأفكار «الرسمية» الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية، يكمن في: المطالبة بإحداث قطيعة شاملة مع المنظومة الاقتصادية التي عرفتها المحاولة الأولى؛ وذلك بوضع الإطار المؤسساتي المنظم والموجه للاقتصاد الوطني في محاولة لتحريره من التوجيه المركزي الذي كان خاضعًا له بصفة رسمية، طيلة ثلاثة عقود من الزمن.

إن أول عنصر ينبغي توضيحه ضمن التوجه الجديد هو: ذلك المتعلق برفع اللبس عن دور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية. فالأفكار الجديدة توصي بأن ينحصر دور الدولة في مواصلة أداء ثلاث وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية الوطنية هي:

---

[1] تقدم كخلفية فلسفية هذه الفقرة المستخرجة من كتاب:
ANDRÉ VACHET. L'IDEOLOGIE LIBERALE. ED. ANTHROPOS. PARIS. France. 1970. P19.
«Le libéralisme au sens le plus large est un état d'esprit profond qui tente à la lumière de ses presuppositions d'analyser et d'intégrer les divers rapports intellectuels ; moraux, religieux, sociaux, économiques et politiques, de la société humaine, et dont le premier postulat, la liberté spirituelle de l'humanité suppose en principe un individu libre, conscient de sa capacite, de s'exprimer et de se développer sans entraves».
- le liberalisme a pour principe fondamental la libérté de l'individu, dans tous les domaines spirituel, politique et économique.

1- الوظيفة الإدارية للتنظيم والتأطير والتحكيم.

2- وظيفة توزيع الدخل.

3- وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي.

أما العنصر الثاني فيكمن في إعادة هيكلة المؤسسات المالية والنقدية، بكيفية تضمن النجاعة الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

خلاصة القول أن الحرية الاقتصادية مضمونة وتمارس في أوسع معانيها، لكن المشروع الاجتماعي الحر يبقى غامضًا؛ ولم يتبلور قبل انقضاء على الأقل عشرية من الزمن. فالبلدان الرأسمالية كثيرة؛ وتعمل وتنظم علاقاتها الإنتاجية وفقًا لمبادىء هذه المنظومة، ولكن تختلف كثيرًا في نظراتها لانعكاسات الفعل الإنتاجي وعلاقات العمل والتنظيم الاجتماعي. فرأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن رأسمالية فرنسا، ورأسمالية بريطانيا ليست هي رأسمالية السويد وألمانيا وهكذا. وعليه فإن الجزائر بلد يسير في طريق النمو، وسبق لهذا البلد أن حاول تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عن طريق «توجيه الدولة المركزي»، وفي هذا الإطار حدثت تفاعلات ذات أبعاد مختلفة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، تبقى تؤثر بعمق في أي محاولة بناء، كما تبقى من العوامل المحددة ضمن هذا البناء. إذًا لا يرتقب بناء أي مشروع اجتماعي خارج هذه المعطيات، وبالتالي فشكل «الحرية وتنظيم المجتمع، يبقى رهن هذه البيئة، التي تشكل قيدًا لا يمكن إغفاله»[1].

1- الإطار المؤسساتي للتغيير الشامل: يرى منظرو الاقتصاد الجزائري[2] أن أية قطيعة اقتصادية مع التنظيم الاقتصادي الذي كان سائدًا قبل سنة 1989. ينبغي أن تمر حتماً عن طريق فصل وظيفة التراكم والضبط الاقتصادي عن وظيفة الحماية الاجتماعية[3]. حيث ينبغي للدولة في هذا الاتجاه أن تعمل على ممارسة دورها الكامل كقوة عمومية؛ وتترك للسوق حرية التنظيم الاقتصادي. ارتكازًا على هذا المبدأ وعملاً به، يمكن للاقتصاد الجزائري أن يخرج بشكل نهائي من مرحلة التوجيه المركزي؛ ويدخل في مرحلة اقتصاد السوق في أجل لا يتعدى سنة 2005.

---

(1) راجع: André Vachet, l'idéologie libérale – مرجع سابق ذكره – الطروحات الأساسية للدراسة، ص 187.

(2) في دراسة نشرت من طرف وزارة المالية باللغة الفرنسية تحت عنوان:
Algérie, évaluation et perspectives de l'économie, ministère des finances. Septembre 1993.

(3) هذا طرح جديد مضمونه أن تتخلى الدولة عن جميع التزاماتها الاجتماعية التي كانت تقوم بها طيلة المرحلة التي شملت المحاولة التنموية الأولى.

إذا انطلقنا من سنة 1990 يبدو لنا أن: عقدًا ونصفًا من الزمن سيقضيه الاقتصاد الجزائري في الانتقال من التنظيم السابق نحو التنظيم الجديد؛ وهي مدة زمنية طويلة نسبيًا. لكن نعتقد أن التخلص من مفاهيم التنظيم الاقتصادي القديم؛ مسألة تخضع حتماً إلى مزيد من الوقت كي تتغير؛ فالعقليات التي بنيت في السابق، لا يمكن تحويلها بقرارات إدارية. فردود أفعالها السلبية تجاه التنظيم الجديد تبقى مستمرة، ما استمرت هذه العقليات في مناصبها، وعليه يمكن أن تعتبر، من ضمن القيود الواردة على عملية الانتقال أو التحول؛ وأن البحث عن أمثلية الانتقال، بمعنى التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ينبغي أن يدرج هذا القيد ضمن بقية القيود المؤثرة.

نحن الآن موجودين في سنة؛ 1998 وإجراءات عديدة تتعلق بالتنظيم الجديد اتخذت وكان لها جملة من الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبقى دائما «رد الفعل ذاك» Le reflexe dirigiste موجودًا، ويظهر في كل مرة في أشكال عديدة، في مواجهة الحركية الإيجابية للمجتمع، والتي تنطوي على حتمية التغيير؛ منها النزاعات السياسية الداخلية، نزاعات حول التنظيم الاقتصادي وعلاقات العمل، نزاعات اجتماعية مع التنظيمات المهنية، نزاعات مع الإعلام وهكذا بالإضافة إلى هذا يمكننا أن نلاحظ بأن آليات اقتصاد السوق قد تأخر إنجازها نسبيًا. فسوق رؤوس الأموال غير موجودة وسوق النقد لم تأخذ وضعها، وسوق العمل غير منظم تمامًا مع غياب سوق العقارات، وسوق التجهيز وغيرها، فالمبادلات الحقيقية الموجودة إلى حدّ الآن على مستوى الاقتصاد الوطني هي تلك المبادلات التي تتم مع الخارج، في شكليها التجاري والمالي.

في بيان أول ملحق بالدراسة التي قامت بها وزارة المالية والتي ذكرناها في الهامش السابق وتحت عنوان "Algérie à l'épreuve de l'économie de marché " شخص منظرو الاقتصاد الجزائري الأزمة التي يعرفها هذا الاقتصاد بما يلي «أزمة الاقتصاد الجزائري ليست أزمة مالية فقط، بل هي أزمة نظام بالدرجة الأولى، فأساليب التنظيم الاقتصادي التي كان معمولاً بها قبل سنة 1989 قد بينت محدوديتها، وتجاوز هذه الأزمة لا يتم إلا من خلال إحداث قطيعة جذرية، مع النموذج الإداري المركزي للتسيير» (1).

حسب هؤلاء المنظرين دائماً فحتمية الانتقال إلى اقتصاد السوق وإدخال قيود الفعالية في التسيير أمرين أساسيين يقود اتباعهما إلى استئناف عملية النمو في سياق ميزته الأساسية الاستقرار،

غير أن التأكيد على هذا الأمر فقط لا يحل المشكل، فمسألة توضيح مصطلح اقتصاد السوق مسألة جوهرية؛ فأي شكل من أشكال السوق، نريده للاقتصاد الجزائري؟[1] لأن اختيار أي شكل سيطرح مشكلة حقيقية، باعتبار أن الحقائق الاقتصادية لأي بلد، تختلف تمامًا، عن تلك الموجودة في بلد آخر لكن هذا العائق يمكن تجاوزه عن طريق وضع تعريف لمنظومة ثابتة من المصطلحات يتميز بها اقتصاد السوق.

أ- فاقتصاد السوق هو: ذلك الاقتصاد المبني على الأسعار الحقيقية؛ بمعنى آخر ينبغي تحرير الأسعار، كي تلعب دور الموازن بين العرض والطلب من جهة، ووسيلة إعلام اقتصادي، من جهة ثانية. كما ينبغي أيضًا إلغاء جميع أنواع الاحتكارات الاقتصادية، وتعويضها بآليات التنافس الاقتصادي المشروع. كما ينبغي أيضًا العمل على فتح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، للاستفادة من حركية الأسعار العالمية في ضبط الندرة، التي تظهر في جوانب عدة على المستوى الوطني، وفي نفس الوقت دعوة الاقتصاد الوطني للمشاركة في التقسيم الدولي للعمل[2].

ب- فاقتصاد السوق هو أيضًا وبالضرورة: وجود وساطة مالية جد متطورة؛ فتجنيد ادخار الأفراد والمؤسسات وتخصيصه، عمليتان تتمان عندما توجد شبكة مصرفية تنافسية حول بنك مركزي مستقل، مكلف بمراقبة التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية؛ ترتكز منظومة الوساطة المالية أيضًا، على سوق نقدية وأخرى مالية.

ج- إضافة إلى ما ذكر، فاقتصاد السوق هو اقتصاد تسيطر فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ لأن هذه الأخيرة تسمح بتطوير أحسن للمقاول الرائد والذهنية المقاولة.

إن تعريف اقتصاد السوق وفقًا للمبادىء المذكورة لا يقصي بأي حال من الأحوال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بل سوف يتحدد دورها بكل وضوح اتجاه هذه الوظيفة. فحسب الدراسة فإن الدولة العصرية ينبغي أن تكون: دولة متواضعة وضامنة لحقوق الأفراد والجماعات في مختلف صورها؛ ولكن لن تكون أبدًا دولة مسيرة. فوظيفة الدولة في اقتصاد السوق تبقى ذات أهمية قصوى، وجوهرية أصلاً ولكن تدخلها لا يجب أن يتعدى مراقبة مبدأ التطابق مع السوق؛

---

(1) هنا أيضًا وكتعليق على الموضوع هل بقي للجزائر أن تختار وبكل حرية شكل الاقتصاد الذي ترغب في بنائه؟

(2) في المحاولة الأولى، الجوهر من الناحية الأيديولوجية، كان يكمن في المطالبة بإقامة نظام اقتصاد دولي جديد، بينما هنا أصبحت المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي القديم عمدة ومرغوبة، والخوف كل الخوف، هو أن يكون الذين نظروا للمرحلة الأولى أو الذين يطالبون اليوم بالاندماج مجددًا في تقسيم العمل الدولي القائم.

للسلوك الذي يمارسه الأعوان الاقتصاديين، عند قيامهم بنشاطاتهم المتباينة والمتعددة. أي يحبذ فسح المجال لأوسع نطاق سوق ممكن، كما يحبذ تدخل الدولة كلما اقتضت الضرورة ذلك[1].

فالتأكيد كله يأتي ضمن دعوة «أنصار التدخل والتوجيه» إلى التخلي عن أفكارهم المتعلقة بإسناد وظيفة الإنتاج إلى مسؤولية الدولة. كما يأتي نفس التأكيد إلى دعاة «الليبرالية الاقتصادية» بإقناعهم على أن العدالة الاجتماعية، وتسيير شؤون البلاد، أمران لا يتحققان بطريقة آلية ونتيجة لتحقيق نمو اقتصادي معين أو نتيجة لفعل آليات السوق لوحدها.

فالاقتصاد الجزائري ينبغي أن يبحث عن توازنه في مجال، طرفه المغلق على اليمين، يجسد حدود تدخل الدولة، وطرفه الثاني، المغلق على اليسار، بتحديد حدود حرية المبادرة الاقتصادية.

بعد توضيح اقتصاد السوق، من جهة وعلاقته بالدولة، من جهة ثانية، تسعى الدراسة إلى تحديد معالم اقتصاد السوق الذي يصلح للجزائر. يلاحظ التقرير المتضمن للدراسة بأن: منظومة الإنتاج الوطنية، لم يستكمل بنائها بعد، وعليه فمن الضروري أن تواصل الدولة تدخلها في مجال الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن :ما يمكن أن يلاحظ حول الصناعة العالمية هو تغيرها شبه الدائم، بالتالي فالسياسات الصناعية، تشكل بدون أدنى شك، أداة تحرك حامة بيد الدولة؛ وعليه فاقتصاد السوق في الجزائر، سوف يحتفظ ببعده العمومي؟ ! ويقترب بذلك من صيغة اقتصاد السوق القائم في فرنسا[2].

لكن يبقى مبدأ العدالة الاجتماعية يشكل ميزة محورية للمجتمع الجزائري؛ فبواسطة التشاور الاجتماعي، يمكن محو التفاوتات الكبيرة التي ستنجز عن آليات السوق. بذلك يكون: «اقتصاد السوق في الجزائر، اقتصاد دولة ومشاورة اجتماعية»[3].

يطرح منظور اقتصاد السوق في الجزائر، تساؤلات عديدة بشأن المشاكل التي سيصطدم بها الاقتصاد الجزائري، في خضم عملية تحوله الشامل والجذري؛ وانتقاله إلى اقتصاد السوق :لقد

---

(1) راجع ; Raymond Barre et Jaques Fontanel ; Principes de politique économique : OPU ; Alger. 1993. p.13.

(2) مقارنة تؤكدها الدراسة التي ذكرناها.

(3) يبقى للدولة دور فعال تؤديه في إطار تحرير المبادرات الاقتصادية، الفردية والجماعية. راجع:
Gabriel Leconte, les mots clés de l'histoire économique, «L'économie sociale de marché», (l'Ecole de Fribourg).Walter Eucken, Doerth Bohme, Wilhelm ropke ; Elipses, France 1994. P.46.

لخصوا هذه التساؤلات في ثلاثة مجموعات كبيرة، تم استخلاصها أساسًا من التجارب الملموسة المماثلة، لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية[1].

جـ.1. تساؤلات لها علاقة بفترة التحول الشامل :هل نسرع في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق؟ في هذه الحالة، توجد أمامنا تجربة بولندا حيث، حاولت تخطي عدة مراحل؛ فكانت النتيجة غير مرضية في جميع الأحوال. هل نحظر طوي للمسألة ونترقب درجة نضج عالية لها كما كان الحال في تجربة التدرج المجربة؟

في الحقيقة الجزائر كانت قد جربت علاج الصدمة في سنتي 1990 – 1991. فأصحاب القرار يرغبون في التراجع عن ذلك ويحبذون اتباع طريقة التدرج فيما يخص مسألة الانتقال.

فالتداخل الضيق والمعقد للمسائل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة (بمنطق الدراسة) يحث كثيرًا على اتباع هذا الطريق.

جـ.2. تساؤل آخر له علاقة هذه المرة «بأطوار التحول». أي ما هو التعاقب المنطقي للعمليات التي ينبغي القيام بها في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق؟ نذكر على سبيل المثال وليس الحصر؛ هل من الملائم التأسيس (وضع المؤسسات) ووضع ميكانيزمات السوق في بادئ الأمر، وبعدها تأتي عملية إعادة هيكلة جهاز الإنتاج وفي الأخير التطرق لمسألة الخوصصة التي سوف تمس المؤسسات العمومية؟ أم البدء بهذه الأخيرة باعتبارها تدخل ضمن عملية إعادة الهيكلة ذاتها؛ وتقود حتماً إلى بروز ميكانيزمات اقتصاد السوق بصفة تلقائية؟

إن الكلام عن الخوصصة في حالة الاقتصاد الجزائري، (حسب هذه الدراسة)، هو تأكيد فقط لهذا المفهوم، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري في وضعه الراهن (1993) هو إلى حد كبير اقتصاد عمومي[2]، يبقى فقط البحث عن الكيفية التي يتم وفقًا لها فتح رأس المال العمومي إلى المساهمين الخواص الوطنيين، وخصوصًا الأجانب. وبالتالي يصبح الأمر يتعلق بعملية تنازل عن أصول المؤسسات العمومية لمساهمين خواص أكثر منه خوصصة بالمعنى المطلق. في هذا الاتجاه تم العمل على إعطاء مضمون خاص لشكل الاستثمارات، التي سوف تنجز في الاقتصاد الجزائري، وهو ما

---

(1) Modèles de réforme, progrès accomplis et resultats obtenus – in, rapport sur le développement dans le monde 1996. Banque mondiale – Washington. P11.

(2) راجع: Algérie, évaluation et perspectives de l'économie. Ministère des finances, septembre 1993. p90.

ورد في قانون الاستثمار لاحقًا[1]. كما يؤكد النظرة الرسمية لمسألة الخوصصة منذ بداية مرحلة الانتقال.

بينما تكتسي عملية إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية طابعًا خاصًا؛ مما يجعلها ذات أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الجزائري. فأداة الإنتاج الصناعي في الجزائر سواء كانت عمومية أو خاصة، وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى غير ناجعة، وتتميز بانطوائها على السوق الداخلية. تحتمية احتلال منافذ خارجية، تفرض إعادة الانتشار لبعض الفروع، ومراجعة أسعار الإنتاج في الصناعات الموجودة، مع العمل على انطلاق فروع جديدة وفقًا لما تقتضيه المرحلة، والعملية ينبغي أن تتم بأسرع وقت ممكن.

إذًا فمسار ومحتوى التحول نحو اقتصاد السوق ليس متطابقًا، بالنسبة لجميع البلدان التي انطلقت في العملية؛ وتبقى انطلاقاتها تلك، عبارة عن محاولات ملموسة تخص كل بلد على حدة، والمؤكد أن هذه المحاولات تنطوي حتماً على نقائص عديدة في مختلف جوانب التحول.

جـ.3. التساؤل الأخير والذي يطرح مشكلة عويصة هو ذلك التساؤل المتعلق بمصير العمال؛ كيف يمكن إقتناع هؤلاء بضرورة التحول الشامل، وما يترتب عن هذا التحول من نتائج اجتماعية قاسية يصعب تحملها في ظروف اقتصادية سيئة يمر بها اقتصاد البلاد؟[2]

هل تكفي الحلول العلاجية التي يقترحها الإصلاح الاجتماعي في بلد مثل الجزائر، أين تتميز حقوق العمال فيه بدرجة كبيرة من الحساسية اعتبارًا لطباعها المكتسبي؟

فالانتقال من اقتصاد الدولة، المتميزة بالقيادة والانصياع، إلى اقتصاد السوق، المتميز بحرية المبادرة، ليست بالتأكيد مهمة سهلة، على الرغم من قناعة الجميع بأن حلول مشاكل الاقتصاد الجزائري تكمن في هذه العملية، فأزمة السيولة التي يعرفها الاقتصاد الوطني، هي أزمة ظرفية ولا يمكن أن تخفي المشكل الحقيقي الذي يواجه المجتمع الجزائري والمتمثل في ضرورة إحداث تغيير شامل وجذري في البناء الاقتصادي القائم وفي منهج تسييره.

---

(1) راجع قانون الاستثمارات النصوص التشريعية والتطبيقية – منشورات وكالة الاستثمارات – الجزائر 1995.

(2) La structure par secteurs d'activites des compressions d'effectifs se présente comme suit :

- 60% dans le BTPH.
- 21% dans les services.
- 17% dans l'industrie.
- (-2%) dans l'agriculture.

Cnes. 10 ème session. Avril 1998.

فالأمر يقتضي إذًا إيجاد حلول لجميع المشاكل الهيكلية التي تعرفها البلاد. حلول تأتي عن طريق تنظيم اقتصادي جديد هو اقتصاد السوق الذي يفترض بدوره توفر الشروط المؤسساتية التي تفرق بين الفوضى الاقتصادية والسوق المنظمة المحدثة للفعالية. من بين المؤسسات الأساسية المنظمة للسوق توجد مؤسسة الدولة بالإضافة إلى هذه المؤسسة الجوهرية ينبغي أن يتوفر الاقتصاد الوطني على مؤسسات نقدية ومالية فعالة، كما ينبغي له أيضًا أن يتوفر على هيئات تضمن مشروعية الأفعال الاقتصادية وتيسر سرعتها، وأخيرًا ينبغي للاقتصاد الوطني أن يتوفر أيضًا على مؤسسات تنظم الشراكة والمشاورة الاجتماعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

2- <u>غموض دور الدولة في المنظومة الاقتصادية السابقة</u>: من خلال التشخيص الذي قدمته الدراسة المذكورة، نستنتج أن دور الدولة في المنظومة الاقتصادية السابقة، كان محددًا، فالدولة تشرف مباشرة على تنظيم عملية التنمية، وتملك الجزء الأساسي من مؤسسات النشاط الاقتصادي، سواءًا الوطني منه أو العمومي، فالتمييز لم يكن دائمًا موجودًا بين الأشياء التي تعود ملكيتها للأمة والتي يعود تسييرها فقط للدولة، وتلك التي تعود أصلا إلى الدولة[1].

أم التراث الخاص المحلي فقد تقلص إلى درجة ضئيلة جدًا ولم يعد مكونًا إلا من مساهمات الدولة، ويظهر ذلك من خلال ضحالة حجم المبادلات السلعية التي يجريها هذا القطاع، وفي نفس الوقت غياب المؤسسات التي تنظم هذه المبادلات.

إن تملك الدولة شبه الكلي للسلع المتبادلة، وكذلك تملكها شبه الكلي أيضًا لمصادر الدخل حيث تحوز نسبة 85% من الأجور الموزعة بواسطة القطاع التابع لها، قد أدى إلى هيكلتها وفقًا لمفهوم الدولة الراعية، حيث أقصت تمامًا كل نجاح قد يحققه الفرد مما أدى بها مع مرور الزمن إلى أن تكون موضعًا لكل الشبهات.

واستنادًا إلى هذا الدور المحدد للدولة والمتمثل في الرعاية المطلقة غيب دور الادخار الفردي من أجل الاستثمار، وتحول الفرد الجزائري إلى مستهلك فقط، بدلاً من مستثمر، يساهم في انتعاش النمو الاقتصادي[2].

---

(1) راجع: Raymond Barre et Jacques Fontanel, op. cit. p.27

(2) كيف يمكن لهذا الفرد الجزائري أن يتحول إلى مستثمر تحت قيد (le P.A.S)؟.

راجع بهذا الصدد دراسة حول النمو لـ: Abdelmadjid Ait Habouche, ajustement structurel et croissance : Déterminants et mécanismes.Colloque CREAD – ANDRU. Alger. Juillet 1998.

في هذا السياق للأشياء، انحصرت المبادلات الأساسية بين الدولة والمواطنين، والتبادل اللامركزي بين الأعوان الاقتصاديين، أصبح مهمشًا وفي كثير من الأحيان، يمارس بطرق غير مشروعة. اعتبارًا لسيادة الدولة في عملية التبادل، قد طغت النظرة الإدارية، على كل المسائل الاقتصادية بما في ذلك، حقيقة إنتاج الثروات وتراكمها المنتج؛ فترتبت عن ذلك مجموعة نتائج منها: إفراغ دور الأسعار من مضمونه، ومن بين الأسعار، تلك المنظمة للاقتصاد، كسعر العمل (الأجر)، وسعر رأس المال (الفائدة)، وسعر النقود (الصرف)[1]. وبالتالي فإن منظومة الأسعار النسبية التي كانت منفصلة تمامًا عن القيود المتعلقة بالإنتاجية، لم تعد تلعب أي دور ملائم لتحقيق التوزان القطاعي، وعليه قد أفضى ذلك إلى إحداث تبذير في عناصر الإنتاج، العمل، ورأس المال، والأرض وكذلك في ثمار هذه العناصر من سلع وخدمات.

في وضع كهذا فقدت الجباية سبب وجودها، باعتبار أن عملية توزيع الدخل، مهمة تؤديها الدولة مباشرة، وعن طريق سعر العملة، أو سعر رأس المال، أو سعر العمل، وعن طريق تدعيم بعض السلع والخدمات.

في ظل هذا النظام أيضًا حتماً شكلت الدولة أول وعاء للجباية، وبالتالي فأي محاولة للرفع من فعالية ونجاعة النظام الجبائي، سيؤدي حتماً إلى التأثير المباشر في نشاط المؤسسات التي هي أصلاً ملكًا للدولة، وبالتالي قد حدث تهميش منطقي لأداة الجباية[2].

إن تشريعًا جبائيًا على هذا النحو، يبين بوضوح درجة الغموض التي ينتاب دور الدولة المسيرة لممتلكات الأمة، الدولة المالكة والمسيرة لممتلكاتها هي :دولة تشكل وعاءًا لجباية نفسها، وفي ذات الوقت تسير عمليات الإنتاج، والتمويل والتوزيع، دولة بهذه الصفات ستجد نفسها في النهاية هي: المالك، المنتج، الزبون، المورد، الصراف والمكلف[3].

بكل بساطة نعلق على هذه الصفات التي ميّزت الدولة الجزائرية طيلة فترة المحاولة التنموية الأولى فنقول: لا ينبغي للدولة أن تتراجع بشكل مطلق، عن هذه الصفات في إطار أدائها لدورها كدولة، في المحاولة التنموية الثانية، إنما ينبغي لها فقط أن تملك مع مالكين آخرين، وأن تنتج

---

(1) راجع: Fatima Zohra Oufriha, ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire, le même colloque. Juilet 1998.

(2) المنظومة الجبائية كانت منظمة على النحو المذكور طيلة الفترة (1962 – 1989)، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كان اقتصادًا عموميًا تقريبًا مائة بالمائة، 100%.

(3) راجع: Algérie, Évaluation et perspectives de l'économie. Ministère des finances, septembre 1993. p.90.

مع منتجين آخرين، وأن تشتري مع المشترين، وأن تستورد مع المستوردين، وأن تصرف مع البنكيين، وأن تتكلف في حدود النشاطات المختلفة التي تؤديها، إلى جانب كل الأعوان الاقتصاديين الآخرين.

إن تموقع الدولة في المجتمع على هذا النحو، سيقودها، حتماً إلى تغيير الدور الذي أوكل لها في المحاولة الأولى خصوصًا في الحياة الاقتصادية. لكن تبقى الدولة تشكل ذلك المفهوم المطلق بالنسبة لكل التنظيمات البشرية؛ أي فالدور الأساسي للدولة داخل المجتمع يبقى أبديًا، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور مجتمع بدون دولة، فبين دولة التدخل المطلق واللادولة، ينبغي أن نبحث عن دولة التدخل النسبي، إذًا فما دور الدولة المرتقب ضمن المحاولة التنموية الثانية؟

3– <u>دور الدولة في المنظومة الاقتصادية الجديدة:</u> في نفس الاتجاه تحدد الدراسة– التي كررنا ذكرها مرارًا – الدور المنتظر أن تقوم به الدولة في المنظومة الاقتصادية الجديدة، حيث تؤكد على ضرورة استمرار امتلاك الدولة لعدد محدد من المؤسسات، كما تؤكد أيضًا على ضرورة وضع حد لاستمرار ارتباط القطاع الاقتصادي العمومي بقطاع الدولة. فامتلاك الدولة لرأسمال مؤسسة ما بنسبة 100 % لم يعد ضرورة ملحة لإضفاء الطابع العمومي على هاته المؤسسة.

ففي جميع الأحوال يكفي للدولة أن تمتلك نسبة 33 % من أصول مؤسسة ما، حتى تعلن هذه المؤسسة عمومية، وعليه يمكن أن تصنف المؤسسات العمومية إلى ثلاث فئات هي:

أ– فئة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع غير التنافسي والتي توكل إليها مهمة ضمان الخدمة العمومية أو الخدمة ذات المصلحة الوطنية مثل مؤسسة إنتاج الكهرباء والنقل بسكك الحديد، ومؤسسات أخرى تتميز بنفس الطابع على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

ب– فئة المؤسسات التي بإمكانها تحريك عملية التنمية، وانطلاقا من هذه الميزة، ستحظى بدعم الدولة.

ج– فئة المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع التنافسي، والتي بإمكانها التمتع باستقلالية تسيير كلية، وتخضع إلى مراقبة بعدية من طرف الدولة والتي تعيش على مواردها الخاصة. هذا النوع من المؤسسات يمكن فتح باب خوصصتها.

لكن بوصفها قوة عمومية، فالدولة تستمر في الحضور في المنظومة الاقتصادية الجديدة، فبإدارتها تستمر في تسيير بعض الوظائف، كالوظيفة النقدية، وضبط الأسعار السلعية، وجباية

الضرائب الضرورية لتسيير المجموعة الاجتماعية[1]، حضور الدولة ينبغي أن يظهر أيضًا من خلال عملها على تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي في إطار ملائم، قد يتجسد ذلك من خلال أدائها لثلاث وظائف أساسية هي:

1- الوظيفة الإدارية للتنظيم والتأطير والتحكيم:

على الصعيد النقدي، من واجب الدولة ضمان عملة موحدة ودائمة عن طريق الإلغاء التدريجي، لكل السندات التي تحلّ محل النقد في الحصول على السلع والخدمات، ينبغي لها أيضًا تنظيم عملية الاستفادة من وسائل الدفع الخارجي، وضمان وصول الجميع إليها بصفة تدريجية، وذلك من خلال إلغاء اللامساواة الناجمة عن التحويل الإداري للعملة، أو عن طريق السوق الموازية للعملات، فالوصول إلى وسائل الدفع الخارجية من قبل الجميع وبالطريقة المقترحة، إجراء لا يتناقض أبدا مع ممارسة الرقابة على الصرف، التي يتوقع أن تزول نهائيًا على المدى البعيد؛ في الأخير ينبغي للدولة أن تضمن حدًا أدنى من الاستقرار النقدي.

أما على الصعيد التجاري، فالدولة مطالبة بضمان حرية الأسعار وتدعيم دورها المعيارى في ميدان الرقابة، خصوصًا عن طريق استحداث مجلس المنافسة والأسعار، الذي توكل إليه مهمة الدراسة والتحكيم في هذا الميدان.

أما فيما يخص سياسة الدخول، فالدولة مطالبة بتنظيم الجهاز الجبائي في ميدان التحصيل الضريبي؛ وذلك كي ترفع من مستوى نجاعته، فالجباية ينبغي أن تتصف بالدوام وأن تؤسس على مبادئها العالمية المعروفة خصوصًا ذلك المبدأ المتعلق بالعدالة، وبالتالي ينبغي لجهاز الجباية أن لا يقع تحت طائلة الجماعات الضاغطة[2]. كما ينبغي للضريبة عمومًا، أن تكون أداة تحفيز للنشاط الاقتصادي وليست أداة قمع لهذا النشاط.

من جهة ثانية؛ فالدولة مطالبة أيضًا بحماية ثروات الأفراد والجماعات، والتي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، وذلك من خلال دعوتهم إلى استثمار أموالهم وضمان هذا الاستثمار بواسطة أساليب استخدمت في العديد من البلدان، وأتت بثمارها مثل :تبني سياسة إعفاء شاملة

---

[1] راجع: الجزائر: تحقيق الاستمرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة – صندوق النقد الدولي – واشنطن1998. ص. 28، 51، 71.

[2] فأيدي الجماعات الضاغطة قد امتدت إلى أعمق دواليب الحكم وأصبحت تشكل خطرًا على وجود الدولة كدولة. يأتي تأكيدنا هذا من المواجهات الصحفية بين عناصر، هذه المجموعات، والتي نشرت في الفترة ما بين ماي 1998 – ونهاية نفس السنة.

لثروات الأفراد والجماعات للفترات السابقة، من أجل دفع هؤلاء إلى الكشف عن أرصدتهم المكتنزة واستثمارها وفقًا للتنظيمات الاقتصادية الجديدة.

2- وظيفة إعادة توزيع الدخل الوطني والحماية الاجتماعية[1]: فيما يتعلق بهذه الوظيفة فالدولة مطالبة بما يلي:

أ- السهر على ضمان الخدمات العمومية الضرورية للنشاط الاقتصادي بإنصاف وفعالية.

ب- تطوير المعرفة حول الدخول[2] وإعادة توزيعها، ما أمكنها ذلك وعلى نطاق واسع بواسطة أدواتها، كالضريبة مثلاً، وعن طريق إنشاء هيئات متخصصة، مثل مجلس مراقبة الدخول، وأجهزة متساوية الأعضاء، توكل لها مهمة الدراسات وتقديم الاقتراحات فيما يخص سياسة الدخول.

ج- ضمان فعالية منظومة الحماية الاجتماعية عن طريق وضع صيغ ملائمة ومتساوية التمثيل من أجل إعادة تنظيم صناديق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد. في هذا الاتجاه دائماً يقترح إنشاء صندوق وطني لضمان البطالة، ليتكفل مؤقتًا بالعاطلين عن العمل. عمومًا بإمكان الدولة إنشاء مجلس وطني للحماية الاجتماعية تكون مساهمته كبيرة في هذا المجال.

د- تطوير المؤسسات اللامركزية بواسطة وسائل تنظيم السوق العقارية والسوق النقدية[3]، كي تسمح بمعالجة قضية السكن، ففي هذا السياق يمكن استحداث القرض العقاري بغية تحريك وتنشيط سوق العقارات على نطاق واسع.

هـ - السهر على تحقيق تهيئة عمرانية مثلى[4]، تسمح بتوزيع النشاط الاقتصادي بكيفية تضمن بدورها تحقيق وفورات خارجية لمختلف الأعوان الاقتصاديين، مع ضمان توزيعها بطريقة عادلة.

---

(1) راجع: S. Dagostino G.Trombert : les inégalités de revenues – les enjeux d'une partage. Vuilbert, Paris 1992. p. 147 – 163.

(2) راجع: نفس المرجع – ص 11.

(3) راجع: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق – دراسة خاصة – صندوق النقد الدولي – واشنطن، 1998. ص58.

(4) في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى كتاب: Charles Rieupeyrous.: la région dans l'espace europeen, vuibert- Paris 1995. p13-24.

3- **وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي**: ينبغي للدولة أن تستثمر كثيرًا في هذه الوظيفة، وذلك من أجل مواجهة الانعكاسات السلبية التي ستعرفها حتماً المرحلة الانتقالية، من منظومة مبنية على الاحتكار والمركزية، إلى منظومة مبنية على اللامركزية والحرية في اتخاذ القرارات. أي ينبغي للدولة أن تعمل على امتصاص غضب الفئات الاجتماعية المتضررة، من خلال مباشرة الحوار والتشاور مع تنظيماتهم النقابية والمهنية. كما ينبغي لها أيضًا أن تعمل على إزالة جميع التناقضات التي ستظهر حتماً من خلال التعارض في المصالح بين فئات المجتمع المختلفة.

في هذا الاتجاه ينبغي إنشاء الأطر المناسبة لإجراء عملية الحوار والتشاور، بحيث ينبغي لهذه الأطر أن تلعب دورًا استراتيجيًا في المرحلة الانتقالية، من خلال السعي المستمر للبحث عن الحد الأدنى من التوافق في المصالح المذكورة، وكذلك رسم معالم السياسة الاقتصادية والاجتماعية في حاضر البلاد وآفاقها المستقبلية[1].

في البيان الثاني[2] الملحق بالدراسة التي ذكرناها: خصص التشخيص إلى جانب هام من جوانب التغيير وهو الجانب الاجتماعي، من خلال بحث آفاق منظومة الحماية الاجتماعية ومدى ملاءمتها مع عمليات الانتقال والتحول الحاصلة في الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد لخصت الدراسة الجوانب الاجتماعية في ثلاثة محاور كبيرة هي:

1- **الضمان الاجتماعي**، من خلال تحديد طرق المساهمة في تمويله، وكذلك إعادة النظر في المنظومة القانونية المسيرة له، إضافة إلى ذلك تطرقت الدراسة إلى الحماية الصحية، وسياسة المنح العائلية وموضوع التقاعد.

2- **الخدمات الاجتماعية**، من خلال نشاطات لجانها المؤسساتية والقطاعية، الموجودة لحد الساعة وإمكانية إضافة هيئات أخرى مع تطوير عمل الأولى، وجعله يعمل وفقًا للفعالية المرغوبة.

3- **التعاضديات العمالية**، والبحث عن فعاليتها من خلال تطويرها تنظيميًا وهيكليًا، مع إضافة تعاضديات قطاعية أخرى، قد تظهر مع قطاعات جديدة يأتي بها التغيير.

---

[1] لا يمكن أن نفصل دور النقابات الإيجابي طيلة مرحلة الإصلاحات لكن تقدر من جانب آخر تخاذل السلطات التنفيذية في لعب دورها المجدي تجاه الطبقة العاملة.

[2] راجع: Ministère des finances : évaluation et perspectives de l'économie, document de travail, septembre 1993. p96.

4 - مؤسسات اقتصاد السوق:

إضافة إلى تحديد دور الدولة، فإن تشغيل وتنشيط اقتصاد السوق يتطلب وجود مؤسسات مصرفية ناجحة، كما يتطلب أيضًا وجود هيئات حكومية تضمن مشروعية الأعمال الاقتصادية، إضافة إلى وجود مؤسسات تسهر على تنظيم الشراكة بين الأعوان الاقتصاديين الوطنيين والأجانب من جهة، وتعمل على ترقية وظيفة التصدير من جهة ثانية.

من الناحية العملية والتقنية، تتطلب نجاعة المنظومة المصرفية احترام بعض المبادئ منها على وجه الخصوص:

أ- استقلالية بنك الإصدار (البنك المركزي) عن الخزينة العمومية.

ب- انفصال المنظومة المالية التجارية عن المالية العامة.

فالتقاء البنوك بالخزينة العمومية ينبغي أن يرتكز على صيغ توفق بين الفعالية التجارية وقيود التسيير النقدي والمالي.

لذلك فعملية استحداث مؤسسة إبداع تعد ضرورة من أجل إعطاء المرونة الكافية للقيام بهذه الوظيفة، ويكون عمل المؤسسة وتدخلها في السوق لحساب الدولة.

فالقطاع المالي الجزائري كان يعمل في أوائل الثمانينات، كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام، بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة. من جهة أخرى لم تمارس البنوك التجارية الخمسة وبنك الادخار والاحتياط أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من فروعها، وقد كانت هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة.

أما الخزينة فقد لعبت الدور الرئيس في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية التي يتم الاكتتاب فيها إجباريًا من جانب شركات التأمين والصندوق الوطني للادخار والاحتياط، لقد استخدمت هذه الموارد أساسًا لتمويل المشروعات الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني من نقص في رأس المال، معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثمارها.

لقد لعب البنك المركزي خلال هذه الفترة دورًا ثانويًا، وحددت أسعار الفائدة إداريًا عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع بالمشرفين على إدارة هذه البنوك نحو الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

في هذا المحيط الاقتصادي العام حيث كانت أهداف الإنتاج أكثر أهمية من الأسعار النسبية أو الأرباح، كان دور المؤسسات المالية سالبًا، فالبنك المركزي لم يمارس أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم، سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة. وكان نظام إعادة الخصم معقدًا إذ تضمن العديد من فئات الأوراق التجارية التي طبقت عليها حدود قصوى مختلفة، وكانت هناك أسعار فائدة تفضيلية على الائتمان المقدم لبعض القطاعات. ولم يكن هناك أسواق رأسمالية في الجزائر، بسبب التوجه الاقتصادي الذي كان سائدًا حتى 1989. والذي يعكس ضعف حجم القطاع الخاص، كما أن السندات الحكومية لم تكن قابلة للتداول.

ونظرًا لوجود القيود على العملة الصعبة بالنسبة لمعاملات الحسابين الجاري والرأسمالي فلم يكن هناك اندماج في الأسواق المالية العالمية[1]. هذا هو حال القطاع المالي عمومًا حتى نهاية المرحلة التنموية الأولى، ولكن نستطيع القول أن عملية هيكلة القطاع لم تكن بالأمر الهين وأن تأثير التنظيم القديم مازال مستمرًا حتى نهاية سنة 1998؛ بالرغم من الإجراءات القانونية التي اتخذت في مختلف الميادين (التجارية الخارجية – القرض والنقد – إعادة هيكلة بعض البنوك – الخوصصة وغيرها ...).

---

[1] راجع: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق – دراسة خاصة – (صندوق النقد الدولي – واشنطن) الجزائر . نوفمبر 1998. ص 54.

المبحث الثاني

الواقع العملي للمرحلة الانتقالية

يمكننا أن نناقش هذا الواقع من خلال الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج التسوية الهيكلية[1]؛ وانعكاسات تطبيق هذا البرنامج، على الجانب الاجتماعي للشعب الجزائري. لقد أجرى بنك الجزائر دراسة مفصلة حول برنامج التسوية الهيكلية، ونحن بدورنا سوف نعرض هذه الدراسة بنوع من التركيز لأننا نرى في بنك الجزائر، المؤسسة الوحيدة الكفأة من الناحية الرسمية التي بإمكانها أن تقدم تفاصيل دقيقة حول البرنامج، وذلك بحكم مركزها القانوني وطابع نشاطها المالي والنقدي[2]. لقد لخصت هذه الدراسة الموضوع في أربعة عناصر أساسية هي:

1- العناصر الأساسية لبرنامج تعديل الاقتصاد؛ حيث تطرقت إلى المحيط الاقتصادي الذي كان سائدًا ابتداءً من سنة 1995؛ مع التذكير بأهداف برنامج التعديل 1995 – 1998.

ثم بعد ذلك الانتقال إلى وصف أهم الإجراءات التعديلية للبرنامج، والإجراءات التي يرتقب العمل بها؛ وكذلك العمليات المالية للإدارة المركزية، وقد أنهت الدراسة العنصر الأول من الموضوع ببحث مجال الخوصصة، والتي تعني تحديدًا المؤسسات العمومية في مختلف مستوياتها.

2- عرض مركز لنشاطات أهم القطاعات الاقتصادية؛ بعد تقديم معطيات دقيقة حول المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني، كالناتج المحلي الخام، والنفقات العمومية، العمالة، الأجور، والأسعار.

أما أهم النشاطات القطاعية فهي: نشاطات قطاع المحروقات والنشاط الزراعي ونشاطات قطاع المناجم والصناعات المختلفة، وفي الأخير نشاطات الشركات القابضة العمومية.

3- توقعات المدى المتوسط؛ فيما يخص عائدات تصدير المحروقات؛ وأهم الفرضيات المتعلقة بالبنود الأخرى لميزان المدفوعات؛ كذلك آفاق ميزان المدفوعات؛ والآثار المتوقعة على احتياطات الصرف؛ والتطور المتوقع للاستدانة الخارجية.

---

(1) راجع: Banque d'Algérie : Situation financière et perspectives a moyen terme de la République Algérienne. Decembre 1996.

(2) وجهة النظر الجزائرية في تقييم البرنامج والإصلاحات عمومًا. وهناك وجهة أخرى حول تقييم برنامج التعديل الهيكلي يمكن الإطلاع عليها ضمن دراسة خاصة قدمها صندوق النقد الدولي في ملتقى 21 نوفمبر 1998 بالجزائر.

4- تحليل بنية الدين الخارجي: إذًا فالدراسة التي قدمها بنك الجزائر، والتي تقوم بعرضها في هذا الفصل، تعبر بدقة عن التوجه الاقتصادي الرسمي للجزائر. كما توصف لنا أيضًا الواقع العملي للمرحلة الانتقالية. ومن ناحية منهجية البحث تلخص لنا أهداف المرحلة الانتقالية أي: أهداف التعديل المحققة مباشرة مع تنفيذ برنامج التعديل، وتلك المنتظر تحقيقها في الأجل المتوسط.

إن رسم التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغيير؛ ينطلق من وصول البرنامج إلى تحقيق أهدافه فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني؛ وكذلك تحقيق أهدافه فيما يخص الانتعاش وإعادة بعث عملية النمو من جديد[1].

فمن حيث تجسيد هذه الأهداف تذكر لنا الدراسة بأن "التعديل" قد أعاد التوازن لميزانية الدولة في سنة 1995 وحقق فائضًا جوهريًا في سنة 1996 . كما تم تقدير معدلا للنمو يساوي 4 % في نفس السنة بالقيمة الحقيقية؛ مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 5% في الفترة ما بين 1997حتى سنة 2000 . "أما على الصعيد الخارجي فإن تدعيم سعر البترول، وزيادة الصادرات بالحجم من المحروقات، عمليتان من شأنهما تحقيق توازن ميزان المدفوعات في سنة 1996. وتحقيق فائض يتزايد ابتداءاً من سنة 1998. مما يؤدي إلى تخفيض احتياجات التمويل، أي تخفيض الطلب على مصادر التمويل الخارجي"[2].

أما فيما يتعلق بالدين الخارجي فإن: الفائض في الحساب الجاري، الذي سوف يظهر ابتداءاً من سنة 1998. سيسمح بمعالجة الديون، بحيث إن تحقيق هذا الفائض مع نمو الناتج المحلي الخام بالقيمة، عمليتان تؤديان إلى تخفيض مخزون الدين، إلى نسبة أقل من 50% من الناتج المحلي الخام في سنة 2000. في نفس الفترة يسمح الأثر المشترك لزيادة الصادرات وتمديد آجال أعباء الدين، عن طريق إعادة الجدولة، لنسب خدمة الدين بالاقتراب من 30%؛ أما الاحتياطي بالعملة

---

(1) فيما يخص هدف تحقيق التوازنات الكبرى، تجمع وجهات النظر المختلفة على تحقيقها: بدءًا من السلطات التنفيذية للدولة الجزائرية، ومرورًا بخبراء صندوق النقد الدولي (FMI) ووصولاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S). أما الهدف الثاني والمتمثل في الانتعاش الاقتصادي، لم يتحقق حتى نهاية 1998. ونعتقد أن عوامل غير اقتصادية، تتحكم فيه، من بينها على وجه الخصوص؛ الاستقرار السياسي و الأمني.

(2) في واقع الأمر هذه التوقعات المتفائلة للدراسة لم تتحقق، بل بالعكس لقد عرفت أسعار البترول أدنى مستوى لها في بداية شهر ديسمبر1998. وهو أمر يضع كل التوقعات الاقتصادية المبنية على سعر البترول موضع تشكيك.

الصعبة المخصص لتغطية الواردات، قد وصل إلى مستوى يضمن 4 أشهر من الاستيراد في نهاية سنة 1996، على أن يتضاعف هذا الاحتياطي بأكثر من ثلاث مرات في نهاية سنة 1998 [1].

لقد سمح العمل ببرنامج التثبيت[2]، في الفترة ما بين أفريل 1994 ومارس 1995، المسند باتفاق تأييد من صندوق النقد الدولي بامتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني بصفة جوهرية. فالركود الاقتصادي السابق لسنة 1994 قد وضع له حدًا من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند- 0.9 % بالموازاة مع هذا تم فعلاً التحكم في الضغوط التضخمية، باعتبار أن وتيرة الارتفاع العام في أسعار الاستهلاك، قد انتقلت من 40 % في الفترة ما قبل 1994؛ في نهاية السنة المذكورة.

لقد ساهم أيضًا، توازن الأسعار النسبية، وتقليص عجز الخزينة الذي بلغ مستوى 4.4% من الناتج المحلي الخام في سنة 1994. وصرامة السياسة النقدية، في تحقيق نتائج جد إيجابية فيما يخص «الاستقرار النقدي» من أجل تدعيم هذا الاستقرار النقدي، وتحفيز عملية استئناف النمو وضعت السلطات العمومية الجزائرية، ابتداءاً من أفريل 1995. برنامج تعديل للمدى المتوسط (جوان 1995، ماي 1998) ، مسند باتفاق «تسهيل التمويل الموسع facilité de financement élargie»[3]

تشير الدراسة التي اعتمدنا عليها في تحرير الجزء المتعلق بالتعديل الهيكلي إلى أن الاقتصاد الجزائري قد استئنف نموه الفعلي ابتداءاً من سنة 1995. حيث تؤكد الزيادة التي عرفها الناتج المحلي الخام بالحجم والقيمة بنسبة 3.9% ؛ وذلك بالرغم من المحيط الخارجي غير الملائم الذي كان سائدًا في تلك السنة، والمتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب، انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لأهم عملات الشركاء وغيرها، لقد بلغ الناتج المحلي الخام بالقيمة 1.975 مليار دينار جزائري في سنة 1995. أي ما يعادل41.5 مليار دولار.

---

[1] أمر لم يتحقق حتى نهاية السنة المذكورة باعتبار أن منبع رفع مستوى الاحتياطي النقدي بالعملة قد نضب من جراء تدهور أسعار البترول، التي بلغت أدنى مستوى لها في نهاية السنة المذكورة

[2] بداية برنامج التعديل الذي يدخل ضمن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بدأ بتنفيذ تثبيت لمدة سنة، أفريل 1994 – مارس 1995، أو ما اصطلح على تسميته باتفاق .« stand by»

[3] تسهيل التمويل الموسع يقصد به :الإجراء المالي الذي يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي بقوة كي يحقق التشغيل المرغوب .مع العمل على تحقيق الاستقرار المالي (تخفيض التضخم وتخفيض العجز في الميزانية .) تطهير ميزان المدفوعات.
-في الحقيقة أن :تسهيل التمويل الموسع، هو اتفاق ثان تلا مباشرة الاتفاق الأول، المتمثل في اتفاق « standby ». مع صندوق النقد الدولي.

لقد انعكس النمو المذكور من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية التالية:

أ - زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي والتي قدرت بـ15%، بعد سنة من الجفاف والتي أثرت سلبًا في هذه القيمة مما حدا بها إلى النزول إلى- 11.1% في سنة 1994 يضاف إلى ذلك، القيمة المضافة التي حققها قطاع المحروقات، والتي قدرت بـ4.4 % ؛ وتلك المنجزة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي قدرت هي الأخرى بـ 2.7% ؛ مع قطاع الخدمات أيضًا، بالمقابل عرفت الصناعة تراجعًا حادًا بلغ –1.4% بالرغم من تحرير الواردات الذي تم فعليًا في بداية سنة 1995 ؛ فهي العملية، التي كان من المفروض أن يكون لها أثرًا إيجابيًا على الصناعة، فكان لها عكس ذلك[1]

ب - انخفاض العجز في خزينة الدولة-بالرغم من التخصيصات المالية من أجل تطهير المؤسسات العمومية-إلى نسبة 1.4% من الناتج المحلي الخام، مقابل 4.4% في سنة 1994. مقلصًا بذلك ظاهرة الإستحقاق المالي المرتبطة بالابتزاز الذي مارسته الخزينة على المنظومة المالية المحلية.

ج - تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل معدل متوقع بـ 14% ومعدل نمو 15.4% في سنة 1994.

د - مواصلة تعديل سعر الصرف في سنة 1995، حسب آليات التثبيت (Fixing) المعمول بها من طرف بنك الجزائر، وكذلك حسب الشروط التي ظهرت على مستوى سوق الصرف، ابتداءًا من نهاية الفصل الأول من سنة 1995. لقد بلغ سعر الصرف 52.18 دينار جزائري، مقابل دولار أمريكي واحد، في نهاية شهر جوان من سنة 1996. في إطارسوق الصرف المشتركة بين البنوك، ولقد أدى بروز سعر الفائدة الحقيقي الموجب، في نهاية سنة1995 إلى انطلاق عملية الاستقرار في سعر الصرف، بالموازاة مع ذلك قد سجلت الدراسة المذكورة بعض الملاحظات حول قطاع المحروقات، حيث نذكر :أن صادرات القطاع قد حققت زيادة قدرت ب 1.12 مليار دولار؛ أي 9.73 مليار دولار مقابل8.61 مليار دولار في سنة 1994. أما خدمة الدين في الأجلين المتوسط والطويل، فقد قدرت بـ 4.62 مليار دولار

---

[1] - تقرير حصري للأحوال الاقتصادية من وضعية الإنتاج إلى الوضعية التجارية.

في سنة 1995[1]. الواردات من السلع قد سجلت من جهتها زيادة قدرت بـ 0.95 مليار دولار أي بـ 1.10 مليار دولار في سنة 1995 مقابل 9.15 مليار دولار سنة 1995.

في ظل هذا السياق، عمقت السلطات العمومية الإصلاحات الهادفة إلى بلوغ الانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد سوق مندمج في الاقتصاد العالمي، مفضلاً النشاط المنتج بواسطة القطاع الخاص. تذكر الوثيقة المتضمنة للدراسة التي أجراها البنك المركزي بهذا الصدد أن الجزائر، وفي مواجهتها للارتفاع المفاجئ الحاصل في سعر الحبوب في بداية سنة 1996. قد استفادت في إطار اتفاقية أبرمت مع صندوف النقد الدولي، «من تسهيل تمويل تعويضي» (facilité de financement compensation)[2] بقيمة 174.6 مليون من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 253 مليون دولار أمريكي.

لقد كان الغرض من هذا التسهيل المالي هو مساعدة الجزائر في مواجهة ارتفاع سعر الواردات من الحبوب، وقد استنفذ هذا المبلغ بالكامل في نهاية سنة 1996.

«تذكر الدراسة في مستوى ثان، بأهداف برنامج التعديل الثلاثي (1995 - 1998) الذي تفاوضت بشأنه الجزائر مع صندوق النقد الدولي والذي كان مرفوقًا » بتسهيل تمويل موسع (Extended fund facility. facilité de financement élargie) يرتكز على الأهداف الأساسية التالية:

أ- نمو اقتصادي مدعم بقوة، كي يستحدث مناصب شغل على نطاق واسع.

ب- مواصلة العمل من أجل استقرار مالي، خصوصًا عبر تخفيض التضخم لبلوغ نفس المستوى الذي يميز اقتصاديات أهم شركاء الجزائر، مع تحقيق فائض في الميزانية.

ج- تطهير ميزان المدفوعات من خلال تقليص العجز الجاري وتخفيف خدمة الدين، مع السعي للحصول على تمويل خارجي جديد.

---

(1) يمكننا تقديم تفصيل اكثر من خلال الجداول المتعلقة بتطور الاستدانة من سنة 1990 الى سنة 1998 ضمن النقطة المتعلقة بتحليل للمديونية، في الفصل الثاني من الجزء الثالث من البحث.

(2) آلية تمويل من آليات صندوق النقد الدولي :تهدف إلى مواجهة النتائج السلبية لانخفاض أسعار المواد الأولية مؤقتًا، وليس إلى وضع حد الى الانخفاض .عندما تنخفض أسعار هذه المواد بشكل مفرط، فإن قروضًا ستحرر للبلدان المنتجة لهذه المواد على أمل تسديدها لاحقًا، تتضمن هذه القروض فوائد بمعدلات متفق عليها .تخصص هذه الآلية لتمويل البلدان التي تنحصر عائدات صادراتها في نسبة تعادل 50 %او اقل، من مواد أولية، وهي عائدات يعادل مقدارها مبلغًا يقل عن المبلغ المتوسط للسعر خلال الخمس سنوات السابقة.

د- تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانًا.

إن التقدم الحاصل في ما يتعلق بإدماج آليات السوق، في الاقتصاد الجزائري، واستئناف النمو في سنة 1995؛ في علاقة مع أول زيادة في دخل الفرد تحققت منذ عشر سنوات، تعد عوامل محددة لإصرار السلطات العمومية على مواصلة العمل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية خلال فترة برنامج تسهيل التمـــويل الموسع «EFF» [1].

من أجل تعميق الإصلاحات الهيكلية، أجرت الجزائر مفاوضات مع البنك العالمي حول برنامج تعديل هيكلي (PAS) ، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس إدارة البنك في شهر أفريل سنة 1996. يتضمن هذا البرنامج (PAS) برنامج خوصصة هام.

يرتكز الإطار الاقتصادي الكلي الملازم لبرنامج « تسهيل التمويل الموسعEFF» و«برنامج التعديل الهيكلي PAS» على مواصلة إستراتيجية النمو الاقتصادي المدعمة لمستوى نمو يعادل 4 % سنة 1996 ؛ و 5 % لسنتي 1997 و 1998. وذات المستوى المرتفع للتشغيل. يشكل قطاع المحروقات ضمن هذه الإستراتيجية المحمع الأساسي، المدعم لعملية استئناف النمو، فمساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي تبقى مرتبطة بتنفيذ برنامج الاستثمار مع شركاء سوناطراك.

كما يبقى رفع مستوى التنافس في قطاعات مثل: الزراعة والبناء والأشغال العمومية، وأيضًا إعادة هيكلة الصناعة، من العوامل الهامة المحدثة للنمو، تخلص الدراسة في النهاية بشأن هذه النقطة إلى أن تحسن مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الجزائري يدخل مبدئيًا ضمن آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمة للتجارة (OMC) والمفاوضات المتعلقة بالشراكة الأورو -متوسطية[2].

لقد تعرضت الدراسة أيضًا في مستوى ثالث إلى وصف الإجراءات الأساسية للتعديل، التي تضمنها البرنامج حيث لخصتها فيما يلي:

---

(1) راجع : Banque d'Algerie. Situation financiere et perspectives à moyen terme de la république algerienne – decembre 1996. p 7

(2) هنا أيضًا وحسب رأينا، الحل الوحيد لرفع مستوى أداء أداة الإنتاج الوطني، يكمن في فتح الأبواب للاستثمار المباشر (سواء الوطنيين عن المقيمين أو الأجانب)، لأن هشاشة أداة الإنتاج القائمة، تجعل من الاقتصاد الجزائري يتحمل مساوئ الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:(OMC) .

أ- سياسة مالية تتميز بالصرامة فيما يخص ميزانية الدولة، خصوصًا في جانب النفقات العمومية، الهدف من ورائها، هو الوصول إلى تكوين فوائض مالية سنوية ابتداءًا من سنة 1996 وضع حد للتمويل النقدي للدولة.

ب- بروز نهاية سنة 1995 ؛ معدلات فائدة حقيقية، موجبة دائنة (خارج المعدلات المرتبطة بالسكن) من أجل تحفيز الادخار المالي بالدينار، ورفع فعالية الاستثمار المنتج.

ج- مواصلة التحول نحو نظام صرف مرن، من خلال إنشاء سوق مشتركة بين البنوك لتداول العملات الصعبة في نهاية 1995.

د- تحرير التجارة الخارجية بشكل متنامي بواسطة كسر جميع القيود في منتصف سنة 1995.

ه- مواصلة تحرير إجراءات الصرف، خصوصًا من خلال حرية التحويل في منتصف سنة 1995. فيما يخص المصاريف الصحية ومصاريف التعليم، في حدود السقف المحدد، مع الإذن بالصرف من أجل السفر إلى الخارج ابتداءًا من سنة 1997، وهذا ترقبًا للانضمام إلى تعهدات المادة الثامنة من قانون صندوق النقد الدولي في نهاية البرنامج[1].

و- تقليص الحماية الجمركية عن طريق تخفيض المعدل الأعلى، في بادىء الأمر، في انتظار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ز- مواصلة تحرير الأسعار، باستثناء أسعار الأدوية والمنتوجات المسيرة حاليًا وفقًا للهوامش القصوى التي سوف تحول إلى نظام الأسعار الحرة.

ح- مواصلة الإصلاح الجبائي فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بهدف إجراء عملية إعادة هيكلة محتملة لهذه المعدلات.

ط- التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية (مزايدات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية وسندات الخزينة والسوق المفتوحة في إطار مراجعة المعدلات التأشيرية (الموجهة) وإعادة بناء رؤوس أموال البنوك.[2]

---

(1) التحرير النهائي لإجراءات الصرف.

(2) راجع هذا الصدد دراسة نقدية لـ Fatima Zohra Oufriha, op. cit. colloque CREAD ANDRU. Alger. Juillet 1998.

ي- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للادخار والاحتياط (CNEP) مع دمجه في المنظومة البنكية وتنمية سوق مالية من أجل تحفيز المدخرين وتجنيد الادخار المالي.

ك- بناء مساكن مدعمة من خلال إعادة النظر في منظومة التمويل وتحريك سوق العرض فيما يخص السكن.

ل- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبني مشروع أمر يتعلق بالخوصصة في منتصف ماير 1995 [1]

م- تقوية منظومة الحماية الاجتماعية من أجل مضاعفة فعاليتها الشاملة، وتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية.

ن- القيام بإصلاح عقاري من شأنه أن يمنح الفلاحين إمكانية التمتع بحق الانتفاع على المدى الطويل، بالأراضي التي يستغلونها.

تلخص الدراسة المذكورة في مستوى رابع، جزء هام من الإجراءات، التي تم العمل بها ابتداءاً من السنة الأولى لاتفاق EFF ؛ وبنود الاتفاق المتعلقة بالجزء الثاني قد تم تنفيذها بكيفية مرضية، حيث أن استمرار تنفيذ الإجراءات المذكورة، قد أدى إلى تعميق التعديل الهيكلي في الفترة ما بين 1996 - 1998 يمكن تلخيص أهم الإجراءات التي تضمنها اتفاق «تسهيل التمويل الموسع» خلال هذه الفترة على النحو التالي:

أ - الترخيص بمنح مصاريف السفر بالخارج، للسماح بتحويل الدينار من أجل المبادلات الخارجية، وانضمام الجزائر إلى المادة الثامنة من قانون صندوق النقد الدولي.

ب - تنمية السوق النقدية بواسطة إدخال «عمليات السوق المفتوحة[2]»، واستحداث رؤوس الأموال مثل بورصة القيم المنقولة وغيرها، مع تقوية «إعادة هيكلة» البنوك والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مع المحافظة على نشاطه الادخاري والاحتياط.

ج - تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني بتحفيز الصادرات، خصوصًا باستحداث آليات تأمين ملائمة، لقروض التصدير.

---

(1) تم التطبيق الفعلي لهذا المرسوم، بالإعلان عن خوصصة إقامات القطاع السياحي، ومؤسسات مواد البناء المحلية، وكذلك شركات المياه المعدنية، والإجراءات العملية متواصلة حتى نهاية 1998.

(2) راجع Henri Guitton et Gerard Bramoulle. La monnaie, ed. Dalloz: Paris, 1978. p. 433 - 440

د – مواصلة تطهير المالية العمومية، بواسطة عقلنة الانفاق العمومي، وتحسين مردود الجباية في إطار مواصلة إصلاح الرسم على القيمة المضافة، مع إدماج السلوك المالي المتعلق بالعجز شبه الميزاني، وإلغاء الدعم ضمنيًا، للدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي، شيئًا فشيئًا عن طريق التطهير المالي وفي الأخير التحكم الأمثل في تطور عدد عمال الوظيف العمومي.

هـ – تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم سوق العمل في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

عمومًا فالإجراءات التي تضمنها برنامج التعديل الهيكلي تدخل في صلب الموضوع المتعلق باتفاق «تسهيل التمويل الموسع» مع تعميق بعض المحاور مثل:

1. عقلنة الإنفاق العمومي وتقليص دور صندوق التطهير المالي.
2. مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية، وإنشاء الشركات القابضة التابعة للدولة، والعمل على انطلاق عملية الخوصصة.
3. تنمية محيط محفز للقطاع الخاص.
4. تدعيم إصلاح القطاع المالي، خصوصًا عن طريق فتح رؤوس أموال مؤسساته للخواص، أو خوصصة تسيير هاته المؤسسات، وكذلك بالاستحداث الفعلي لسوق رؤوس الأموال، بإنشاء بورصة القيم المنقولة وتفعيل نشاطاها.
5. تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانًا.

تعالج الدراسة في مستواها الخامس، العمليات المالية للإدارة المركزية، حيث تؤكد أن مواصلة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية في الفترة ما بين 1998 – 1996 أمر يتطلب مواصلة العمل على تقوية المالية العمومية، فرصيد الميزانية الذي كان سالبًا في سنة 1994. قد أصبح موجبًا في سنة 1995. ومن جهة أخرى، قد حققت الخزينة فائضًا في سنة 1996 قدر بـ 2.6% من الناتج المحلي الخام مقابل عجز قدر بـ 1.4% في سنة 1995.

من أجل ضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالميزانية ضمن البرنامج، تذكر لنا الدراسة أن الحكومة، كانت تسعى إلى:

1. مواصلة التحكم في الانفاق العمومي، باتباع سياسة مالية صارمة فيما يخص الدخول الموزعة بغرض مواصلة تقليص نسبة التضخم، وكذلك العمل على التحكم أحسن، في تطور عدد عمال الوظيف العمومي وكتلة الأجور الموزعة عليهم.

2. تحقيق نوع من الاقتصاد في الميزانية من أجل مواجهة الاحتياجات المحلية في ميدان تمويل السكن الاجتماعي، تذكر الدراسة أن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، كان مسخلاً لهذا الغرض.

3. بذل مجهودات أكبر من أجل مضاعفة الجباية خارج المحروقات، فقانون المالية لسنة 1997، يشمل مجموعة من الاجراءات، تسير في هذا الاتجاه مثل:

أ. توسيع الوعاء الضريبي.

ب. مردود الرسم على القيمة المضافة، بنقل نسبته من 13% إلى 14% وتعديل قائمة المنتوجات الخاضعة لهذا الرسم باتجاه النسبتين من 14% إلى 21% .

ج. تقليص عدد الحقوق الجمركية من ستة (06) حقوق إلى أربعة(4) وتخفيض أعلى معدل جمركي من 50% إلى45% .

عموما يمكن تلخيص سياسة الموازنة العامة كما يلي:

أ. تحقيق فائض في خزينة الدولة في سنة 1997 قدرت نسبته بـــ 1.5 % من الناتج المحلي الخام، مع مواصلة سياسة الصرامة المالية فيما يخص الإنفاق العمومي.

ب. تقليص كتلة الأجور بالنسبة للناتج المحلي الخام، ينبغي أن يحقق زيادة في الإنفاق الحكومي ذي الطابع الاجتماعي، بما في ذلك الإنفاق على السكن، وبالموازاة مع ذلك يرتفع الإنفاق على التجهيز شيئًا ما بالنسبة للناتج المحلي الخام في سنه 1997.

ج. لم تسجل ميزانية 1997 أي التزام فيما يخص صندوق التطهير المالي للموسسات العمومية.

في إطار مواصلة عرض معطيات واقع المرحلة الانتقالية، تعرضت الدراسة المذكورة إلى مسألة الخوصصة[1]، حيث ذكرت بصدور الأمر المتعلق بالخصوصية، وكذا بنصوصه التطبيقية، والهيئات التي تضمنها الأمر قد استحدثت.

تقترح الدراسة برنامجين متتابعين للخوصصة، بتأييد ودعم من البنك العالمي، في إطار برنامج التعديل الهيكلي، البرنامج الأول يشمل:

1 تهيئة موضوع البيع، بمعنى استكمال الأعمال التحضيرية للخوصصة، بالإعلان عن المناقصات المتعلقة بالموضوع المعني. ويدخل في هذا المجال العمل الجاري لخوصصة 60 نشاطًا ذا طابع محلي.

2 عرض استغلال امتيازي في إطار التنازل عن 78 نشاطًا محليًا.

3 عرض بيع 50 وحدة تابعة لمؤسسات عمومية وطنية حسب صيغ مختلفة مثل التنازل عن أصول المؤسسة أو فتح رأس المال للمساهمة أو التفاوض بشأن عقد التسيير.

4 خوصصة تسيير تزلين وحل 84 مؤسسة عمومية ذات طابع محلي.[2]

تؤكد الدراسة في الأخير بأن البدء بتنفيذ البرنامج الأول المتعلق بالخوصصة ما تبقى قد أعطى حصيلة 117 مؤسسة ونشاط تمت فعلاً خوصصتها وتجرى عملية إتمام خوصصة ماتبقى من توصيات البرنامج الأول. بينما يشمل البرنامج الثاني للخوصصة محتوى الأمر[3].

المترتب صدوره في سنة1997؛ والمتعلق دائما بعملية الخوصصة.

---

(1) الأمر 22 - 95 الصادر بتاريخ 29 ربيع الأول سنة 1416 هـ، الموافق ل 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

(2) لقد تمت إجراءات الخوصصة في السداسي الثاني من سنة 1998، بالنسبة للفنادق والسياحة العمومية، والمؤسسات المحلية ولقد بلغت هذه العملية أقصاها في شهر نوفمبر من نفس السنة. ولم تتحقق الشروط المطلوبة من حيث السعر بالنسبة للفنادق. أما فيما يخص المؤسسات المحلية المتعلقة بإنتاج المياه المعدنية والغازية والكحولية فقد وحدت طلبًا مقبولاً محليا وخارجيا، حسب التعهدات الأولى التي أعلن عنها مجلس الخوصصة.

(3) فعلا لقد صدر الأمر 12 - 97 بتاريخ 11 ذو القعدة 1417 الموافق ل 19 مارس 1997 معدل ومتمم للأمر رقم 22 - 95 المذكور سابقا، باعتبار أننا ندرس مرحلة انتقالية نعرض المعطيات أوردناه كما جاء في الدراسة، مع التعليق والتوثيق عند الضرورة.

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة القول بالنسبة لما ورد في الفصل، ومن خلال تحليلنا لهاته الفترة نستنتج نتيجتين اثنين هامتين:

أولا: أن الفترة 1990 - 1993 هي فترة التراجع والركود الاقتصادي، التي قادت السلطات العمومية إلى اللاّحل؛ أي إلى انعدام وجود اختيارات وبدائل لمواجهة الوضع المالي القائم. اللاحل هذا فرض حتمية الأمر الواقع — باعتبار أن الدولة الجزائرية، كدولة كانت مهددة سياسيًا في وجودها — أي التوجه، إلى البحث عن محاولة تجاوز المأزق المالي، عن طريق تبني آليات التسوية الهيكلية، المتعارف عليها، لدى الهيئات المالية والنقدية الدولية، على رأسها بطبيعة الحال، مؤسسات" برتن وودز"، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. فكانت عملية إعادة الجدولة المتفاوض بشأنها وفقا لآليات التسوية، التي تشملها الاتفاقات الثنائية.

ثانيا: أن الفترة 1994 - 1998 هي فترة الفعل الاقتصادي الجزائري المحكوم بآليات هاتين المؤسستين؛ فقط تجدر الإشارة إلى أن حدة وليونة تطبيق هذه الإجراءات، تحكمها طبيعية الاقتصاد الجزائري، الذي يتأثر بحساسية شديدة، لتغيرات وتقلبات تحدث خارجه، أي أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مختل هيكليًا، بمعنى يرتكز في تحصيل عائداته من القطع الأجنبي، على منتوجات المحروقات بصفة عامة، وهذه تحكمها التقلبات التي تحدث في سوق الطاقة، وما ينجرّ عنها من ارتفاع وانخفاض في أسعار هاته المحروقات، وبالتالي ترتفع حدّة تطبيق هاته الإجراءات كلما كان ميل هذه الأسعار إلى الانخفاض، وتلين وترتخي بفعل ميل هذه الأسعار إلى الارتفاع، ولذلك لاحظنا خلال سنة 1996 هذا الاتجاه اللين، بينما يتجه التوقع عكس ذلك في نهاية سنة 1998. بفعل الانحدار الذي أصاب أسعار البترول. يمكن أن نطبق نفس التحليل على عوامل خارجية (عن النظام)، أي عوامل مثل ما حدث، وذكرناه من نمو في الإنتاج الزراعي، لسنة 1996. وكان لهذا النمو الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني، كذلك يمكن إدخال عامل خارجي آخر التذبذبات التي تحدث في قيمة الدولار باعتباره العملة الأولى في تعاملات الجزائر الخارجية.

جميع العوامل والظروف الاقتصادية، والسياسية على حالها، بعد تحديد المعالم (الرسم) لتركيز النتائج التحليلية التي أوردناها، نستعرض في الفصل الثاني من هذا الجزء، بيان الاستدانة من وجهة نظر السلطات العمومية الرسمية، ونتائج معطيات هذا البيان، التي عنوناها بالانعكاسات الاجتماعية.

الفصل الثاني
الاستدانة الخارجية للجزائر
والانعكاسات الاجتماعية (1990 - 1998)

مدخل

المبحث الأول : تطور الاستدانة الخارجية للجزائر في الفترة.(1997 - 1990)

المبحث الثاني : الانعكاسات الاجتماعية.

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثاني

الاستدانة الخارجية للجزائر والانعكاسات الاجتماعية (1990 – 1998)

مدخل:

الاستدانة الخارجية للجزائر :هذه العبارة التي يكاد الاقتصاديون الجزائريون أن يجمعوا على أنها تشكل جوهر ما يمكن أن يناقش في الاقتصاد الجزائري، الجميع يجمع ويؤكد على أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، ماكانت لتظهر لو كان الاقتصاد الجزائري خارج هذه الحلقة، وحتى إن ظهرت يمكن مجابهتها بالمتاح من السيولة بالعملة الصعبة، وبذلك مواصلة القفز على الحقائق الاقتصادية، غير أن طبيعة بنية الاقتصاد الوطني، ذو الميزة البترولية، تواصل تركيز دواليبه في مسار هذه الحلقة، ومن ثم تواصل تصنيفه من ضمن الاقتصاديات الدولية المستدينة من زاوية الطلب وليس من زاوية العرض، كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

نعتقد جازمين أن خروج الجزائر من هذه الحلقة الجهنمية، يكمن بالدرجة الأولى في بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات، أو بتعبير أكثر دقة، لا يكون في هذا الاقتصاد، قطاع المحروقات هو المحدد للنمو.

عند هذا المستوى ينبغي أن تتوصل الجزائر إلى البدء ببناء النظام السياسي المطلوب، والمرغوب في آن واحد، ميزاته الأساسية الحرية والتنافس، وهو النظام الذي يسمح بتحقيق الاستقرار في أوسع معانيه، هذا الاستقرار، يسمح بدوره للإبداع والذكاء بالنمو، فتتحقق التحولات الشاملة ومنها الاقتصادية في إطار عالمية الاقتصاد، التي فرضتها التحولات والظروف الدولية.من ناحية تحليلية واقعية نتناول هذا الفصل في مبحثه الأول من خلال خمسه نقاط هي:

1-تطور مستحقات الدين الخارجي.

2-تطور مؤشرات الاستدانة.

3-تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب نوعية القروض.

4-تطور خدمة الدين.

... الأجلين المتوسط والطويل حسب الأصل الجغرافي.

المبحث الأول

تطور الاستدانة الخارجية للجزائر في الفترة (1990 – 1997)

يمكننا بحث هذا الموضوع، لمعاينة التفاعلات الاقتصادية، التي عرفتها الجزائر، ابتداء من السنة الأولى لبداية المرحلة التنموية الثانية، والتي انعكست جوهريًا على الجانب المالي، الذي عرف تطبيق توجيهات محددة، تمت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية، في شكل اتفاقات تأكيد وتسهيل تمويل موسع، من خلال إعادة جدولة الديون الخارجية. حيث يدخل الجميع في إطار برنامج تسوية هيكلية، يهدف أساسًا إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي، وإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق بعث عملية النمو مجددًا في شكل تحقيق التوازنات الاقتصادية الجزئية.

إن الخطاب الرسمي الصادر عن هيئات الدولة الرسمية[1] فيما يتعلق بالاستدانة يؤكد على أن الشروط المالية للجزائر، قد تحسنت كثيرًا هي وآجال الدفع حتى نهاية سنة 1997. إضافة إلى انخفاض مستحقات الاستدانة الخارجية في الأجلين المتوسط والطويل بمقدار مليارين (2) من دولارات "الولايات المتحدة الأمريكية."

إن الذي يهمنا في تحليلنا هذا هو إبراز الكشف المالي للجزائر من خلال تطور المستحقات المتعلقة بالدين الخارجي، وكذلك من خلال تطور مؤشرات الاستدانة، إضافة إلى تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل، وحسب نوعية القروض من جهة، وكذلك تطور خدمة الدين خلال نفس الفترة أي 1990 -1997. إضافة إلى بنية الدين في الأجلين المتوسط والطويل، حسب الأصل الجغرافي، وتجزئة مستحقات الدين حسب العملات الدولية من جهة ثانية.

1-تطور مستحقات الدين الخارجي:

لقد بلغت مديونية الجزائر الخارجية في 31 ديسمبر 1977: 31.222 مليار دولار أمريكي.

وتطورت هذه المديونية ابتداء من سنة 1990 على النحو التالي:

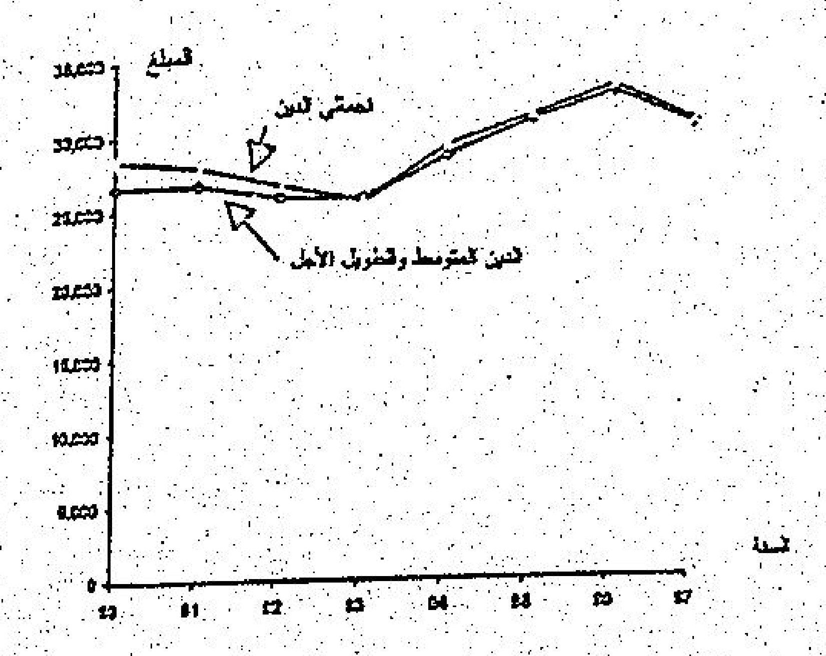
---

(1) راجع MEDIABANK عدد 35. مجلة تصدر كل شهرين عن بنك الجزائر، عدد 35، أفريل-ماي 1998.

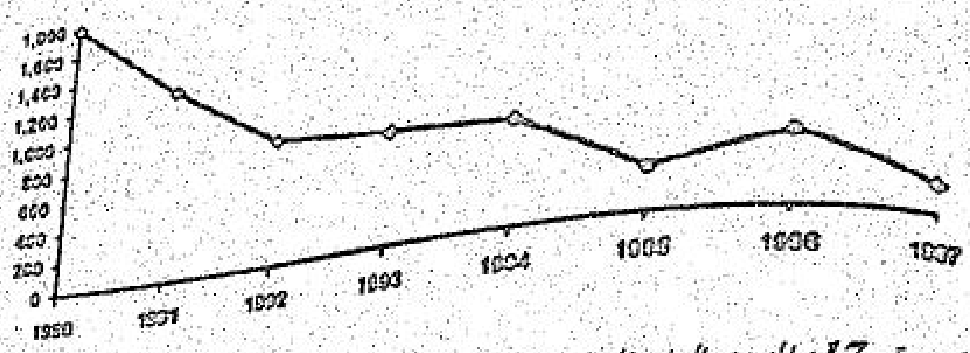
جدول رقم 16: تطور مستحقات الدين الخارجي حتى 31 ديسمبر 1997 بملايير الدولارات الأمريكية

السنة / شكل الدين	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
1- متوسط وطويل الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.194	31.060
2- قصير الأجل أقل أو يساوي	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162
الإجمالي	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222

المصدر: MEDIABANK عدد 35 أفريل – ماي 1998. ص.6.



شكل رقم 16: المنحنى البياني الممثل لتطور مستحقات الدين الخارجي الإجمالي ومتوسط وطويل الأجل حتى 31 ديسمبر 1997 بملايير الدولارات الأمريكية.



شكل رقم 17: المنحنى البياني الممثل لتطور مستحقات الدين الخارجي قصير الحل أقل أو يساوي سنة بملايين الدولارات الأمريكية.

يبين لنا الجدول رقم 16 أن مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل قد ارتفع مقدارها بين سنتي 1993 و 1996 بـ 8.170 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل تراجع في قيمتها في سنة 1997 قدر بـ 2.134 مليار دولار، فكانت نسبة الزيادة بين السنتين المذكورتين 32.640%. أما مقدار الزيادة بين سنتي 1994 و 1995 فكان 2.467 مليار دولار بينما بلغ هذا المقدار بين سنتي 1995 و 1996 1.877 مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرت على التوالي بـ 8.55% و5.99% مع نسبة تراجع في سنه 1997 قدرت بـ 6.42%.

طبعًا إذا نظرنا إلى هذه الأرقام ابتداء من سنة 1993 وحتى سنة 1997 نستنتج أن التغيرات الحاصلة بالزيادة في مخزون الدين قد نجمت عن عملية إعادة جدولة الديون التي بدأ العمل بها انطلاقًا من سنة 1994؛ في إطار الاتفاقات المبرمة ما بين صندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية.

أما مستحقات الدين قصير الأجل فقد سجلت ارتفاعا محسوسًا سنة 1996، بمقدار 0.421 مليار دولار، بعد ماكانت في سنة 1995 تقدر ب 0.256 مليار دولار، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً حيث تراجع مقدار مستحقات الدين قصير الأجل في سنة 1997 إلى 0.162 مليار دولار، وهذا مايفسر عملية التحكم النسبي في معالجة الديون قصيرة الأجل، عن طريق التسديد بواسطة شتى أشكال القروض، وتحسن عائدات الجزائر من الصادرات من

المحروقات، إضافة إلى سياسة التقشف المدرجة في إطار البحث عن التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني، والتي أدت إلى ضغط حصيلة عدة فواتير لسلع الإستيراد.[1]

2-تطور مؤشرات الاستدانة:

تعد مستحقات الدين، كنسبة من الناتج المحلي الخام، وكذلك مستحقات الدين، منسوبة إلى عائدات التصدير من السلع والخدمات، إضافة إلى خدمة الدين كنسبة من عائدات التصدير من السلع والخدمات، أهم المؤشرات التي تعكس تطور الاستدانة الخارجية لبلد ما وعليه فالجدول رقم 17 قدم لنا تطور هذه المؤشرات من سنة 1990 إلى غاية 1997/12/31 بالنسبة للمديونية الخارجية للجزائر.

جدول رقم 17: تطور أهم مؤشرات الاستدانة الخارجية للجزائر

السنة / المؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مستحقات الدين كنسبة من الناتج الداخلي الخام	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.43
مستحقات الدين / عائدات التصدير من السلع والخدمات	2.11	2.16	2.20	2.34	3.07	2.85	2.43	2.12
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات -1قبل إعادة الجدولة	66.4	73.9	76.50	82.2	93.4	85.5	50.2	39.8
-2بعد إعادة الجدولة	-	-	-	-	47.1	38.8	30.9	30.3

المصدر: MEDIABANK عدد 35.أفريل – ماي 1998. ص.6.

(1) منها على وجه الخصوص للتوجهات الزراعية-الأدوية -بفضل الزيادات الحاصلة في نسب الإنتاج المحلي لهذين القطاعين- كذلك نسجل ملاحظة هامة جدا وهي: أن الاقتصاد الجزائري ونظرًا لطبيعة بنيته يتأثر كثيرًا بفعل العوامل الخارجية، وهي عمومًا :ارتفاع سعر البترول ، ظروف مناخية مواتية للمواسم الفلاحية، تذبذب قيمة الدولار وهكذا، الأمر الذي يوضع الاقتصاد الجزائري باستمرار تحت ظروف عدم التأكد، وأن النتائج الايجابية التي قد تتحقق، هي دومًا محل تشكيك.

نستنتج من الجدول رقم 17 النتائج التالية:

1- نسبة مستحقات الدين إلى الناتج المحلي قد تراجعت من 73.5% في سنة 1996، إلى 66.43% في نهاية 1997. تبقى هذه النسبة مرتفعة جدًا، فالنسبة المثلى والتي تعكس ازدهار أي اقتصاد تتراوح بين (25% و 35%) كحد أقصى، لذلك فالاقتصاد الجزائري مطالب بتحقيق هيكله للوصول إلى هذه النتيجة.

2-نسبة مستحقات الدين إلى الصادرات لنفس الفترة انتقلت من 2.43% إلى 2.12%.

3-النسبة الأكثر دلالة، المتمثلة في خدمة الدين(بعد إعادة الجدولة) إلى الصادرات قدرت بـ 30.3% سنة 1997 ؛ بينما كانت تقدر بـ 38.8% في سنة 1995. و 30.9% في سنة 1996.

والنتيجة الإيجابية المسجلة في سنة 1997 سببها إعادة الجدولة وتحسن عائدات التصدير. فعملية إعادة الجدولة قد ساهمت في تحسين الأجل المتوسط لتسديد الديون، حيث انتقل من فترة متوسطة تعادل 3.2 سنة في سنتي 1994 - 1993؛ إلى أكثر من 7 سنوات في سنة 1995. وأكثر من 9 سنوات في سنتي 1996 و 1997. كما ساهمت العملية أيضًا في تحسين الشروط المالية للاستدانة الخارجية.[1]

تبقى النتيجة الإيجابية التي تحققت بفعل إعادة الجدولة وتحسن عائدات التصدير هشة في المدى المتوسط. فإعادة الجدولة منحت المالية الجزائرية متنفسا بالتوافق مع ارتفاع أسعار المحروقات في نفس الفترة. لكن الانهيار الذي أصاب أسعار البترول حتى نهاية سنة 1998 قد يخلق مضاعفات مالية سلبية، ويترتب عن ذلك لجوء الجزائر إلى عمليات إعادة جدولة لاحقة في الفترة ما بين 2000 و2002.

(1) فعلاً قد تحسن الأجل المتوسط لتسديد الديون حسب الأرقام الرسمية الواردة في الفقرة المشار إليها أعلاه، وفعلاً قد ساهمت عملية إعادة الجدولة في تحسين الشروط المالية للاستدانة الخارجية، لكن في واقع الأمر أن هاتين النتيجتين، يجب النظر إليهما بقيمتهما النسبية وليس بقيمتهما المطلقة أي :قياسًا بالاختناق الذي حصل قبل سنة 1995، أي في الفترة: (1994 – 1990). أما بالقيمة المطلقة فهاتان النتيجتان، لم تستعدا بشكل معقول مشابهة الوضع المالي للاقتصاد الوطني.

3- تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب نوعية القروض

تتشكل بنية مستحقات الدين الخارجي للجزائر من أنواع متعددة للقروض تتكون من القروض متعددة الأطراف، الإصدارات السندية، القروض الثنائية المتكونة من قروض حكومية مباشرة وقروض الشراء، إضافة إلى قروض الموردين المضمونة. كما أن القروض المالية تتكون بدورها من القرض المالي وقرض الإيجار وعمليات إعادة هيكلة الدين إضافة إلى التمويل عن طريق الدفعات. يضاف إلى مجموعة القروض المذكورة القروض التجارية غير المضمونة وتتمثل في قروض الموردين.

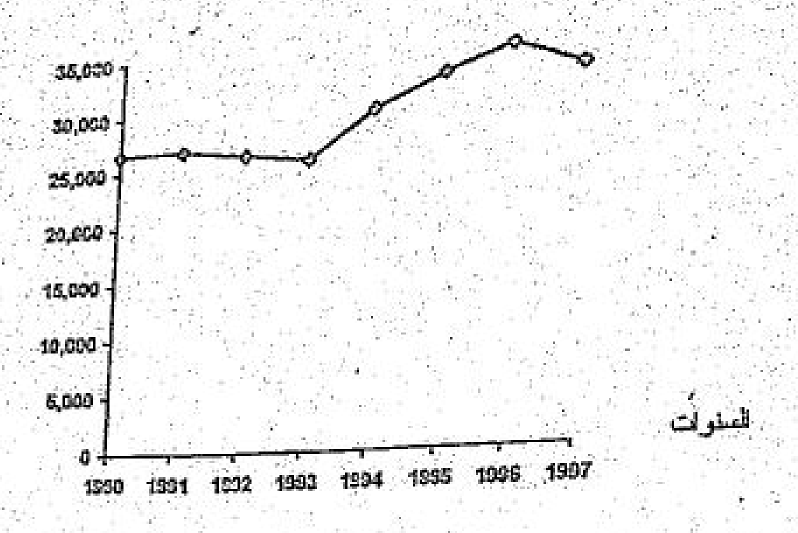
واعتبارًا لكون الجزائر قد أعادت جدولة ديونها ابتداء من سنة 1994، فيمكن تقسيم مصدر القروض في هذا الإطار إلى مصدرين: النادي الرسمي والنادي غير الرسمي.

يبين لنا الجدول رقم 18 تطور بنية مستحقات الدين للأجلين المتوسط والطويل بملايير الدولارات الأمريكية حتى 1997/12/31.

جدول رقم 18: تطور بنية مستحقات الدين للأجلين المتوسط والطويل بملايير الدولارات الأمريكية 1997/12/31.

السنة / نوع القروض	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض متعددة الأطراف	2.256	3.235	3.195	3.090	4.006	4.735	[illegible]	[illegible]
إصدار السندات	1.478	1.468	1.294	0.659	0.347	-	-	-
قروض ثنائية	15.278	15.583	15.310	15.990	15.212	14.046	[illegible]	[illegible]
قروض مالية	5.178	4.765	4.870	4.489	3.890	2.351	1.745	[illegible]
قروض تجارية غير مضمونة	2.398	1.585	1.217	0.796	0.755	0.397	[illegible]	[illegible]
قروض إعادة الجدولة	-	-	-	-	4.640	9.233	12.707	[illegible]
إجمالي القروض (مدى متوسط طويل)	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	[illegible]	[illegible]

المصدر: MEDIABANK عدد 35. أفريل – ماي 1998. ص.7.



شكل رقم 18: منحنى تطور إجمالي القروض المتوسطة والطويلة المدى

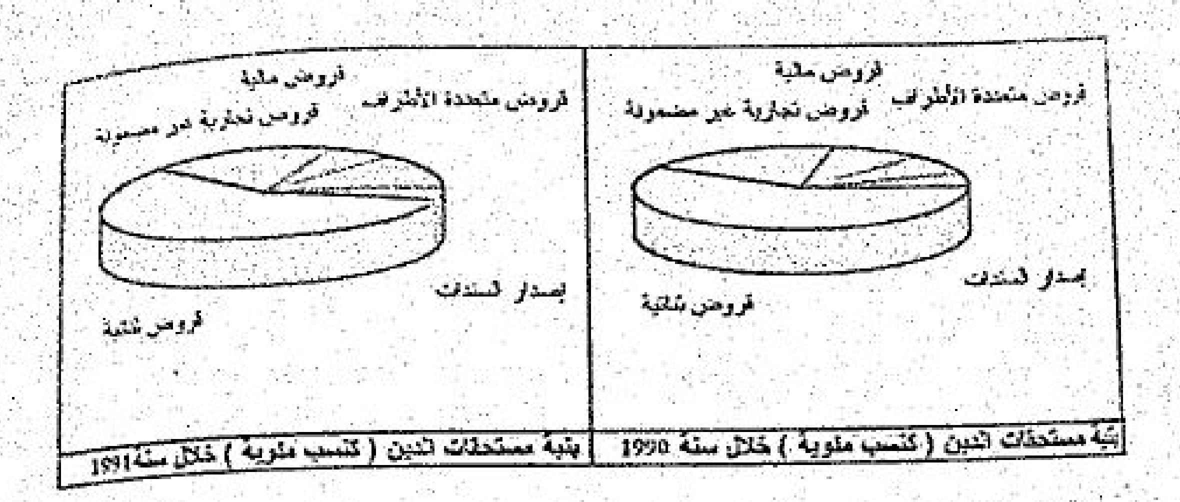
يمكننا أن نعبر أيضًا عن تطور بنية الدين بالنسب حتى تصبح أكثر دلالة فيما يتعلق بقراءة واستيعاب موضوع الاستدانة الخارجية الجزائرية.

ككشف اقتصادي نعرض فيما يلي هذه البنية بالنسب دائماً خلال نفس الفترة أي 1990 -1997.

جدول رقم 19: تطور بنية مستحقات الدين كنسبة % حتى1997/12/31

السنة / نوع القروض	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض متعددة الأطراف	8.5	12.1	12.3	12.4	14.0	15.1	18.3	18.8
إصدار السندات	5.5	5.5	5.0	2.6	1.2	0.0	0.0	0.0
قروض ثنائية	57.5	58.5	59.1	63.9	53.2	44.8	37.3	31.3
قروض مالية	19.5	17.9	18.8	17.9	6.13	9.1	5.3	3.5
قروض تجارية غير مضمونة	9.0	6.0	4.8	3.2	2.6	1.3	0.8	0.7
قروض إعادة الجدولة	–	–	–	–	15.4	29.7	38.3	45.7
إجمالي نسبة المديونية في الآجلين المتوسط والطويل	100	100	100	100	100	100	100	100

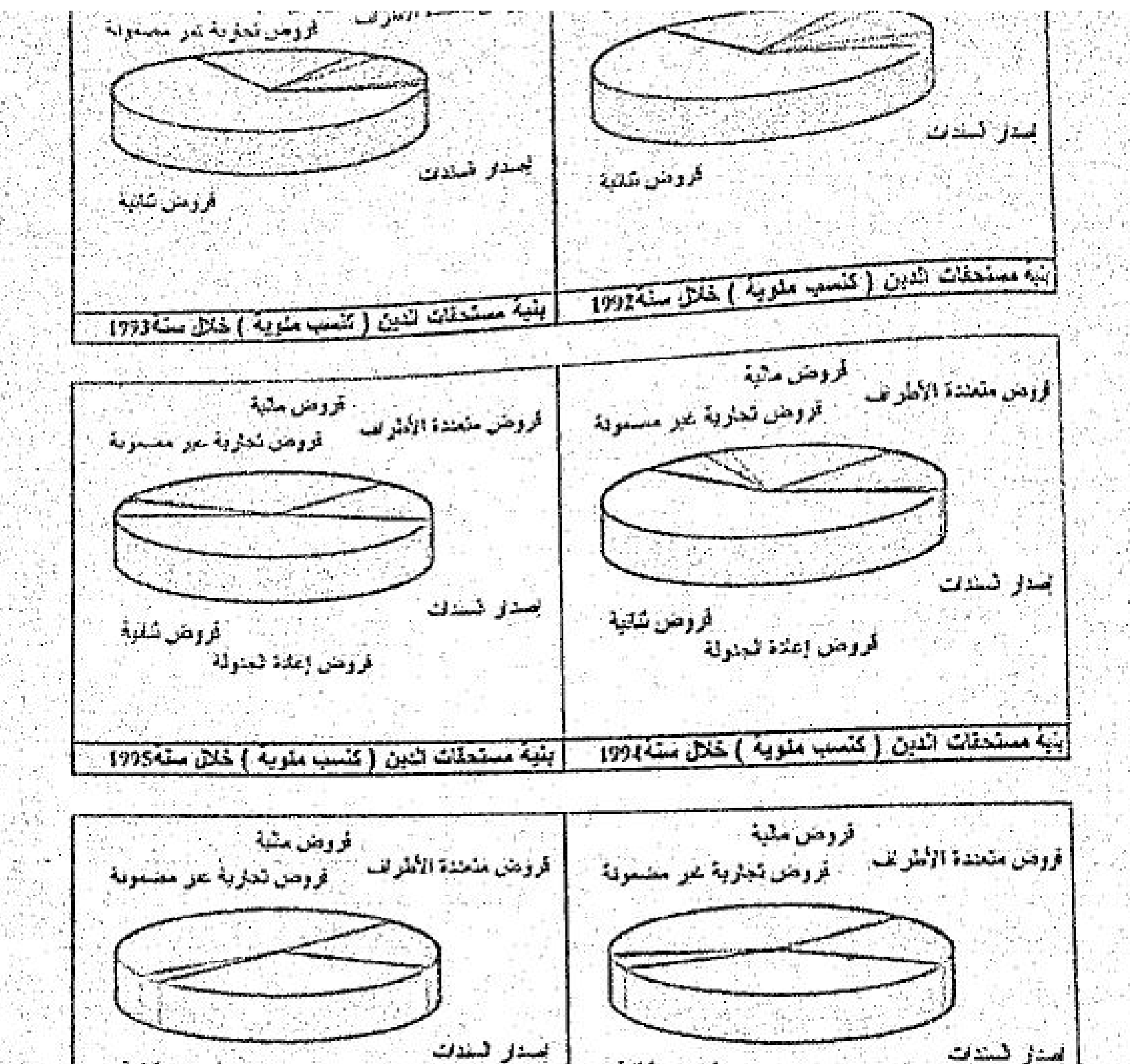
المصدر: MEDIABANK عدد 35. أفريل – ماي 1998. ص. 8.



بنية مستحقات الدين (كنسب مئوية) خلال سنة 1990

بنية مستحقات الدين (كنسب مئوية) خلال سنة 1991

يمكننا أن نستنتج السلوك المالي الجزائري من معطيات النسب الواردة ضمن الدائرتين البيانيتين للسنتين المذكورتين؛ وأن هذا الإستنتاج[27] يمكن أن يستخلص من بقية الدوائر البيانية لبقية السنوات. فالقروض المتعددة الأطراف قد سجلت زيادة بنسبة 3 %؛ مع ثبات نسبة الإقتراض عن طريق إصدار السندات؛ وزيادة القروض الثنائية بـ 1 % بينما تراجعت نسبة القروض المالية بـ 1.6% ؛ وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التجارية غير المضمونة حيث سجلت نسبة تراجع قدرت بـ 3% :

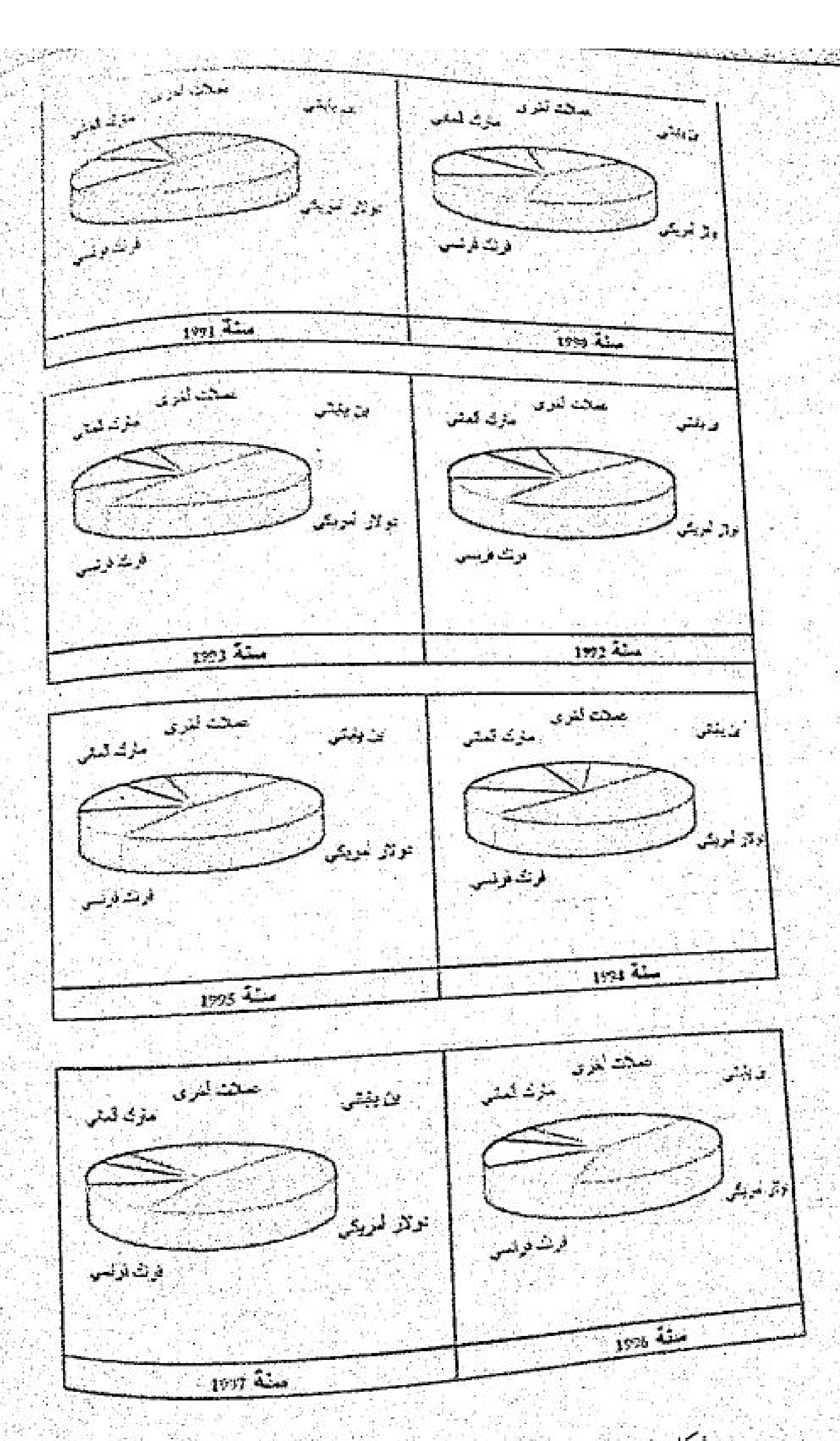


شكل 19: الدوائر البيانية لبنية مستحقات الدين كنسبة (٪) حتى 1997/12/31.

ماهي أهم العناصر ذات الدلالة في التغير الهيكلي الذي حصل في المديونية حتى نهاية سنة 1997؟

لقد حدد بنك الجزائر هذه العناصر فيما يلي:

1. تزايد معتبر في قروض إعادة الجدولة، حيث بلغت في نهاية سنة 1977، 45.7 %
2. زيادة ثابتة في قروض الهيئات المتعددة الأطراف، حيث انتقلت من 15.1% إلى 18.3% وانتهت عند 18.8%.



شكل رقم 20: الدوائر البيانية لتوزيع مستحقات الدين بالعملات الدولية.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات بأن الدولار الأمريكي يشكل أعلى نسبة على امتداد السنوات المذكورة. حيث بلغت نسبة المستحقات بالدولار الأمريكي في نهاية سنة 1997؛ 44.8%. إضافة إلى هذه الملاحظة نسجل أيضًا أن ما يقارب نسبة 80% من مستحقات الدين مقدرة بأربع عملات رئيسية هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الين الياباني والمارك الألماني.

أما بقية العملات فمستحقات الدين بها تقارب نسبتها 23%. ومن الجدول نستنتج أنها في تطور مستمر، وهي تؤكد أيضًا مسألة تنويع التعامل المالي مع كل الشركاء الاقتصاديين. تتكون هذه النسبة من العملات التالية :الليرة الإيطالية، الشلن النمساوي، حقوق السحب الخاصة، الإكو (عملة الاتحاد الأوروبي) وكذلك من وحدة حساب البنك الإفريقي للتنمية.

خلاصة القول أن العملة الأكثر تأثيرًا على ميزان مدفوعات الجزائر هي الدولار الأمريكي؛ بحيث تحدد هذه العملة الحجم الحقيقي لمديونية الجزائر الخارجية، باعتبار أن المصدر الأساسي للحصول عليها هي صادرات الجزائر من المحروقات؛ لذلك فإن مواصلة التعامل بهذه العملة سوف يحد من تكلفة نسبة الفوائد، إذا ما تم اللجوء إلى التعامل بعملات أخرى، كما تلوح في الأفق، فكرة التعامل بالأورو الأوروبية، وإذا ما تم توظيف احتياطي الجزائر من الدولارات فإنه سوف يدر عليها فوائد متراكمة أحسن من اللجوء إلى الاقتراض بعملات أخرى. وبذلك تتمكن في الأجل المتوسط من مواجهة آجال الدفع لفوائد القروض في أشكالها المختلفة.

خلاصة المبحث الأول

تحليل المديونية وفقًا لهذه المنهجية التقنية لا يعفيها من كونها "قيد حقيقي" وعائق في وجه كل محاولات السياسة الاقتصادية الرامية إلى بعث عملية النمو مجددًا للاقتصاد الجزائري، والإصلاحات الاقتصادية المتبعة تحت منظار الهيئات المالية الدولية في شكل برنامج للتعديل الهيكلي منذ سنة 1994. وبالرغم من القبول بالنتائج الإيجابية على المستوى الكلي، استنادًا إلى إقرار الهيئات الرسمية بذلك (حصيلة نشاطات الحكومة أمام المجلس الوطني الشعبي -ديسمبر 1998) وكذلك إقرار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (حصيلة التقييم المتعلقة بالسداسي الثاني من سنة 1997). وفي الأخير إقرار (خبراء صندوق النقد الدولي في دراستهم الخاصة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمقدمة في الندوة المنعقدة لهذا الغرض بتاريخ 21 نوفمبر 1998 بالجزائر).

إلا أن رأي خبراء جزائريين آخرين(1) منهم: رابح عبدون يرون خلاف ذلك؛ فالنتائج الإيجابية على مستوى "التوازنات المالية الكلية"، حقيقة ظاهرة، ولكنها تتميز بدرجة هشاشة كبيرة، كونها تحققت في ظروف اقتصادية محيطة، أكثر امتيازًا (وهي عوامل خارجية) هي: ارتفاع سعر البرميل من البترول في سنة 1996؛ والظروف الطبيعية المواتية لحصيلة الإنتاج الزراعي في الموسم 1995-1996. إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة لبقية العملات الدولية.

إذًا فهذه العوامل الخارجية ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني هي التي كان لها الأثر المحدد للتوازنات المالية الكلية، ممثلة بانخفاض عجز ميزان المدفوعات وكذا عجز الميزانية، وانخفاض نسبة التضخم. فهذه النتائج في واقع الأمر، كان لها ثمنا باهظا من الناحية الاجتماعية، وكان أساسها ضغط الطلب الداخلي؛ أو تراجع هذا الأخير بفعل عدة عوامل متداخلة، كاستقرار أجور الموظفين والعمال في عدة قطاعات خلال فترة تطبيق البرنامج، وتدني قدراتها الشرائية الحقيقية وتسريح العمال عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات، أو حلها بشكل نهائي وتسريح عمالها. عموما نستطيع أن نستخلص ما يلي: الثمن الاجتماعي لإجراءات السياسة الاقتصادية المتبعة كان باهظًا وهو ما سنحاول أن نتعرض له خلال المبحث الثاني من هذا الفصل. فإذا كان هذا الثمن المدفوع فعلا من طرف الطبقة المتوسطة والفقيرة مقابل فقط تهيئة شروط مالية، حتى لا نقول اقتصادية لتسديد أقساط المديونية. نقول أن الاقتصاد الجزائري وبناءا على تقلبات العوامل الخارجية التي أدت إلى تحقيق النتائج الإيجابية، ما زال ولأمد متوسط على الأقل، عرضه لهزات قد تكون أعنف من هزة 1986 (المالية)؛ باعتبار أن هذا الوضع المالي المستقر نسبيًا لم يساهم (حتى هذا التاريخ: نهاية سنة 1998) في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة، عن طريق تحقيق النمو المرغوب. وبذلك إمكانية تجاوز جميع الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية المتبعة. وتحقيق التوازن الاقتصاد الكلي بإزالة جسامة التضحيات الاجتماعية المقدمة، ومواجهة نسبة النمو الطبيعي للمجتمع، وبصفة مشتقة؛ مواجهة نسبة الزيادة المرتفعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل. ونكرر هنا أيضًا نظرتنا للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتنميته، ينبغي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات؛ يبقى لهذا القطاع أن يلعب دور عامل تفعيل الاقتصاد، دون دور قيادة هذا الاقتصاد.

---

(1) راجع- Abdoun (R): un Bilan de stabilisation économique – Colloque.Cread – Andru- Alger. Juillet 1998

المبحث الثاني

الانعكاسات الاجتماعية

توطئة

في الواقع تعتبر الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، آثارًا مباشرة لهذه الإصلاحات، وهي تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية لأفراد الشعب الجزائري، مثل :الظروف الحياتية للأسر في مستوى الدخول وطرق الحصول عليها،و السكن، والحماية الاجتماعية، والصحة من جهة. والتشغيل والبطالة وعلاقات العمل في مناخها الاجتماعي من جهة ثانية. إن طبيعة هذه المشاكل لا تخرج عن كونها، مشاكل مرتبطة مباشرة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد في طور مرحلتها الانتقالية، وكذلك لا تخرج عن إطارها البنيوي، وعليه فالبحث عن الحلول لهذه المشاكل لم تخرجه السياسة الاقتصادية المتبعة عن طابعها الانتقالي والآني، مما أدى إلى حدوث أضرار ظاهرة في شروط وظروف حياة العائلات الجزائرية، حتى تلك التي كانت في مراحل سابقة بمنأى عن هذه الآثار.

إذًا فالأمر يتعلق بإيجاد حلول من شأنها، أن تجعل الاقتصاد الجزائري يتأهب لتجاوز جميع الاختلالات الهيكلية التي تميزه. من هنا يأتي الأمل في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وما يتبعه من رخاء اجتماعي، انطلاقًا من بعث النمو مجددًا، باعتبار أن معطيات الاقتصاد الجزائري الرسمية، تشير إلى تحقيق تقدم كبير في عملية تقويم الاقتصاد من ناحية التوازنات الاقتصادية الكلية[1].

إذا أخذنا معطيات سنة 1997 كدليل على تحليلنا نقول أن نتائج السداسي الثاني من هذه السنة قد دعمت النتائج المحصل عليها في السداسي الأول في جانب الاقتصاد الكلي، فالاحتياطي بالعملة الصعبة قد بلغ 8.5 مليار دولار، ونسبة التضخم تراجعت إلى 5.7%، وخزينة الدولة بدورها حققت فائضًا معتبرًا، إضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة. يشكل مجموع هذه النتائج الحصيلة الإيجابية لآخر تقييم ورد بشأن الوضع الاقتصادي[2].

إن النتائج الإيجابية المحصل عليها على المستوى الكلي، بالقدر ما هي أساسية لعملية الانتعاش الاقتصادي، تبقى تميزها الهشاشة إذا لم تفلح في وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو

---

(1) راجع C.N.E.S: Projet de Rapport, sur la conjoncture du Second Semestre 1997. p5.

(2) تم تأكيد هذه النتائج في حصيلة الحكومة المقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1998.

المرغوب؛ فالانعكاسات الاجتماعية بالأثر السلبي، يمكن حلها في هذه الحقيقة بالذات وليس في غيرها، فالفرد الجزائري والأيدي العاملة عموما، تحتاج إلى انطلاقة جديدة في مجال الاستثمار وبوتيرة عالية، اعتبارًا لمعدلات تزايد عرض الأيدي العاملة في سوق العمل.إن تشغيل الأيدي العاملة، هو العامل الوحيد ذو الأثر المباشر المؤدى إلى انحسار الآثار الاجتماعية السلبية، فبدون ذلك وبدون استغلال فرص التوازن الكلي المتاحة، والمبنية هي الأخرى على اختلال هيكلي، ما زال موجودًا ومستمرًا، في قطاع مهم، هو قطاع التجارة الخارجية من حيث بنية الصادرات، يمكن أن يرجع الاقتصاد الوطني إلى أصعب الظروف التي مر بها من حيث اختلاله، كذلك التي عرفها في نهاية سنة 1993. عندها لا يمكن التأكد من احتمالات ما يخفيه المستقبل باعتبار أن النتائج الإيجابية المتميزة بهشاشة كبيرة قد أنجزت بتضحيات اجتماعية جسيمة [1].

نتعرض فيما يلي إلى أهم مظاهر الحياة الاجتماعية التي نعتبرها انعكاسات مباشرة لمضمون الإصلاحات الاقتصادية، كظروف وشروط حياة الأسر، من زاوية الدخل والسكن والصحة. ثم الاستخدام أو التشغيل عمومًا والبطالة وأخيرًا علاقات العمل والمناخ الاجتماعي.

ترتكز عملية الإصلاح المتبعة على اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق استقرار وتسوية الإطار الاقتصادي الكلي. كما ذكرنا سالفًا فإن الغرض من اتخاذ هذه الإجراءات هو إعادة تعريف دور الدولة ضمن الواقع الجديد، وضغط التشكيلات العمالية في القطاع العمومي عن طريق تطهير مؤسسات هذا القطاع أو خوصصتها أو حلها نهائيًا وأخيرًا تهيئة الأجواء الملائمة للاستثمار الوطني والأجنبي [2].

إن مواصلة تطبيق إجراءات الإصلاح عموما وبرنامج التسوية الهيكلية على وجه الخصوص، بتكاليف اجتماعية أقل، عملية تتطلب إضفاء الفعالية على الإجراءات المتخذة على الصعيد الاجتماعي والتي يرتقب من ورائها تهيئة الاقتصاد الجزائري لمواجهة عملية الانفتاح على الأسواق الخارجية من جهة، وإعادة التفكير حول أسس إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، من خلال توجيهه نحو تخفيف عبء خدمة الدين، ومن ثم المساهمة في بعث النمو والتنمية من جهة ثانية.

---

(1) راجع – Belattaf (M): le P.A.S algérien: conduite et quelques effets socio – économiques.Colloque. CREAD. NDRU. Alger. Juillet 1998

(2): Bouklia (H.R), Zatla (N): Investissement directs étrangers et.convergence. Une approche.empirique...

ينبغي أن تشكل السياسة الاجتماعية عام محددًا لمواصلة الإصلاحات، من خلال تبني نظرة حركية وشاملة ومندمجة لمختلف الهياكل التي تساهم في الحفاظ على مستوى معيشة السكان. لذلك ينبغي أن تحدد أسس التضامن الوطني بكل وضوح من أجل مواجهة متطلبات التنظيم الاقتصادي الجديد.

أولا: ظروف معيشة السكان:

في هذه النقطة بالذات يمكن مناقشة ظروف معيشة الأسرة الجزائرية من خلال أربعة نقاط تشكل الجوانب الأساسية لحياة الفرد الجزائري وأسرته، وهي: تحصيل المداخيل ومجالات الإنفاق الاستهلاكي، السكن، الحماية الاجتماعية، والصحة.

أ) **تحصيل المداخيل *والإنفاق* الاستهلاكي**[1] : في واقع الأمر نلاحظ أن الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي، قد أدى إلى تدهور مستوى استهلاك الأسر. فالفروق التي أحدثتها عملية الإصلاح، بين المستوى العام للدخول والمستوى العام للأسعار، قد انعكست سلبًا عى المستوى العام للاستهلاك. لقد قدرت قيمة الاستهلاك بالأسعار الجارية للأسر الجزائرية في سنة 1997بـــ 1414 مليار د.ج، مقابل 1335 مليار د.ج في سنة 1996. أي بزيادة تقدر نسبتها. 6% بالمقابل وبالأسعار الثابتة، يعكس هذا التطور حقيقة أخرى وهي تدني القدرة الشرائية بنسبة تفوق 2% في سنة 1997. باعتبار أن التباطؤ الذي عرفه المستوى العام للأسعار والمقدر بـــ 5.7% في نفس السنة مقابل 18.7% في سنة 1996. لم يحدث الأثر المرتقب على استقرار القدرة الشرائية للأسر، فالتضخم المسجل والذي تراوحت نسبته ما بين 6.4% و 7.30% ؛ قد أثر على المجموعات الأسرية تأثيرًا متفاوتًا، وبذلك فالشرائح الاجتماعية التي تحملت ثقل الارتفاع العام في الأسعار هي تلك المحصورة في الفئة الأكثر فقرًا والفئة المتوسطة.

إذا قسمنا هذه الشرائح الاجتماعية إلى عشرة مجموعات وقدرنا أن المجموعة الأولى والثانية تشكلان المجموعتين الأكثر فقرًا، وأن المجموعتين التاسعة والعاشرة تشكلان المجموعتين الأكثرغنى، فإن الدراسة التي قدمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي[2] تشير إلى أن المجموعة العاشرة هي الفئة الأسرية الوحيدة التي عرفت ارتفاعًا عامًا في أسعار الاستهلاك يقدر بـــ 4.5%

---

(1) راجع من الناحية النظرية كتاب Bernard Bobe. La redistribution des revenues. Paris Economica, 1978

(2) راجع C.N.E.S: projet de rapport, sur la Conjoncture du second Semestre 1997. p 65.

لذلك فالتقرير يسجل ملاحظة هامة تتمثل في التفاوت الكبير الحاصل بين الفئات الفقيرة (1 و 2) والفئات الثرية (9 و 10)؛ حسب مجموعات سلع الاستهلاك، لقد عرفت مجموعة السلع الغذائية ارتفاعًا بنسبة 5.7% وهي النسبة التي تعادل نسبة التضخم في تلك السنة، لقد مست أهم الزيادات السعرية، منتوجات الحليب ومشتقاته، وكذلك اللحوم وذبائح البقر بنسبة 18%. إضافة إلى هذه المنتوجات، قد عرفت الفواكه زيادات أيضًا قدرت نسبتها بـ 14%، مع زيادات في منتوجات غذائية أخرى كالأسماك واللحوم بنسب 13% و 11% على التوالي.

أما فيما يخص الخبز والحبوب، فالزيادات قدرت بـ 4%. وإذا ما اعتبرنا أن الوجبة الغذائية للفرد الجزائري تتشكل أصلاً من الحليب والخبز ومشتقات الحليب، فإن نسبة الارتفاع الحاصلة في هذه المنتوجات تعتبر كبيرة جدًا وهامة أيضًا من زاوية دور هذه المنتوجات في حياة الأسرة الجزائرية.

أما فيما يخص بقية السلع الاستهلاكية فإننا نسجل في ميدان الإنفاق على السكن والأعباء المرتبطة به أكبر نسبة زيادة حيث وصلت إلى 32% بالنسبة للمجموعة الأولى، و31% بالنسبة للمجموعة الأسرية السادسة، ثم تأتي المجموعة 9 بـ 23.3% وتتبعها آخر مجموعة أي المجموعة العاشرة بـ 15.10%.

ففيما يتعلق بالإنفاق على النقل والاتصال فقد سجلت هذه المجموعة ارتفاعًا في أسعارها قدر في المتوسط بـ 4.70%. وأهم نسبة ارتفاع مست الفئة الأسرية الخامسة بـ 20.10% والمجموعتين الأولى والثانية بـ 15.10% و 10.50% على التوالي، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 1.80% عند المجموعة العاشرة.

سجلت أيضًا أسعار الإنفاق على الصحة والنظافة الجسمانية ارتفاعًا، بلغت نسبته في المتوسط 10% بالنسبة لجميع المجموعات الأسرية ما عدا المجموعة الأولى، التي تسجل ارتفاعًا في الأسعار بنسبة 12.1%. نسجل من جهة أخرى تراجعًا في أسعار الإنفاق على التربية والثقافة والترفيه[1] بنسبة 3.90% في المتوسط، يمكن اعتبار هذا التراجع، عام إيجابيًا في حد ذاته ويتراوح بالنسبة للمجموعة الأسرية من 2 إلى 7 ما بين 1.80% و5.60% أما بالنسبة للمجموعة

---

(1) راجع: BARKA (M.Z): les effets du P.A.S sur les dépenses d'éducation et de santé en Algerie. Colloque. CREAD, ANDRU, Alger, juillet 1998

الأسرية الأولى لقانون نسبة الزيادة بين (-0.10،0.0). اتفاقها نسبة زيادة (0.0[illegible]) إلى المجموعة الأسرية العاشرة.

في هذا المجال من مجالات الإنفاق تراجع الأسعار له أكثر من دلالة فإذا أخذنا الأسرة العاشرة نقول أن دخلها قد تقلص على هذه الحاجات وبالتالي إنفاقها أيضًا وهو مما ناتج الطلب مما يستدل تبعًا لنظرية العرض والطلب تراجعًا في الأسعار أو انخفاضًا في الأجور.

إذا كان الأمر بالنسبة لهذه الفئة يتعلق بتقليص الإنفاق على الترفيه والثقافة حيالًا دون المساس بالإنفاق على الجانب الضروري البحت، فإن الفئة أو المجموعة الأولى الأكثر فقرًا هي أصلًا لا تتوفر على نمط الإنفاق الثقافي والترفيهي، فتقليص دخلها أدى إلى انخفاض الأجور خصوصًا يعني أولًا وأخيرًا وضع حد وبشكل مباشر لعملية تكوين أبنائهم، فسنلاحظ خطورة هذا الانعكاس السلبي من الانعكاسات الاجتماعية على مستقبل المجتمع الجزائري في الأجلين القريب والبعيد.

في الحقيقة يعطينا التصنيف الفئوي للأسر والمعطيات الإحصائية المرصدة فكرة على الوضع غير العادي الذي يعيشه المجتمع الجزائري، ولا تعكس هذه المعطيات أبدًا حقيقة الوضع الذي تعيشه كل أسرة أو حتى كل مجموعة أسرية بشكل دقيق فيما يتعلق بجوانب الإنفاق وأنواعه المختلفة. لكن إذا قارنا الارتفاع العام في تكاليف المعيشة بالنسبة إلى إيرادات الأسر، نستطيع القول على أن الأسر الجزائرية في غالبيتها قد أعادت النظر في نموذج استهلاكها من خلال توجهها نحو المتوجهات الاستهلاكية الأساسية.

من خلال نوعية إنفاق الأسر وحجم هذا الإنفاق من حيث هذه الفئات الاجتماعية وطبيعة المتوجهات التي تشكل موضوعًا للإنفاق نستنتج التركيبة الاجتماعية الجديدة للمجتمع الجزائري، فالهرم الاجتماعي قد شهد من الأعلى والسفلى انحرافًا كما يقول [illegible] الشرائح الاجتماعية من الطبقة المتوسطة إلى الأسفل والتحاقها بشرائح الطبقة الفقيرة، هذه الأخيرة زادت مركز الهرم الاجتماعي حاويًا.

في تحليلنا نستطيع القول أيضًا أن الفئة الاجتماعية المحظوظة التي استفادت من المرحلة الانتقالية لن تكون ذات فاعلية في تحريك عجلة النمو حتى تساهم في الإطار الفقري [illegible] لأنها تزاول نشاطات التجارية والربح السريع [illegible] [illegible] [illegible]

وعليه فإن فرص التشغيل سوف تتقلص باستمرار، ويتقلص معها حجم الدخل الموزع، ويزداد مقابل ذلك الفقر والتقهقر الاجتماعي (1).

أ –السكن:

فيما يخص مسألة السكن نستطيع التأكيد على أنها المشكلة الأبدية في المجتمع الجزائري، إضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وما يحدث من آثار سلبية على عمليات إنجاز المساكن، وما يترتب عن هذا من تفاقم الأوضاع الاجتماعية؛ فهناك عدم وضوح تام ينتاب سياسة الإسكان منذ تاريخ الاستقلال الوطني. يكمن هذا الغموض في السياسات المتبعة في ميدان الإسكان، من حيث الطرق التقنية للإنجاز، وهذا أمر له تأثيره المباشر على عمليات إنجاز المساكن، أي عرض السكن في حد ذاته. فإذا قارنا الطلب على السكن بعرض ما ينجز يمكننا أن نستخلص انحرافًا كبيرًا لكمية العرض(العدد المنجز من المساكن) عن كمية الطلب (العدد المطلوب من المساكن).

يضاف إلى هذا، الغموض المطلق، في توزيع ما ينجز من مساكن؛ فسياسات التوزيع التي اتبعت لحد الآن، ومنذ تاريخ الاستقلال الوطني، لم ترق إلى المستوى المطلوب من حيث الشفافية، لتحقيق المساواة المنصوص عليها دستوريًا في هذا المجال، مما أدى إلى تفاقم الوضع بشكل مركب، عجز في الإنجاز، وآخر على مستوى التوزيع. فأداة الإنجاز الممثلة بشركات البناء على المستوى الوطني والجهوي والمحلي أصيبت بانهيار تام حتى سنة 1997؛ بسبب السياسات المتبعة في قطاع البناء والأشغال العمومية. فالشركات المعنية، تنجز وهيئات إدارية ليست لها علاقة بقطاع البناء توزع، فكان على هذه الشركات مواجهة أمر الإفلاس الحتمي.

ما هي النتيجة الاجتماعية أو الانعكاس الاجتماعي الذي ظهر جليًا؟ نقول وبكل بساطة أن عوامل الإنتاج العارضة لهذا المنتوج، أي السكن قد تقلصت كميًا ونوعيًا، فكانت النتيجة تقلص ما يعرض من مساكن. إضافة إلى الانعكاس السلبي المشتق في تسريح عمال هذه الشركات أو مؤسسات البناء، وهو ما يعني تضخيم الطلب الاجتماعي على السكن، وضغط أو تقلص عرض المساكن، وإذا أدخلنا عامل النمو الديمغرافي في التحليل، فإننا نكون على وشك تأكيد

(1) راجع SARI(DJ): P.A.S paupérisation et démocratisation. Colloque. CREAD. ANDRU ... 1998

الاحتياجات أيضًا. عندها يأتي تدخل العون الثاني في سياسة البناء والإسكان والذي وضحناه بالعامل المحدد والذي يتمثل في السلطات العمومية، أو دور الدولة في هذا المجال.

كيف يتحدد هذا الدور؟ وما هي حدود تدخل الدولة عن طريق سلطاتها العمومية في سياسة الإسكان وفقًا لهذه النظرة؟.

نقدم هنا أيضًا نفس التحليل الذي ورد بشأن ضبط العلاقة بين فئات الطبقة المتوسطة والجهاز المصرفي؛ بمعنى: ينبغي هنا أيضًا البحث عن ضبط العلاقة بين المواطن المنتمي لهذه الطبقة والسلطات العمومية المنتخبة والإدارية التنفيذية على المستوى المحلي. من الناحية العملية وفي إطار مبادئ سياسة الإسكان الوطنية تحدد وعلى المستوى الوطني، عن طريق مكاتب الدراسات المتخصصة، مناطق العمران على المستوى الوطني. أي ينبغي تحديد المناطق العمرانية -بكل دقة وصرامة تقنية - التابعة للبلديات والدوائر الإدارية والولايات والمحافظات (إن وجدت إضافة إلى محافظة الجزائر الكبرى) .

إن عملية ضبط المناطق العمرانية جغرافيًا، تتيح للجهاز المصرفي إمكانية وقوة الاقتراح في ميدان سياسة القروض، الخاصة بالبناء الذاتي، الذي يهم فئات الطبقة المتوسطة، مما يعكس حجم الطلب عن طريق إبداء الرغبة. في هذا الإطار تتدخل الدولة كعون منفذ للرغبة وملبية الطلب عن طريق تهيئة المناطق العمرانية التي تمت عملية تحديدها، تهيئة عمرانية من خلال شق الطرقات لها وإنجاز مصارف المياه القذرة وشبكات الماء والكهرباء والغاز (حسب المناطق) والأرصفة وغيرها، يتم فيها مراعاة الجوانب الاجتماعية، وحجم الأسر من حيث عدد الأفراد، ويبقى الاختيار -لهؤلاء الأفراد في اقتناء القطعة الأرضية ذات المساحة المناسبة -حرًا وفقًا لتوزيع الفئات الاجتماعية داخل الطبقة المتوسطة، واستنادًا إلى إمكانيات الفرد المالية ، كما تهيئ عمرانيًا أيضًا جميع مرافق الحياة الاجتماعية الأخرى، كمؤسسات التربية والمرافق الرياضية والصحية والثقافية، على أن تفتح للاستثمار تلك المرافق التي تكون للأفراد والجماعات المستثمرة رغبة في الاستثمار فيها، وتكتفي الدولة بتلك المرافق التي تدخل في إطار وظيفتها كدولة.

إذًا خلاصة القول بالنسبة للدولة هي ينبغي أن ينتهي دور الدولة عند حدود الدراسة والتهيئة العمرانية، ولما كان طابع الدراسة والتهيئة يشمل جميع مناطق العمران القريبة من التجمعات السكنية المعروفة أو التي تبعد عنها نسبيًا، ينبغي للدولة أن تتنازل عن هذه الأراضي لفئات هذه الطبقة مجانًا على أن تضبط شروط أخرى ليس لها مجالها هنا.

عندما تكون الدولة وفي إطار السياسة العمرانية الجديدة قد تخلصت من عبء الطبقة المتوسطة في ميدان السكن، إضافة إلى تملصها من مسؤولية الطبقة الثرية، كما تكون أيضًا قد تملصت من عبء توزيع السكن، الذي لم تفلح في تحقيق عدله منذ تاريخ الاستقلال الوطني.

وبالنظر إلى عدد الأجزاء المقدر حتى نهاية سنة 1997 بأربعة ملايين في القطاعين: المهيكل العمومي وغير المهيكل الخاص وشبه الخاص، نقول أن مجانية منح الأراضي مع هيئتها سوف تدفع عددًا كبيرًا قد تتراوح نسبته بين 60% و70% من هؤلاء الأجزاء للتمسك بأمل حقيقي يتجسد فع عن طريق سياسة القرض في إطار النظرة الجديدة. ولا تترك سوى نسبة 30% قد يقع عبئها على عاتق الدولة في إطار السياسة الاجتماعية للسكن، التي تشمل الفئات الفقيرة والمحرومة، والتي لا تتوفر على دخول مستقرة.

إذًا طبقة الدولة، نفس مبادئ الإسكان، على السكان القاطنين بالأرياف، في إطار سياسة قروض مرنة ومنسجمة، فإنها تساهم إلى حد بعيد في تضييق مجال النزوح باتجاه المدن الكبرى، والتجمعات السكانية المماثلة في نهاية المطاف، يجد صاحب الدخل المتوسط نفسه أمام سياسة نقديةجديدة في ميدان القرض، حيث يستفيد دون سابق عناء باعتبار أنه ينتمي بقوة الدليل إلى هذه الطبقة، يضاف إلى ذلك دعم الدولة له، عن طريق مجانية الأرض ومجانية عملية التهيئة، في إطار العمران الشامل، فلن يتوان في تجنيد مدخراته وتوجيهها إلى بناء مسكنه، مما يؤدي إلى حدوث ديناميكية نمو في قطاع البناء، إذا أخذنا العملية بمنظارها الإجمالي والشامل.

وبذلك تتخذ مجالات تدخل الدولة بكل وضوح، وينبعث الأمل في الفئات والشرائح الاجتماعية صاحبة الحاجة إلى السكن.[1]

ج-الحماية الاجتماعية

إن المجهودات الكبيرة التي تبذلها السلطات العمومية في هذا المجال، والآثار المالية المترتبة عن ذلك، وبالرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تلبية احتياجات، فئات عريضة من الطبقة الفقيرة، وفئات أخرى ذات المصلحة، في إطار صرف المدفوعات المالية المختلفة، لهاته الفئات الاجتماعية، في إطار حقوقها المهنية المكتسبة، كالتقاعد على وجه الخصوص، والضمان

(1) راجع: م و . ا.ا:(C.N.E.S) .ملخص مشروع الرأي المتعلق بالمشروع التمهيدي للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط – الجزائر – ماي 1997.
- كذلك الاستراتيجية الوطنية للإسكان. الدورة السادسة للمجلس.

الاجتماعي، والتضامن الوطني؛ فبشأن هذه النقطة الأخيرة، لا تعدو الشبكة الاجتماعية، أن تكون وهم من الأوهام الاجتماعية، التي تندرج في إطار آمال التكفل الاجتماعي.

فإذا كانت الإجراءات المتخذة في هذا الإطار تشكل، إجابة مؤقتة قد تكون مقبولة إلى حد ما في مواجهة الإقصاء الذي تتعرض له شريحة اجتماعية واسعة من الفئات الفقيرة؛ فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، اعتبار هذه الإجراءات، تصور لسياسة اجتماعية، قد تدخل في إطار استراتيجية بعيدة المدى أو حتى متوسطة المدى، أي لغاية الإقلاع الاقتصادي المرتقب الذي قد يعيد هيكلة عملية توزيع الدخل، وضمان أيضًا عملية انتعاش اقتصادي، يكون لها الأثر الإيجابي على النمو في الأمدين المتوسط والبعيد.

إن الحماية الاجتماعية من وجهة نظرنا؛ ينبغي أن تتجاوز مفهوم الإعانة المجردة في شكل تكرم على المواطنين المحرومين؛ أي إعانة في شكل مبالغ نقدية عديمة الأثر حتى على الناحية المعيشية؛ باعتبار أن هذه الأخيرة، تواجه قدرة شرائية متدنية لهاته الفئات الاجتماعية. وعليه تنحصر العملية برمتها في إطار إجراءات متناقضة، وتنطلق من قيود أبدية ما استمرت الأزمة الاقتصادية قائمة. قيود مالية، تعمل وفقا لعلاقات سلمية متعدية بين الشرائح الاجتماعية الأخرى، حيث الحاجات إلى ميزانيات الإنفاق الاجتماعي متزايدة باستمرار، وهذا التزايد المستمر لميزانيات الإنفاق الاجتماعي، يكون مصدرًا مستمرًا لزيادة الأعباء الاجتماعية لفئات الدخول المختلفة التي تحصل الدولة اقتطاعات من مداخيلها.

إذًا السياسة الاجتماعية ذات الفعالية والنجاعة، هي تلك السياسة التي تنطوي على حركية التكافل الاجتماعي، بمعنى تلك السياسة التي يكون فيها عنصر الدعم، محرك لنشاطات وأعمال يكون لها الأثر والمردود الاقتصادي، أي أن الدعم الإستهلاكي ينبغي أن يعوض بالدعم الدافع للنشاطات والمنجز لمناصب الشغل مهما تكن طبيعة هذه النشاطات، الدعم الذي سوف يلغى في أجل قصير، مفهوم العمل الذي كان سائدًا لغاية سنة 1990 على الأقل، ويحدد نظرة اجتماعية جديدة للعمل، وبالتالي نقول أن النظرة النقدية لمسألة الحماية الاجتماعية، هي نظرة ينتابها القصور، كونها لا تقدم حلولاً حتى للأوضاع الآنية السائدة.

إن تردي المستوى المعيشي للأسر، مع ظهور أشكال جديدة للفقر، بفعل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الجزائر، تحت طائلة قيودها المالية، تحتاج إلى وضع أسس سياسة اجتماعية، يكون لها الآثار الإيجابية، في الأجلين المتوسط والبعيد. إضافة إلى الدعم الدافع إلى أحداث حركية

اجتماعية في إطار إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الأخرى - وعلى رأسها المشكلة السياسية -
ينبغي أن يعاد النظر في الهياكل الاجتماعية القائمة، من حيث التنظيم على وجه الخصوص، وذلك بضبط العلاقة بشكل واضح بين هذه الهياكل والدولة من جهة والعناصر موضوع التغطية الاجتماعية من جهة ثانية، (العمال، أرباب العمل، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الخدمات، الإدارات المحلية والمركزية وكل من له علاقة بهذه الهياكل). كما أنه يمكن ترقية تسيير هذه الهياكل بدعمهما ماديًا وبشريًا بالكفاءات الضرورية لحسن سيرهما. يضاف أيضًا إلى الهياكل القائمة هياكل جديدة على شكل صناديق حسب الحاجات التي أفرزها التطور الحاصل في المجتمع الجزائري.

خلاصة القول: إن عامل التنظيم هو عامل محدد في السياسة الاجتماعية، من حيث مضاعفة الهياكل الاجتماعية عددا وعدة، ومن حيث ترقية أساليب تسييرها ووعاء الاقتطاعات المالية الاجتماعية.

إن الفرز الاجتماعي، الحاصل بفعل عناصر الأزمة المتشابكة، قد يشكل ضابطًا للأسس والمبادئ التي ستقوم عليها السياسة الاجتماعية. أن تركيبة المجتمع هي التي تعكس بكل وضوح قاعدة العمل الاجتماعي، من خلال المعطيات التي تصنف كل فئة،كل شريحة، كل طبقة اجتماعية. فالأجر يعتبر معطية مصنفة للفئات الإجماعية، وأنواع المداخيل الأخرى هي أيضًا معطيات مصنفة لهاته الفئات. كما أن انعدام الدخل هو أيضًا معطية جوهرية في عملية التصنيف الاجتماعي، وعليه فالبحث عن التوازن الاجتماعي يأتي من فاعلية ونجاعة الصناديق الاجتماعية وتعددها.

إذا أنشأنا صندوق على سبيل المثال، وأعطيناه تسمية صندوق المراطنة بمساهمة فردية شهرية بدينار واحد تدفعه كل أسرة على كل فرد منها فإننا سوف نجد مع مرور الزمن مصدرًا هامًا للإنفاق على الباب المحدد للإنفاق فيه، وبكل صرامة وانضباط تتطلبهما، عملية الإنفاق هاته. [illegible] إنشاء صناديق وطنية أخرى، سواء على [illegible] ولكن بأساليب

إذا رجعنا إلى الواقع الاجتماعي القائم نقول: بالاعتماد على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997؛ أنه فيما يخص الشبكة الاجتماعية، فإن معطيات نهاية السنة المذكورة والمقدمة من طرف الجهات الوصية، تشير إلى استفادة 425.000 شخص في المتوسط من منحة تضامن جزافية، إضافة إلى منح تكميلية تحصل عليها 412.000 شخص، وهناك أيضا منح أخرى؛ يشير إليها التقرير المذكور؛ منح النشاطات ذات المنفعة العامة وتمس 125.00 شخص منهم 8544 رئيس ورشة. أما تكلفة هذا العبء بالقيمة المالية فقد بلغت 11.9 مليار دج 1.2 في شكل مساهمات في الضمان الاجتماعي، في المجموع نسجل استفادة 962.000 شخص من الشبكة الاجتماعية.

إن نسبة الأشخاص المستفيدين من منح النشاطات ذات المنفعة العامة في نهاية 1997 تقدر بـ 12.99%. وإذا قارنا هذه النسبة بمثيلتها في السداسي الأول من نفس السنة والتي حددها التقرير بـ 20% فإننا نجد نوعًا من التراجع، فسر بتحويل شكل هذه المنح إلى منح تضامن جزافية، وهو ما يعني أيضًا توسيع سياسة المساعدة، على حساب سياسة الدعم المنشأ للنشاطات ذات الطابع الإندماجي في الحياة الاقتصادية، كتزويد فئات الشباب بأدوات عمل بسيطة في مجال خلق القيم المضافة، واختزال أعدادهم من الأعداد التي تشكل عبئا على الشبكة الاجتماعية في الأجل القصير والمتوسط.

يمكن جدًا للمنظومة الاجتماعية، وفي إطار شبكتها الاجتماعية، أن تنحرف وفقًا لتعميم مفهوم المساعدة، عن أهدافها الأولى والقاضية أصلاً بمواجهة الانعكاسات السلبية، لبرنامج التسوية الهيكلية في جانب اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، من خلال العمليات المختلفة، كالحل النهائي أو ضغط عدد العمال أو البيع أو التجزئة أو إعادة الإدماج فيما بين المؤسسات؛ ووفقا لرؤى جديدة، وما يترتب عن ذلك من توقف، في توزيع الدخول، عن طريق توقيف دفع الأجور والمرتبات لعمال هذه المؤسسات.

بما، والقادرون على العمل والذين يوجدون في وضع بطالة دائمة. عندما تحدد وبكل وضوح الأصناف التي ينبغي أن تغطيها الشبكة الاجتماعية، وما هي الإمكانيات المالية الممكن تعبئتها لتغطية الإنفاق على متطلبات عناصرها المختلفة.

إن حقل النشاطات ذات المنفعة العامة على المستوى المحلي واسع وبإمكانه توفير إمكانية الاندماج للمستفيدين من هذا النوع من المنح في إطار البرامج المعدة لذلك.

فبواسطة هذه البرامج يمكن تأهيل هذه الفئة لكي تصبح تشكل أيدي عاملة مؤهلة تعرض في سوق العمل قد تحتاجها عمليات الانتعاش المرتقبة. إن إعادة توجيه هذا النوع من النشاطات نحو ورشات تهيئة المناطق العمرانية، والأشغال الخفيفة المتعلقة بشبكات الصرف والمياه، والصيانة المتعلقة بشبكة الطرقات وغيرها والعمل على إدماجهم تدريجيًا في البرامج الدائمة المحلية والقطاعية، وتسجيل هذه البرامج في إطار رؤية مستقبلية تنطوي على ديناميكية استحداث مناصب عمل إضافية تشكل مع مرور الزمن دعماً إضافيًا لجهود النمو على المستوى الوطني.

إن اشتراك البلديات في تحديد البرامج التي تحظى بالأولوية والبحث عن تنوع مصادر التمويل، التي تحث بالدرجة الأولى المستفيدين والحركة الجمعوية على المشاركة بصفة فعالة في هذه البرامج، عمليات من شأنها أن تفتح آفاقًا واسعة أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأكيد ديمومة واستمرار بعض النشاطات؛ إضافة إلى ذلك فإن البرامج المحدثة من أجل تنمية التعاون؛ سوف تدمج ضمن سياسة اجتماعية شاملة في الأمد المتوسط، مما يعني تجنب الوقوع في النظرة الإدارية البحتة، التي قد تعمل من خلال تبنيها، على خلق أجر مضمون حقيقي من خلال تقاطع «المنح المتعلقة بالنشاطات ذات المنفعة العامة» مع «الأجر الوطني الأدنى المضمون» المتفارض بشأنه، أي عدم مطابقة هذا النوع من المنح المقدم في إطار الشبكة الاجتماعية مع الأجر الوطني الأدنى المضمون.[1]

أما فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها بشأنه هي: عجزه المستديم.[2] إذا أخذنا سنة 1997 كسنة تقييم نلاحظ أن هذا العجز قد حدده التقرير المذكور بـــ 2 مليار دينار. أما ما ينفقه الصندوق مقابل الخدمات الصحية للمستشفيات

---

(1) راجع توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول السياسة الاجتماعية على وجه الخصوص: تقريري ديسمبر 1996 وأفريل 1998.

(2) تتطلب دراسة مشاكل الصندوق (C.N.A.S) أطروحة بحالها من أجل إعادة تنظيمه على أسس ناجعة وفعالة، لذلك نكتفي بالإشارة إليه من خلال إحصاءات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن حقيقة مشاكل الصندوق حسب رأيها هي: مشكل تمويلية.

فيشكل 28% من المصاريف الإجمالية التي ينفقها الصندوق، في حين تقدر الأعباء الإدارية لتسيير الصندوق بـ 11% من جملة المصاريف التي ينفقها الصندوق.[1] من جهة أخرى نسجل أيضًا تراجع في إيرادات الصندوق بفعل إجراءات إعادة التنظيم لجهاز الإنتاج عمومًا.

إن عمليات إعادة التنظيم هاته قد عرفت تخفيضًا كبيرًا في عدد المشتركين في الصندوق، في حين تبقى تكاليف تقديم الخدمات ترتفع باستمرار. نفس الصعوبات تواجه الصندوق الوطني للتقاعد، بحيث إن عجزه أصبح يشكل خطرًا على عملية تسديد منح المشتركين، وقد أدى هذا العجز إلى تأخر دفع منح المتقاعدين في شهري جويلية و أوت من سنة 1998؛ مما أدى إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وزيادة التوتر في العلاقات القائمة بين الجهاز التنفيذي واتحاد العمال.[2] لقد قدر عجز الصندوق في نهاية سنه 1997 بـ 7 مليار دج.

لقد أدى تقلص قاعدة الاشتراكات الناجمة عن عمليات تسريح العمال، وغياب فرص العمل الجديدة، إلى اختلال كبير في هذين الصندوقين، اختلال يتفاقم مع مرور الزمن، وقد يؤدي إلى توقف الصندوقين عن أي نشاط بفعل تعاظم العجز المالي، والذي أصبح يشكل أزمة مالية حقيقية تواجهها المنظومة ككل. لكن لا ينبغي أن نغفل الوضع الحقيقي للصندوقين أو للضمان الاجتماعي عمومًا، فهذان الصندوقان لهما ديون كبيرة على الدولة وعلى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، فالمنظومة يمكنها أن تشتغل مجددًا في إطار إعادة هيكلتها من أجل تحقيق النجاعة المطلوبة إذا تمكنت من تحصيل إيراداتها الموجودة في شكل استدانة على الدولة والمؤسسات المذكورة.

لذلك فالعمل الجاد من طرف الدولة، ينبغي أن يسير في هذا الاتجاه، أي تمكين الصندوقين من إيراداتهما، حتى تتم المحافظة على هذا التراث الهام في ميدان التضامن الوطني، وحتى تتم المحافظة على حقوق العمال المشاركين في هذين الصندوقين؛ فيكفي هذه الطبقة الصعوبات التي تواجهها من جراء هذه الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، والتي مست مباشرة هذه الطبقة، ولم تؤثر كثيرًا في فئات اجتماعية أخرى، ربما كانت من بين الأسباب التي أدت إلى الوضع الذي نعرفه بسوء تسييرها للتراث الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

---

(1) التشكيك في نسبة 11% كإنفاق في شكل أعباء إدارية لتسيير الصندوق .فبالنظر إلى واقع تسييره نقر أن هذه النسبة قد تضرب في 3 دون أدنى تردد.

(2) أولى النقابات على المستوى الوطني وأكثرها تمثيلًا لفئات العمال والموظفين.

مستوى ثالث العلاج والإطعام، يليه خدمة إدارة مخازن الأدوية العمومية، وإدارة وحدات الهيكل الصحي العموى بنجمه هو: مجموعة هياكل متداخلة تقدم في مجموعها خدمات متكاملة، نستطيع القول في هذا المستوى من البحث وفي هذا الجزء بالذات أن التفكير - كل التفكير -ينبغي أن ينصب على معالجة مشاكل كل مستوى من مستويات هياكل تقديم الخدمة الصحية.

يمكننا أن نبدأ وفقًا لتسلسل منطقي، يرتبط مباشرة بتتابع عرض الخدمات الصحية لنقول: حل مشاكل هياكل الاستقبال أولا وقبل كل شيء من حيث تمييتها لاستقبال طالبي الخدمات الصحية، بداخل هذه الهياكل ينبغي أن تعالج مشكل الإيواء (الإقامة) في إطار البحث عن أسلوب تسيير جديد مغاير لذلك الأسلوب المعمول به لحد الآن قد يكون ذلك من حيث تحديد مصالح مستقلة من الناحية التنظيمية والمالية، وحقل التدخل، في إطار الهيكل العام للاستشفاء؛ نفس التنظيم يسرى على خدمة الاطعام أيضًا؛ يبقى جوهر الخدمة الصحية العلاج، فإدارته النوعية تكون للأخصائيين أنفسهم أي الأطباء بمختلف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية، فالخدمة العلاجية هي الأخرى خدمة مركبة ولكنها مباشرة وعليه فالمسئولية الطبية وشبه الطبية لا ينبغي أن تخرج عن مسئولية الطب كجوهر في الخدمة الصحية. تأتي بعد ذلك خدمتي الإمداد بالأدوية وادارة حضيرة الهيكل الصحي، فهما أيضًا تخضعان لقواعد التسيير التقليدية المحددة للمسئولية في مدخلات ومخرجات الأدوية، وسيارات الإسعاف والدعم الصحي. تضبط عملية تقديم الأدوية في مراحلها المختلفة بوثائق الإسناد التموينية، وهكذا تنتهي مسألة التداخل والتشابك في المسؤوليات، وتحقيق هذا الهدف سيؤدي حتما إلى رفع نوعية الخدمة الصحية في مختلف مراحلها.

من زاوية التحولات العامة التي تعرفها حركية المجتمع نسجل انتقال نوعي لعدد الأطباء وأعوان السلك شبه الطبي من القطاع الصحي العمومي إلى القطاع الصحي الخاص، ولهذه الحركة أثر بالغ الأهمية، فالقطاع الصحي العمومي أصيب بتريف حقيقي لكفاءاته، ومبرر ذلك السياسة العامة المتبعة في ميدان تحديد الأجور وتنظيم مهنة الطب كمهنة استراتيجية من منظور حاجة المجتمع إلى خدمات هذه المهنة. فبإمكان السلطات العمومية المحافظة على توازن القطاع الصحي العمومي فيما يخص التأطير بمستوياته المختلفة إذا أعادت النظر في سياسة الأجور بالقطاع، باعتبار أن التأطير بمفهومه المطلق موجود وهو ما يؤكده التقرير المذكور، حيث يذكر أن عدد الأطباء، الصيادلة وجراحي الأسنان في تزايد مستمر، غير أن ملاحظة التقرير تؤكد - أول ما تؤكد- التحول النوعي- من وجهة نظر المعنيين أنفسهم - نحو تغليب الجانب التجاري للخدمة الصحية عن الجانب الصحي العمومي.

كما يسجل التقرير أيضًا تدهور هياكل الاستقبال حيث يقدم إحصائيات تعكس هذا التدهور منذ سنة 1990؛ فالزيادة المطلقة للسكان قد قدرت بـ 3.8 مليون نسمة، وعدد الأسرة الذي يشكل الطاقة الاستيعابية للقطاع قد انتقل (أي العدد) من 56.000 سرير في سنة 1995 إلى 51.000 سرير في سنة 1996 أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 9%. وبالموازاة مع ذلك يسجل التقرير أيضًا، ومن أصل 1.6 مليون مريض تلقى العلاج في المستشفيات منذ سنة 1990. انتقل عدد الوفيات بالمؤسسات الصحية الاستشفائية من 40.000 في سنة 1990 إلى 49.000 في سنة 1996. أي بزيادة تقدر بـ22% .

هنا أيضًا قراءتنا للتقرير تقول أن تدهور الهياكل الصحية هو واستمرار من حيث إمكانيات الاستقبال ومن حيث نوعية الخدمات الصحية المقدمة. في الأخير نقول: إن الصحة العمومية تشكل عاملا حاسماً في الحياة الاجتماعية. كما أن المؤشرات المشار اليها أعلاه تعتبر كافية جدًا، لعملية تشخيص مشاكل القطاع الصحي عمومًا، ومستوى التدهور الذي وصل اليه هذا القطاع، وعليه فمطلوب من السلطات العمومية في الوقت الراهن أن تسعى إلى إعادة هيكلة القطاع من الناحية التنظيمية، وتحديد دور القطاع الصحي في تنمية وترقية الحياة الاجتماعية.

ثانيًا: التشغيل والبطالة[1]:

فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات لن يكون لنا رأي مغاير لرأي لجنة التقييم التابعة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فهي تنكر وجود إحصائيات نوعية ومفصلة حول التشغيل والبطالة. فإذا كانت هذه اللجنة والمجلس التابعة له عموما، لا يتوفران عن معلومات دقيقة في هذا المجال، فإنه بالتأكيد لا توجد أي هيئة أخرى بإمكانها أن تحصل على معطيات إحصائية صحيحة حول الموضوع، وبالتالي فإن المعطيات التي أوردتها اللجنة في تقارير سابقة تؤكد النتائج المسجلة في تلك الفترات، وهي تفاقم هشاشة وضع التشغيل، وظروف عدم التأكد، في سوق العمل عموما، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة شرائح واسعة من السكان، دون أن تلوح بوادر انفراج أزمة التشغيل في الأفق من خلال انعدام بروز معالم الانتعاش الاقتصادي، وهذه ظواهر تؤكد الطابع البنيوي للبطالة، أي التوقف عن العمل بسبب الأزمة الاقتصادية وما تتطلبه

---

(1) راجع Banque mondiale. Rapport sur le développement dans le monde. Chapitre : 4. impact de la transition sur les populations. 1996. P : 80

... جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. كما تؤكد الانهيار الذي أصاب سوق
العمل، من جراء هذه الأزمة، وما أدى إليه من تفاقم للأوضاع الاجتماعية للسكان الذين يعرفون
في أوسع شرائحهم اتساع دائرة الفقر، الذي أصابهم وطالت مدته، مع الإتجاه صوب الإقصاء
الاجتماعي الأكيد. كما أن الدراسة المتعلقة بالموضوع والهادفة إلى المعرفة الدقيقة لأثر البطالة على
مستويات المعيشة للسكان، وكذلك متابعة معاينة تطور سوق العمل، تواجه صعوبة كبيرة، من
خلال انعدام الانسجام بين أدوات التسيير وأدوات الضبط الخاصة لسوق العمل ، فالحلول المرتقبة
لتحديد وملاءمة الوكالة الوطنية للتشغيل، قد تأخرت (على الأقل لغاية هذا التاريخ أي 1998)
انطلاقتها. إضافة إلى ذلك فالتعديلات التي تمت في هذا المجال بقيت دون الرغبات المحددة.
فالتحولات المنتظرة في سوق العمل، تتطلب تحديث الطرق والأدوات الإعلامية، وأدوات تحليل
ومعالجة مسألة التشغيل والبطالة.

أما واقع ظاهرة البطالة في الجزائر فتحدده الأرقام بـ 28% أي ما يقارب2.2 مليون
شخص (احصائيات المركز الاقتصادي والاجتماعي)، بينما يقيمها الديوان الوطني للإحصاء
بحجم أقل من التحقيق الذي أجراه الديوان حول مستويات المعيشة في سنة 1995. حيث أقصى
الأشخاص الذين حولوا على البطالة، ولم يسعوا إلى الحصول على منصب شغل، وكذلك
الأشخاص الذين ليس لهم مستوى جامعي، وكذا الأسر التي تملك أراضي فلاحية تفوق مساحتها
الهكتارين[1].

إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر، هي نوعية الأشخاص العاطلين عن العمل حيث
تسجل معدلا مرتفعا للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، يقدر بـ 80%. وتنتشر
ظاهرة البطالة هاته في جنس الذكور على الخصوص بمعدل 77.3%، وهذا لا ينفي انتشار
الظاهرة في جنس الإناث فالتقرير يسجل ارتفاع معدل انتشار البطالة عند الإناث في سنه 1995
بـ38.4%. كما يمكن التفصيل أكثر في دراسة هذه الظاهرة بتسجيل الملاحظات التالية :إن
الظاهرة تنتشر في فئة العمر من 16 إلى 19 سنة بنسبة تفوق 60%، وفي فئة العمر من 20 إلى
24بنسبة 50%. يبقى طالبوا الشغل لأول مرة يشكلون نسبة 75% من الحجم الإجمالي
للأيدي العاملة دون الثلاثين سنة.

(1) راجع: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العاشرة، تقرير السداسي الثاني، ص. 70

ضئيلة لتمثيل هذه الأرقام يقودنا إلى القول بأن على الدولة أن تسعى وبصفة استعجالية إلى اتخاذ إجراءات تشغيل، في إطار سياسة إدماج نشيطة، وأكثر فعالية لصالح هذه الفئة. إضافة إلى هذه الإجراءات التي يترتب اتخاذها من طرف الدولة لصالح الفئات المذكورة، أو الأشخاص دون الثلاثين عمومًا، ينبغي أن تعطي العناية الكافية لعلاج الظاهرة عند الإناث، حيث تبلغ نسبة العاطلين بحوالي 18% مقابل 26% عند الذكور.

الأمر الذي يمكن تأكيده هنا في إطار هذا البحث هو الطابع البنيوي لظاهرة البطالة المنتشرة في الجزائر[1]، حيث تتميز بطول مدتها بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الظاهرة، فمن بين 5 أشخاص عاطلين عن العمل، يبحث اثنان عن منصب شغل لفترة تتجاوز الثلاثين شهراً واعتباراً للطابع البنيوي للبطالة، فأمر تعديل بنية الطلب، لمناصب التشغيل تعد ضرورة حتمية على أساس أن الأشخاص الذين يلتحقون بسوق العمل، أصبحوا من الأشخاص المؤهلين الذين تخلت عنهم هياكل ومؤسسات تشغيلهم لأي سبب من الأسباب، وذلك في إطار سياسة شاملة للتشغيل، تأخذ بنظر الاعتبار البعد الجديد للظاهرة من خلال تبني إجراءات خاصة.

يبقى تحديد حجم عرض مناصب الشغل والطلب عليها صعبًا في ظل غياب أدوات التحقيق الفعالة، وكذلك غياب ما يعرف بالسيولة الإعلامية، حيث لا تكلف عملية الاستعلام طالب الشغل كثير عناء من الناحية المادية والمالية، كي يعرف القطاعات والفروع والهيئات المختلفة المانحة للتشغيل، والمهمة الموكلة للوكالة الوطنية للتشغيل، غير مستوفاة بحكم تقديمها لمعلومات جزئية عن عالم الشغل، وليست مؤهلة لمعرفة الوضعية الحقيقية لسوق العمل، باعتبار أنها تتوفر على الأدوات والإمكانيات الضرورية التي تجعلها تضبط بشكل يعكس حقيقة واقع عالم التشغيل في الجزائر. طبعا هذا النقص لا يلغي دور الوكالة في تقديم معلومات عن معدل تغطية سوق العمل، اضافة إلى تقديمها لمؤشرات التردد لطالبي الشغل عن الاتصال بها وبمصالحها. وهذا أمر يحتم على الدولة إعادة النظر وبصفة معمقة في تنظيم الهيئات المشرفة عن عالم الشغل وتكييفها مع الواقع المعاش، حتى من خلال الاحتفاظ بالوكالة وتدعيمها على مستوى الانتشار الجغرافي، وكذلك على مستوى تنويع الخدمات التي تقدمها.

---

[1] فهي بطالة مرتبطة بطبيعة الهيكل الإنتاجي السائد، والاختلال الظاهر في جانب عرض عوامل الإنتاج بسبب الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 1990.

إذا انتقلنا إلى النوع الآخر من أنواع التشغيل، والمتمثل في تشغيل الشباب، فإن الوكالة المستحدثة لهذا الغرض، والتي تعمل إسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تسجل نشاطًا معتبرًا في هذا المجال. فمن حيث التنظيم استطاعت الوكالة استحداث 22 فرع ولائي، كما استقبلت إلى نهاية سنة 1997 حوالي 17.000 ملفًا يتعلق بتكوين مشروعات استثمارية من شأنها أن تحدث طاقة تشغيلية بحجم 44.000 منصب عمل.(1)

فمن أصل المجموع المذكور حظى 11.500 ملفًا بالقبول المبدئي، ويرقى إلى درجة التمويل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، منها 1.700 ملفًا فقط تحصل على موافقة التمويل من طرف البنوك، وتبقى المشكلة مطروحة باستمرار من طرف البنوك المعنية في هذا المجال، وهذا يدخل في السلوك العام للجهاز المصرفي الجزائري، من حيث التمويل بالرغم من التحسن الذي حدث حتى تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والذي حدث حتى شهر سبتمبر 1997؛ ومع ذلك يشير الواقع في ميدان التشغيل إلى حتمية مواصلة تنظيم الجهاز المصرفي، من أجل أن يبلغ درجة الفعالية والنجاعة المطلوبتين لتحقيق أهدافه التمويلية بكفاءة ومردودية تكون ضمانًا لاستمرار الجهاز المصرفي الموجود حاليا ذاته، وليس فقط تسهيل عملية الاستثمار في هذا القطاع الحساس ذي الأهمية القصوى بالنسبة للدولة الجزائرية من ناحية استراتيجية والاقتصاد الجزائري عمومًا.

دائما في إطار تشغيل الشباب وحتى نهاية سنة 1997. تم اعتماد عدد 3070 ملف في إطار الإعفاءات الجبائية منها عدد 3420 مشروع ممول ذاتيا. إضافة إلى ذلك تم إنشاء 3556 مؤسسة صغيرة في إطار إنماء البرنامج المتعلق بالإدماج المهني للشباب، والذي استحدث 8227 منصب عمل، منها 86% في إطار التمويل الذاتي، من جهة أخرى تم توظيف ما يعادل 104.000 شاب في أعمال مؤقتة مدتها في المتوسط 6 أشهر، وهي مناصب شغل مأجورة وذات طابع محلي. كما وظف عدد 44.000 طلب عمل في أعمال شهرية، وهي أعمال ذات منفعة عامة وتتطلب استخدام أيدي عاملة مكثفة، في تقريرنا لمسألة التشغيل، نستطيع تقديم رأينا في الموضوع من خلال التأكيد على الطابع الديماغوجي للسياسة المتبعة، في هذا الميدان منذ بداية الثمانينات حتى لا نربط الموضوع بالمحاولة التنموية الثانية التي حددنا لها كنقطة بداية سنة 1990.

---

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (CNES). الدورة العاشرة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

فالعمل لمن يستحقه، ومن يقدر عليه، في إطار السن المحددة من طرف القوانين السارية المفعول، وبالتالي فكل شخص يقع سنه بين 18 سنة و 60 سنة (من الناحية النظرية فهو يحتاج إلى منصب شغل إذا لم يكن يعاني من أية إعاقة)، وبالتالي وحسب رأينا :فإن التشغيل هو معطلية كلية تعالج من خلال البحث في المتغيرات الكلية :على سبيل المثال، ينبغي أن نبحث عن حلول لظاهرة البطالة بعد تحديد مميزاتها، في إطار كلي، من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفقًا لبرامج محددة حسب هذه المميزات، أي تجاوز السياسات التشغيلية المرتبطة بالظروف السياسية الملازمة لأية مرحلة من مراحل تطور المجتمع. فالبطالة هي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات وهي ظاهرة بالمعنى الأصلي للكلمة تسود البلدان المتطورة، بفعل حركية الأنظمة الاقتصادية الموجودة في هذه البلدان، وهي ظاهرة ذات طابع كلي مثلها مثل التضخم والتوازنات المالية الخارجية والداخلية وهكذا... وهي من ناحية ثانية ظاهرة معروفة في البلاد المتخلفة، ربما تأخذ صفات إضافية عن تلك المماثلة والمعرفة للبطالة في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث نسجل إنتشار ظاهرة البطالة المقنعة على تطاق واسع، وهي ظاهرة هنا تعكس طبيعة اقتصاديات هذه البلدان، التي يغلب عليها الطابع الفلاحي أو الطابع الريعي من خلال التصدير الأحادي أو المحدود التنوع في بنيته التجارية.

في الحقيقة نحن في الجزائر، نحتاج إلى إعادة صياغة وتحديد وتوضيح بعض المفاهيم، وفي هذا الصدد نطرح السؤال المركب التالي: ما مفهوم العمل أصلا؟ وما مفهوم المجتمع لمنصب العمل؟

في رأيي إذا أمكننا أن نقدم إجابة واضحة عن هذا السؤال نكون قد خطونا خطوة كبيرة على مسار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني.في هذا المستوى بالذات من البحث أقول: ينبغي أن نعطي مضمونا اجتماعيًا للعمل. وانطلاقًا من هذا المضمون نستطيع ضبط العلاقات الاجتماعية، من خلال الأعمال المختلفة التي يؤديها الفرد في إطار هذه العلاقات تحدد أصناف الأعمال المختلفة. إذا تمكننا من توضيح ذلك مبدئيًا،سوف نقلص أو نضغط البطالة إلى حدها الأدنى في المجتمع.

ثالثا: المناخ الاجتماعي وعلاقات العمل:

في هذه النقطة بالذات نحاول أن نجيب على السؤال التالي: ما شكل علاقات العمل السائد حتى نهاية 1998 ؟، وما الانعكاسات الظاهرية لبرنامج التعديل الهيكلي حتى نهاية السنة المذكورة؟ نقول: من البداية وفي محاولتنا للإجابة عن هذا السؤال أن السلطات العمومية قد لجأت

إلى تعجيل تطبيق الإجراءات المتعلقة بتسريح العمال، الذي كان في واقع الأمر الإجراء الأخير الذي يسمح باتخاذه لهذه السلطات في إطار المنظومة التشريعية المكيفة مع برنامج ما يسمى بالإصلاحات عموما، في إطار التعديل الهيكلي، وهو الإجراء العملي الوحيد الكفيل بتجاوز مشاكل إعادة هيكلة المؤسسات في ظل الظروف السياسية التي تعرفها الجزائر وجانبها الأمني غير المستقر والمشجع على اتخاذ هذا الإجراء كحل جذري لأزمة المؤسسة العمومية. ففي ظل ظروف سياسة أحسن من الناحية الأمنية لم يكن الأمر سهلاً أبدا لاتخاذ مثل هذه الإجراءات المتطرفة من وجهة نظرنا في عملية الإصلاح، فشريحة العمال في نظرنا لم تكن أبدًا مسؤولة عن انهيار الاقتصاد الوطني عموما والمؤسسات العمومية على وجه الخصوص، ولذلك كان بالإمكان اللجوء إلى أساليب غير هاته في معالجة قضية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والحفاظ على توازنها المالي. ففي ظل غياب الفعالية عند الشركاء الاجتماعيين، من حيث الموقف النقابي، أولاً ومن حيث ضعف قوة الاقتراح ثانيا، قد وجدت السلطات العمومية قوتها التي يسندها القانون وبالتالي اللجوء إلى اتخاذ أقصى الإجراءات قساوة من ناحية الآثار الاجتماعية، كتخفيض وقت العمل، والبطالة التقنية، التسريح في شكله الصريح للعمال، سواء عن طريق إجراءات التقاعد المسبق أو الإحالة على البطالة، أو التفاوض مع العمال حول الذهاب الإرادي. في النهاية نستخلص أن البحث عن توازن المؤسسة في جميع أشكاله يتم فقط على حساب عنصر العمل، بالرغم من أن هذا العنصر من عناصر الإنتاج لم يكن محددًا في انهيار المؤسسات العمومية، كما ذكرنا سالفًا.

لكن التحذير -كل التحذير - يأتي من استمرار تفاقم الوضع الاجتماعي،لمدة زمنية تفوق طاقة تحمل كل الشرائح الاجتماعية،فالدولة الجزائرية لمختلف مكوناتها مطالبة وفي أسرع وقت ممكن، بتبني مبادرات شجاعة مقابل التضحيات الاجتماعية لهذه الشرائح، مبادرات تقضي بإزالة جميع عوائق الاستقرار السياسي والأمني، من أجل تركيز أسس الانتعاش الاقتصادي عن طريق بعث عملية النمو،الكفيلة وحدها لعملية إعادة هيكلة عالم الشغل، ومن ثم إعادة هيكلة الحياة الاجتماعية.

فالمناخ الاجتماعي كالمناخ الطبيعي، يحتاج إلى إجراءات حماية من التلوث حتى يستطيع الإنسان العيش في ظروف عادية وطبيعية، نفس الشيء بالنسبة للمناخ الاجتماعي، ينبغي هو أيضًا تنقيته وتطهيره من شوائب عديدة، تقف حائلاً في الوقت الراهن في طريق الاستثمار بشتى أنواعه. فالدراسات المقدمة في شكل تقييمات للوضع الاقتصادي في الجزائر تشير جميعها سواءًا من جهات أجنبية (وسائل الإعلام مثلا) أو التقرير السنوي للبنك العالمي وفي دراسة معممة على جميع البلدان

[illegible]

[illegible] ... في ... [illegible]

كما يوجد أيضا علاقة بين ... [illegible] ... في ... [illegible]

مختلف المستويات من أجل السيطرة ... [illegible]

... في ... الاستثمار في ... [illegible]

في التهرب من ... [illegible]

... عن الوضع الاجتماعي السائد ... [illegible] ... على ... [illegible]

الاجتماعي تكون مباشرة في تعطيل عملية النمو من خلال تعطيل عملية الاستثمار الاقتصادي وهو مورد اقتصادي للدولة ومحرك اقتصادي للقضاء على البطالة ومن ثم فهو عامل تفاقم الوضع الاجتماعي السيء السائد وعلة من الناحية الاقتصادية في محركات النمو والخدمات الاجتماعية والتربية

أما من الناحية النفسية البحتة فهو تكسير للعلاقات الاجتماعية المفضية إلى بناء مجتمع على أسس أخلاقية سليمة ومن ثم إقحام المجتمع في دوامة عدم الاستقرار لأحوال طويلة. فمن المحتمل ينطبق على دراسة الظاهرة الآتية نشعلة في التجاوزات على مختلف المستويات. فخارج قطاع المحروقات لا يمكن لأي مستثمر سواء كان أجنبي أو وطني أن يستثمر دون إنشاء من دوائر مسيطرة وذات نفوذ (نستطيع أن نؤكد كلامنا وتحليلنا هذا من خلال ما ينشر في الصحافة الوطنية باللغتين العربية والفرنسية طيلة سنة 1998).

كل هذا السلوك والممارسات التي يدور رحاها خارج طائلة القانون ليست إلا عوائق بمناخ اجتماعي. ونلح على خطورتها لذلك ينبغي العمل على تجسيد سلطة الشعب بواسطة الديمقراطية [1] : حتى يمكن الصمود في مواجهة هذه الممارسات، وإبعاد آثارها الضارة على مختلف المستويات: فيما يخص الدولة كدولة أو النشاط الاقتصادي وآثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة.

أما على الصعيد الواقعي للمناخ الاجتماعي فنسجل المعطيات الإحصائية التالية: [2]

(1) [illegible] دستور الجمهورية الجزائرية.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES). مرجع سبق ذكره، ص. 73.

-التوقف عن العمل حيث بلغ عدد التوقفات في سنة 1997 ،. 292. بينما بلغ عدد هذه التوقفات في سنة 1996، 441. أي نستطيع أن نستخلص أن نسبة التوقفات بين الفترتين المذكورتين قد بلغت 66%، أما توزيع هذه الإضرابات والتوقفات عن العمل حسب قطاعات النشاط فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

-البناء والأشغال العمومية حوالي 145 إضراب أي بنسبة 50%، بمعدل مشاركة بلغ 60%.

-الصناعة، بلغت الإضرابات بها 64 إضرابا أي 22% بمعدل مشاركة بلغ 55%.

-المؤسسات والإدارات العمومية، 50 إضرابًا، أي 17% وبمعدل 46%.

-الخدمات بـ 21 إضرابًا، أي7% بمعدل مشاركة يعادل 48% .

-الفلاحة، بـ 12 إضرابًا أي 4%، بمعدل مشاركة بلغت 63%.

أما حسب القانون التشريعي للمستخدمين فإن هذه الإضرابات قد مست:

-المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 41% وبـ 119 توقع عن العمل.

-المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 36% وبـ 105 توقف عن العمل.

-المؤسسات والإدارات العمومية بنسبة 17% وبـ 50 توقف عن العمل.

-القطاع الخاص بنسبة 6% وبـ 18 توقف عن العمل.

يعكس هذا الغليان الاجتماعي، من خلال النسب المقدمة، الآثار السلبية العميقة التي أوجدتها الأزمة في بادئ الأمر، وطرق علاجها في مرحلة ثانية، من خلال عدم استقرار مناصب الشغل، وتدني القدرة الشرائية للعمال. في حين إذا قارنا نفس نسب التفاعلات التي حدثت سنة 1997 بمثيلتها في سنة 1996. فإننا نسجل استقرارًا نسبيًا في سنة 1997. مصدر هذا الاستقرار هو انخفاض المستوى العام للنشاط، ومرحلة التفاوض حول علاقات العمل من أجل حماية أداة الإنتاج. كما للوضع الأمني والسياسي عمومًا، دورًا في الحد من هذه الآثار، بإرجاع المطالب الاجتماعية إلى مرتبة تأتي بعد الأمن والاستقرار.

إن الصيغة التوافقية المتمثلة في اللجوء إلى الذهاب الإرادي، قد شكلت عامل تحجيم للضغوط الاجتماعية في المؤسسات، التي طبقتها لكن الشيء الذي ينبغي أن نشير إليه هنا هو أن

تبادل الذهاب الإرادي لم تعرف بعد، لا على مستوى مستقبل العمال ولا على نجاعة المؤسـ
لذلك يبقى الإجراء في حد ذاته مجردًا من أية نتيجة يمكن وصفها بالإيجابية في ميدان التشـ
والتعديل المنتهج منذ سنة 1994. في هذا السياق العام لأزمة التشغيل، تم تسريح 96.000 عامل
في سنة 1997. يمثل هذا العدد نسبة 58% من إجمالي العمال المسرحين منذ سنة 1994. إن
التاريخ الذي انطلق فيه العمل بالتشريع الهادف إلى الحفاظ على مناصب العمل. في هذا الإطار
العام نجد أنه من أصل 520.000 عامل يشتغلون بالمؤسسات التي أعادت عملية هيكلتها، فإن
164.283 عامل قد تم تسريحهم وهم يمثلون 1/3 العدد الإجمالي للعمال المستخدمين في
المؤسسات التي أعيدت هيكلتها، وتوزيعهم يكون على النحو التالي:

-128.696 أي ما يعادل نسبة 78% قد تكفل بهم الصندوق الوطني لضمان العاطلين
عن العمل.

-35.587 أي ما يعادل نسبة 22% قد تكفل بهم الصندوق الوطني للمعاشات في إطار
التقاعد المبكر.

-من جهة أخرى سجل 22.000. ذهاب إرادي للعمال في سنة 1997 لوحدها، أي
ما يعادل نسبة 50% من مجموع الذهاب الإرادي المسجل منذ سنة 1993.

أما نسبة هذه التسريحات العمالية حسب قطاعات النشاط المختلفة فهي كما يلي:

-60% تم في قطاع البناء والأشغال العمومية.

-21% تم في قطاع الخدمات.

-17% تم في القطاع الصناعي.

-2% تم في القطاع الزراعي.

في خضم هذه التفاعلات، نسجل استنفاذ الحق في منحة البطالة من طرف 21847
عامل من بينهم 6900 عامل في السداسي الثاني من سنة 1997. أي ما يعادل 1/3 عدد العمال
الذين استنفذوا حقهم في منحة البطالة منذ هيكلة مناصب الشغل بالكيفية التي تحقق نجاعة
المؤسسات الاقتصادية والإدارات عموما. أي أن العمال المسرحين يمكن استقطابهم من جديد من
طرف مؤسسات أخرى أو قطاعات نشاطات أخرى. فإذا لم يتحقق هذا الهدف بمعنى ذلك أن
هذه الأعداد سوف تضاف إلى عدد الأشخاص الذين ليس لهم دخل، وبالتالي تم إحالتهم على

الشبكة الاجتماعية، مثلهم في ذلك مثل العمال المسرحين في شكل ذهاب إرادي، فإذا لم تمكن سوق العمل من إعادة هيكلتهم،ضمنه فإنهم سوف يحولون إلى الشبكة الاجتماعية.

ضمن هذا السياق العام لتعديل سوق العمل،تم إبرام اتفاقات فروع بلغ عددها 10 اتفاقات. ومن جهة أخرى، قد تم إبرام 152 اتفاق جماعي للمؤسسات مس88000 عاملاً خلال السنة المذكورة أي 1997. وهو ما يشكل إضافة إلى عدد الاتفاقات والمقدرة بـ 1209 اتفاق أي يصبح مجموع هذه الاتفاقات يعادل 1361 اتفاقًا، منذ صدور قوانين التفاوض الجماعي حول عدد 1.2 مليون عامل كل هذه الإجراءات تدخل ضمن برنامج التسوية الهيكلية، حتى تتمكن السلطات العمومية من تحقيق أهدافها ضمن البرنامج والقاضي إجمالاً بإعادة التوازنات الكلية إلى نقاط تعادلها، كي تسمح فيها بعد تكوين أرضية الانطلاق في عملية إنتعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو المرغوب من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن في سوق العمل بناء على المعطيات الجديدة التي أصبحت تميز الاقتصاد الجزائري، وهو الأمر الذي لا تستطيع التعرف على تاريخ البدء فيه مما يرفع درجة النظرة التشاؤمية[1]، إذا ربطنا ذلك بالظروف الاقتصادية الدولية السائدة حتى نهاية 1998.

في انتظار عملية الانتعاش الاقتصادي يبقى مستوى معيشة أفراد الشعب الجزائري يتدهور يومًا بعد يوم، هذا عند الطبقة العاملة إجمالاً أما الذين لا يشتغلون فإنهم ينحدرون إلى أسفل درجات الفقر والإقصاء الاجتماعي. لذلك فلا ينبغي أن يغيب عن أذهان أصحاب القرار أن حتمية اللجوء إلى التعديل الهيكلي"كشر لابد منه "لا يعفيهم من مسؤولية ضمان نجاح الإصلاحات[2] التي تدخل ضمن هذا البرنامج، كي لا تذهب تضحيات الشعب الجزائري عمومًا وطبقته العاملة على وجه الخصوص، سدى.

فتكلفة الإصلاحات جد مرتفعة، وأي انحراف قد يقع بإسم الإصلاح سوف يضع مستقبل البلاد كله رهينة أسوء الإحتمالات؛ لذلك فالتأكيد -كل التأكيد - على إيجاد حلول

---

[1] راجع :بيان السياسة العامة للحكومة 06 ديسمبر1988.
"أن الإجراءات التي فرضتها الحقائق قد أدت إلى حل قرابة 1000 مؤسسة وطنية ومحلية مع تسريح أزيد من 380.000 عامل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ."ص. 17 .

[2] إن التضحيات الاجتماعية التي قدمها المجتمع الجزائري من جراء إجراءات التعديل الهيكلي مهما كان باهظًا، وعليه فإن الدليل الوحيد الذي يعبر عن نجاح الإصلاحات هو عدم نقل هذا الثمن للأجيال القادمة من أبناء هذا المجتمع.

ناجحة لمسائل الاستقرار السياسي والأمني، كي تبلور الطبقة العاملة مطالبها المهنية والاجتماعية في إطار قوانين البلاد السارية المفعول، وتساهم في تثبيت قواعد السلم الاجتماعي.

خلاصة المبحث الثاني:

إن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية المتبعة، وهي بالتأكيد انعكاسات سلبية،وقد مست جميع الشرائح الاجتماعية التي لا تزاول نشاطات طفيلية.[1] لذلك فالنتائج التي تعتبرها السلطات الرسمية إيجابية، سوف لن تدوم مظاهرها الإيجابية، إذا لم تدفع الى انتعاش الإقتصاد وتحقيق النمو المرغوب الذي من شأنه أن يضمن مستوى معيشة مقبولاً اجتماعيًا، حسب المقاييس التالية:

1. أن تضمن الدولة لأفراد الشعب حد أدنى من مستوى الاستهلاك، عن طريق ضمان توفير بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، والتي تصنف ضمن خانة السلع الإستراتيجية، تضمنها الدولة من خلال توعيتها ورفع إنتاجيتها،حتى تستطيع الحفاظ وبشكل مستمر على توازن الكميات المعروضة، والمطلوبة من هذه السلع ضمانًا لثبوت أسعارها عند أدنى مستوى مقبول يكون في متناول الشرائح الاجتماعية الواسعة.

2. ترقية وتأهيل الأيدي العاملة من خلال تبني برامج تكوين فعالة وعملية وهادفة، والعمل على حماية هاته الأيدي العاملة من خلال وقايتها صحيًا، وتوفير السكن لها، وتغطية جميع حاجاتها الاجتماعية.

3. العدالة في توزيع الدخل[2]، عن طريق الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاحات والتي لا تزاول نشاطًا طفيليًا، قد تتم عملية الحفاظ هاته بواسطة خلق الآليات الضرورية لاستقرار أسعار السلع، وكذلك تدعيم هذه القدرة الشرائية عن طريق المنح المختلفة. كل فئة حسب تصنيفها الاجتماعي، كمنح البطالة

---

[1] فالفئات الاجتماعية التي تعيش من جميع أشكال المضاربات قد بنت ثروات طائلة وبالتالي فالأزمة بالنسبة لها هي :تمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق توازناته المختلفة وانتعاشه مجددًا عن طريق بعث الاستثمارات المنتجة وتحقيق النمو المرغوب

[2] راجع les cahiers du CREAD. Répartition des revenus en Algérie. N° 34, avril 1993

والتقاعد وغيرها، باعتبار أن هاته المنح سوف تمثل حيزا معتبرا في توزيع الدخل الوطني في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

4. ينبغي للدولة أن تعمل بدون هوادة على تقليص النشاطات التي تدر دخولا غير أجرية، والتي تمارس خارج دائرة قوانين الدولة. فإدخال هذه النشاطات في حيز النشاطات المشروعة من شأنه أن يغذي خزينة الدولة بإيرادات معتبرة، هي في أمس الحاجة إليها من أجل إدارة جميع عناصر سياستها الاقتصادية، والتحكم في انعكاسات هذه السياسة.

5. العمل على نشر ثقافة اجتماعية جديدة ملازمة للتغييرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع، وكذلك ملازمة للتطور المذهل الذي يعرفه العالم في الوقت الراهن في جميع مناحي الحياة .يتم ذلك عن طريق إصلاح منظومة التربية والتكوين في جميع مستوياتها، وإعطائها جميع الوسائل التي تستند عليها عملية الإصلاح، من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي. في هذا الصدد نرى ضرورة ترسيخ مبدأ حرية المبادرة وروح المؤسسة الفردية والجماعية، كي تعوض روح وشكل المؤسسة التي كانت قائمة. إضافة إلى ذلك ينبغي على الدولة أن تتبنى سياسة تشغيل أنشطة اتجاه الأعداد المسرحة من العمال، من مؤسساتها، عن طريق خلق ميكانيزمات تمويل، ودراسة وإستشارة، وغيرها للراغبين القادرين على إنشاء مؤسساتهم في هذا الميدان.

في هذا الصدد، ينبغي أن يرتكز التشغيل عمومًا، وتشغيل الشباب على وجه الخصوص على سياسات أساسها خلق المؤسسات التي تقدم لهؤلاء الشباب العمل والتكوين التقني والمالي، وفي ميدان التسيير،حتى تصبح هذه المؤسسات تشكل نواة لتتفرع منها مؤسسات أخرى مع مرور الزمن، وتؤكد بذلك خلق الحركية المرغوبة والمرتقبة لعملية النمو، والتي تؤدي إلى تكوين المجموعات الاقتصادية ذات المصالح الاقتصادية المشتركة.

من جهة أخرى، لا ينبغي أن نغفل التشغيل المرتبط بجنس الإناث، فالأرقام التي قدمناها في هذا المبحث تؤكد حقيقتين إثنتين هما: أن أغلبية النساء اللائي يعملن في الوقت الراهن، يشتغلن في قطاع الدولة، وأن عدد العاطلات من النساء في تزايد مستمر، لذلك فعلي الدولة أن تتبنى سياسات مبنية على القواعد التي ذكرناها، وهي حرية المبادرة وروح المؤسسة في إطار فردي أو جماعي، خصوصا من جانب نشر المهن ذات الطابع النسوي، بواسطة نشر التكوين في هذه المهن،

[illegible]

[illegible] في زيادة الناتج الوطني [illegible] مستوى معيشته على المدى المتوسط والبعيد.

خلاصة الفصل [illegible]

إن تحليل [illegible] وفقاً للمنهجية [illegible] الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل [illegible] محاولات السياسة الاقتصادية الرامية إلى بعث عملية النمو [illegible] الاقتصاد الجزائري.

إن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية في شكل برنامج [illegible] منذ سنة 1994، وبالرغم من القبول [illegible] بالنتائج الإيجابية [illegible] على المستوى الكلي [illegible] من طرف الهيئات الحكومية الرسمية (حصيلة نشاطات الحكومة المقدمة [illegible] في شهر ديسمبر 1998)، وكذلك تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (خاصة في الدراسة التي [illegible] سنة 1997.) وفي الأخير تقرير (خبراء صندوق النقد الدولي) [illegible] في دورة 21 نوفمبر 1998 بالجزائر حول تقييم برنامج التعديل الهيكلي.

[illegible] الاقتصاد الجزائري [illegible] على تقلبات العوامل الخارجية التي [illegible] النتائج الإيجابية [illegible] على الأقل [illegible] قد تكون أضعف من [illegible]

(المالية)؛ باعتبار أن هذا الوضع المالي المستقر نسبيًا لم يسهم (حتى هذا التاريخ لهاية سنة 1998) في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة؛ عن طريق تحقيق النمو المرغوب؛ وبذلك تجاوز الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية المتبعة؛ وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بإزالة جسامة التضحيات الاجتماعية المقدمة؛ ومواجهة نسبة النمو الطبيعي للمجتمع، وبصفة مشتقة، مواجهة نسبة الزيادة المرتفعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل.

نكرر هنا أيضًا عرض نظرتنا للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتنميته؛ ينبغي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات؛ يبقى لهذا القطاع أن يلعب دور، عامل تفعيل الاقتصاد، دون دور قيادة هذا الاقتصاد.

إن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية المتبعة، وهي بالتأكيد انعكاسات سلبية، وقد مست جميع الشرائح الاجتماعية التي لا تزاول نشاطات طفيلية. لذلك فالنتائج التي تعتبرها السلطات الحكومية الرسمية إيجابية، سوف لن تدوم مظاهرها الإيجابية، إذا لم تدفع إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المرغوب الذي من شأنه أن يضمن مستوى معيشة، مقبولاً اجتماعيًا، حسب المقاييس التي ذكرناها في خلاصة المبحث الثاني من هذا الفصل.